الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية

إعداد الطالبة:

■ **أنفال نسيب**

إشراف الأستاذ:

■ **أ. د محمد العربي ساكر**

أعضاء لجنة المناقشة

موسى رحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
محمد العربي ساكر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
عمر عزاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحنا
فاتح مجاهدي	أستاذ محاضر– أ –	جامعة الشلف	ممتحنا
رقية حساني	أستاذ محاضر– أ –	جامعة بسكرة	ممتحنا
عبد الله غالم	أستاذ محاضر– أ –	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2014-2015

الإهداء

إلى جدتـــــــــــي..... أطال الله في عمرها.

إلى أغلى من في الوجود الوالـــــــــــديـــــــن الكريمين حفضهم الله لي.

إلى روح جداي و جدتي تغمدهم الله برحمته.

إلى عتيقة ، نجوى، راضية، محمد و خليـــــــل

و إلى جميع افراد عائلتي كبيرا و صغيرا كل واحد باسمه.....

اهـــــــــــــــدي هذا العمل المتواضـــــــــــــــع.

شكر و تقدير

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل.

مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه و سلم:

" من إستعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ومن دعاكم فأحيوه ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا فأدعو له حتى تروا أنكم قد كافأتموه ".

بصدق الوفاء و الإخلاص أتقدم إلى الأستاذ الدكتور ساكر محمد العربي بوافر الشكـــــر و الثناء على ما يسر لي من جهد ووقت في سبيل إخراج الاطروحة في شكلها النهائي.

و أتقدم للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بوافر الشكر و الامتنان على قبولهم مناقشة هذه الاطروحة.

و بخالص شكري و عظيم امتناني اشكر كل من قدم لي دعما ماديا و معنويا لإتمام هذه المادة العلمية و اخص بالذكر: الوالدين الكريمين و نجوى ، ياسمين ، فريد و خليـل...

الملخص:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، وقعت الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، مما دفع بالجزائر الى اعتماد جملة من السياسات والاجراءات المرافقة كضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني ككل والعمل على تأهيل القطاع الصناعي عموما باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا باتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا باعتبارها من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

حيث تبنت الجزائر عملية التأهيل رسميا سنة 2002 من خلال برامج التأهيل الوطنية وبرامج التأهيل المقترحة من طرف الاتحاد الاوروبي في ظل المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والتي تهدف الى دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتها والرفع من كفاءاتها وأدائها.

و من خلال هذه الدراسة حاولنا تحليل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اتضح أنها لم تكن في مستوى الاهداف المسطرة، ذلك أن فعالية هذه البرامج تتطلب توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ عمليات التأهيل وتنمية الكفاءات والقدرات لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التبادل الحر المزمع تحقيقها في افاق سنة 2020.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة الاورو متوسطية، الشراكة الاورو جزائرية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل .

Résume :

Dans le cadre des développements économiques internationaux actuels, l'Algérie a signé un accord de partenariat avec l'Union européenne, qui est entré en vigueur au cours du mois de Septembre 2005, poussant l'Algérie à adopter un ensemble de politiques et de procédures d'accompagnement, qui sont une nécessité a la réhabilitation de l'économie nationale dans sa totalité, et œuvrer pour la réhabilitation du secteur industriel en général, car étant le secteur économique le plus concerné par l'accord de partenariat Euro-Algérien, ainsi que la réhabilitation du secteur des petites et moyennes entreprises en particulier, considérant que ce secteur est vital pour le développement économique et social.

Attendu que l'Algérie a officiellement adopté le processus de réhabilitation en 2002, à travers les programmes nationaux de réhabilitation et les programmes de réhabilitation proposés par l'union européenne dans le cadre des aides économiques et financières accordées et entrant dans le cadre de l'accord de partenariat Euro-Algérien, qui vise à accompagner les petites et moyennes entreprises afin d'améliorer leur compétitivité et d'accroitre ses compétences et ces performances.

A travers cette étude, nous avons tenté d'analyser les résultats des programmes de réhabilitation des petites et moyennes entreprise, qui se sont révélés en dessous du niveau des objectifs prévus, car l'efficacité de ces programmes requière l'apporte de fonds nécessaires pour la mise en œuvre des opérations de réhabilitation et le développement des compétences et capacités pour améliorer la compétitivité des petites et moyennes entreprises afin qu'elles puissent faire face aux défis imposés par la zone de libre-échange dont la réalisation est prévue pour l'année 2020.

Mots clés :

Partenariat Euro-Méditerranéen, partenariat Euro-Algérien, Petite et Moyenne Entreprise, Programme De Réhabilitation.

Abstract:

Within the framework of the current international economic developments, Algeria signed a partnership agreement with the European Union, which entered into force during the month of September 2005, motivating Algeria to approve a set of accompanying policies and procedures, which is a necessity in order to adapt the national economy as a whole, and work for the adaptation of the industrial sector in general, as being the most economic sector concerned by the Euro-Algerian partnership agreement and the adaptation of small and medium-sized companies in particular, considering that this sector is vital for the economic and social development.

Whereas Algeria officially adopted the adaptation process in 2002, through the national adaptation programs and adaptive programs offered by the European Union under the economic and financial aid given and within the scope of Euro-Algerian partnership agreement, which aims to support and assist small and medium companies to improve their competitiveness and increase their capability and performance.

For this study, we attempted to analyze the results of the programs of adaptation of small and medium companies, which appeared to be below the level of the planned aims This, because the efficiency of these programs requires the contribution of funds necessary for the implementation of adaptation operations and the development of abilities to improve the competitiveness of small and medium companies so that they may face the challenges of the free trade area which realization is planned for 2020.

Key words:

Euro-Mediterranean Partnership, Euro-Algerian Partnership, Small and Medium Companies, Adaptation Programs.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
ملخص الدراسة.....	I
فهرس المحتويات.....	V
فهرس الجداول.....	XII
فهرس الأشكال.....	XV
فهرس الملاحق.....	XVII
قائمة المختصرات.....	XVIII
المقدمة...	أ– و
الفصل الأول: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الاطار العام للشراكة الاجنبية.....	3
المطلب الأول : عموميات حول الشراكة الاجنبية.....	3
أولا : ماهية الشراكة الاجنبية.....	3
ثانيا : أسباب الشراكة الاجنبية.....	5
ثالثا: عوامل نجاح الشراكة الاجنبية و مؤشرات تقييمها.....	7
المطلب الثاني أسس الشراكة الاجنبية.....	10
أولا: الأسس النظرية المفسرة للشراكة الاجنبية.....	10
ثانيا : أشكال الشراكة الأجنبية.....	13
ثالثا: مراحل الشراكة الأجنبية.....	21
المطلب الثالث: أهداف و أثار الشراكة الاجنبية.....	22
أولا: أهداف الشراكة الأجنبية.....	22
ثانيا: نتائج الشراكة الاجنبية.....	24

ثالثا: أثار الشراكة الاجنبية.....	24
المبحث الثاني: الأسس العامة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	27
المطلب الأول: الاتفاقية الاقتصادية الاوروبية.....	27
أولا: تطور الجماعة الاقتصاديةالاوروبية.....	28
ثانيا: تطور النظام النقدي الأوروبي.....	30
ثالثا: اتفاقية ماستريخت للعملة الأوروبية الموحدة " اليورو ".....	32
المطلب الثاني: خلفية عامة عن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.....	34
أولا: ماهية اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	34
ثانيا: العلاقات الاورو متوسطية من التعاون الى الشراكة.....	37
ثالثا: مضمون وأبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	45
المطلب الثالث: آليات عمل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأهدافها.....	48
أولا: الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي (الاتفاقيات الجماعية).....	48
ثانيا: الاتفاقيات على الصعيد الثنائي (الاتفاقيات الثنائية).....	51
ثالثا: أهداف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	52
المبحث الثالث: تحليل الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	55
المطلب الأول: الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	55
أولا: الأسس المنظمة لإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.....	55
ثانيا: إجراءات وقواعد إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.....	57
ثالثا: انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.....	60
المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	63
أولا: الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	63
ثانيا: الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	66
ثالثا: الجانب التقني لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (الاستثمار الأجنبي المباشر).....	84
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	87
أولا: الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	87
ثانيا: الآثار االسلبية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية.....	88
ثالثا: إجراءات تفعيل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....	91
خلاصة الفصل.....	93
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري و اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	
تمهيد.....	96

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.....	97
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962 -1987).....	97
أولا: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1962-1966) (مرحلة إضفاء السيادة الوطنية).....	97
ثانيا: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1967-1988).....	100
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الاقتصادية (1988-1999)	106
أولا: أهم الإصلاحات الاقتصادية (1988-1993).....	106
ثانيا: أهم الإصلاحات الاقتصادية من (1994-1998).....	112
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.....	116
أولا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (2001-2003).....	117
ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و النمو (2001-2004).....	117
ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	120
رابعا: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).....	123
خامسا: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.....	124
المبحث الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	126
المطلب الأول : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر و الشراكة الاجنبية في الجزائر.....	126
أولا : الإطار القانوني و التنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر و الشراكة الاجنبية في الجزائر.....	127
ثانيا: الاستثمارات و الشراكة الاجنبية المحققة في قطاع المحروقات	135
ثالثا: الاستثمارات و الشراكة الاجنبية المحققة خارج قطاع المحروقات.....	139
المطلب الثاني :العلاقات الاورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة.....	145
أولا: العلاقات الاورو جزائرية قبل اتفاقية الشراكة.....	145
ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....	150
ثالثا: أسباب ودواعي اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	156
المطلب الثالث: تحليل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	157
أولا: متطلبات وشروط نجاح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....	157
ثانيا: دوافع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	160
ثالثا: أهداف وأهمية اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	161
المبحث الثالث: الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	163

المطلب الأول : الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	163
أولا: خصائص ومقومات منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....	163
ثانيا: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر.....	165
المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	171
أولا: الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	171
ثانيا: الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	172
ثالثا: الجانب التقني لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	182
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري.....	186
أولا: الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	186
ثانيا: الاثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية.....	187
ثالثا: الآثار المتوقعة على القطاعات الاقتصادية.....	189
رابعا: الآثار المتوقعة على القطاعات غير الاقتصادية.....	191
خلاصة الفصل.....	193
الفصل الثالث:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد.....	195
المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	196
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	196
أولا: ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	196
ثانيا: مقاربات تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	199
ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.....	204
رابعا : أنواع و مجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	207
المطلب الثاني: أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	209
أولا: أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	209
ثانيا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	211
ثالثا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	212
رابعا: الدور الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	213
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	213
أولا التحديات الداخلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	213
ثانيا: التحديات الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	215
ثالثا: التحديات العالمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	216
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	218

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	218
أولا: المرحلة الأولى(1962-1982).....	218
ثانيا: المرحلة الثانية (1982-1990).....	219
ثالثا: المرحلة الثالثة (1990 إلى يومنا هذا).....	220
المطلب الثاني: دلالات و إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	221
أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	221
ثانيا: تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط.....	223
ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات (التوزيع الجغرافي).....	224
المطلب الثالث: الهيئات المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	225
أولا: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.....	225
ثانيا: الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	228
ثالثا: المؤسسات المالية المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	230
المبحث الثالث: دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....	231
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل.....	231
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام.....	234
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة.....	234
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....	236
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.....	238
المطلب الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	240
أولا: الصعوبات التمويلية.....	241
ثانيا: الصعوبات التسويقية و الفنية.....	241
ثالثا: الصعوبات التشريعية و الإدارية.....	242
خلاصة الفصل.....	243
الفصل الرابع: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	
تمهيد.....	245
المبحث الأول: الإطار العام لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	246
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التأهيل.....	246
أولا: ماهية تنافسية المؤسسات الاقتصادية.....	246
ثانيا: ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.....	249
ثالثا: أهداف و تقنيات تأهيل المؤسسات الاقتصادية.....	252
المطلب الثاني: إجراءات ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	255

أولا: مضمون وأهداف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....	256
ثانيا: متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....	260
ثالثا: دوافع تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....	264
المطلب الثالث: البرامج الوطنية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	265
أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.....	266
ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	273
ثالثا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014).....	282
المبحث الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	288
المطلب الأول: البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر EDPME	288
أولا: ماهية البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME	288
ثانيا: أهداف ومحاور البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME	290
ثالثا: إجراءات عمل البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME	292
المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PMEII.....	299
أولا: ماهية برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II.....	299
ثانيا: أهداف ومحاور برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II..	300
ثالثا: مجالات تدخل برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II..	301
المطلب الثالث: برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ.....	302
أولا: ماهية برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED.....	302
ثانيا: محاور وأهداف برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED	302
ثالثا: البرامج المرافقة للهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ.....	305
المبحث الثالث: تقييم نتائج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	307
المطلب الاول: تقييم الجوانب المالية و الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	307
أولا: تقييم الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	307
ثانيا: تقييم الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	312
ثالثا: تقييم الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	313
رابعا: دور الجانب المالي لاتفاقية الشراكة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	315
المطلب الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لنتائج البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	317
أولا: حصيلة نتائج البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME	317
ثانيا: حصيلة نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II...	331
ثالثا: حصيلة نتائج برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ.....	335
رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة في برامج التأهيل الاوروبية على مستوى ولاية بسكرة.....	336
المطلب الثالث: تحديات وآفاق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....	340

أولا: تحديات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	340
ثانيا: تحديات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	341
ثالثا: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	343
رابعا: الأفاق و التوجهات المستقبلية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....	344
خلاصة الفصل.....	348
الخاتمة.....	351
قائمة المراجع.....	359
قائمة الملاحق.....	381

فهرس الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	تقييم استراتيجية الشراكة	9
02	أنواع شراكة المؤسسات غير المتنافسة	18
03	أنواع شراكات المؤسسات المتنافسة	20
04	مراحل الشراكة	21
05	الاتفاقيات الاورو متوسطية المبرمة في اطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1995)	39
06	المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية خلال الفترة (1972-1995)	40
07	المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية في إطار البرتوكولات المالية (1978-1996)	41
08	مسيرة مفاوضات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.	51
09	المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا 1 (1995-1999)	70
10	الخطة المالية لبرنامج ميدا 2 للدول المتوسطية خلال الفترة (2000-2005)	72
11	مقارنة المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا خلال الفترة(1995-2005)	74
12	برامج المساعدات المقدمة لدول اوروبا الشرقية والوسطى	75
13	مجموع المساعدات الفنية المقدمة للدول المرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2006)	75
14	تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية (1992-2003)	77
15	التمويلات المخصصة من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1995-2003).	78
16	التمويلات الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1995-2002).	79
17	توزيع قروض F.E.M.I.P حسب القطاع والبلد خلال الفترة (2002-2012).	81
18	تطور المساعدات المالية الأوروبية للدول المتوسطية الشريكة	83
19	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من (1967-1989)	101
20	المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1987/1967)	102
21	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة (1967-1987)	103
22	تطور النسب الأساسية للتضخم (1990-1999)	110
23	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2004)	119
24	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي من حيث القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (1999-2003)	119
25	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	120
26	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حسب كل قطاع	122
27	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	123
28	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2004-2014)	124
29	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)	125

30	التطور التاريخي لقوانين الاستثمار و الشراكة الاجنبية في الجزائر	128
31	الهيئات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	132
32	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في اطار الشراكة و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	140
33	وضعية الاستثمارات و الشراكة الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	141
34	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2013)	142
35	الهيكل السلعي للصادرات و الواردات السلعية الجزائرية للمجموعة الاوروبية خلال الفترة(1985-1992)	147
36	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة(1978-1996)	149
37	القطاعات الممولة في الجزائر في إطار البرتوكولات المالية الأربعة (1976-1996)	150
38	رزنامة عملية التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين	167
39	الحقوق الجمركية لقائمة المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها	168
40	التسهيلات الممنوحة للسلع الزراعية بموجب اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية	169
41	أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر و الآليات المتبعة في ذلك.	170
42	المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 1 في الجزائر خلال الفترة (1995-1999)	173
43	المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 2 في الجزائر للفترة (2000-2006)	174
44	المساعدات المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الاوروبي للاستثمار خلال فترة (1995-2005)	176
45	النشاطان التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001-2003)	177
46	تمويلات FEMIP للجزائر خلال الفترة (2002-2012)	178
47	النشاطات المقدمة للجزائر في إطار صندوق الدعم الخاص بـ FEMIP خلال الفترة (2002-2012)	179
48	البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010)	181
49	البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2011-2013)	182
50	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)	183
51	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الدول المصدرة خلال الفترة (2002-2013)	185
52	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	204
53	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	205
54	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	214
55	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوعية المؤسسة خلال الفترة (2001-2013)	222
56	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2003-2013)	223
57	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2006-2013)	224
58	تطور مناصب العمل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)	232
59	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2003-2013)	233
60	توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي و الطابع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)	235
61	مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2003-2012)	236
62	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2012).	237
63	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستخدامات خلال الفترة(2002-2013)	239

64	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2002-2013)	240
65	وسائل تسهيل عملية التأهيل	254
66	كيفية سير عملية التدخل في مشروع التأهيل	255
67	حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية خلال الفترة (2002 – جوان 2010)	272
68	توزيع مشاريع FGAR حسب قطاع النشاط (افريل2004 - جوان 2013)	277
69	توزيع ضمانات CGCI/PME حسب قطاع النشاط(2004-جوان2013)	278
70	حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2010)	281
71	مراحل تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	286
72	حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جويلية 2011 -فيفري 2012).	287
73	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب برنامج EDPME	294
74	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2013)	308
75	رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2000-2013)	310
76	البرنامج الاقتصادي للشراكة الاورو جزائرية للقترة (2001-2006)	312
77	تطور المساعدات المالية الأوروبية للجزائر خلال الفترة (1995-2013)	313
78	المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة للجزائر في اطار برنامج ميدا(1+2) خلال الفترة (1995-2006)	314
79	مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات المالية الاوروبية للجزائر خلال الفترة (2002-2013)	315
80	توزيع ميزانية برنامج EDPME لـ 187 عملية تأهيلية	327
81	توزيع 191 عملية تأهيلية لبرنامج EDPME حسب أهدافها	328
82	حصيلة ضمانات القروض(FGAR، MEDA) خلال الفترة (2006-2007)	329
83	حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007)	330
84	التقييم المالي لعمليات التأهيل لبرنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007).	330
85	المؤسسات المنخرطة في برنامج EDPME على مستوى ولاية بسكرة.	337
86	المؤسسات المنخرطة في برنامج PMEII على مستوى ولاية بسكرة	338
87	وحدات توضيب وتصدير التمور بولاية بسكرة المنخرطة في برنامج Cluster-Dattes	340

فهرس الاشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات	17
02	أنواع الشراكة بين المؤسسات المتنافسة وفق معياري الأصول المساهم بها و طبيعة المنتوج	19
03	تطور علاقات الشراكة	23
04	مخطط الثعبان داخل النفق	31
05	أهداف الشراكة الأورو متوسطية	54
06	أسس التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.	65
07	إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج MEDA	68
08	المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-1999)	70
09	الخطة المالية لبرنامج ميدا 2 للدول المتوسطية خلال الفترة(2000-2005)	73
10	المقارنة بين نسبة المبالغ المالية المدفوعة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا خلال الفترة(1995-2005)	74
11	تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية (1992-2003)	77
12	الهيكل المالي الجزائري (1962- 1967)	100
13	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في اطار الشراكة و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)	140
14	طبيعة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2013)	141
15	تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2013)	142
16	قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية في ثلاث القطاعات الاولى (2005-2010)	143
17	الميزان التجاري بين الجزائر و المجموعة الاوروبية خلال الفترة(1985-1992)	148
18	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)	184
19	الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	208
20	التطور النسبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2013-2001)	223
21	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات خلال السداسي الاول لسنة 2013	225
22	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)	233
23	مخطط برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	257
24	أهداف برنامج التأهيل حسب مختلف المستويات	259
25	البيان العام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	276
26	منهجية EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	298
27	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	308
28	التبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المنطقة الاقتصادية خلال الفترة(2000-2013)	309
29	رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2013)	310
30	قيمة و عدد مشاريع الاستثمار و الشراكة الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2005-2010)	316

31	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج EDPME	318
32	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب شكلها القانوني	319
33	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد العمال	319
34	التوزيع الجغرافي لـ 445 مؤسسة مؤهلة	320
35	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد نشاطات التاهيل	320
36	توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة حسب قطاعات النشاط	321
37	توزيع 896 عملية تأهيلية خلال الفترة (2002-2007).	322
38	توزيع 896 عملية تأهيلية حسب الوظائف والسنوات	324
39	توزيع 250 عمليات التكوين حسب وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.	325
40	توزيع ميزانية برنامج EDPME حسب الوظائف لـ 1373 عملية تأهيلية	326
41	توزيع 187 عملية تأهيلية خلال الفترة (2002-2007)	326
42	تقسيم المخاطر(البنك، MEDA، FGAR، PME)	329

فهرس الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي و الطابع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)	381
02	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات و الولايات خلال الفترة (2001-2013)	384
03	ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME)	385
04	ملف الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2014)	386
05	استمارة طلب الاستفادة من برنامج PME II	392
06	السيرة الذاتية للخبراء المعتمدون في برنامج PME II	393
07	تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة(2000-2013)	395

Abréviation	اللغة الاجنبية	اللغة العربية
ABA	Association des Briquetiers Algériens	جمعية الطوب الجزائرية
AITA	Association Algérienne des Technologies de l'information	الجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات
ALGERAC	Organisme Algérien d'Accréditation	الهيئة الجزائرية للاعتماد
ANDI	Agence nationale de développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANDPME	Agence nationale de développement de la pme	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence nationale pour la gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANIREF	Agence Nationale d'intermédiation et de Régulation Foncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
APAB	Association des Producteurs Algériens de Boisson	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات
APSSI	Agence de promotion du soutien et de suivi de l'investissement	وكالة ترقية الاستثمار و دعمه و متابعته
ARC	Appui au Renforcement de la Compétitivité	دعم وتقوية التنافسية
BAD	Banque algérienne de développement	البنك الجزائري للتنمية
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BASTP	Bourse Algérienne de Sous-Traitance et Patentant	البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque extérieure d'algérie	البنك الخارجي الجزائري
BEI	Banque européenne d'investissement	البنك الأوروبي للاستثمار
BMZ	Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung Federal Ministry for Economic Cooperation and Development	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتقني
BNA	Banque nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CACOBATH	Caisse National des Congés Payés et du Chômage Intempéries des Secteurs du Bâtiment, Travaux Publics et Hydrauliques.	صندوق العطل المدفوعة الاجر والبطالة في قطاعات البناء والاشغال العمومية والري
CAD	Caisse algérienne de développement	الصندوق الجزائري للتنمية
CASNOS	Caisse nationale de sécurité sociale des non-salariés	صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء
CEE	Communauté Economique Européenne	المجموعة الاقتصادية الاوروبية
CGCI	Caisse de garantie des crédits d'investissements-pme	صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

CIM	The Centre for international Migration and Development	مركز الهجرة الدولية والتنمية
CNAS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale	صندوق الضمان الاجتماعي
CNCI	Comite national de la compétitivité industrielle	اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية
CNEP	Caisse nationale d'épargne et de prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
CNI	Conseil National D'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
CPA	Crédit populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
DEVED	Développement économique Durable	برنامج التنمية المستدامة
DGRI	Direction générale de la réstruction industrielle	المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية
DTS	Droits de tirage spéciaux	حقوق السحب الخاصة
ECU	European community unit	الوحدة النقدية الأوروبية
EDPME	Euro développement de petite et moyenne entreprise	البرنامج الاوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
EEC	European Economic Community	المؤسسة الاقتصادية الاوروبية
EFC	European foundation centre	المجلس الاقتصادي الأوروبي
EMCF	European monetary cooperation fund	صندوق التعاون النقدي الأوروبي
EMS	European monetary system	النظام النقدي الأوروبي
FAGAR	Fonds de garantie des crédits aux pme	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FCE	Forum Management Professionnel	منتدى رؤوس المؤسسات
FEMIP	Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat	برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار و الشراكة
FEMISE	Forum Euro Méditerranéen des instituts de Sciences Economiques.	المنتدى الأورو متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية
FPCI	Fonds de promotion de la compétitivité industrielle	صندوق ترقية التنافسية الصناعية
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit German Society for International Cooperation	الهيئة الالمانية للتعاون التقني
HACCP	Hazard Analysis Critical Control Point	نظام المراقبة بتحليل نقاط الخطوة الحرجة
IEVP	instrument européen de voisinage et de partenariat	الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة
IFS	International Featured Standard	المعايير الدولية المميزة
INAPI	Institut Nationale de Propriété Industrielle	المعهد الوطني للملكية الصناعية
INOR	Institut Algérien de Normalisation	المعهد الجزائري للتقنيين
IPSA	Institut Polytechnique des Sciences Avancées	معهد التقنيات المتعددة للعلوم المتطورة (المتقدمة)

ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
MATE	Ministère de l'aménagement du Territoire et de l'environnement	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
MAN	Mise à niveau des petites et moyennes entreprises	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OEC	Organismes d'évaluation de la Conformité	هيئات تقييم المطابقة
ONML	Office National de la Métrologie Légal	المكتب الوطني للمترولوجيا القانونية
ONUDI	Organisation des nations unies pour le développement industriel	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
PCD	Plans commneux de développement	البرامج البلدية للتنمية
PHARE	Pologne-Hongrie : Assistance à la Restructuration des économies	بولندا–المجر: مشاركة لإعادة هيكلة الاقتصادية
PIN	Programme indicatif nationale	البرنامج التأشيري الوطني
PIR	Programme indicatif régionale	البرنامج التوجيهي الجهوي
PME/PMI	Petite et moyenne entreprise /petite et moyenne industrie	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة و المتوسطة
PME Conform	Conseil et Formation pour la petite et Moyenne entreprise	برنامج إرشاد وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PMG	Politique méditerranéenne globale	السياسة المتوسطية الشاملة
PMP	Projet Management Professionnel	مشروع الإدارة الفنية
PMR	Politique Méditerranée rénové	السياسة المتوسطية المتجددة
PNUD	Programme des nations unies pour le développement	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
SAPARD	Special Accession Programme for Agriculture and Rural Development	برنامج الانضمام الخاص للزراعة والتنمية الريفية
SPL	Système productif local	نظام الإنتاج المحلي
SPSS	Statistical package for social sciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
TACIS	Technical Assistance to the Commonwealth of Independent States	المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة
TPA	Trésor publique algérienne	الخزينة العمومية
UGP	Unité de gestion du programme	وحدة تسيير البرنامج
UNOP	Union National des Operateurs de la Pharmacie	الإتحاد الوطني لشركات الصيدلة
ZPP	Zone de prospérité partage	منطقة التبادل الحر

المقدمة

1. مدخل عـــــــــام

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية وزيادة المنافسة في مختلف دول العالم في وقتنا الراهن إلى ظهور تجمعات من شأنها التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجه كل دولة على حدى، حيث أنها تنسق فيما بينها للقيام بعمليات الإنتاج والتبادل لتحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية ودولية تربطها علاقات محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي والدافع الأقوى للاندماج الاقتصادي فيما بينها، وأمام هذه التطورات وحركة التكتلات الاقتصادية العالمية بقيت الدول المتخلفة بعيدة كل البعد عن اللحاق بركب التطور الاقتصادي نتيجة اعتمادها أساسا على الثروات الباطنية فقط، وفي محاولة تداركها هذا العجز ظلت الدول النامية تعتمد على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن، إلا انه مع بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي ظهرت فلسفة الشراكة كبديل عن فلسفة المساعدات الموجهة للدول النامية التي كانت سائدة من قبل.

ولما كانت الشراكة الاقتصادية إحدى وسائل توفير البدائل التمويلية التي لا ينتج عنها خدمات مالية مقارنة بالمديونية وانطلاقا من الدور الفعال الذي تلعبه الشراكة في تنمية مختلف القطاعات، عرفت المنطقة الاورو متوسطية كغيرها من مناطق العالم المختلفة اتفاقيات تعاون متجزئة طوال عدة قرون كان أبرزها ما وقع مع تركيا سنة 1963 ومع مالطا 1972 ومع قبرص 1973 والحوار العربي الأوروبي 1973، ولم تبدأ فكرة الشراكة الاورو متوسطية بالتبلور إلا في سنة 1973 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي تحت تأثير فرنسا، ايطاليا واسبانيا وثيقة سميت بـــ "السياسة المتوسطية المتجددة" التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر المتوسط، والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين ليتم التوصل فيما بعد إلى ما يسمى بإعلان برشلونة سنة 1995.

والجزائر باعتبارها من دول حوض المتوسط وفي ظل هذه التطورات، رأت في الشراكة ضرورة حتمية اثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي خلال الآونة الأخيرة وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود لرفع الأداء الاقتصادي.

إن إنشاء منطقة التبادل الحر يعتبر من أهم المحاور الأساسية للتقارب الاورو جزائري، وهو من شأنه أن يفسح المجال للتعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي مما سيسفر عنه أثار مختلفة قد تكون ايجابية أو سلبية والتي سيكون لها الانعكاس المباشر والغير المباشر على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.

و في ظل التحديات الناجمة عن العولمة وانفتاح الاسواق في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، أضحى بروز مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة ناجحة وديناميكية ومزدهرة مسالة ملحة باعتبارها أهم منشئ للثروة وأكبر مصدر لخلق مناصب عمل ومنه تحقيق قيمة مضافة، حيث شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تطورا ايجابيا في تعدادها منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ورفع قدراتها من أجل مواجهة المنتجات الاجنبية خاصة الاوروبية منها وكذا التصدي لتحديات منطقة التبادل الحر المزمع اقامتها في سنة 2020، يتطلب العديد من الاجراءات ذلك للاستفادة من الفرص التي توفرها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مما يستلزم تأهيلها على جميع المستويات وتأهيل محيط عملها حتى يساهم بصورة أفضل في ترقية نشاطها ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة.

2. إشكالية البحـــــــــــث

قامت الجزائر بإعداد وتنفيذ برامج تأهيل بعد توقيع اتفاقية الشراكة الارور جزائرية سنة 2002، كجزء من سياسة انتهجتها بهدف مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أكثر القطاعات تأثرا باتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، ولقد نفذت السلطات الجزائرية ستة برامج تأهيل منها برامج وطنية وأخرى أوروبية من خلال المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة للجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، فكانت الانطلاقة مع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2002، ثم البرنامج الاوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME خلال الفترة(2002-2007) ثم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال لفترة (2007-2010)، وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II سنة 2009، ليتم بعد ذلك اعتماد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014)، إضافة الى برامج التأهيل المعتمدة بالتعاون مع الهيئة الالمانية للتعاون التقني GIZ في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا تتمحور في الاشكالية الرئيسية التالية:

- **كيف ساهمت البرامج الاوروبية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟.**

ولقد ارتأينا الى تجسيد هذه الاشكالية ضمن جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- فيما تتمثل الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية؟.
- كيف كانت المساعدات المالية المقدمة للجزائر من خلال اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية؟.
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟.
- كيف كانت النتائج المحققة من البرامج الاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالأهداف المقررة؟.
- فيما تتمثل انعكاسات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

3. فرضيات البحـــــــــــث

حتى نجيب على الاشكالية الرئيسية بشكل جيد لابد من اعتماد فرضيات، والتي تعتبر إجابة مؤقتة غير نهائية على مختلف التساؤلات السابقة، نوردها فيما يلي:

- يعتبر تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- تعتبر المساعدات المالية المقدمة في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية غير كافية مقارنة باحتياجات الجزائر.
- إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتطلب تنمية الكفاءات وترقية الابداع وتحسين المحيط للتصدي لتحديات منطقة التبادر الحر المزمع انشاها سنة 2020 .
- تعتبر البرامج الاوروبية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كفيلة بترقيتها من جميع المستويات وتمكينها من تجاوز السوق المحلي.

4. مبررات اختيار الموضـــــــوع

هناك عدة مبررات دفعتنا لدراسة هذا الموضوع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

✓ الأسباب الذاتية:

- الميول للبحث في المواضيع العلمية الحديثة وكل ما جد في المجال الاقتصادي الذي يعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

- قلة البحوث التي تتناول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية حيث اعتبر دافعا مشجعا في اختيار البحث فيه بغرض إثراء المكتبة العربية.
- الاطلاع الجيد على حقائق الشراكة الاورو متوسطية والاورو جزائرية.

✓ الأسباب الموضوعية:

- معرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر ومتطلبات التغيير التي فرضتها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.
- الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- اهتمام الجزائر بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقييم نتائجها ومقارنتها بالأهداف المقررة.

5. أهمية البحـــــــــث

تكمن أهمية هذا البحث في محاولتنا الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية، الإقليمية والدولية، بالرغم من أن الشراكة الاورو جزائرية لم تكتمل بعد ميدانيا إلا أن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة وانعكاساتها السلبية والايجابية في ظروف المرحلة الراهنة والمستقبلية.

بالإضافة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري والاجراءات المعتمدة لتأهيلها وتحسين تنافسيتها وبالتالي تحديد الإصلاحات الواجب اتخاذها من أجل تمكينها من الاستفادة من الفرص التي توفرها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ومواجهة التحديات التي تفرضها.

6. أهداف البحـــــــــث

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- الكشف عن وضعية الاقتصاد الوطني في ظل ما أحدثته العولمة والتغيرات العالمية من انفتاح اقتصادي من خلال الانضمام للشراكة الاورو متوسطية.
- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تحليل وتقييم البرامج الوطنية والاوروبية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

7. منهج البحث

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه وعلى طبيعة الموضوع بحد ذاته ولهذا اعتمدنا على المناهج التالية:

✓ المنهج التاريخي: من خلال استعراض المسار التاريخي للموضوع وتعاقب الأحداث والوقائع التاريخية للمجموعة الأوروبية، وكذلك مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وأهم الإصلاحات التي عرفها، المسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمسار العملي لبرامج التأهيل المعتمدة في الجزائر.

✓ المنهج الوصفي التحليلي: نظرا لطبيعة الدراسة النظرية وللإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، وتحليل الأبعاد المتعلقة به بهدف عرض جميع الحقائق والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالموضوع، لتحليلها واستخلاص الملاحظات والنتائج انطلاقا من المعلومات والمعطيات والاحصائيات المحصل عليها من المفوضية الاوروبية بالجزائر ووزارة الصناعة والمناجم ومديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية بسكرة.

8. حدود الدراسة

✓ **الحدود المكانية:** سوف تقتصر دراستنا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج الاوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME2 وبرنامج التجمعات الصناعية للتمور CLUSTERS-DATTES من خلال دعم ومرافقة الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ، وذلك من خلال ما تقدم لنا من معطيات من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على مستوى ولاية بسكرة.

✓ **الحدود الزمانية:** من خلال دراستنا سوف نتطرق لتطور اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية و الاورو جزائرية خلال الفترة(1973-2013)، ووضعية الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات (1962-2014)، بالإضافة إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور برامج تأهيلها الوطنية والاوروبية خلال الفترة (2001-2014).

9. الدراسات السابـــــــقة

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة لبعض الدراسات التي سبقته، ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الاورو متوسطية والاورو جزائرية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ما يلي:

✓ شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية-دراسة حالة المغرب العربي-"، أطروحة دكتوراه دولة بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2003-2004، لقد استعرض هذا البحث أهم التحولات الاقتصادية العالمية (التحرير الاقتصادي، العولمة الاقتصادية، السياسات التجارية، التكتلات الاقتصادية)، ثم تطرق إلى مسار التعاون الاورو متوسطي من خلال علاقات التعاون المتوسطية والشراكة الأوروبية المتوسطية وأهم أهداف الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما تطرق إلى الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربية من حيث مجالات التعاون سواء الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى انعكاسات هذه الاتفاقية على اقتصاديات الدول المغاربية، ومن خلال هذا البحث تبين عدم تحقيق نتائج إيجابية على مستوى كل القطاعات التنموية للدول المغاربية من خلال شراكتها معا الاتحاد الاوروبي، لكن يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن من خلال اعتمادها برامج الإصلاح و التأهيل وهي بحد ذاتها نتيجة إيجابية بدأت ملامح نجاحها تتبلور من خلال التحسينات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاديات المغاربية.

✓ عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية"، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005-2006، تناول هذا البحث العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية وتطرق إلى واقع الاقتصاديات العربية المتوسطية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما استعرض الشراكة الأوروبية العربية والآثار المترتبة عليها، وتطرق إلى الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة، وأخيرا الشراكة الاورو جزائرية من خلال الأطر القانونية المنظمة لها وأهم محاورها والآثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية، و من خلال هذا البحث تبين ان التعاون مع الدول العربية يعتمد على تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

✓ حسين يحي، " قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي" ، أطروحة دكتوراه بجامعة ابي بكر بلقايد تلمسان للسنة الجامعية 2012-2013، تناول هذا البحث أهمية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج

التأهيل المطبقة في تونس والمغرب والجزائر، وتم قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والمغرب والجزائر من أهم النتائج التي تم التوصل اليها هو انه يتوجب على السلطات العمومية ادراج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المغاربية في أي سياسة تنموية .

✓ غنية العيد شيخي، "دور الشراكة الاورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي بجامعة دمشق للسنة2009، وتناول هذا البحث اسس الشراكة الاورو متوسطية و علاقاتها بالاقتصاد الجزائري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها الاقتصادية. وتم عرض اليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وانعكاساتها على التجارة الخارجية و من بين اهم النتائج التي تم التوصل اليها هو ان الاستفادة الفعلية من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية مرهون بتعديل شروط هذه البرامج.

أن هذه الدراسات تناولت موضوع الشراكة الاورو جزائرية وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا من خلال بحثنا هذا حاولنا أن نبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وطبيعة الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائري ودورها وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى القطاع الصناعي بصفة خاصة علاوة على مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى أهم النتائج المحققة من البرامج الوطنية والاوروبية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بالأهداف المقررة، كما أن دراستنا تمتد إلى سنة2014 بما تتضمنه من إصلاحات اقتصادية بخلاف الدراسات السابقة التي لم تتطرق لها، إضافة إلى توسيع نطاق الدراسة من خلال عرض كل برامج التأهيل و تحليل و تقييم نتائجها.

10.صعوبات البحث

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في الحصول على المعطيات بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة والمستفيدة من برامج التأهيل الاوروبية على المستوى الوطني ذلك للقيام بدراسة كمية شاملة لتحليل نتائج برامج التأهيل الاوروبية ومقارنتها بالأهداف المقررة، لذلك قمنا بالتعرض بالرغم من نقص المعلومات و المعطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة والمستفيدة من برامج التأهيل الاوروبية على مستوى ولاية بسكرة بناءا على المعطيات التي توفرت لنا من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية بسكرة.

بالإضافة الى قلة المراجع باللغة العربية خاصة الكتب التي تتناول مواضيع الشراكة الاورو متوسطية والاورو جزائرية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج التأهيل، لذلك قمنا بالاعتماد على الملتقيات والتقارير الاحصائية السنوية وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والأيام الدراسية والمجلات التي ناقشت هاته المواضيع إضافة إلى اعتمادنا على المواقع الالكترونية.

11.محتوى البحث

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة عامة.

الفصل الأول: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، تناولنا فيه نظرة عامة عن الشراكة الاجنبية من حيث الماهية والأشكال والمراحل وعوامل النجاح ومؤشرات تقييمها، كما تطرقنا للاتفاقية الاقتصادية الأوروبية من حيث النشأة والتطور، ومن ثم ماهية الشراكة الاورو متوسطية وكذا آليات عملها سواء على الصعيد الإقليمي والثنائي، كما تم التعرض لأهم الجوانب الاقتصادية والمالية لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ثم عرض أهم أثارها السلبية والايجابية.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، استعرضنا فيه وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى(1962-1987) والمرحلة الثانية (1988-1999)، أما المرحلة الثالثة فبعنوان الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كما تطرقنا إلى الإطار العام لاتفاقية الاورو جزائرية من حيث تطور الشراكة الأجنبية في الجزائر ومضمون، أهمية ودوافع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بالإضافة إلى آليات عمل الشراكة الاورو جزائرية وتحليل جوانبها الاقتصادية والمالية، ثم تطرقنا إلى أهم أثارها على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى القطاعات الاقتصادية والقطاعات غير الاقتصادية.

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الجزائري، تطرقنا من خلاله الى الاطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الماهية والاهداف وأهم التحديات التي تواجهها، ثم الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مراحل ودلالات واحصائيات تطورها من سنة 2002 الى غاية 2013 وأهم الهيئات الداعمة لها، والى دورها في توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ودورها في التجارة الخارجية.

الفصل الربع: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، ومن خلاله تعرضنا للاطار العام للتأهيل من حيث الماهية، الاجراءات، المتطلبات والاهداف وتعرضنا للبرامج الوطنية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقنا بالتفصيل للبرامج الاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم قمنا بتقييم الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، وكذلك تقييم نتائج البرامج الاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحديات برامج التأهيل في الجزائر وأهم تحديات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وانعكاساتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الاخير تطرقنا لأهم التوجهات والافاق المستقبلية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

الفصل الأول :

الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية

تمهيد:

تعتبر الشراكة من أهم ملامح وآثار التحولات المتسارعة والتطورات المتداخلة التي عرفتها ولازالت تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية، وبتزايد حدة المنافسة التي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات والشركات العالمية، أصبح اللجوء إلى استراتيجية بديلة تمثلت في التحالف والمشاركة أمرا شبه محتم، ففي ظل هذه الاستراتيجية تغيرت العلاقة من التنافس السلبي العدائي إلى مزيج من التعاون والتنافس الذي يتيح للأطراف الحصول على التكنولوجيا الجديدة أو تطوير تلك التكنولوجيا الموجودة، فضلا عن توسيع السوق المحلية أو الخارجية، وجلب المزيد من المعرفة .

فعند تتبعنا للأحداث خاصة على المستوى الإقليمي وبشكل واضح في أوروبا نلاحظ أنه خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين حصلت تغيرات على جميع الأصعدة وكانت مجملها تصب في تعريف الشراكة الأور متوسطية بما يحمل هذا المصطلح من تناقضات ومصالح مشتركة، تجسد هذا التعريف في مؤتمر برشلونة بعد تطور الروابط بين أوروبا من جهة ودول جنوب البحر المتوسط المبنية على أساس التعاون في مختلف الميادين، وبالرغم من قدم هذه العلاقات إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يدعم هذا التعاون إلا في هذه السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي أين تم رسم سياسة متوسطية في إطار ما يسمى "بالشراكة الأور متوسطية". وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الاجنبية.
- المبحث الثاني: الأسس العامة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية .
- المبحث الثالث: تحليل الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الاجنبية

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا . هذا وقد أصبحت الشراكة السمة البارزة والمميزة لهذا العصر، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق لماهية الشراكة الاجنبية من حيث التعريف والعناصر والخصائص والى مراحلها واهم النظريات المفسرة لها وكذا اهدافها واثارها على مختلف المستويات.

المطلب الاول: عموميات حول الشراكة الاجنبية

يعتبر تعريف الشراكة تعريفا حديثا، حيث لم يظهر في القاموس الا في سنة 1987 بالصيغة الاتية – نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين–، اما في مجال العلاقات الدولية فان اصل استعمال كلمة الشراكة لأول مرة من طرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات.[1]

أولا: ماهية الشراكة الاجنبية

ظهرت الشراكة كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية في أواخر الثمانينات، فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والقطاع الخاص،[2] قبل ان تتحول الى الية للتعاون والتكامل بين متعاملين اقتصاديين من جنسيات مختلفة.

حيث تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي تعريفا واسعا يجري تعميمه واستخدامه في نطاق واسع، حيث ظهر هذا التعريف بسبب تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات.

1. تعريف الشراكة الاجنبية :لقد اختلف الباحثون في اعطاء تعريف موحد ومحدد للشراكة، فكان يعرفها حسب نظرته اليها ولكن المتفق عليه لدى هؤلاء انها عبارة عن احدى الاساليب الحديثة للتعاون بين المتعاملين باختلاف طبيعتهم، ومن بين هذه التعاريف نجد:

– الشراكة هي شكل من اشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة، قد تكون في مجال الاشهار، الاعلام المتواصل، تبادل المهارات والموظفين.....الخ.[3]

– هي كيان ذهني يتحكم في العلاقة القائمة بين المؤسسات التي تتصف بالفوائد المشتركة وبتوزيع المساهمات بين اطراف العمل الجماعي المشترك.[4]

– هي تقارب بين عدة مؤسسات قانونية لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط معين أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الاساسية.[5]

– هي اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى بين مؤسستين أو اكثر مستقلة قانونيا، متنافسة، أو غير متنافسة تنوي جلب ارباح مشتركة من خلال مشروع مشترك[6]، تتفقان على اعداد وتطوير استراتيجية طويلة الاجل بغرض قيادة السوق لسلعة أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق المتميز والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة المتاحة لإحدى الطرفين أو لكل منهما[7].

---

[1] :Bruno Ponson, Nguyen Van chan ,Georges hirsch ,**partenariat d'entreprise et mondialisation**, karthala , paris 1999,p14

[2]: رجب محمد طاجن،**عقود الشراكة(P.P.P)**، دار النهضة العربية، القاهرة،2007،ص10.

[3] :Mané -Henri ,dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et outils ,Ed :economica,paris,1998,p3140.

[4] :Raymond -Allain—Theitar , **encyclopédie du management** ,Ed :vuibert,paris,1992,p769.

[5] :B- Garrett et p- Dussage , **les stratégies d'alliance** ,Ed :d'organisation,paris,1995 ,p27.

[6] :Boualem Alionat, **les stratégies de coopération industrielle** ,Ed :economica,paris,1996,p14.

[7]:فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1999،ص15.

– هي احدى مشروعات الاعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو شخصيتان معنويتان من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأسمال بل تمتد ايضا الى الادارة بخبرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية وكذا المساهمة في عملية الانتاج وتوزيع مختلف انشطة المؤسسات الاخرى[1].

ومما سبق فالشراكة على المستوى الجزئي يمكن تعريفها على انها علاقة قائمة على اساس التقارب والتعاون المشترك من اجل تحقيق المصالح والاهداف المشتركة للمؤسسات المشاركة، حيث يقدم كل طرف ما لديه لإنجاح هذه العلاقة مع الحفاظ على الاستقلالية القانونية.

اما على المستوى الكلي فنجد ان الشراكة الاجنبية الاقتصادية هي مشروع يشارك في امتلاكه طرفان من دولتين مختلفتين وذلك للمساهمة في تحقيق اهداف مشتركة.

2. عناصر الشراكة الاجنبية: من خلال التعاريف السابقة للشراكة الاجنبية يمكن استخلاص عناصرها كما يلي[2]:

– أطراف الاتفاق: الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين من دولتين مختلفتين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.

– طبيعة المساهمة: تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من المال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.

– توزيع النتائج: عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسارة حسب الاتفاق.

حيث ينتج عن الشراكة الاجنبية مخلوق قانوني يسمى بالشخص المعنوي يعيش حياة قانونية مستقلة باكتسابه الاسم والموطن، وتعتبر الشراكة عقدا فهو الذي ينشئها ويبعثها إلى الحياة القانونية ويحدد شروطها وإدارتها والأجهزة التسييرية لهذا المولود الجديد، ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية، تقنية أو تجارية وحتى مشاريع علمية (البحث والتطور)،كما يمكن أن تكون هذه المشاريع طويلة أو متوسطة الأجل، وللشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات حول تقسيم الأرباح وتحديد رأس المال.

3. خصائص الشراكة الاجنبية: الشراكة ما هي الا وسيلة أو اداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو اكثر(دول أو مجموعات اقليمية)،هذه العملية لها جملة من الخصائص نلخصها كما يلي[3]:

– هو اتفاق طويل أو متوسط الاجل بين طرفين احدهما وطني والاخر اجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

– التقاء اهداف المتعاملين والتي ينبغي ان تؤدي الى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.

– التقارب والتعاون المشترك على اساس الثقة وتقاسم المخاطر لتحقيق الاهداف والمصالح.

– لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة من راس المال، بل يمكن ان تتم من خلال تقديم خبرة أو معرفة أو تكنولوجيا.

– الشراكة عامل أساسي يعمل على تسهيل الاستثمار الأجنبي وما يتبع ذلك من تسهيلات جبائية وجمركية والتي بدورها تساعد على التسيير الأحسن لها .

---

[1]:عبد السلام ابو قحف، **السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989،ص 24.

[2]: بن حبيب عبد الرزاق وحوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 22/11 ماي، 2002، ص04 .

[3]: فريد النجار، مرجع سابق، ص 18.

– عقود الشراكة تساعد على تخفيض الأعباء على ميزان المدفوعات، حيث أنها تقلل من حركة رؤوس الأموال كما تساعد على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

– الشراكة وسيلة لتبادل الخبرات، حيث أن مجال الشراكة يتعلق بتبادل حقيقي للمعلومات والخبرات والمهارات بين الأطراف المشاركة، فلا يجب أن تكون المهارة حكرا على شريك واحد وإنما تكون تبادل لحاملها، أي هي وسيلة للدخول لنظام المعلومات الاقتصادية.

– تتميز المشاريع المشتركة بعدة أصناف تجعل سيرها مخالف لتسيير أشكال المؤسسات العادية الأخرى.

– تسمح بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتدفع بها الى الدخول في الاقتصاد العالمي.[1]

– التكافؤ بين الشركاء في ادارة المشروع المتفق عليه .

– تخلق روح العمل الجماعي وبالتالي ارساء نظام تسييري يكون اكثر تساهمي يسهل عملية اتخاذ القرارات.

– تمكن من توفير رؤوس الاموال الضخمة وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية.

– تساعد في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب عمل جديدة.

– الزيادة في فرص التصدير وتقليص الاستيراد ودخول اسواق عالمية جديدة.[2]

ثانيا: اسباب الشراكة الاجنبية

تعتبر الشراكة الاجنبية فرصة هامة للمؤسسات وذلك لتطوير امكانياتها ورفع مستوى انتاجها ماديا، ولهذا فاللجوء الى الشراكة الاجنبية تبرره عدة اسباب يمكم حصرها فيما يلي:

1. الاسباب الخارجية: وتتعلق هذه الاسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها ظروف تجبر الدول بوجه عام والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص الى التكتل وابرام اتفاقات وعقود شراكة قصد مواجهة هذه التحديات ومن بين هذه الاسباب نذكر ما يلي:

1.1. تنامي ظاهرة العولمة: اصبحت العولمة اليوم واقعا موضوعيا، فما من دولة حاليا تستطيع ان تصرف النظر عن ارتباطها بالاقتصاد العالمي، نظرا لعولمة الاعمال والنشاطات الاقتصادية وهذا يفرض على المؤسسات الاقتصادية البحث خارج حدود اقليمها عن اسواق جديدة وعن رؤية عالمية ودولية جديدة[3]،فظهور العولمة وتناميها يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الاجنبية، حيث اصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين الاسواق والدول خاصة بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.[4]

2.1. دولية الاسواق: ان نظام دولية الاسواق في ظل التطور التكنولوجي اللامحدود يفرض على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه هذا من جهة، ومن جهة اخرى انفتاحا اكبر على جميع الاسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها.[5]

---

[1]: اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2011، ص307.

[2]: كواش خالد، **اثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي14/13 نوفمبر 2006،ص 04.

[3] :Balantzian Gérard, **l'avantage coopératif- le partenariat-la coopération- l 'alliance stratégique**, Ed : d'organisation, paris,1997,p69.

[4]: أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص 103.

[5]:اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 307.

فنظام العولمة واقتصاد السوق دفع بالمؤسسات الاقتصادية الى تغير اسلوبها واستراتيجيتها التسييرية لمواجهة موجة الانفتاح والتبادل القائم بين العالم وتشجيع عملية الاستثمار اما في نشاطات جديدة أو التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية والتي تساعد على اخذ حصة من السوق العالمية للمبادلات الخارجية للحصول على مكانة استراتيجية معتبرة.[1]

3.1. المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: ان نظام اقتصاد السوق يدفع بالمؤسسات الى استخدام كل طاقتها في مواجهة المنافسة المحلية والدولية، وذلك باللجوء الى الشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية، اي ان المنافسة في اطار الشراكة لا تعتبر عامل سلبي في حد ذاتها حيث يمكن الاستفادة من مميزات المنافسة من خلال تمكين المؤسسة من استغلال كل امكانياتها المتوفرة.[2]

4.1. التطور التكنولوجي وسرعة التغيير: تمثل المؤسسات الاقتصادية نواة الاقتصاد في كل دول العالم[3]، لذا فهي مطالبة بمواكبة كل التغيرات والتطورات الحاصلة في المحيط الدولي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي لوسائل الاعلام والاتصال لذلك يتعين عليها تفادي كل المؤثرات السلبية الممكنة في ظل هذه التغيرات والعمل على الانفتاح على الاسواق العالمية، بانتهاج الشراكة الاجنبية كحل يساعدها على مسايرة هذه التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة وان التطور التكنولوجي يعتبر عاملا اساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية وانفتاحها على الاسواق الدولية حيث اصبح من الصعب على المؤسسة الاقتصادية ان تواكب دوما هذا التطور التكنولوجي بسبب ارتفاع التكاليف مما يستدعي اللجوء الى الشراكة الاجنبية لتقليص تكاليف الابحاث التكنولوجية ولرفع المستويات العلمية والثقافية.[4]

2. الاسباب الداخلية: من بين الاسباب الداخلية للمؤسسة الاقتصادية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة نذكر ما يلي:

1.2. الرغبة في النمو والتطور: ان نمو المؤسسة الاقتصادية يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الاجنبية فتتوسع الحصة التسويقية للمؤسسة من اجل الحفاظ على حجم مبيعاتها، كما انها تمثل فرصة لاكتشاف اسواق جديدة لتصريف فائض المنتجات، بالإضافة الى ابتكار انماط استهلاكية جديدة عن طريق خلق منتجات اقوى مما يؤدي الى رفع القدرات التسويقية لكلا الطرفين وبذلك تحقيق النمو والتطور.

2.2. الرغبة في التعاون: ان السعي وراء تحقيق التكامل والتعاون احد الاسباب المؤدية للشراكة الاجنبية حيث تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والافكار والكفاءات وذلك قصد الحصول على مرونة اكبر في العلاقات المتبادلة وبذلك التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية.

3.2. السيطرة على الاسواق: تمثل الشراكة الاجنبية فرصة لفتح اسواق جديدة فكلما كان عدد الشركاء كبيرا كان من السهل تغطية مساحة اكبر في السوق ومن ثم التحكم في مراقبة دوران المنتوج، ولهذا فان ارتفاع ونمو فرص نجاح المؤسسة الاقتصادية يكون من خلال ابرام عقود الشراكة الاجنبية لأنها تمكنها من انجاز مشاريع اكثر اهمية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ومن ثم تخفيض التكاليف وبذلك السيطرة على المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء تعلق الامر بمصادر التمويل أو غيرها.[5]

و عليه فان المؤسسات الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية لا تستطيع القيام بمجهودات لتكون في المستوى المطلوب مع زيادة حدة المنافسة لذا فهي بحاجة الى المساعدة الاجنبية وذلك من خلال عقود الشراكة والتي اصبحت بديلا عن عقود نقل التكنولوجيا والتي كانت البلدان النامية تنتهجها، فالطرف الاجنبي في عقود الشراكة يبذل كل ما في وسعه لإنجاح الشراكة كون الارباح

[1] :Timothy M. Collins , **les stratégique**, Ed: inter, 1992,p19.
[2] : B- Garrett et P- Dussage, op cit, p95.
[3]:رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2002، ص 10.
[4]:اكرام مياسي، مرجع سابق، ص308.
[5]: صالح عباس، **العولمة في ادارة المنظمات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،القاهرة،2003، ص ص 83-84.

التي يتلقاها مرتبطة بنتائج الانتاج [1]، وبتحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحويل للعالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

ثالثا: عوامل نجاح الشراكة الاجنبية ومؤشرات تقييمها

يمكن للشراكة الاجنبية ان تؤدي الى تحقيق اقتصاد فعال بناءا على نمط التخطيط الاستراتيجي في الاستثمارات.

1. شروط وعوامل نجاح الشراكة الاجنبية: ان الشراكة الناجحة هي التي تقوم على تبادل الكفاءات والخبرات وكل الامكانيات والوسائل سواء المادية أو البشرية، المالية والتقنية مما يجنب المؤسسات المنافسة،[2] كما يتطلب نجاحها احترام قواعد تعتبر اساسية لتجنب الاخفاقات ومن بين هذه القواعد نذكر ما يلي:[3]

- التخطيط الاستراتيجي: الشراكة الاجنبية الاستراتيجية عبارة عن تنسيق كل الوسائل المتوفرة والموارد الضرورية للوصول الى الاهداف المسطرة ولإنجاح الشراكة يجب وضع التخطيط المنهجي الاستراتيجي السليم ودراسة القرارات قبل اتخاذها.
- المرونة والتنسيق في نقل التكنولوجيا: اي يجب على المؤسسة ان تتوفر على نوع من المرونة لموجهة بعض التغيرات.
- التوافق بين الثقافات: اي التطابق بين الثقافات في عقد الشراكة والمعرفة الجيدة لسلوك الشركاء فيما يخص انماط التسيير وثقافة المؤسسة.
- التوازن والتكامل: يقصد بالتوازن مراعاة التساوي والانصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وابداء الراي حتى وان كان الشريك يساهم بالأقلية، اما التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها.

ومن بين اهم الشروط الواجب مراعاتها لإنجاح الشراكة الاجنبية ما يلي:

- انشاء وحدات انتاج جديدة: وذلك بإنشاء فروع للشركة الام في بلد اخر أو تأسيس شركة مختلطة مع اطراف محلية قصد تقاسم الالتزامات المالية والمخاطر[4].
- ابرام عقود تراخيص أو امتياز بالسماح للأطراف المحلية باستخدام تكنولوجيا أو علاقة مميزة في فضاء جغرافي محدد لمدة متفق عليها.
- ابرام عقود مقاولة من الباطن تسمح للشركات بتوزيع مخاطر الانتاج بين عدة موردين تكون مصانعهم موزعة بين عدة دول.[5]
- ان نجاح الشراكة يتوقف على مدى ملائمة المناخ لذلك، لان المؤسسات العاملة في الخارج يعترضها نوعان من المخاطر:
  - ✓ الخطر السياسي أو خطر البلد الذي يهدد مردودية الاستثمارات المباشرة في بعض البلدان.
  - ✓ الخطر الاداري والناتج عن الاجراءات الحكومية الرامية الى الحد من حرية المؤسسات الاجنبية.

2. تقييم الشراكة الاجنبية: لتقييم مدى فعالية الشراكة الاجنبية لابد من اعتماد بعض المؤشرات الخاصة بنجاحها حتى تتمكن من استنتاج مزايا وعيوب الشراكة الاجنبية.

---

[1] : هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، الطبعة 03، دار وائل للنشر، عمان،2004، ص 377.

[2] :A-Deyaine et J-Duboin , **L'internationaliser stratégies et techniques**, Ed : Dollaz, paris,1995,p665.

[3]:كوش خالد، مرجع سابق، ص ص 05-06.

[4]:فريد النجار، مرجع سابق، ص 30.

[5]: قدي عبد المجيد،**الاقتصاد الجزائري والشراكة الاجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الاول حول "المؤسسات الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 افريل 2003، ص 01.

1.2. مؤشرات قياس نجاح الشراكة الاجنبية: من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي[1]:

– مؤشرات الربحية الكلية ولكل شريك: وتضم العائد قبل الضريبة على الأصول، والعائد بعد الضريبة على الأصول، هامش الربح الكلي وهامش أرباح التشغيل .

– مؤشرات كفاءة المدخلات لكل شريك وللشراكة: وهي معدل دوران أوراق القبض، معدل دوران المخزون، معدل دوران إجمالي المخزون.

– مؤشرات المركز المالي للشراكة: وتتضمن نسبة المديونية، نسبة تغطية الفوائد، نسبة السيولة.

– مؤشرات النمو والتوسيع: هي معدل نمو المبيعات المحلية، معدل نمو العائدات، معدل نمو صافي الربح.

– مؤشرات الكفاءة التسويقية العالمية: وتتمثل في نسبة كثافة الإعلان، كثافة البحوث والتطوير، كثافة المجهودات التسويقية.....الخ.

– مؤشرات تدفقات الاستثمار المباشر والتكنولوجيا: وتضم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من حجم الاستثمار الكلي، حجم التكنولوجيا الجديدة المحولة، درجة التغلغل في السوق الحالي، درجة تفوق الإدارة التحالفية.

2.2. مزايا وعيوب الشراكة الاجنبية: تعتبر استراتيجية الشراكة من بين الوسائل الفعالة التي تلجا اليها المؤسسة لتطوير امكانياتها ورفع مستوى انتاجها ماديا وماليا.

1.2.2 مزايا الشراكة الاجنبية: من بين المزايا التي توفرها الشراكة الاجنبية ما يلي:[2]

– تحسين جودة المنتجات الخاصة من حيث المواصفات وتكييفها انطلاقا من عمليات الانتاج وفقا لمتطلبات الاسواق المحلية والاجنبية.

– هيكلة تمويل الاستغلال والاستثمار وذلك بالدخول الى الموارد الاجنبية المستقرة وغير مسببة للديون والتي تتمثل في انفتاح راس المال وتأسيس شركات مختلطة جديدة.

– فعالية الادارة والتنظيم بما تجلبه من مناهج جديدة من حيث التنظيم الداخلي، التسيير المرن وبتكلفة ادنى للموارد البشرية والمادية بالتسويق والترقية للمنتجات فضلا عن الطرق العصرية في تعبئة وتسيير الموارد المالية.

– تسمح الشراكة الاجنبية بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتدفع بها الى الدخول في الاقتصاد العالمي.[3]

2.2.2 عيوب الشراكة الاجنبية: لا تخلو الشراكة الاجنبية من بعض الانعكاسات والسلبيات والتي نلخصها فيما يلي:[4]

– تؤدي التحالفات التجارية الى ظهور اسواق للبائعين وغياب اسواق للمشترين حيث تصبح قوى السوق في ايدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار.

– يؤدي التحالف والشراكة الى انشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل الغاء الحماية هذا ما قد يؤدي الى القضاء على الصناعة الوطنية.

– يترتب ايضا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي الى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.

و من بين اهم المشاكل التي تعترض الشراكة الاجنبية مايلي:

---

[1] : B- Garrett et P- Dussage, op cit, p258.

[2]: اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 309.

[3]:براهيمي زرزور وحفيظ عبد الحميد، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط –ERPHOS – الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص 10.

[4]: فريد النجار، مرجع سابق، ص ص 92-93.

- عدم اتوماتيكية التحويل لكون اغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية.
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية مما يمكنها من فرض اسعار مرتفعة لتكنولوجياتها .
- عدم ضمان ملائمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية، وتلاؤمها مع ظروف وتوليفة عوامل الانتاج المحلية.

و يمكن تقييم استراتيجية الشراكة الاجنبية من منظور الشركات الاجنبية والشركات المحلية والدول المضيفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01):تقييم استراتيجية الشراكة الاجنبية

المستوى	مزايا الشراكة	عيوب الشراكة
على مستوى الشركات المحلية	– الاستفادة من مصادر تمويل جديدة بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتقليل من القروض طويلة الأجل. – الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي توفره الشركات الأجنبية. – الاستفادة من أساليب التسيير الحديثة . – ضمان الديمومة والمصداقية كنتيجة لوجود المنتجات وقلة التكاليف ومنه تؤدي إلى اكتساب ثقة المستهلك ووفاء المنتج.	– انخفاض القدرة المالية للمؤسسة نتيجة صغر حجم المشروع أو سيطرة الطرف الأجنبي على عملية اتخاذ القرار مما يفقدها استقلاليتها إذا كان القرار ليس في صالحها. – صعوبة امتلاك التكنولوجيا التي بحوزة الشركات الأجنبية وبالتالي بقائها دوما تابعة لها في هذا المجال. – المبالغة في الشروط الموضوعة من الطرف الأجنبي كالشروط المتعلقة بقرارات الشراء أو التسويق...الخ.
على مستوى الشركات الأجنبية	– في حالة نجاح المشروع بإمكانها امتلاك المشاريع. – الاستفادة من تكاليف نقص اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة. – وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق أعلى الأرباح. – إمكانية التغلب على القيود الجمركية يسهل عليها دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل.	– إن فرض الدول المضيفة لنسبة معينة من الأرباح قد يقلل من حصص الأرباح التي كانت تطمح في تحقيقها. – وجود التعارض بين مصالح الطرف الأجنبي والمحلي يجعل المبالغ المستثمرة من طرف الشركات الأجنبية لا تحقق المردودية المنتظرة. – في حالة توقيع هذه الشركات على اتفاق الشراكة مع الدولة فإن هذه الأخيرة وعملا بمبدأ الاستقلال الاقتصادي، قد تفرض قيود التصدير وتحويل الأرباح إلى الشركة الأم وكذا التوظيف وهو ما لا يتفق مع أهدافها ومصالحها.
على مستوى الدولة المضيفة	– توفير مناصب شغل من المشروعات المشتركة. – تنمية الملكية من خلال خلق طبقة من رجال الأعمال الوطنيين. – زيادة الإيرادات العامة ومنه زيادة النفقات العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني الخام والدخل الوطني. – دفع عجلة التنمية في الدول وتلبية حاجيات المواطنين. – خلق العلاقات التكاملية في المجال الاقتصادي والخدماتي بين الدول المضيفة والشركات الأجنبية.	– زيادة العجز في ميزان المدفوعات وهذا في حالة قيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح إلى الخارج من جهة وما يترتب على عقد الشراكة من استيراد المعدات والتكنولوجيا للإنتاج من جهة أخرى. – زيادة حجم الاستثمار في مجال الخدمات على حساب القطاعات الأخرى. – ازدواجية الاقتصاد الوطني، فهناك مشروعات تعمل بطريقة إنتاجية متقدمة وأخرى بأساليب إنتاجية تقليدية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المفاهيم السابقة المذكورة في المبحث.

المطلب الثاني: أسس الشراكة الاجنبية

هناك عدة دراسات حاولت ان تقدم تفسيرات للشراكة الاجنبية، ففكرة الشراكة ليست ظاهرة غريبة على المجتمع الاقتصادي الدولي بل هي متأصلة نظرا لاعتمادها على مبدا المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول وهذا ما جعل لها عدة تصنيفات وذلك حسب القطاعات التي تحدث فيها وهو ما جعل لها اثار مباشرة على كافة المستويات.

أولا: الأسس النظرية المفسرة للشراكة الاجنبية

من اجل فهم الشراكة الاجنبية يجب الاستناد الى اهم الاسس التاريخية والنظريات المفسرة لها .

1. الاسس التاريخية للشراكة الاجنبية: ان مبدا الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية كاستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظ بالاهتمام الا في السنوات الاخيرة، حيث اصبحت تشكل عاملا اساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية، خاصة بالنظر الى التطور السريع للمحيط العام للاقتصاد الدولي الذي تعيش فيه المؤسسة الاقتصادية، ويمكن توضيح التسلسل التاريخي لاستراتيجيات المؤسسة الاقتصادية من خلال ما يلي:[1]

1.1. الاستراتيجيات الكلاسيكية: في بداية الثمانينات كانت استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية مبنية على ثلاثة مبادئ اساسية لمواجهة المنافسة الاقتصادية:

1.1.1 نظام الهيمنة عن طريق التكلفة:(Domination Par Les Coûts) ويعتمد هذا النظام على مدى قدرة المؤسسة الاستثمارية وعقلانيتها في استخدام مواردها والتقليص من تكاليفها الإنتاجية.

2.1.1 نظام المفاضلة أو التميز: (Les Différenciation) ويرتكز هذا النظام على تقديم كل ما هو أفضل بالنظر إلى سوق المنافسة ومبدأ الأفضلية ويعتمد على المعايير التالية:

- الأفكار والآراء الجديدة.
- الصور الجيدة ذات العلامة المميزة للمنتوج.
- المستوى التكنولوجي.
- المظاهر الخارجية.
- نوعية الخدمات.
- فعالية الشبكات التوزيعية.

3.1.1 نظام التركيز:(La Concentration) أن تركيز النشاط يعتمد أساسا على البحث عن ثغرة تستطيع المؤسسة بواسطتها الحصول على مكانة إستراتيجية في سوق المنافسة فقد يتعلق الأمر بمجموعة من الزبائن أو بمنتوج أو سوق جديدة بها خصائص ايجابية مميزة.

2.1. التحول نحو استراتيجية الشراكة: إن سياسة الاحتكار تحولت إلى استراتيجية في التعاون بين المؤسسات نظر لتغير المعطيات الاقتصادية الدولية والتي تتجلى في:

-رغبة المؤسسات الاقتصادية في توسيع استثماراتها خارج الحدود الموجودة فيها حسب الامتيازات الموجودة في هذه الدول.

-التحولات السياسية التي طرأت على الساحة العالمية والتي أثرت بدورها على الجانب الاقتصادي لهذه الدول والتي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كل هذه العوامل ساعدت في بروز الشراكة الأجنبية في العديد من الدول.

[1]: براهيمي زرزور وحفيظ عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 08-09.

2. النظريات المفسرة للشراكة الأجنبية: حاولت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأجنبية أن تقدم لها تفسيرات قصد تنميتها وتطويرها من اجل العمل بها بين الدول، ومن بين النظريات المفسرة لها نجد:

1.2. نظرية تكاليف الصفقات: يعود ظهور نظرية تكاليف الصفقات إلى سنة 1937، من طرف الاقتصادي البريطاني Oliver Eaton Willamson الذي وضع قائمة العوامل المفسرة لارتفاع تكاليف الصفقات، وقد سمح هذا العمل بتوسيع إمكانية الإحلال بين مختلف أشكال الارتباط الممكنة بين المؤسسات (التعامل من خلال السوق، اتفاقيات الترخيص، اتفاقيات الامتياز، اتفاقيات الشراكة)، ولكنها بقيت متجاهلة إلى غاية 1970 حين طورها Ronald Coase وهي ترتكز على أهمية التكاليف المرتبطة بتنسيق وتنظيم نشاطات المؤسسة في مجال الإنتاج. وتشمل تلك العوامل المتحكمة في تكاليف الصفقات العناصر الآتية:[1]

- تعقد وعدم استقرار المحيط يؤدي إلى ارتفاع احتمال حدوث أخطاء وبالتالي ارتفاع تكاليف التعديل والتصحيح.
- العقلانية المحدودة لدى المتعاملين وهذا ما ينفي إنشاء اتفاقيات مثالية.
- تكرار العلاقات التعاقدية: كلما زاد تكرار هذه العلاقات أدى ذلك إلى تحمل تكاليف خاصة بكل علاقة تعاقدية وهو ما يجعل البحث عن بديل الشراكة أمرا هاما لإضفاء الثبات في تسيير مثل هذه الصفقات.
- عامل الانتهازية: ويظهر من خلال استعمال الحيلة أو سوء النية وعدم إظهار النوايا والأهداف الحقيقية من احد الأطراف المتواجدة في السوق مما يستدعي تغيير تلك الأطراف (تغيير المورد أو المتعامل)، وهذه التغيرات تسبب أعباء وتكاليف إضافية.
- قلة عدد المتعاملين في السوق: أن نقص عدد المتعاملين يؤدي إلى وجود وضعيات احتكار وهو ما يرفع القدرة التفاوضية لهؤلاء.

و تشمل المراحل اللازمة لإبرام الصفقات ما يلي: [2]

- مرحلة التفاوض: وتتضمن تكاليف البحث، تكاليف التفاوض، وإعادة التفاوض حول السعر، تكاليف التنقل والترجمة...
- مرحلة إنشاء العقد: تكاليف توحيد المعايير وإثبات جودة المنتجات، تكاليف الخبرة القانونية لتقييم الالتزامات...الخ.
- مرحلة تنفيذ العقد: تكاليف الضرائب المرتبطة بالصفقة، تكاليف مراقبة التصرفات الانتهازية، تكاليف معالجة المنازعات ومختلف العقوبات...الخ.

و انطلاقا مما ذكرناه يلجأ العديد من المتعاملين في السوق إلى إبرام عقود شراكة لتخفيض تلك التكاليف.

تستند هذه النظرية إلى كون المؤسسة تسعى إلى تعظيم أرباحها في السوق العالمية، لان دولية النشاط تعد وسيلة هامة للحفاظ على الميزة التي تمتلكها المؤسسة في بلدها الأصلي، أما الفروع التابعة لها فتدخل ضمن المؤسسة الأم من اجل تشكيل سوق داخلي في السوق العالمي.

توضح نظرية تكاليف الصفقات بان المؤسسات الاقتصادية تنمو بشكل أوسع، فهي تجري تعاملات في الأسواق الخارجية وبأقل تكلفة من خلال قيامها بإبرام عقود شراكة مع المؤسسات الأجنبية، إذ غالبا ما تعد الشراكة الأجنبية الحل الأمثل حسب هذه النظرية على الأقل، لان مرحلة وسيط بين صفقة السوق التي تتميز بتكاليفها العالية وقيام المؤسسة بهذا النشاط بنفسها وهو ما يتطلب استثمارات فخمة.

لقد قدمت هذه النظرية تفسيرات هامة لفهم علاقات الشراكة إلا أنها لم تخلو من بعض النقائص والتي تتمثل فيما يلي:

[1] : B. Garrette et P-Dussage,op cit,p12.
[2] : Boualeur Aliouab, **les stratégies de coopération industrielle**, Ed :economica.paris,1996,p48.

– يستحيل عمليا تحديد تكاليف الصفقات نظرا لصعوبة ضبط تكاليفها التي تتميز بكثرة متغيراتها أحيانا وصعوبة واستحالة قياسها أحيانا أخرى.

– نظرية تكاليف الصفقات تجعل المؤسسة تتخذ قراراتها فقط من خلال طرف اقتصادي معين مع هدف تخفيض التكاليف، بمعنى آخر تبقى الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة هي الموجه وليس وفق شروط محددة يمليها المحيط في فترة زمنية معينة.

2.2. **نظرية الوكالة:** ذكر o.williamson أن هناك عدة مبررات لفهم الإخفاقات التي تحدث في السوق واعتبر أن تركيز المتعاملين على تعظيم الأرباح قد يؤدي إلى غياب الثقة بينهم وتعتبر الشراكة في هذه الظروف تسوية لهذا المشكل.

ولتطوير هذه العلاقة لابد من الاهتمام بعامل الثقة الذي يتنامى مع الوقت بين الشركاء وهذا ما يجنب وقوع تكاليف خاصة بالوكالة.

أن نظرية الوكالة تعتبر الشراكة أفضل خيار للمؤسسة لأنها تسهل مراقبة التعاقدات المتبادلة وكونها أساس الترابط الذي يشكل آلية ناجعة لمنع وعرقلة التصرفات الانتهازية، وترتبط هذه المقاربة أساسا بدرجة غموض النتائج المنتظرة من النشاط فكلما كانت درجة غموض هذه النتائج كبيرة كلما كان اللجوء إلى خيار الشراكة أفضل كبديل لعلاقات السوق، وبالمقابل كلما قلت درجة غموض تلك النتائج كان احتمال خيار الشراكة اضعف مقارنة بعلاقات السوق والمؤسسة.[1]

و من خلال النظرية نستنتج ما يلي:

– إذا كانت درجة غموض النتائج المنتظرة كبيرة، يكون احتمال خيار الشراكة كبيرا مقارنة بعلاقة السوق.

– إذا كانت درجة غموض النتائج المنتظرة ضعيفة، يكون احتمال خيار الشراكة ضعيفا مقارنة بدمج هذا النشاط في المؤسسة.

3.2. **نظرية الإنتاج الدولي واستراتيجية العلاقات:** تتجلى الشراكة الأجنبية من خلال هذه النظرية في كونها طريقة لتفادي المنافسة وتؤدي إلى تكوين إستراتيجية علاقات وترابط بين الشركاء من جهة وهي وسيلة لتوطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل تجعلها تقاوم منافسيها من جهة أخرى، فيتعين على المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، اللجوء إلى الشراكة الأجنبية كوسيلة تمكنها من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها والتصرف المحكم في وسائل الإنتاج قصد التحكم في التكاليف وبذلك اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.[2]

4.2. **نظرية الاحتكار الدولي:** تعتمد هذه النظرية على توطيد علاقات التعاون بين المؤسسات الاقتصادية في شكل احتكاري والاهتمام بجميع المجالات المهمة في الاقتصاد العالمي التي تعتبر مركز قوة وعامل تماسك المؤسسات الاقتصادية ونجاحها، وتجد منها نشاطات البحث والتطوير والتي تعد عاملا حساسا في نموها وتجاوبها مع كل التطورات التكنولوجية، وطبقا لهذه النظرية فان المستثمر الأجنبي عندما يعمل خارج حدوده، فهو يعمل في ظروف يسودها الكثير من الغموض وتواجهه الكثير من المخاطر[3] وقصد التغلب على كل هذه الصعوبات يجب أن يتمتع المشروع المشترك بقدرات غير عادية ومستويات متميزة بمواجهة التحديات الجديدة، وتتميز هذه النظرية بنوعين من الاحتكار هما:

– احتكار الشركة الأولى للسوق: فالمؤسسة التي تدخل إلى السوق أولا في مجال إنتاج منتوج معين، ستظل دائما المتفوقة مهما حاولت المؤسسات الأخرى منافستها.[4]

---

[1] : F-Blenchot, **modélisation du choix d'un partenarit**, revue française, paris, N°114,(juin ,juillet, aout 1997) ,p70.

[2] : Tersen Denis et Bri cout Jean luc, **l'investissement international**, Ed : Armand Colin , Masson,paris ,1996,p66.

[3] : علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام**، دار حامد للنشر، الأردن، 2003، ص 170.

[4] : زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004، ص199.

– القوة الاحتكارية: يتمثل الدافع الرئيسي للاستثمار في الدول الأجنبية في القوة الاحتكارية، وتفترض هذه النظرية أن ممارسة أي نشاط في دولة أجنبية له تكاليف مرتفعة لا تتحملها سوى المؤسسات التي لها مزايا تنافسية، مثل التكنولوجيا المتطورة وأساليب العمل والإدارة الحديثة، ولكي تتمكن من تفويض هذه التكاليف يتعين عليها مزج قدراتها وإمكانياتها في نسق تام لتحقيق أرباحها.

5.2. **نظرية تبعية المورد:** ساهمت هذه النظرية كثيرا في تحليل أهداف الشراكة، وتقوم على فكرة أن المؤسسة التي لا تستطيع استغلال ومراقبة كل عوامل الإنتاج تلجأ إلى الشراكة مع مؤسسات أخرى تعمل في مجال نشاطها.

فمثلا الشركات البترولية العالمية التي لم تعد منتجة للمحروقات نجدها تسعى لاستغلال إمكانياتها وطاقتها التكنولوجية والتقنية المتطورة، وذلك باستيراد المواد البترولية الخام وإعادة تحويلها وتصنيفها، ثم تقوم بتصديرها على شكل مواد تامة الصنع وهذا أمر مكلف مع العلم أن هذه العمليات يمكن أن تتم في البلد الأصلي (المنتج) ولتدارك ذلك فان الدول المنتجة وقصد استغلال إمكانياتها بصفة شاملة تعمد إلى منح تسهيلات جبائية للشركات ذات الاختصاص في تحويل المواد البترولية، قصد القيام بمثل هذه النشاطات محليا.

ثانيا: أشكال الشراكة الأجنبية

تصنف الشراكة الأجنبية وفق معيارين: "معيار العلاقة بين المؤسسات" و" معيار قطاع النشاط".

1. أشكال الشراكة الأجنبية حسب قطاعات النشاط

يمكن تحديد أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات التي تحدث فيها إلى: الشراكة التجارية، الشراكة الصناعية، الشراكة التقنية، الشراكة المالية والشراكة الخدماتية.

1.1. **الشراكة التجارية:** تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة أي أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الأخر.[1] حيث لها أهمية اقتصادية كبيرة في نشاطات البيع والشراء لمنتجات داخل السوق المحلية والدولية كما تسمح للطرف المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المخصصة لا سيما المتعلقة بالتصدير وتسمح كذلك للطرف الأجنبي بتسهيل دخوله للسوق المحلي، كما تسمح بتطوير رقم الأعمال وهذا بتخفيض تكلفة الاستثمار أو تحقيق مردودية أسرع بفضل أسواق أخرى جديدة. وهناك أشكال عديدة لهذا النوع من الشراكة نذكر منها:

– اتفاقيات التوزيع: يكون الشريك الأجنبي بموجب هذه الاتفاقية أما موردا أو مستوردا، مكلف بالقيام بعمليات الشراء للمواد الأولية أو بيع المنتجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية.[2]

– اتفاقيات التموين: هي عبارة عن تحالف مجموعة من المؤسسات التي تمركز مشترياتها لتوسيع أفاق التموين الذي يمنحها قدرة حسنة في التفاوض في الأسواق.[3] حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى شراء بعض المنتجات من مؤسسة أو شركة أخرى عن طريق الترخيص، وهي حالة شائعة في المبادلة التجارية وقد تلجأ الشركة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا لافتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتوج أو لارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بإمكانية شرائها من المصدر الرئيسي أو نظرا للسمعة التجارية العالمية التي يمتاز بها المنتوج المنتج من قبل المصدر الرئيسي.

– اتفاقية التعاون: يخص هذا النوع من الاتفاقيات المؤسسات التي ترغب في اقتحام أسواق جديدة حيث تتعاقد مع مؤسسة متواجدة في هذا السوق وتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها، فاتفاقية التعاون تمثل وساطة تجارية بين المؤسسة المنتجة والزبون عن طريق تدخل الطرف المسوق لهذه السلع أي المورد.

[1] :أمين عبد العزيز، **إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين**، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001،ص269.

[2] :يوسف مختار، **إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإدارة والتسيير، جامعة الجزائر، 1997،ص35.

[3] :المرجع السابق، ص38.

2.1. **الشراكة الصناعية:** تتجه بعض المؤسسات الاقتصادية إلى الشراكة في المجال الصناعي من خلال إنشاء جماعات متخصصة حول مشاريع تكنولوجية وصناعية متطورة وذلك نظرا لضخامة التكاليف المتخصصة للمشاريع الصناعية من جهة، وكذا المخصصات التي تتطلب استعمال واستغلال تكنولوجيا عالية ومتطورة من جهة أخرى، وهنا يبرز ما يعرف بالتعاون الفني، حيث تسعى البلدان المضيفة للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها.

أما البلدان المصدرة لذلك التقدم التكنولوجي والتطور العلمي فإنها تلجأ عن طريق الشراكة إلى اقتحام أسواق جديدة لتسويق وترويج منتجاتها من جهة أخرى، ولقد برز هذا النوع من الشراكة والذي يكرس في جانبه التعاوني إعطاء الأولوية للمؤسسات الاقتصادية للبلدان التي تفتقر للتكنولوجيا، وهذا بتنمية القدرات الإنتاجية لهاته المؤسسات عن طريق تكوين صيغ شراكة بين مؤسسات البلدان التي تمتلك التكنولوجيا وقدرات صناعية ومؤسسات البلدان التي تفتقر إليها، حيث تقتصر مسؤولية الأولى في تقديم التكنولوجيا والثانية تتكفل بتوفير التمويل اللازم للمشروع المشترك.[1]

فالهدف من الشراكة الصناعية هو الوصول إلى مستوى مقبول من الأداء وتحديد طبيعة وأشكال تنفيذ العمليات.[2]

و هناك عدة أشكال لعقود الشراكة الصناعية نذكر منها:

- عقود التصنيع: هي اتفاقيات تبرم بين مؤسسة أجنبية وإحدى المؤسسات الوطنية بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام المؤسسة الوطنية بتصنيع وإنتاج منتجات المؤسسة الأجنبية[3]، وتكون هذه الاتفاقيات طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي بإدارة المشروع، وتساهم هذه العقود في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجالات الإدارة والإنتاج والتسويق وكذا تنمية مهارات العمال[4]. ويتم اللجوء إليها للتخفيض من تكاليف التسويق والحصول على حوافز حكومية تمنح للطرف الأجنبي.

- اتفاقيات المقاولة من الباطن: المقاولة من الباطن هي علاقة اقتصادية وتعاقدية تجمع بين المؤسسة الأم أو الآمرة من جهة والمؤسسة المنفذة أو المنجزة للنشاط أو الخدمة من جهة أخرى، بحيث (تمتاز) المؤسسة الآمرة عن بعض الأنشطة الفرعية للمؤسسة المنفذة للنشاط[5]، حيث هناك شراكة في إنتاج المنتج النهائي بين المقاول والمؤسسة الآمرة فتتولد علاقة ثلاثية بين المؤسسة الآمرة والمقاول من الباطن والزبون النهائي فالعلاقة التي تربط بين المقاول من الباطن والمؤسسة الآمرة هي علاقة ترابط من حيث السوق المشترك بينهما بالإضافة إلى الترابط من خلال التكنولوجيا. وتتجلى أهمية المقاولة من الباطن في تطوير الوضعية المالية لنشاط المؤسسة الآمرة من خلال تحسين مردوديتها وجلب رؤوس أموال جديدة، وهذا ما سمح باستخدام المقاولة من الباطن على المستوى الدولي[6]، خاصة على السنوات الاخيرة إذ أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج في البلدان المتقدمة إلى ضرورة البحث عن مقاولين أجانب من البلدان النامية وذلك لتخفيض أعباء المؤسسات الاقتصادية.

- عقود تقسيم الإنتاج: ترتبط بموجب هذا النوع من العقود الشركة الوطنية بالشركات الأجنبية لمدة محددة تكون غالبا على المدى الطويل فتلتزم الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة، فهذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال الصناعات البترولية فالطرف الوطني لا يستطيع استغلال هذا المجال بطاقاته الخاصة لأنها مكلفة سواء تقنيا أو ماليا وهذا ما يستدعي إقامة شراكة أجنبية[7]، حيث تمنح للطرف الأجنبي بموجب عقد تقسيم الإنتاج قيمة من المال وكذا جزء من الإنتاج المحقق مقابل ما

---

[1]: بلالطة مبارك، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص 02.

[2] : Georges Fassio, **Pantenariat Industrielles**, revue gestion 2000,paris, N °02, (mars, avril 2000) ,p121.

[3]: عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2001، ص360.

[4]: أمين عبد العزيز، مرجع سابق،ص271.

[5]: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2003،ص506.

[6] : Tersen Denis et bri cout jean luc, op cit, pp 15-16.

[7]: op cit, p 16.

يقدمه من التكنولوجيا، لأنه مكلف أصلا بنقل معارفه الفنية المتطورة التي يملكها في هذا المجال، أما في حالة عدم نجاح الاستثمار فهو لا يسترجع الأموال التي استثمرها في المشروع ويتم بذلك إلغاء العقد.

- عقود المفتاح في اليد: هي تلك الاتفاقيات التي يتعهد بموجبها طرف أجنبي بالقيام بعدة انجازات، كتجهيز مركب صناعي ثم تسليمه إلى المشتري وهو في حالة عمل أو تشغيل ويتحمل المسؤولية المترتبة عن عدم احترام الموصفات العقدية المتفق عليها ويكون ذلك مقابل ثمن جزافي يتم تحديده في العقد مسبقا، حيث تأخذ هذه العقود شكلين:[1]

- عقود بسيطة: تتمثل في تسليم مصنع كامل من الآلات وكذا العلامات والبراءات والدراسات وذلك مقابل الثمن المحدد في العقد.
- عقود ثقيلة: يلتزم بمقتضاها المورد ليس فقط بتسليم المصنع ولكن مع تقديم المساعدة الفنية لتشغيل المصنع، وهذا النوع كثير الانتشار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

- عقود الإنتاج في اليد: هي عبارة عن توسيع لخدمات المورد التي ترافقها ضمانات إضافية من كلا الطرفين حيث يبقى الثمن الجزافي كما هو في عقد المفتاح في اليد، فيلتزم المورد إضافة إلى توريد المصنع وتكوين العمالة الوطنية بضمان المساعدة في تسييره قصد بلوغ طاقته الإنتاجية المتفق عليها في العقد لهذا فانه يعد امتداد لعقود المفتاح في اليد، حيث اعتمدت الجزائر هذا النوع من العقود في تحقيق نسيجها الصناعي خاصة سنوات السبعينات من خلال المخططات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط، إذ صرفت الدولة الجزائرية مبالغ ضخمة على هذه العقود كون الخزينة آنذاك في حالة مالية يسيرة نظرا لارتفاع أسعار البترول مما سمح بزيادة تمويل المخططات الاقتصادية.[2]

3.1. **الشراكة التقنية:** تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، فهي تهدف إلى تطوير المنتجات وتحسينها مع تقليص التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة مما يعطي المؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها، ومن بين الاتفاقيات التقنية نجد:

- **اتفاقية التعاون في مجال البحث والتطوير:** حيث تشمل البحوث التطويرية على ثلاث أنواع من المشروعات: البحوث الرئيسية والبحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، حيث تخصص العديد من الحكومات والشركات مبالغ ضخمة للإنفاق على تلك المشروعات وتظهر هذه الشراكة في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر، حيث برز هذا النوع من الاتفاقيات بدرجة كبيرة في القطاعات التالية:[3]

(شركات الأدوية العالمية، في مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية، في ميدان إنتاج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، البحث والتطوير من الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبتروكيماوية).

- **اتفاقية التراخيص:** هو أن تقوم المؤسسة المرخصة بمنح حقوق استعمال الملكية الفكرية والتكنولوجية، وحقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى شركة أخرى مقابل اجر أو رسوم يتفق عليها الطرفين علما أن التكنولوجيا التي تمتلكها المؤسسة المرخصة تعتبر أصلا من اصولها، تقدم حق استعمالها للمؤسسة المرخص لها دون التنازل عنها.(أي لها حق الاستقلال دون الملكية).

---

[1] :معاشر عمار، **الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية(في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1998،ص ص 85-86.

[2]: آوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011،ص ص 38-39.

[3] :فريد النجار، مرجع سابق،ص 74.

حيث عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية اتفاقية التراخيص على أنها اذن أو رخصة تقدم من طرف صاحب هذا الحق لشخص قصد استكمال أو انجاز بعض الأعمال التي يتضمنها هذا الحق، حيث تفتح المجال بين المشاريع الوطنية والأجنبية المشتركة قصد تحقيق التعاون وتبادل المصالح في مجال إنتاج السلع والسيطرة على الأسواق.[1]

- **اتفاقية نقل المعرفة الفنية:** تعرف بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخص طبيعي أو معنوي بان يجعل المتعاقد معه يتمتع بالحقوق التي يحوزها على بعض الأشكال والأساليب السرية لمدة معينة مقابل مبلغ من المال يدفعه الطرف المتلقي، فهذا النوع من العقود يسمح للطرف المتلقي اكتساب معارف متطورة دون بذل جهد ووقت في مجال البحث والتطوير، وهي تمثل بالنسبة للصناعيين وسيلة لتوفير المال والوقت.

4.1. **الشراكة الخدماتية:** هي إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين الشركات في مجال البحث عن وسائل تمكنها من توظيف رأسمالها في قطاع الخدمات، ونتيجة لتعدد الخدمات وتنوعها فان العقود المبرمة في هذا المجال تتنوع وتتعدد حسب طبيعة ونوعية الخدمات ومن بين أشكال العقود المبرمة في قطاع الخدمات نجد عقود التسيير والإدارة، حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى إبرام اتفاقيات شراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها حيث يستفيد الشريك المحلي من خبرات الشريك الأجنبي، حيث يتصرف الشريك الأجنبي(المسير) باسمها ولحسابها مقابل مبلغ من المال، وهذا ما يضفي على العقد صبغة الوكالة التجارية ذات المصلحة المشتركة.[2]

5.1. **الشراكة المالية:** الشراكة المالية هي عبارة عن ارتباط الشركاء بحركة رأس المال لتحقيق استثمارات مشتركة، أي المساهمة في رأس المال عن طريق الاستثمار المحفظي أو الاستثمار المباشر، حيث حصة الطرف الأخر في هذه الشراكة تكون أما اكبر أو تساوي أو اقل من 50% حسب ما اتفق عليه الشركاء.[3]

حيث تأخذ هذه الشراكة شكلين:

- الاندماج: تلجا إليه المؤسسات لتفادي الأخطار لأنه يسمح لها بإعادة موقعها في السوق فيمنحها الفرصة لبلوغ الأهداف التي سطرتها كما يمكنها من تحقيق التطور نظرا لزيادة النصيب المالي المخصص لها.
- المؤسسة المختلطة: هو اتفاق بين مؤسستين أصليتين على إنشاء شركة والمساهمة في إدارتها واتخاذ القرارات حسب حقوقهم[4]، ويتم اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشراكة في حالة الدخول لأسواق جديدة مما يتطلب الكفاءة والخبرة المالية التي في الغالب لا يستطيع التحكم فيها احد الشركاء لوحده.

2. أشكال الشراكة الأجنبية حسب العلاقة بين المؤسسة: الشكل الموالي يمثل أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات كما يلي:

[1] : Tersen Denis et Bri Cout Jean Luc, op cit, pp 17-19.

[2] :آيت منصور كمال، **عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2009،ص126.

[3]: بلالطة مبارك، مرجع سابق،ص03.

[4]: Tersen Denis et Bri Cout Jean luc, op cit, p.18

الشكل رقم(01) :أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات

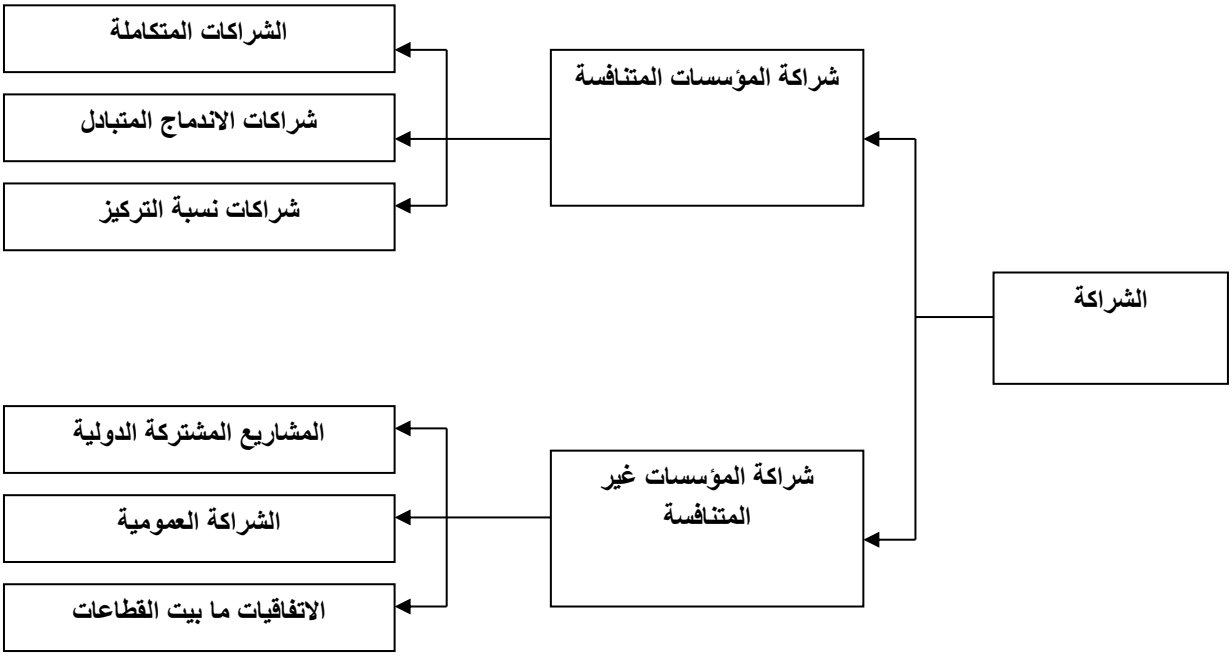

المصدر: من اعداد الطالبة

1.2. شراكة المؤسسات غير المتنافسة[1]: يحدث هذا النوع من الشراكة بين المؤسسات التي لا تنشط في نفس القطاع إضافة أن لكل مؤسسة سوقها الخاص، والدافع الأساسي لهذا النوع من الشراكة هو التوسع في النشاط واقتحام أسواق جديدة، ويمكن تحديد أنواع هذه الشراكة من خلال الجدول التالي:

[1] : B-Garrette et P-Dussage, op cit, p 91.

الجدول رقم(02): أنواع شراكة المؤسسات غير المتنافسة

النوع	المشاريع المشتركة الدولية	الشراكة العمودية	الاتفاقيات ما بين القطاعات
التعريف	هي مؤسسات تجمع ما بين طرفين، الطرف الأجنبي يبحث عن تسويق منتوجه في سوق جديدة والطرف المحلي لابد أن تكون له المعرفة الكافية بالسوق الوطنية المستهدفة.[2]	تجمع بين مؤسسات تعمل في قطاعين متكاملين والمؤسسات المتشاركة في كل الحالات مورد أو زبون يقيمان علاقة من نوع : زبون/مورد.[1]	يقصد بها توسيع النشاطات وذلك بتسهيل دخول طرف في مجال نشاط الطرف الآخر.
الهدف	فتح أسواق جديدة لمنتجات الشريك الأجنبي.	توفير المواد الأولية ومختلف التوريدات التي تدخل في عملية الإنتاج.	- الحصول على مؤهلات جديدة - إلغاء الفوارق الموجودة على مستوى المؤهلات لكلا الطرفين.[3]
المميزات	- السيطرة على الإنتاج والتسويق. - تساهم في اكتساب الخبرة. - توفر معلومات دقيقة عن السوق المستهدفة.[6]	الاعتماد على المشاركة في كل المهام والمسؤوليات وتغطيتها لكل مراحل الإنتاج.[5]	عدم تماثل الفروع الإنتاجية للمؤسسات المتشاركة.[4]
العيوب	- الحاجة إلى استثمار أكبر من رأس المال والموارد البشرية. - تحتوي على درجة عالية من المخاطرة.	صعوبة حصول الشركة على المعرفة الكافية هذا ما يؤدي لفقدان موارد هامة.	صعوبة توفر القدرة على التعلم التي يفترض أن يتصف بها الشريك الداخل للقطاع الجديد وقدرة الشريك الأصلي في القطاع على التحول السريع للتكنولوجيا التي جاء بها الشريك الداخل من جهة أخرى.
الصناعات التي يسود فيها كل شكل	- الصناعة الاستخراجية . - صناعة السيارات. - صناعة الطائرات.	قطاع صناعة السيارات الذي انتقل من نظام الإنتاج بالحجم إلى نظام الإنتاج بالطلب.	قطاع الاتصالات. قطاع الإعلام الآلي.
أمثلة	شركة Renault مع الشركة المكسيكيةDINA المختصة في صناعة الشاحنات وسميت شركة[8]Renault Mexicana.	شركة Cummings Engins المختصة بإنتاج المحركات.[7]	إقامة برمجيات في الشبكات العمومية.

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المذكورة.

---

[1] : op cit, p p 93-94.
[2] : op cit, p 91.
[3]: Timothy M-Collins et Thomas L-Dooley, **les alliances Stratégiques**,Ed : inter, Paris, 1992, p 99.

[4]: سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 21 .
[5]: المرجع السابق، ص21 .
[6]: عمر خير الدين، **التسويق الدولي**، دار الكتب،القاهرة، 1996، ص61.

[7] : B-Garrette et P-Dussage, op cit, p 152.
[8]: op cit, p 91.

2.2. شراكة المؤسسات المتنافسة: لقد صنف كل من B.Garrette و P.Dussage أشكال الشراكة التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات المتنافسة إلى ثلاث أشكال رئيسية وذلك بالاعتماد على معيارين هما : الأصول والمؤهلات التي يساهم بها كل طرف، اضافة إلى طبيعة المنتجات. والشكل التالي يوضح هذه التطبيقات :

الشكل رقم (02): أنواع الشراكة بين المؤسسات المتنافسة وفق معياري الأصول المساهم بها وطبيعة المنتوج.

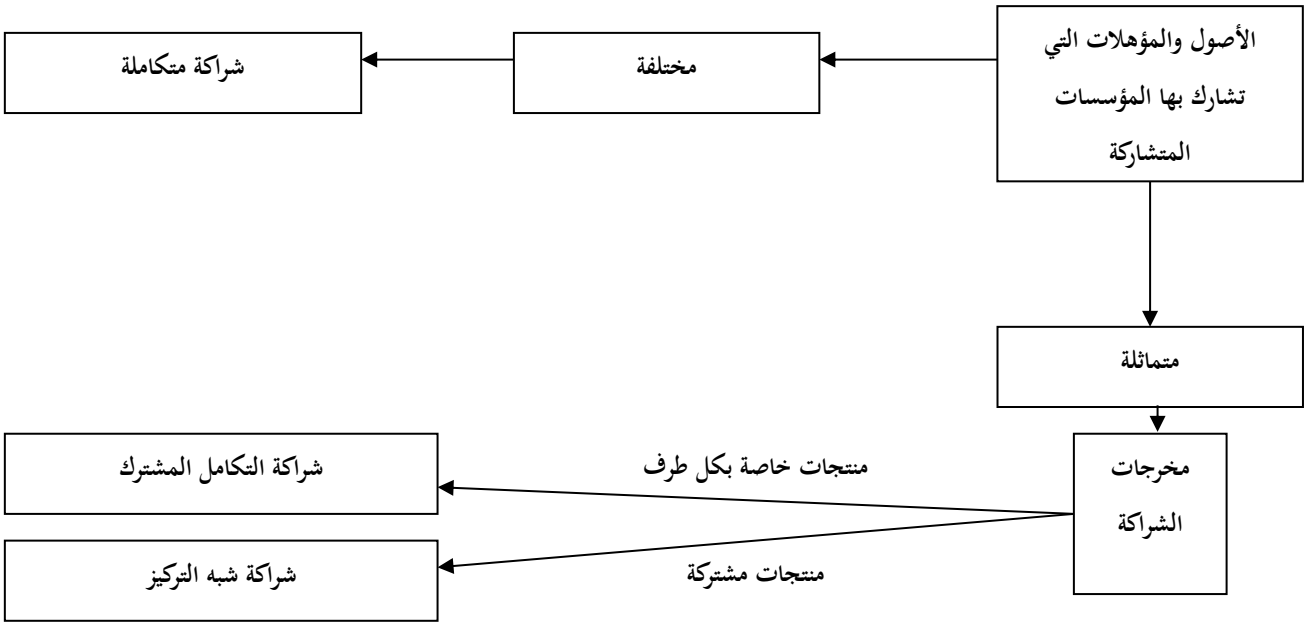

Source : B-Garrette et P-Dussage, **les stratégies d'alliance**, Ed : d'organisation, Paris , 1995, p 100 .

و يمكن تلخيص شراكات المؤسسات المتنافسة في جدول يوضح تعريف كل شكل والهدف منه اضافة إلى الأثر المحتمل لكل نوع على المنافسة والتنظيم المناسب في كل حالة.

الجدول رقم(03) : أنواع شراكات المؤسسات المتنافسة

التعريف	شراكة متكاملة	شراكة التكامل المشترك	شراكة شبه التركيز
	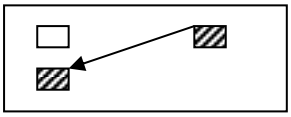	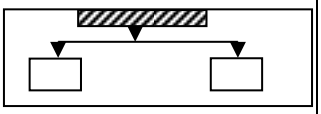	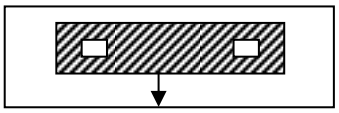
	مؤسسة تملك شبه توزيع وتبيع منتوج مطور من طرف مؤسسة منافسة تريد تسويق هذا المنتوج.	مجموعة مؤسسات تطور و/أو تنتج عنصرا أو مركبا مشترك يدخل في المنتجات الخاصة بكل طرف.	اتحاد مصانع Consortium بين مؤسسات متنافسة تطور،تنتج وتبيع منتوج مشترك.
الهدف	توسيع تكاملية المساهمات دون اللجوء إلى الاستثمار في أصول متماثلة بين الشركاء.	الوصول إلى الحجم الحرج في إنتاج مركب أو مرحلة من النشاط دون اللجوء إلى مورد خارجي .	الوصول إلى الحجم الحرج في قطاع النشاط دون اللجوء إلى التركيز.
الأثر على المنافسة	المنافسة تكون غير ظاهرة في المنتجات الأخرى بينما لا تبقى في المنتوج محل الشراكة .	المنافسة باقية بخصوص المنتجات النهائية.	المنافسة تلغى في المنتوج المشترك.
نوع التنظيم السائد	كل طرف يقوم بوظائف حسب الأصول التي يملكها وقد يكون الإنتاج والبيع من طرف فرع مشترك.	المشاركة في أعمال البحث والتطوير بين المتشاركين، إضافة إلى الإنتاج في مصنع مشترك.	المشروع محل التعاون يجزأ إلى مشاريع صغرى في التطوير والإنتاج بمشاركة أطراف الشراكة، وأحيانا تعهد وظيفة البيع إلى فرع مشترك.
الصناعات التي يسود فيها كل شكل	صناعة السيارات. قطاع الاتصالات.	صناعة السيارات. الإعلام الآلي.	صناعة الأسلحة. صناعة الطائرات.
أمثلة	GMTOYOTA « Nummi » Matra-Renault « Espace » Roussel-Uzlal-Takeda	- (PRM)V6 - Renault-VM - Sremens-IBM	- Concorde - Airbus - Euro copter

Source: A.M-Dahmeni, **les strategies de cooperation Industrielle** , Ed: Economica , Paris,1996, p 21.

ثالثا: مراحل الشراكة الأجنبية

قبل إبرام أي عقد شراكة والبدء في انجاز المشروع يجب المرور بعدة مراحل نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : مراحل الشراكة

المرحلة	ما تتضمنه
التخطيط	–المعلومات الخاصة بالشركة. –حجم المؤسسة. –القدرة المالية (الملائمة المالية). –دراسة الكفاءة. –نمط تسيير الشراكة. –الموارد الضرورية المقررة من كلا الطرفين.
التفاوض مع الشركاء	–البحث عن الشريك ويتم اختياره وفق المعايير التالية: –عامل المنطقة الجغرافية. –العامل الثقافي والسلوكي. –عامل القدرات التكنولوجية والمالية التي يتميز بها الشريك.
التفاوض مع الطرف الآخر	–البحث عن شريك لتمويل المشروع . –تحديد الأهداف والخطوط العريضة. –إمضاء العقد المبدئي (البروتوكول).
الاتفاق النهائي والانطلاق في المشروع	–تكوين مجلس لإدارة المشروع. –دراسة العلاقات التجارية والمالية. –دراسة مجمل النشاطات المتعلقة بالمشروع. –وضع العقد النهائي (العقد المالي). –دخول المشروع حيز التنفيذ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Jean Louis Navarra , **gestion stratégique international** , Ed economica , Paris, sans publier l'année, p107.

من خلال الجدول يتبين انه قبل البدء والانطلاق في مشروع ما للشراكة نجد أولا مرحلة التخطيط وتقوم بمتابعتها لجنة خاصة متكونة من المفاوضين والمشرفين على المشروع وتنحصر مهمتهم بجمع كل المعلومات الخاصة بالشركة التي تنوي الدخول معها كشريك. كما تقوم بتحديد حجم هذه المؤسسة والقدرة المالية لها وكذا دراسة كفاءتها وفعاليتها. ثم تأتي بعدها مرحلة التفاوض مع الشركاء، حيث تتم عملية البحث عن الشريك المناسب ودراسة المشروع، كما يقومون بتحديد الفوائد والعائدات المتوقعة من هذا المشروع، بعدها يتم الاتفاق على المشروع في حالة وجود شريك مناسب ويتم تبادل المعلومات الأساسية الخاصة بالمشروع وكذا المعلومات الخاصة بمهارة المؤسسة التجارية والتقنية وكذا دراسة الجانب المالي والتسييري لكلا الطرفين .

و في الأخير يتم إمضاء العقد المبدئي (البروتوكول) بهدف ضمان الإطار المتواصل لمجال المفاوضات ويحوي هذا العقد بنود تتعلق بالأهداف والخطوط العريضة للمشروع وكذا التنظيم المالي ورأس المال الاجتماعي،مجلس الإدارة وكل التفاصيل المرفقة.

و بعد هذا تأتي مرحلة التفاوض مع الأطراف الثلاثة والمتمثلة في الممولون وكذا التفاوض على طريقة تمويل المشروع وذلك عن طريق الممولين، وكذلك التفاوض في المسائل المالية الضريبية وفي حال نجاح المفاوضات يتم تعيين وإقامة مجلس الإدارة وأخيرا إمضاء العقد النهائي وتسجيل الشراكة وتراعى في هذه المرحلة التدابير المالية المستعملة للتموين والحقوق والواجبات في مجال الملكية الفكرية والعلاقات التعاقدية مع المؤسسة الأم وكذا الاتفاق على كيفية إلغاء العقد وشرط التحكيم، كما يتم التطرق إلى السلطات المؤهلة لتنظيم النزاعات المحتملة، وبعدها تأتي مرحلة الانطلاق في المشروع وذلك باحترام كل البنود الواردة في العقد المبدئي وتكوين فرق عمل وتحديد المهام.[1]

المطلب الثالث: أهداف وأثار الشراكة الاجنبية

للشراكة الأجنبية جملة من الاهداف والنتائج التي تنعكس على الأطراف المشاركة، كما أن لها أثار سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي.

أولا: أهداف الشراكة الأجنبية

تختلف الشراكة الأجنبية باختلاف أهدافها بالنسبة للمؤسسات أو الدول

1. **أهداف الشراكة الأجنبية بالنسبة للمؤسسات:** من بين أهم الأهداف نذكر ما يلي:

1.1. **تحويل واقتناء حرفة جديدة:** إن الحرفة هي القدرة التي تمتلكها المؤسسة لتلبية احتياجات زبائنها والاستجابة للتطورات التي تحدث في المحيط هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات مثل: مهارات في التسويق الخارجي، مهارات في الإنتاج والابتكار، مهارات في التموين، مهارات في التسيير المالي مهارات في الاتصالات الداخلية والخارجية.....الخ.

2.1. **سهولة الدخول إلى السوق الدولية:** وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية ويساعد على تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

3.1. **المشاركة في المخاطر:** يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية المحدودة على الآثار السلبية المرتبطة بهذه المخاطر.

4.1. **تحديد تكتل الأزمة:** إن الأزمات المتتالية بمختلف مجالاتها تؤثر بشكل أو بأخر على مستقبل المؤسسة وأفاق تطورها، فالتطور الدولي والعولمة ظاهرتان عمليتان تؤثران في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية إضافة إلى ضغوطات المنافسة[1].

[1] : op cit, p107.

[1]: علي حسين وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 473-474.

5.1. التعلم والانتقال التكنولوجي: اهتم أصحاب نظرة "التعلم التنظيمي" بمسالة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأيهم تعتبر الشراكة من أحسن الوسائل للحصول على المعارف الضمنية، حيث هذا النوع من المعارف يوصف بأنه صعب الانتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية(التكوين، البحث والتطور....) لذا اعتبرت هذه الإستراتيجية أحسن وسيلة لنقل هذه المعارف وهذا ما يعرف " بالتعلم L'apprentissage".

6.1. التقليل من حدة المنافسة: تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية التجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق، هذا النوع من العلاقة كثيرا ما يؤثر على العلاقات مع المنافسين المباشرين ويؤدي إلى التقليل من المنافسة.

7.1. ضمان السيطرة بواسطة التقليل من التكاليف: كما أن السعر يبقى دائما العامل الأساسي في قرارات البيع والشراء بين المؤسسة والمتعاملين معها، فان السيطرة بواسطة عامل التكاليف يعد سلاحا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، لذلك فان الحصول على تكاليف ضعيفة يسمح للمؤسسة بالمنافسة والسيطرة على السوق.[1]

و عموما تهدف الشراكة إلى تسهيل دخول المؤسسات لأسواق جديدة وجلب تكنولوجيات أكثر تطور، وغيرها من الأهداف التي ذكرناها، ولكن يبقى لكل طرف استقلاليته وإستراتجيته المتميزة، كما يتطلب وجود نوع من التوازن يساهم في إعطاء قوة للأطراف من خلال تحقيق ميزات إضافية وجلب مداخيل مشتركة لكل شريك، إضافة لتلك المداخيل التي يحققها كل طرف ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(03): تطور علاقات الشراكة

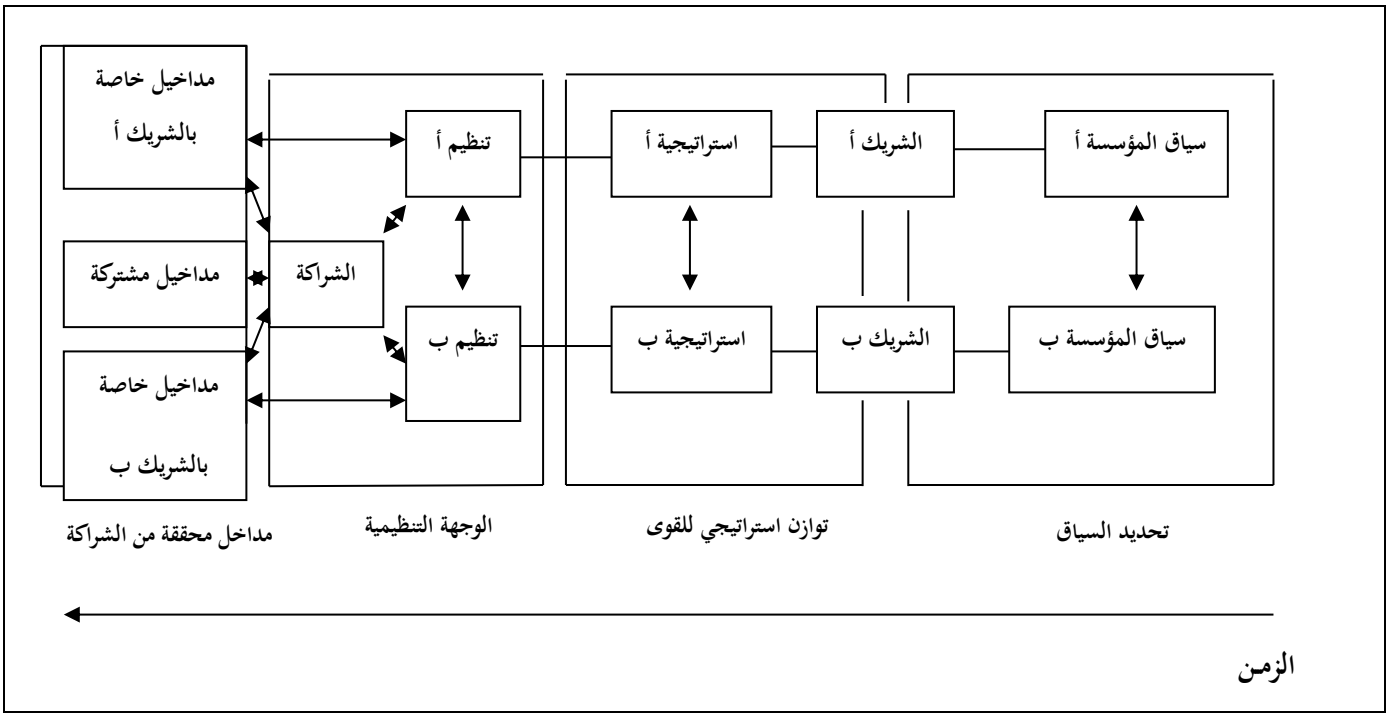

Source : Boualem Aliouet , **les stratégies de coopération industrielle** ,Ed :Economica, Paris ,1996,P 27.

[1]:رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي14/13 نوفمبر 2006، ص 05.

2. أهداف الشراكة الأجنبية بالنسبة للدول: لكل طرف هدف يريد تحقيقه ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

1.2. بالنسبة للبلد المستثمر: من أهدافه ما يلي:

- استثمار الأموال المجمدة وضمان موارد جديدة.
- فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات.
- التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها.
- تنمية التجارة الدولية.
- ربط علاقات سياسية واقتصادية وتقويم التعاون فيها.
- ضمان تموين من الموارد الأولية للعملية الصناعية.

2.2. بالنسبة للبلد المضيف: من أهدافه ما يلي:

- تشجيع تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستدام يحافظان على البيئة والموارد الطبيعية.
- تطوير المنشآت القاعدية.
- تعزيز القدرات الصناعية.
- تحسين تسيير مختلف القطاعات.
- تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية.
- تنمية إمكانيات البحث العلمي.
- النقل الفعلي للتكنولوجيا وتطبيقها على مختلف القطاعات.
- توفير مناصب العمل.
- تحقيق الربح وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة.
- الربط بين الشركات من اجل تحسين تبادل المعلومات.

ثانيا: نتائج الشراكة الاجنبية

تتميز الشراكة الأجنبية بتعدد كبير للمعايير التي من خلالها يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها، بالإضافة إلى المعايير الكلاسيكية لنجاح أي مشروع، كالمردودية، المعايير التسويقية، المعايير المحاسبية هناك معايير أخرى تخص طبيعة الشراكة، كدرجة التقدم التي يمكن أن تصاحبها صيغة الشراكة وكذا الوضعية الاستراتيجية للأطراف والناتجة عن المشروع المشترك، فهذا التعدد الكبير في معايير الحكم يعطي لنجاح المشروع المشترك طبعا نسبيا، لهذا فان إعطاء الحكم يخضع لتحليل شامل لنتائج المشروع نفسه ووضعية المؤسسات المشاركة على المدى الطويل والقصير[1].

ثالثا :أثار الشراكة الاجنبية: للشراكة الاجنبية اثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المؤسسات

1. أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني (الدولة المضيفة) : وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:[2]

1.1. أثار الشراكة الأجنبية على المستوى العمالة: من المعتقد أن الشراكة الأجنبية من الوسائل الأساسية في خلق مناصب شغل وتطوير اقتصاديات البلدان المستقبلة لتلك المشاريع، الشيء الذي أدى بالعديد من الدول التنافس لطرح مزايا من اجل جذب استثمارات أجنبية في إطار الشراكة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار.

[1]: بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص04.

[2] :المرجع السابق، ص05.

– الشراكة بمختلف أنماطها وأشكالها لها أثار ايجابية وسلبية على العمل، وهذه الآثار تختلف حسب نوع الاستثمار وطبيعته.

– عندما تتوجه مشاريع الشراكة نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاجية جديدة، فان هذا سوق يسمح بإنشاء فرص عمل بفضل دخول رؤوس أموال أجنبية في مشاريع الشراكة أي أن الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة هي عبارة عن استثمارات جديدة تسمح بخلق فرص عمل جديدة.

– بينما عقود الاستثمار في إطار الشراكة الأجنبية المعتمدة على كثافة رأس المال (أي عوامل الإنتاج) نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي فإنها تؤثر سلبا على عنصر العمل باعتبار أن هذا النوع من الاستثمارات يعتمد على درجة عالية من المخاطر الممكنة.

2.1. أثار الشراكة الأجنبية على ميزان المدفوعات: أن عقود الشراكة المبرمة بين المؤسسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات البلد المضيف لها من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، فالأثر الأول لعقود الشراكة المبرمة مع الطرف الأجنبي ينعكس بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، أما الأثر الثاني فيساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي لاسيما إذا وجهت مشاريع الشراكة الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية.

ومنه يمكن القول أن مشاريع الشراكة الأجنبية لها علاقة ايجابية مع ميزان المدفوعات في الدول المضيفة.

3.1. أثار الشراكة الأجنبية في مجال التكنولوجيا: أن التمويل التكنولوجي من خلال عقد اتفاقيات شراكة له دور ايجابي على الدول المضيفة فتكنولوجيا إنتاجية الشركات المحلية تتحسن من خلال شراكتها مع الشركات الأجنبية التي تأتي بالتكنولوجيا الجديدة، والتي تمنح المساعدة التقنية للشركاء المحليين وتكوين العمال والإطارات التي تستعملها الشركات المحلية فيما بعد، كما أن المنافسة المفروضة من قبل هذه الشركات على المؤسسات المحلية للبلد المضيف تؤدي بها إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة على مسارها الانتاجي.

و بالإضافة إلى هذه الآثار توجد أثار أخرى على المستوى الاقتصاد الوطني والمتمثلة في:[1]

- رفع مستوى المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق.
- وضع حد للتبعية الاقتصادية.
- تطوير الطاقات الكامنة وغير المستعملة.
- إعادة تطوير الموارد والمواد الأولية المحلية.
- وضع سياسة توزيع جهوية بين مختلف القطاعات.

2. أثار الشراكة الأجنبية على المؤسسات: تنجم عن الشراكة الأجنبية جملة من الآثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والمؤسسة الأجنبية.[2]

1.2. أثار الشراكة الأجنبية على المؤسسات المحلية: من بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

– استفادة المؤسسة المحلية من مصادر جديدة للتمويل، وذلك بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة لا تحتاج إلى طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد، وعليه فالشراكة توفر للمؤسسة نفس المزايا لكن بمخاطر اقل.

– الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي توفره الشراكة الأجنبية من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية والتقليل من تكاليف الإنتاج ومن ثم رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.

[1]: B- Garrette et P-Dussage,op cit,p17.

[2] :بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص05.

– ضمان الديمومة والمصداقية كنتيجة لجودة المنتوجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم وهو ما يؤدي إلى كسب ثقة المستهلك والوفاء للمنتج.

– الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب والتي تدخل في إطار الشراكة.

2.2. أثار الشراكة الأجنبية على المؤسسات الأجنبية: من بين هذه الآثار نذكر ما يلي:[1]

– في حالة نجاح مشروع الشراكة، فان المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة المضيفة يمكن لها امتلاك هذه المشاريع.

– الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة.

– وفرة الأسواق وقلة المنافسين وقلة كفاءة منتوجاتهم يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق أعلى الأرباح.

– تساعد التسهيلات الممنوحة الشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر اقل.

– إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

و بالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى المؤسسات توجد أثار أخرى متمثلة في:[2]

– توسيع قطاع المنتجات في الكم والكيف.

– الدخول إلى أسواق جديدة واكتساب تقنيات جديدة في تسويق التجارة الخارجية.

– تطوير الإمكانيات الإنتاجية وضمان فعالية أكثر عن طريق تحسين المنتوج.

– التقليص والتحكم في التكاليف الإنتاجية.

– الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها.

[1] :بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 06.

[2]: صلاح زين الدين، **اقتصاديات الشراكة والمناطق الحرة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000،ص137.

المبحث الثاني: الأسس العامة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

أسفرت أزمة الطاقة في السبعينات عن توجه أنظار أوروبا إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط ونتج عن هذا الاهتمام ما عرف بالحوار العربي الأوروبي بين المجموعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، وفي النصف الثاني من السبعينات وقعت المجموعة الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من دول العالم المختلفة، كان من بينها دول المنطقة المتوسطية تركز على المساعدات الاقتصادية أو ما عرف بالتعاون المالي مع كل الدول المتوسطية* عدا ليبيا. حيث تضمنت هذه الاتفاقيات فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات في المنتجات الزراعية لكافة الدول المتوسطية، عدا تركيا والكيان الصهيوني.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام الثنائي القطبية وبروز رغبة المجموعة الأوروبية في الحصول على مكانة دولية مرموقة، خاصة بعد تطور تكامل المجموعة الأوروبية بإنشاء السوق الموحدة في 1994 وسريان اتفاقية ماستريخت ولما كانت منطقة المتوسط من أوائل المناطق التي نشط فيها الاتحاد الأوروبي بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والأمني خاصة بإقرار سياسة جديدة يأمل من خلالها إلى تحقيق نتائج أفضل لصالحه ولصالح الدول المتوسطية، حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 إطارا جديدا للعلاقات الأورومتوسطية من خلال صياغته لما يسمى "بالسياسة المتوسطية الجديدة"[1].

حيث كانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في "لشبونة" في جوان 1992، الذي تضمن التأكيد أن هناك حاجة لدعم السياسات الهادفة إلى تكوين شراكة بين الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، كما دعا المجلس الوزاري الأوروبي في "كورفرو Corfrou" باليونان في جويلية 1994 اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية متوسطية[2]، حيث أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في "آسن essen" بألمانيا في 10 ديسمبر 1994 التأكيد والمصادقة على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة ببناء شراكة أورومتوسطية في جوان 1995 بمدينة "كان" canes الفرنسية.

وبعدها جاء المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد في مدينة برشلونة في نوفمبر 1995 والذي يمثل إطارا واسعا للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الشريكة.

فالشراكة الاورو متوسطية هي مشروع الاتحاد الأوروبي الذي يبرر ويبرز رغبة الأوروبيين في تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية [3]، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقية الاقتصادية الأوروبية وإلى الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الأول: الاتفاقية الاقتصادية الاوروبية

الاتحاد الاوروبي هو جماعة دولية تضم 27 دولة من الدول الاوروبية تأسس بناء على اتفاقية باسم معاهدة ماستريخت عام 1992، الا ان فكرة انشائه تمتد الى خمسينات القرن الماضي وبالتحديد عام 1957 ابان توقيع اتفاقية روما التي تم تطبيق بنودها عام 1958 وشكلت من خلالها أول وحدة جمركية عرفت في الاصل باسم المؤسسة الاقتصادية الاوروبية European (EEC)

---

* **الدول المتوسطية**: الجزائر، قبرص، مصر، الكيان الصهيوني، تركيا، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، مع استبعاد ليبيا نظرا للعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة بسبب تورطها في قضية لوكاربي.

[1] :أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الطبعة 01، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001/2000، ص65.

[2] :سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة01، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص225.

[3]: محمد العربي فلاح، **المتوسطية والشرق اوسطية وجهان لعملة واحدة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001،ص14.

Economic Community وتسمى بشكل غير رسمي بالسوق المشتركة وكانت هذه السوق هي اللبنة الاولى في تشكيل الاتحاد الاوروبي وتغير شكله من مجرد تبادل تجاري الى شراكة اقتصادية وسياسية.[1]

حيث سعت أوروبا إلى تحقيق مجموعة مهام سطرتها لبناء أوروبا قوية بجهود الأوروبيين،و كانت أول خطوة دقيقة في هذا التكامل الأوروبي والمتمثلة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية بغرض تحقيق الاندماج النقدي.

أولا: تطور الجماعة الاقتصادية الاوروبية

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية على المستوى الأوروبي والعالمي، حيث عرف بعدة تسميات نذكر منها: السوق الأوروبية المشتركة، المجموعة الاقتصادية المشتركة، الاتحاد الأوروبي، وتعكس هذه التسميات التطور التاريخي الذي مر به التكتل الذي نشأ عام 1957 في ضوء اتفاقية روما التي ضمت 6 دول إلا أن هذا التجمع أصبح يضم عام 1990حوالي 12 عضو.[2]

1. نشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية :بدأ النظر للتعاون والوحدة كشرط أساسي للنمو الاقتصادي والازدهار بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من دمار وانهيار اقتصادي بالإضافة إلى عدم تمكن الجهود السابقة إلى التوصل إلى التوحد السياسي لأوروبا في العشرينات وعدم تحقيق أي تقدم أمام التمسك القوي لمعظم الحكومات بقدسية السياسة القومية والحرص على عدم انقسامها،[3] ولأجل ذلك تم التوقيع على عدة اتفاقيات لإنشاء هذه الجماعة نذكرها في ما يلي:

- التوقيع على اتفاقيات تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنولوكس والتي تضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.
- تكوين المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تضم 16 دولة تتعهد بموجبها بممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة.
- في أفريل 1951 أنشأت فرنسا وألمانيا وبريطانيا ودول البنولوكس المجموعة الأوربية للفحم والصلب والتي كانت سماتها الأساسية هي وضع صناعات الفحم والحديد تحت سلطة عليا.[4]
- في 25 مارس 1957 قررت الدول الست المذكورة إدخال نشاطات أخرى في تكامل اقتصادياتها،حيث عقدة معاهدة روما فتم بموجبها تأسيس ثلاث مجالس وهي:

  - مجلس الطاقة النووية Euratom
  - المجلس الاقتصادي الأوروبي E.F.C
  - مجلس السوق المشتركةCommun Market

و قد تم جمع هذه المجالس في مجلس واحد سنة 1967، حيث تعتبر معاهدة روما الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى:[5]

---

[1]: السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة 01، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص96.

[2]: شوقي ناجي جواد،**إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2002، ص 104 .

[3]: سهير محمد السيد ومحمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شبل الجامعة، الإسكندرية،2005/2004، ص 269.

[4]: معروف هوشيار،**تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، عمان، 2006،ص139 .

[5]: حسين عمر، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 1997، ص 39 .

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- وضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء لتحقيق وظائف السوق المشتركة.
- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية.
- وضع صندوق اقتصادي أوروبي.
- إقامة بنك اقتصادي أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- ارتباط الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

2. الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية: تتكون الجماعة من ستة هيئات اقتصادية رئيسية وهي:[2]

– المجلس: يضم ممثلي الدول الأعضاء ويتولى تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء،و يتولى تحديد لائحة اللجان المتفق عليها في المعاهدة وتحديد الرواتب والعلاوات ورواتب التقاعد للأعضاء في الهيئات الأخرى.

– المفوضية: وتتكون من 9 أعضاء منتخبين مع إمكانية تغيير المجلس لعدد الأعضاء بالإجماع في التصويت،وتكمن مهمة هذه المفوضية في تنفيذ نصوص المعاهدة وتقديم توصيات وبعض الآراء الرسمية،وتنشر المفوضية تقريرا عن أنشطة الجماعة قبل افتتاح جلسة البرلمان الأوروبي بشهر على الأقل.

– اللجنة الاقتصادية: تضم 156 عضو ممثل للنقابات وأصحاب العمل وغيرهم من جماعات المصالح والاتحادات في الدول الأعضاء وتتمتع بصفة استشارية.

– البرلمان: ينتخب بالاقتراع المباشر كل 5 سنوات ويضم 518 عضو، حيث كان يضم 434 عضو قبل انضمام اسبانيا والبرتغال وعمله مراقبة سير الأمور داخل الجماعة الاقتصادية.

– محكمة العدل: وتضم 13 عضو من الدول الأعضاء وتتولى إصدار أحكام في المنازعات المتعلقة بقوانين الجماعة ومقرها لكسمبورغ.

– البنك الأوروبي للاستثمار: ويهدف إلى تسهيل تمويل المشاريع لفتح المناطق الأقل تقدما وإقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة السوق المشتركة تدريجيا والمصلحة المشتركة للدول الأعضاء.

3. وظائف الجماعة الأوربية الاقتصادية : تتلخص وظائف هذه الجماعة فيما يلي: [3]

– تحرير التجارة الخارجية: ويتضمن إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء ووضع سياسة زراعية تتماشى مع مصالح الدول الأعضاء.

– حرية الحركة: وتهتم بإزالة كل العوائق أمام حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال.

– دعم المنافسة: وذلك بالنسبة للحكومات والمنشآت.

---

[1]:حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة**، درا الكتاب الحديث، القاهرة، 1998،ص 149.

[2]: حسين عمر،**التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر–النظرية والتطبيق–**،دار الفكر العربي،القاهرة، 1998،ص ص 149-150 .

[3]: : حسين عمر،**الجات والخصخصة**، مرجع سابق، ص 43 .

4. دوافع الجماعة الأوروبية الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي:[1]

- الدوافع الأمنية: وتتمثل في القضاء على الصراعات الأوروبية نظرا لما شهده العالم من حربين عالميتين مدمرتين.

- الدوافع الاقتصادية: وتتمثل في حل مشكل البطالة وتخفيض العجز العام وتثبيت السياسات النقدية وتشجيع الاستثمار ووضع إطار تشريعي موحد بالنشاط الاقتصادي يسمح للمواطنين والشركات الاستفادة من المميزات التي يقدمها السوق ومراقبة عملية التطبيق.

- الدوافع السياسية: إن الاندماج الاقتصادي شجع على الاندماج السياسي بإزالة الحدود وتأكيد الهوية الأوروبية على الصعيد الدولي بتحقيق جنسية أوروبية موحدة لتقوية وحماية حقوق ومصالح المواطنين،حيث فرضت واقعا أو حالة عالمية جديدة.

ثانيا: تطور النظام النقدي الأوروبي

بعد انهيار بريتون وودز العالمي وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار، ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة.

1. مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي: خلال السعي لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:

1.1. نظام الثعبان النقدي Snake in the tunnel: قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1972 في بروكسل بتقليل هوامش تقلب أسعار صرف عملاتها على مراحل، حيث لا يتجاوز الفرق الموجود بين سعر صرف أقوى عملة وأضعف عملة 2.25% بدلا من 4.5 %، وفي أفريل من نفس السنة عقد محافظوا البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا في مدينة "بال" بسويسرا عرف "باتفاق بال" ينص بتنفيذ هامش التقلب الجديد، وعرف هذا التنظيم النقدي الجديد بالثعبان داخل النفق وبالنظر إليه فإن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار ترتفع معا أو تنخفض معا وذلك بحدود أقصى نسبة مسموح بها وهي 2.25 %[2].

حيث يمثل هامش التقلب بين العملات سعة هذا النفق اما اسعار الصرف الفعلية فتمثل الثعبان، وبذلك فان سعة هذا النفق ستكون في اقصاها عندما تكون هناك عملة قوية جدا(2.25- %) عن سعر التعادل، وعملة ضعيفة جدا (2.25+ %) عن سعر التعادل، وسعة هذا النفق سوف تضيق بانخفاض الهامش الذي تتقلب حوله العملات وعندما تكون تقلبات اسعار الصرف بين العملات ضعيفة جدا فان هذا النفق يتقلص حتى يتلاشى.[3]

[1]: سمير صارم، **اليورو**، دار الفكر، سوريا،1999، ص ص 68-71 .

[2]: زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة عن بعض القضايا**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999،ص ص 96-97 .

[3]:عثمان ابو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01،دار اسامة للنشر والتوزيع،الاردن،2008، ص 158.

الشكل رقم (04): مخطط الثعبان داخل النفق

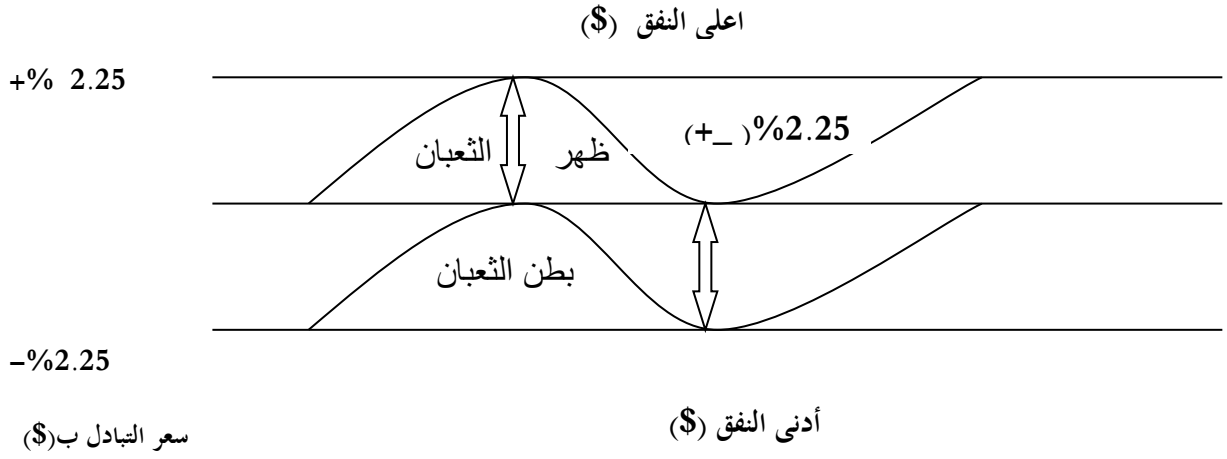

Source : Gérard Bramoulle et Dominique Angey , **économie monétaire**, Ed : dollaz, paris,1998,p 415 .

2.1. النظام النقدي الأوروبي (E.M.S)

كنتيجة لعدم الاستقرار في النظام النقدي بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في كل من بريطانيا، فرنسا،ايطاليا أصبح نظام الثعبان النقدي الأوروبي غير مجدي لذلك قامت الجماعة الأوروبية في مارس 1979 بوضع النظام النقدي الأوروبي كخطوة مبدئية نحو تحقيق التكامل النقدي بين كافة الدول الأوروبية أعضاء هذه الجماعة، وقد تضمن النظام النقدي الاوروبي ثمانية عملات: (المارك الالماني،الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الكرون الدانماركي، الليرة الايطالية، الجنيه الايرلندي، فرنك لوكسمبورج). وترك باب الانضمام الى النظام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول اعضاء السوق التي ترغب في الانضمام اليه فيما بعد.[1]

وفق هذا النظام تم خلق وحدة نقدية أوروبية والتي عرفت باسم الايكو (Ecu) European community unit مع السماح لعملات الدول الأعضاء بالتغير في حدود 2.25% فوق أو تحت سعر التبادل مع الايكو مع التعويم المشترك مقابل الدولار وغيره من العملات باستثناء الليرة الايطالية حيث سمح لها بالتذبذب بحدود 6% إلى غاية جانفي 1999 هذا في ما يتعلق بالسعر المركزي، أما السعر المحوري فيحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف ويحدد الايكو على أنه سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء حيث تحدد نسبة كل دولة بمدى مساهمة العملة من الناتج القومي وفي التجارة الخارجية لكل دولة وتتغير هذه النسبة كل خمسة سنوات أو عند تغيير قيمة كل عملة بنحو 2.25% أو أكثر، ووفقا لهذا النظام تم إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي (E.M.C.F) لمساعدة الدول الأعضاء في حالة الاختلال القصير والمتوسط الأجل لموازين مدفوعاتها.[2]

2. أهداف النظام النقدي الأوروبي: تتلخص مجموعة الأهداف التي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها من وراء هذه الوحدة النقدية الأوروبية في:

- إنشاء سوق مالي أوروبي يقوم على أسس موحدة.

[1]:صلاح الدين حسن السيسى، **الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة (اليور)،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، الطبعة 01،عالم الكتب،القاهرة،2003،ص 14.

[2]: محمد دويدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003،ص 157.

- تفعيل دور العملة الأوروبية الموحدة على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية موحدة في الإتحاد الأوروبي مع سياسة تجارية وزراعية مشتركة.
- الحد من سلبيات ومخاطر وتقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.
- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.

3. محاور النظام النقدي الأوروبي: لإنشاء منطقة استقرار نقدي في أوروبا مع استقرار أسعار الصرف يسعى النظام النقدي الأوروبي على أن يقوم على ثلاث محاور رئيسية وهي:[1]

1.3. آلية سعر الصرف: وتعتبر المحور الأساسي للنظام النقدي الأوروبي وتقوم هذه الآلية على مبدأين أساسيين هما:

- أن لا يزيد سعر التغير في سعر الصرف لعملة أي دولة عضوة مقابل بقية الدول الأعضاء في النظام +-2.25% وهو ما يعرف بالسعر المحوري.
- أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء لضمان استقرار وحدة النقد الأوروبية.

2.3. تسهيلات الائتمان: وتتمثل فيما يلي:

- تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل: تتراوح مدتها من 35 يوم إلى 3 شهور وقد تكون في صورة دعم نقدي قصير الأجل مدته تتراوح بين 3 أشهر و9 أشهر.
- تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من سنتين إلى 5 سنوات.

3.3. وحدة النقد الأوروبية: لم تكن وحدة النقد الأوروبية والتي تعرف بالايكو في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية معدنية إلا أنها تتمتع بخصائص النقود وتستخدم كوحدة للحساب والتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية بالإضافة إلى إصدار السندات والقروض.[2]

ثالثا: اتفاقية ماستريخت للعملة الأوروبية الموحدة " اليورو "

في فيفري 1992 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول في النظام النقدي الأوروبي حيث كان يهدف لإنشاء وحدة نقدية أوروبية والوصول إلى نموذج التكامل الأوروبي .

1. أهداف اتفاقية ماستريخت [3]: تهدف اتفاقية ماستريخت الى مايلي:

- وضع سياسة خارجية مشتركة والسعي لإقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كل الحواجز بين دول الجماعة.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد في موعد غايته 1 جانفي 1999 ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة.

[1]: مغاوري شلبي علي، **اليورو ,الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**،مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، 2000،ص 13 .

[2]: مغاوري شلبي علي، المرجع السابق، ص 13 .

[3]: حسين عمر،**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**،مرجع سابق، ص 125 .

2. معايير الانضمام للوحدة النقدية: حددت اتفاقية ماستريخت معايير يجب على الدول الأعضاء احترامها للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية وتتضمن هذه المعايير ما يلي:

- ألا يتجاوز التضخم 1.5% عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخما.[1]
- ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل أكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها.[2]
- أن لا يزيد معدل الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن 2.25% فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي خلال عامين قبل الانضمام للعملة الموحدة.
- أن لا يزيد العجز في الميزانية عن 3% من إجمالي الناتج المحلي بحيث لا يزيد معدل الدين الحكومي عن 60 % من إجمالي الناتج المحلي،[3] أو أن تقتنع الدول الأعضاء في المجموعة بأن حضها بالإيفاء بهذين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.[4]
- ضرورة دراسة طلب انضمام الدول لليورو خلال فترة عامين بدءا من تقديم الطلب، مع دراسة ملف عملة هذه الدولة وأوضاعها النقدية والمصرفية وأوضاع اقتصادها العام.
- لا بد أن تكون البنوك المركزية للدول الراغبة في الانضمام مستقلة استقلالية تامة عن الحكومة في سياستها النقدية.[5]
- إن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد عام 1993 ليضع ما يعرف ألان بشروط كوبنهاجن وهي تنقسم إلى: [6]

– شروط سياسية: تتعلق بضمان كامل للديمقراطية ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

– شروط اقتصادية: و تتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.

– شروط تشريعية: و تتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي تم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

3. مراحل الوحدة النقدية الأوروبية: يشهد ميلاد اليورو حدا فاصلا في تاريخ التكامل الأوروبي وتم تتويج خمسين عاما من المساعي لإقامة إتحاد أوثق ومستقبل تعاوني لشعوب أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإصدار عملة واحدة، وقد تمت العملية التي أدت إلى إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي بإصدار اليورو كعملة موحدة عبر ثلاث مراحل متميزة [7]، حيث اقترح ديلور إنشاء عملة واحدة مع سلطة نقدية واحدة على ثلاث مراحل:

---

[1]: عرفان تقي الحسني،**التمويل الدولي**، مجدلاوي، الأردن، 1999، ص ص256-257 .

[2]: المرجع السابق، ص 257 .

[3]: محمد سيد عابد،**التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 261..

[4]: صلاح الدين السيسي،**قضايا اقتصادية معاصرة**،مكتبة دار الآداب، الإمارات، 1998، ص 16 .

[5]: محمد الخضيري،**اليورو , الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص 89.

[6]: السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، مرجع سابق،ص 96.

[7]: حامد فاروقي،**اليورو يبلغ خمسة من العمر التجربة الأوروبية الكبرى**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد2، المجلد 41، جانفي 2004،ص 14 .

1.3. **المرحلة الأولى**: في 1994 تم وضع الأسس اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية وامتدت هذه المرحلة حتى عام 1993، حيث ركزت الدول الأعضاء على التقارب في السياسات الاقتصادية تدريجيا بسبب الاختلافات الاقتصادية والسياسية بين الدول.[1]

2.3. **المرحلة الثانية**: في جانفي1994 حتى نهاية 1998 وفيها تتوقف البنوك المركزية عن تمويل العجز في المالية العامة، وتحقيق استقلال المصارف المركزية والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية واستكمال الاتحاد النقدي الأوروبي.

3.3. **المرحلة الثالثة**: حيث امتدت إلى غاية نهاية عام 2002 وتفترض استكمال اليورو كعملة أوروبية موحدة.[2]

كما أقر الأعضاء المجتمعون في مدينة ماستريخت الهولندية في 7 فيفري 1992 ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة المالية والاقتصادية تمثلت في:[3]

- تعزيز التعاون الاقتصادي تدريجيا وإدخال عملات الدول الأعضاء ضمن آلية النظام النقدي الأوروبي وذلك تمهيدا لإصدار عملة أوروبية نقدية موحدة .
- إنشاء المركز النقدي الأوروبي المعني بمراقبة النظام المالي الأوروبي والتعاون النقدي الأوروبي في 1 جانفي 1994 والمؤسسة النقدية الأوربية والتي تمثل نواة المصرف المركزي الأوروبي.
- ترفع المفوضية العامة في موعد لا يتجاوز تاريخ 1996/12/31 تقريرا لرؤساء حكومات المجموعة حول مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير المحددة للانضمام للوحدة النقدية والاقتصادية الكاملة.

المطلب الثاني: خلفية عامة عن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

نظرا للتوجهات المحددة من طرف المجالس الأوروبية والحكومات الأوروبية في "لشبونة" (جوان1992) و"كورفو" (جويلية 1994) و"أسن" (ديسمبر 1994) ولاقتراحات اللجنة الأوروبية قرر الاتحاد الأوروبي إقامة إطار جديد لعلاقاته مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، عندما أكد الأوروبيون على الأهمية التي تكتسيها المعالجة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي يتطلب حلها الأمثل ظروف تعاون إقليمية وهذا ما أدى إلى التركيز على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون المحور فيه هو الاتحاد الأوروبي ممثلا لأوروبا الغربية وتدور في هذا المحور مجموعتان حيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية مع العلم أن اندماجها في الاتحاد اقتصاديا واستيعابها عسكريا في حلف الناتو في حين تمثل المجموعة الثانية الدول العربية وتتكون بداية من 12 دولة ثم تضاف إليها فيما بعد دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية.

وبناء على ذلك قدم الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 1994 اقتراحا لإنشاء الشراكة الأورومتوسطية[4].

أولا: ماهية اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

قبل التطرق لتعريف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، سنتطرق لأهم الأسباب والعناصر الدافعة لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

---

[1]: سمير محمد عبد العزيز،**التكتلات الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 219.

[2]: بسام الحجار،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،المؤسسة الجامعية،بيروت،2003، ص 213 .

[3]: صلاح الدين حسين السيسي،**الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة– السوق العربية المشتركة الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[4] :أحمد سيد النجار وآخرون، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص65.

1. أسباب الشراكة الأورو متوسطية: لقد أشار العديد من المحللين والخبراء إلى أهم العناصر والأسباب التي دفعت أوروبا والعرب نحو إقامة شراكة أورو متوسطية.

1.1. **بالنسبة للاتحاد الأوروبي:** هناك عدة تحولات جيو استراتيجية أدت بالاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة الشراكة الأورو متوسطية وأهم هذا التحولات هي:

- انهيار المعسكر الاشتراكي لسنة 1989 خلق معطيات جديدة وصراع جديد حول مناطق النفوذ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بالاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في سياسات ما قبل 1989.
- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية والاستراتيجية رأسا على عقب حيث كان لتفكك العديد من الدول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا[1].
- أصبحت ظاهرة العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- وعي لدى أوروبا بأن مشاكلها لا تحل داخل أوروبا فقط بل هي تحتاج إلى فضاء توسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثل الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدافع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية.
- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي وتدعيم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدفع موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى وفي كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

2.1. **بالنسبة لدول المتوسطية:** من أهم الأسباب التي جعلت هذه الدول تدخل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي نذكر مايلي:

- البحث عن دعائم خارجية تسهل وتساعد اقتصادياتها على الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد فشل سياسات واتفاقيات التعاون السابقة حيث كان يغلب عليها الطابع التبادلي التجاري.
- وعي حكومي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية.
- أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط والأمن بالتعريف الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة[2].
- انهيار النظم الاشتراكية وإفلاس الاقتصاديات القائمة على مبادئها في مقابل توسع الاقتصاديات القائمة على الليبرالية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية عالميا وتسابق الدول نحو الانضمام والالتفاف نحو كيانات موحدة وإلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

وعليه فإن مصلحة العرب تأسيس شراكة مع أوروبا بغية تأمين تطويرهم وتقدمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظا على مصالحها وأمنها، من أجل إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي اقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري.

---

[1]: رميدي عبد الوهاب وسماي علي، مرجع سالبق، ص06.

[2] :المرجع السابق، ص06.

[3] :فرحي محمد، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوروبية–الجزائرية وشروط تخطيها**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص03.

2. تعريف الشراكة الأورو متوسطية : تمثل الشراكة الأورو متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا والكيان الصهيوني[1].

وتعرف من خلال أجزائها كما يلي[2]:

فمن وجهة نظر أوروبية هي توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم، أي أنها نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية[3].

ومن وجهة نظر دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فهي وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة.

وعليه فإن الشراكة الأورو متوسطية بتعريفها العام ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نمو مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات حيث يخلق بذلك جو من الانفتاح بين الأطراف المشاركة، كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة اقتصادية استراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها ان تدفع ضريبة القوة أو ضريبة القيادة.

فالشراكة ذاتها هي: مشروع أوروبي فرضته الظروف بعد نهاية الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلى رغبته في تجاوز المشكلات التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة[4]، لذا فإن الشراكة الأورو متوسطية هي مشروع تعاون قائم على تحديد كل المصالح والأهداف لكلا الطرفين[5].

باعتبارها أداة ملائمة لمواجهة المشاكل وإدماج دول الجنوب وشرف المتوسط في الاقتصاد العالمي لمبادرة أوروبية مما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان وتضييق الهواة التي تفصل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستويات المعيشة.

3. خصائص الشراكة الأورو متوسطية: يمكن تحديد أهم خصائص الشراكة الأورو متوسطية في النقاط التالية[6]:

- وجود فارق كبير على مستوى التنمية بين الدول الأوروبية ودول جنوب شرق البحر المتوسط مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة على مستوى التنافسية الأوروبية أمرا صعبا.
- أنها شراكة بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعية وبين أخرى تتميز بالتنويع وارتفاع التنافسية.
- تعكس الشراكة الأورو متوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى، بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى.

---

[1] :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص198.

[2] :غراب رزيقةو سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو–جزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14/13 نوفمبر 2006، ص05.

[3] :ناصيف حتي، **المأزق العربي**، مجلة المستقبل العربي، لبنان،، العدد 205،مارس 1996، ص09.

[4] :مسعداوي يوسف وآخرون، **الشراكة الأورو متوسطية – الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003، ص07.

[5]: Fatiha Talahite, **l'espace monétaire et financier de la méditerranée occidentale**, colloque international sur « l'espace économique de la méditerranée occidentale ; enjeux et prespectives », Béjaia, 25/26 juin 2000 , p451.

6: فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص49.

- تفعيل التعاون الثنائي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط.
- تفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة قوية متماسكة سياسيا وعسكريا بينما تتفاوض دول جنوب البحر المتوسط بصورة منفردة.
- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة والتي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة ويجب أن يكون على أساس الثقة وتقاسم المخاطر من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين إحداهما وطني والآخر أجنبي للمراسلة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف، حيث قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة، ولا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة...إلخ[1].

4. منطلقات الشراكة الأورو متوسطية: تحددت منطلقات هذه الشراكة بتوافق أطراف الشراكة الثمانية والعشرين كما يلي[2]:

- اندماج اقتصاديات الدول المتوسطية في اقتصاد السوق.
- جذب الاقتصاديات المتوسطية عبر نافذة أوروبا.
- تحرير تجارة المواد المصنوعة على أساس المعاملة بالمثل مع إلغاء نظام الأفضلية المعممة وهذا من شأنه أن يفتح أسواق لبلدان جنوب وشرق المتوسط أمام الإنتاج الأوروبي المتفوق تكنولوجيا والأقوى تنافسيا.

ثانيا: العلاقات الاورو متوسطية من التعاون الى الشراكة

إن تسهيل فهم العلاقات الأورو متوسطية يستوجب الوقوف عند مسار تطور هذه العلاقات، وذلك من خلال عرض أهم المراحل التاريخية التي مر بها المشروع الأورو متوسطي ولهذا ارتأينا إلى تقسيم التطور التاريخي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية إلى مرحلتين بحيث يكون الحد الفاصل بينهما مؤتمر برشلونة والذي يعتبر نقطة تحول كبيرة في مسار العلاقات.

1. اتفاقيات التعاون الأورو متوسطي (1976–1995)

إن العلاقات الأورو متوسطية هي علاقات قديمة، قدم ضفتي المتوسط، وهذا راجع إلى العديد من المقومات من بينها الموقع الجغرافي غير أن الاختلاف يكمن من حيث السياسة المتبعة في التعامل بين الطرفين، فهناك تطور في العلاقات بالموازاة مع التطور الذي كان يحصل على مستوى الاتحاد الأوروبي قبل إعلان مؤتمر برشلونة، حيث عرفت هذه المرحلة توقيع عدة اتفاقيات للتعاون والتي يمكن أن نلخصها في المراحل التالية:

1.1. المرحلة الأولى: (1957–1971): بدأت هذه المرحلة منذ عام 1957 وهو العام الذي شهد معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية حيث اقتصر اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط على ثلاث مناطق أولها دول المغرب العربي والثانية الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء والثالثة الكيان الصهيوني[3].

حيث حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما 1958، إشراك البلدان المغاربية مثل تونس والمغرب في المشروع المتوسطي بالاعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين والتحاق الجزائر بهما بعد نيل استقلالها عام 1962[4].

---

1 : Labouy Marie Françoise, **le partenariat de l'union Européenne avec les pays tiers, conflits et convergences**, Brylant, Bruxelles, 2000, pp 39-40.

2: شهرزاد زغيب ولمياء عماني، **الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص05.

3 :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص200.

4 :مفتاح صالح، **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص500.

وعلى إثر ذلك تم إبرام بعض الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية وكانت أولى الاتفاقيات المبرمة مع تركيا سنة 1962 واتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني سنة 1963، إضافة إلى اتفاقيتي تعاون مع كل من المغرب وتونس سنة 1969 لمدة 5 سنوات[1].

حيث تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري البحت أين ترسخ مستوى التدفقات التجارية والتي نتجت خلال الفترة الاستعمارية خاصة مع (المغرب، تونس) بالنسبة لفرنسا[2]، وتفوق الميزان الفرنسي لفائدة مصالحها (المجموعة الأوروبية) السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

كما تم تحديد الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي تمثلت في دخول بضائعها إلى الأسواق الأوروبية دون رسوم جمركية أو تخفيض الرسوم عليها، والامتيازات الممنوحة من طرف تونس والمغرب من جهة ثانية والتي تمثلت في تحرير الصادرات من السلع الصناعية التونسية والمغربية من الرسوم والحصص عند دخولها السوق الأوروبية مع استثناء المنتجات النفطية، إضافة إلى إعطاء بعض الإعفاءات للسلع الزراعية مقابل تمتع الجانب الأوروبي بحق الدولة الأولى بالرعاية[4].

2.1. المرحلة الثانية:(1972–1989) السياسة المتوسطية الشاملة (PMG): تعتبر مرحلة تمهيدية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطية، ففي سنة 1972 تبنت أوروبا ما يسمى بالسياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية إقليمية تجاه حوض البحر الأبيض المتوسط، وتهدف للمساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية حيث شملت كل من تونس والغرب والجزائر التي وقعت اتفاقياتها في أفريل 1976 لبنان ومصر والأردن وسوريا ووقعت اتفاقياتها في جانفي 1977 أما الكيان الصهيوني ففي 1976[5] والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978، علما أن هذه السياسة كانت تدور حول نقطتين أساسيتين[6]:

– وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية يمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ما عدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية إلى نظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فقد تم تقديم تنازلات تعريفية من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية تحدد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية من أجل حماية المنتجين الأوروبيين.

– التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد منخفضة.

1 :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص200.

2 :فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص ص 170-171.

3: مفتاح صالح، **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص500.

4: فتح الله ولعلو، **إشكالية العلاقات المغربية–الأوروبية**، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد خاص، المغرب، 1995، ص25.

5 :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص ص 200-201.

6: Perigot François, **les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France**, rapport de conseil Economique et social, la documentation française, Paris, 1998 , pp36-37.

الجدول رقم(05): الاتفاقيات الاورو متوسطية المبرمة في اطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1995)

الدولة	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع
تركيا	اتفاقية شراكة(accord créant une association)	1970
قبرص		1972
مالطا		1977
الكيان الصهيوني	اتفاقية التبادل الحر والتعاونaccord de libre échange et de coopération	1975
تونس	اتفاقية التعاون الشاملة Accord de libre échange globale	25 أفريل 1976
المغرب		26 أفريل 1976
الجزائر		27 أفريل 1976
مصر		18 جانفي 1977
الأردن		18 جانفي 1977
سوريا		18 جانفي 1977
لبنان		3 ماي 1977

Source : Perigot François, **les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France**, rapport de conseil Economique et social, la documentation française, Paris, 1998 , p38.

حيث يشمل **الجانب الاقتصادي** لاتفاقيات التعاون على محاور اقتصادية وتجارية وتقنية والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتوسطية نظرا للتفاوت الكبير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بين دول الضفة الشمالية للمتوسط المتقدمة ودول جنوبه وشرقه النامية.

واهتم **الجانب التقني** بحركة تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية نحو هذه البلدان في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وإقامة مشروعات مشتركة للتعاون الفني الصناعي على مستوى عدة مجالات كأعمال التنقيب ومجالات الصناعة التحويلية والتعدين...إلخ[1].

أما الجانب التجاري فقد تضمن جملة من التسهيلات التجارية الممنوحة من قبل عن طرف للطرف الآخر ملزم بموجب اتفاقيات التعاون هذه بتقديم التسهيلات التالية[2]:

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80 % عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كليا بعد السنة الأولى للاتفاقية، وهكذا أصبحت المنتجات الصناعية لجميع الدول المتوسطية المتعاقدة مع المجموعة الأوروبية معفاة من كل الحواجز الجمركية بنهاية سنة 1978.

1 بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص94.

2 : ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة جامعة الجزائر، 2006/2005، ص74.

- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية لفترات محددة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف كذلك من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.

وفيما يتعلق بالتزامات الدول المتوسطية المتعاقدة ومن بينها الدول المغاربية الثلاثة (تونس والمغرب والجزائر) فقد اقتصرت على التزامها بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية* وكذا التزامها بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية** المنصوص عنها في المادة 03 من اتفاقيات الجات مع جواز استخدام ما تضمنته المادة 06 من اتفاقية الجات الخاصة بمكافحة الإغراق*** كما أن صادرات الدول المتوسطية نحو أوروبا علاوة على المواد الأولية والمعدنية تتمثل أساسا في المنتجات الزراعية والنسيجية التي كانت تخضع لمعاملة خاصة في مسألة دخولها إلى السوق الأوروبية من خلال نظام الحصص التي كانت محددة سواء كميا أو حتى زمنيا.

لكن وبالرغم من هذه الحوافز التجارية إلا أن الميزان التجاري للسلع لهذه الدول مع المجموعة الأوروبية هو في صالح هذه الأخيرة، أي أن الدول المتوسطية تستورد من أوروبا أكثر مما تصدر إليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية خلال الفترة (1972–1995)

الوحدة مليار دولار أمريكي

	1972	1986	1990	1992	1994	1995
الصادرات تجاه المجموعة الأوروبية	2,8	16,7	31,4	32,9	32,2	39,8
الواردات من المجموعة الأوروبية	4,8	26,6	40,3	43,4	49,1	63,1

Source : Perigot François, **les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France**, rapport de conseil Economique et social, la documentation française, Paris, 1998 , p55.

من خلال الجدول نستنتج أنه[1]: منذ سنة 1972 إلى غاية 1995 كانت واردات الدول المتوسطية من أوروبا أكثر من صادراتها إليها، حيث ارتفع الأجر من 2 مليار دولار أمريكي سنة 1972 إلى 10,5 مليار دولار أمريكي سنة 1992 ليصل إلى 16,9 مليار دولار أمريكي سنة 1994 و23,3 مليار دولار أمريكي سنة 1995.

مع العلم أن المجموعة الأوروبية تعد أهم شريك تجاري لأغلب الدول المتوسطية (ما عدا الأردن ولبنان)، حيث تجاوزت نسبة صادراتها نحو المجموعة 50% من إجمالي صادراتها نحو الخارج خلال الفترة (1989–1994) حيث صدرت سنة 1980 ما نسبته 51,4% من إجمالي صادراتها نحو المجموعة الأوروبية، واستوردت ما نسبته 62,9% من إجمالي وارداتها من الخارج.

وفي 1990 صدرت 57,1% في حين أنها استوردت 58% في الوقت الذي لم تتعدى مجموع صادرات المجموعة الأوروبية نحو الدول المتوسطية 8,2% من إجمالي صادراتها في حين أن وارداتها من هذه الدول لم تتعد 6,2% من إجمالي وارداتها وهذا حسب إحصائيات سنة 1995.

* **قاعدة الدولة الأولى بالرعاية:** هي ميزة تجارية يمنحها طرف لطرف آخر لابد أن تنسحب إلى كل الأطراف الأخرى دون المطالبة بذلك.

** **قاعدة المعاملة الوطنية:** يعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب والرسوم.

*** **سياسة مكافحة الإغراق:** قيام الشركة ببيع منتوج معين في سوق دولة أخرى بأسعار تقل عن السعر العادي في حالة أن يقل سعر السلعة المباعة عن سعر بيعها في سوق الدول المصدرة لها، أو أن يقل سعر السلعة المباعة في سوق السلعة المستوردة عن سعر بيعها في أسواق أخرى (سوق ثالثة غير الدولة المصدرة أو المستوردة، أو أن يقل سعر البيع عن تكلفة إنتاج السلعة) نقل عن: بشكيط سهام، مرجع سابق، ص95.

1 :بشكيط سهام، مرجع سابق، ص98.

أما الجانب المالي فقد تمثل في البرتوكولات المالية الأربعة التي وقعت منذ 1978 إلى غاية 1996 وهي البرتوكولات التي جاءت في نص الاتفاقية سنة 1977 على مساهمة مالية من الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول العربية المتوسطية، بلغ مجموع هذه المساعدات بما فيها القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار كما يلي[1]:

- البرتوكول المالي الأول (1978-1981) بمجموع 639 مليون إيكو.
- البرتوكول المالي الثاني (1982-1986) بمجموع 975 مليون إيكو.
- البرتوكول المالي الثالث (1987-1991) بمجموع 1555 مليون إيكو.
- البرتوكول المالي الرابع (1992-1996) بمجموع 1913 مليون إيكو.

حيث خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية[2]:

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئة.
- نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.

حيث تركزت رؤية السياسة المتوسطية الشاملة على أربع مجالات هي[3]:

- تحرير المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية والدول المتوسطية الغربية الأوروبية إلى أقصى حد ممكن مع اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة وحماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطية الغربية الأوروبية.
- اتباع سياسة المساعدات المالية فيشكل قروض في البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الأوروبية، وفي ظل شروط تفضيلية ومحددة لظروف كل حالة على حدة.
- سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط إلى دول الجماعة الأوروبية.
- إقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي بين الجانبين وذلك في أعمال التنقيب والتسويق وتبادل المعارف والتكنولوجيا بين الجانبين.

ويمكن توضيح مجموع هذه البرتوكولات المالية الأربعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية في إطار البرتوكولات المالية (1978-1996)

الوحدة: مليون إيكو.

البرتوكولات المالية	مساعدات البنك الأوروبي للاستثمار	ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الأولى (1978-1981)	332	307	639
الثاني (1982-1986)	560	415	975
الثالث (1987-1991)	940	615	1555
الرابع (1992-1996)	1218	695	1913
المجموع	**3050**	**2032**	**5082**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Perigot François, **les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France**, rapport de conseil Economique et social, la documentation française, Paris, 1998 , p216.

1: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص201.

2 : شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – دراسة حالة دول المغرب العربي**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص88.

3: سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة**، لبنان، دار الفكر، 2000، ص209.

من خلال الجدول[1] نلاحظ حجم الزيادات والانخفاضات في مبالغ البرتوكولات وهي ترجع أساسا إلى ما يخدم مصلحة المجموعة الأوروبية باعتبارها هي التي تحدد المبالغ والمشاريع المخصصة لها.

حيث يعتبر حجم هذا التعاون متواضعا مقارنة بما تحتاجه الدول المتوسطية من مساعدات بغية تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها، وكذلك مقارنة بمساهمات الدول الأخرى في المنطقة، وعلاوة على عدم تحقيق الأهداف الرئيسية لها وهي عدم دعم المشاريع التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتباطؤ الكثير من الدول المستفيدة من هذه المساعدات المالية في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى افتقاد البرتوكولات المالية المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى.

وقبل التطرق إلى المرحلة الثالثة (1989-1995) السياسة المتوسطية المتجددة لا بد من الإشارة إلى حوار الثمانينيات من القرن الماضي بين أوروبا والمغرب العربي، حيث يمكن حصره في النقاط التالية[2]:

- **حوار 3+3**: تعود فكرة 3+3 إلى الثمانيات من القرن الماضي ونظرا للمشاكل والظروف التي كان يعيشها دول حوض البحر المتوسط أدى بالرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران عام 1983 إلى إقامة نوع من الحوار بين دول شمال وجنوب المتوسط (الجزائر، المغرب، تونس، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا) وذلك من أجل مناقشة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان ولم يتبلور هذا الحوار إلا بحلول عام 1988 والذي تم بفرنسا وضم كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا (الممثلون لشمال المتوسط) والجزائر، المغرب، تونس (الممثلون للضفة الجنوبية) حيث طرحت خلال هذا اللقاء فكرة التعاون بين دول المتوسط الغربي لخلق حركة جديدة بين ضفتي المتوسط.
- **حوار 5+4**: عقد هذا الحوار في مدينة طنجة المغربية عام 1981 وضم دول اتحاد المغرب العربي الخمس (تأسس في هذه الفترة) ودول جنوب غرب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وكان من بين أهدافه ما يلي:
  - كسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها.
  - دفع عجلة الحوار إلى الأمام وذلك على أعلى مستوى سياسي.

ولهذه الأسباب تم عقد لقاءين رسميين الأول في روما عام 1990 وحضرته الدول التي شاركت في حوار 5+4 بالإضافة إلى حوار مالطا كعضو مراقب، واللقاء الثاني عقد في الجزائر عام 1991 وحضرته كل الدول سابقة الذكر بما فيها مالطا والتي حضرت هذه المرة كعضو كامل الحقوق.

- **حوار 5+5**[3]: تأسس حوار غرب المتوسط 5+5 سنة 1990 بروما ويتعلق الأمر بدول الاتحاد المغربي العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) وخمس دول الساحل الشمالي الغربي للبحر الأبيض المتوسط (البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومالطا)، حيث يتناول الحوار ثلاث عناصر متكاملة: الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي الثقافي.

ولكن سرعان ما واجه حوار 5+5 عدة صعوبات بسبب التناقضات والاختلافات المتوسطية والأوروبية حيث تم بعث حوار 5+5 في جانفي 2001 بمدينة لشبونة، ثم كان اجتماع آخر في طرابلس في ماي 2002 ثم في تونس في ديسمبر 2003 وآخر اجتماع كان في روما في فيفري 2012.

---

1 :بشكيط سهام، مرجع سابق، ص ص97-99-100.

2: ليليا بن منصور، **الشراكة الأورو متوسطية، ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص70.

3 :منتدى الحوار في الحوض الغربي للمتوسط (5+5)، الموقع الألكتروني:

www.diplomatie, ma/arab/politique étrangère, dialogue en méditerranée-occidentale/tabid/1616/language/en-us/défault, aspx, consulte leM 22/10/2013, à 12 :40.

3.1. المرحلة الثالثة (1989–1995) السياسة المتوسطية المتجددة (PMR): أصدرت اللجنة الأوروبية ورقة عمل تضمنت مقترحاتها إعداد سياسة متوسطية جديدة والتي تم تقديمها في اجتماع ستراسبورغ في 1989 والتي كانت تهدف إلى حصر عمل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطية فيما يلي[1]:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية وكذا الاستثمار الخاص.
- زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية، مع تسهيل دخول منتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية.
- تعزيز وتقوية الحوار الاقتصادي والسياسي الأورو متوسطي.

وعرفت هذه الورقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطية والتي تم صياغتها عام 1990 ودخلت حيز التنفيذ في 1992 (السياسة المتوسطية الجديدة PMR) من الأبعاد الأساسية لهذا التوجه هو سعيها إلى تخطي العلاقات القديمة للتعاون وخلق أطر جديدة لتعاون في مختلف المجالات منها: الاقتصادي، المالي، والثقافي عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي 1992 و1993 ومن أهم هذه المبادرات[2]:

- **ميد– كامبوس [med–compus]**: تسمى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.
- **ميد– اينفست [med–invest]**: وتسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط وتنميتها وتجديدها من برامج الاعتماد والتجارة.
- **ميد– أوربس [med–urbs]**: وتهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الأوروبية كإدارة الموارد المائية ومعالجة النفايات حماية البيئة، التأهيل والإدارة المالية والضريبية للإدارات المحلية والمبادرات في قطاع الاتصالات والمعلوماتية.
- **ميد– ميديا [med–media]**: وتهدف إلى تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الاتصال الجماعي وتبادل البرامج الإذاعية المرئية وتأهيل العاملين المتخصصين.
- **ابن سينا:** تشكل برنامج تعاون علمي وتكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب، علم الحياة، إدارة الموارد المائية.
- **ميتاب metab**: تم إعداد هذه المبادرة كل من البنك الأوروبي للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي بالنسبة لبلدان المتوسط غير الأوروبية مع مشاركة برامج الأمم المتحدة للبيئة.
- **ماست–mast**: ويرتبط بالبرنامج السابق ويهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة [أقمار صناعية للالتقاط التلفزيوني] وأنظمة إعداد المعلومات وبناء على ما سبق انعقد مؤتمر "كان" بفرنسا يومي 27/26 جوان 1995 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، حيث تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة، ولهذا تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 وذلك بغية وضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

2. مرحلة الشراكة بعد مؤتمر برشلونة

تم عقد مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي يومي 27و28 نوفمبر 1995 حيث اعتبر بداية هذه المرحلة وذلك بمشاركة 27 دولة والذي اعتبر بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية، وذلك من خلال تبنيه لدعائم أساسية لإقامة شراكة أمنية وسياسية واقتصادية ومالية بالإضافة إلى شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية[3] حيث تم وضع نظام تعاون إقليمي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي لأجل إنشاء منطقة تجارية حرة أورو متوسطية في 2010، من خلال إزالة القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات (الزراعية، الصناعية) ورؤوس الأموال.

1: بشكيط سهام، مرجع سابق، ص100.

2: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص73.

3: عيسى حيدر مراد، **إعلان برشلونة، الشراكة الاقتصادية العربية–الأوروبية**، ورقة مقدمة لوقائع الندوة المنعقدة في باريس، دار الكنوز الأدبية، مارس 1999، ص134.

1.2. تطور فكرة مؤتمر برشلونة: إن مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي جاء نتيجة توصيات واجتماعات وندوات سبقت المؤتمر (تم الإشارة إليها من قبل)، يمكن ذكر بعضها كالآتي:

- عام 1983 تم عقد اجتماع بلدان المتوسط عند اقتراح الرئيس الفرنسي (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب لعقد اجتماع (5+4) التي أصبحت فيما بعد (5+5).
- جوان 1992 مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في 1993 ففي جوان 1992 بدأ التطور الجذري في سياسة الأوروبي تجاه المتوسط حيث أشارت قمة لشبونة للمجلس الأوروبي إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط بالإضافة إلى الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية لها كبيرة الاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي.
- جوان 1994: اجتماع المجلس الأوروبي (كرفو) جزيرة يونانية حيث أقر دعم السياسات المتوسطية الجديدة.
- أكتوبر 1994: اقتراح اللجنة الأوروبية بتأسيس الشراكة الأورو متوسطية.
- ديسمبر 1994: توضيح مبادئ الشراكة الأورو متوسطية المدروسة من قبل المفوضية وحث الدول المتوسطية في الضفة الجنوبية القبول بها.
- جويلية 1995: اجتماع المجلي الأوروبي في (كان) بفرنسا حيث تم عقد مؤتمر كان بفرنسا يومي 27/26 جويلية 1995 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي والذي تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأورو متوسطي في برشلونة في نوفمبر 1995.
- نوفمبر 1995: انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأورو متوسطي بمدينة برشلونة الإسبانية يومي 28/27 نوفمبر 1995 بحضور 15 دولة أوروبية (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا، فلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اليونان، المملكة المتحدة، السويد) و12 دولة متوسطية (الجزائر، قبرص، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية)، حيث استبعدت ليبيا ويوغسلافيا بسبب العقوبات المفروضة عليهما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وكان الغرض الاساسي لهذا المؤتمر وهو وضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

2.2. أهداف وأسس مؤتمر برشلونة: لقد أثار مؤتمر برشلونة عند انعقاده إلى ثلاث أهداف وهي[2]:

- تبني آليات للتنمية المستقبلية للحوار الأورو متوسطي حيث حث الإعلان على اجتماع دوري لوزراء الخارجية وطرح موضوعات ومسائل تناولها الوزراء وكبار الموظفين والخبراء وممثلو المجتمع المدني.
- تشجيع الاتصالات بين البرلمانيين والسلطات الإقليمية والجهات الاجتماعية حيث أنشئت الهيئة الأوروبية المتوسطية لمسار برشلونة وكان من واجبها الاجتماع دوريا للتحضير للقاء وزراء الخارجية وتقييم الأوضاع وتقديم تقييم على تقدم مسار برشلونة وجميع مكوناته وتحديد برامج العمل.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر في عام 2010.

ما يجب الإشارة إليه انه حدث ما بين هاتين المرحلتين (قبل وبعد مؤتمر برشلونة) نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا ليستأنف أحيانا أخرى بسبب الصراع العربي الالكيان الصهيونيي والتي كانت ولا تزال القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي، حيث توقف في سنة 1992 لطلب الجانب الأوروبي استبعاد العراق وليبيا في الحوار، ليستأنف من خلال اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في 1994 في اليونان بغرض دعم السياسة المتوسطية، والتي تم إقرارها في ألمانيا خلال القمة الأوروبية في نفس السنة والتي وجهت أسسا عامة لسياسة أوروبية متوسطية تم صياغتها لاحقا في وثيقة مؤتمر برشلونة[3].

---

1 :عبد الرحمان مطر، **أسئلة برشلونة– قراءة في مؤتمر برشلونة للتعاون المتوسطي– مجلة المستقبل العربي**، لبنان، العدد 215، جانفي 1997، ص99.

2 :Armin Riess, Patrick Vanhouldt and Kristian Uppenberg , **the méditerranéen région (special report)**, EIB papers, volum6, N°2, 2001, p59.

3 : شريط عابد، مرجع سابق، ص98.

ويمكن حصر أهم أسس السياسة المتوسطية في إطار مؤتمر برشلونة في النقاط التالية[1]:

- اعتماد الشراكة على إطار شامل بغية تحقيق تنمية شاملة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية.
- تقديم معونات ومساعدات تقنية ومالية وتكنولوجية للدول المتوسطية الشريكة بغرض تأهيل صناعتها وهياكلها الإنتاجية والاستفادة من التطور التكنولوجي وبالتالي الدخول في منافسة دولية، والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن دخول اتفاقيات الشراكة حيز التطبيق في هذه الدول خصوصا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تتضمن اتفاقيات الشراكة جميع المحاور التي جاء بها إعلان برشلونة مع بعض الاختلافات من اتفاقية إلى أخرى سواء من حيث بعض بنود أو تواريخ التوقيع عليها وتواريخ دخولها حيز التنفيذ بعد مصادقة كل من البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأوروبية 15 الأعضاء سنة 1995 في الاتحاد الأوروبي وكذا برلمان الدول المتوسطية الشريكة الموقعة على الاتفاقية.
- تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية في آفاق 2010 والخاصة بالمنتجات المصنعة، حيث تتم عملية التفكيك التعريفي بشكل متدرج خلال فترة تقدر بـ 12 سنة للسلع الصناعية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي من كل دولة شريكة موقعة على الاتفاقية وعبر مراحل زمنية محددة، أما تجارة الخدمات فسوف يتعامل معها في إطار الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات "الجات" وفق قواعد منظمة التجارة العالمية في حين أن المنتجات الزراعية والصيد، سوف يتم تحريرها تدريجيا في إطار نظام تفضيلات متبادل بين الطرفين.

وعليه فقد حدد الشركاء الأورو متوسطيون السبعة والعشرون الأهداف الرئيسية للشراكة وهي[2]:

- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني (الجانب السياسي والأمني).
- إقامة منطقة تشترك في الرخاء من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية والإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة (الجانب الاقتصادي والمالي).
- التقارب بين الشعوب عن طريق شراكة اجتماعية وثقافية وبشرية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية (الجانب الاجتماعي والثقافي والبشري).

ثالثا: مضمون وأبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

لقد تم عقد مؤتمر برشلونة بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (15 وزيرا) ، ومشاركة وزراء خارجية 12 دولة متوسطية من بينها 8 دول عربية، حيث يعتبر هذا المؤتمر شهادة ميلاد الشراكة الأورو متوسطية.

1. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

إن مضمون اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تحتوي على عدد من العناصر المشتركة التي يمكن إجمالها على النحو التالي[3]:

- إقامة منطقة تجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المعنية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية وفترات السماح المقررة من دولة عربية إلى أخرى حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية والتوازنات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والخدمات المختلفة في كل دولة على حدا.

1: ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع**، مرجع سابق، ص81.

2: بشكيط سهام، مرجع سابق، ص103.

3 :حسن نافعة، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، بين الفرص والمحاذير، الموقع الألكتروني:
www.manaten.org/economy/10-04/economy-04102004, consulté le 17/11/2010 à 11 :30.

- تقديم ما يمكن من المساعدات المالية والمعونة الفنية اللازمين لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدراتها التنافسية وتقليل الآثار السلبية المحتملة والمتوقعة نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية الأكثر تقدما وتختلف قيمة وأشكال هذه المساعدات وتلك المعونة كما تختلف طرق توزيعها واتفاقهما على القطاعات والصناعات المستفيدة في حالة إلى أخرى ومن دولة عربة إلى أخرى.
- التعاون في كافة مجالات وميادين النشاطات الأخرى مثل: التعليم، الصحة، والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والنقل ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال...إلخ.

وتختلق أهمية الأوزان النسبية لكل من هذه المجالات والميادين وأشكال التعاون المقترحة والوسائل الموضوعة تحت تصرف الأطراف المتعاقدة من حالة إلى حالة على سبيل المثال: هجرة العمال ومكافحة الإرهاب تحتل موقعا أكثر تقدما على جدول الأعمال بالنسبة لبعض الدول مقارنة بدول أخرى وهكذا.

2. أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية: لقد عكس الإعلان الصادر عن اتفاقية برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط وذلك من خلال ثلاث أبعاد متمثلة فيما يلي:

1.2. **البعد السياسي والأمني:** إن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول حوض المتوسط[1]، وهو ما جاء في إعلان برشلونة الذي نص على: "اقتناع الأطراف المشاركة في المؤتمر بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون بالعمل على تشجيعه وتوطيده بكل إمكانياتهم، من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي..."[2].

كما يؤكد الإعلان على احترام وحدة أراضي كل من الدول الأطراف والامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، بالإضافة إلى التعاون على منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والعمل على الحد من التسليح، ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية وعلى جعل منطقة المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، والنظر في إجراءات تعزيز الأمن وبناء الثقة بهدف إيجاد منطقة سلام واستقرار في المتوسط بما في ذلك التوجه في الأجل الطويل إلى إمكان عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق هذا الهدف[3].

2.2. **البعد الاقتصادي والمالي:** يعد الجانب الاقتصادي والمالي من بين المرتكزات الأساسية للشراكة الأورو متوسطية، ذلك أن دعم التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي سواء تعلق الأمر بالمساعدات الممنوحة في إطار الأداة المالية للشراكة والمتمثلة في برنامج "ميدا" أو القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار بالإضافة إلى تعزيز التعاون بغرض بناء منطقة التبادل الحر بحلول عام 2010 من خلال اتفاقيات المشاركة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط.

ويمثل هذا المحور أساس الشراكة الأورو متوسطية وهو بمثابة العمود الفقري لإقامة منطقة حرة للتبادل التي ستضم أكثر من 40 دولة تضم أكثر من 800 مليون نسمة، ويتطلب إنشاء هذه المنطقة تعاون متعدد الأبعاد بين الشمال والجنوب للمتوسط ومن بين البنود التي جاء بها مؤتمر برشلونة في هذا المجال[4]:

1: الطاهر هارون وعادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA وPHARE لماذا الاختلاف؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص02.

2: **Déclaration de Barcelone**, Adoptée lors de la conférence Euro méditerranéenne des Ministres des affaires étrangères des 15 pays de l'union européenne et 12 pays méditerranéens a Barcelone, le 27/28 novembre 1995 , p03.

3 : Jean Klean, **l'organisation de la défense, mais aussi prévision des conflits**, monde diplomatique, décembre 1996, p04.

4 :فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو–متوسطية**، دار تويقال للنشر، المغرب، 1997، ص14.

- تحسين الظروف المعيشية من خلال رفع مستوى التشغيل وتخفيف فجوة التنمية بين الدول الأوروبية ونظيرتها من جنوب المتوسط.
- التشجيع والرفع من التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة[1].
- تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة التبادل الحر.
- تعزيز التعاون المالي والاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية، وضرورة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات.
- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط[2].
- دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة والزراعة للقطاع العام والخاص.
- التشجيع على خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات للاستثمار المشترك.
- تشجيع على تنويع المنتجات المصنعة للأسواق المحلية والتصدير.
- تثمين الموارد البشرية والقدرات الصناعية والمساهمة في تنمية تصدير المنتجات المصنعة.
- مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي ببرامج تأهيل يهدف إلى تحسين قابلية المنتجات المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستوى التصدير[3].

3.2. **البعد الثقافي والاجتماعي والإنساني:** منطقة الحوض المتوسطي مزيج للثقافات والحضارات وكانت دائما ملتقى الحضارات على مدى آلاف السنين، بل أن اسمها في حد ذاته مستمد من الاعتقاد القائم على أنها تمثل مركز العالم[4]، والهدف من الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي والإنساني حسب ما جاء في إعلان برشلونة إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد واحترام الأديان والطقوس الدينية [الإسلام، المسيحية، اليهودية]، ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في غدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة والاهتمام بالعامل البشري وتطويره[5]، وفي هذا الصدد تم التأكيد على النقاط التالية[6]:

- دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، مع الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام، كمنبع الإثراء المتبادل بين الأطراف.
- دعم تنمية الموارد البشرية خصوصا في مجالات التعليم، التكوين والشبيبة.
- تطوير سياسة صحية فعالة وتشجيع مشاركة الجمعيات المدنية في التدابير الصحية والمعيشية.
- دعم التبادل بين الفعاليات الثقافية والدينية، الجامعات، البحث العلمي، وسائل الإعلام، الجمعيات والنقابات.
- تكثيف التعاون للحد من الهجرة الغير شرعية بواسطة برامج التأهيل المهني والمساعدة على خلق فرص العمل.

ومع العلم انه تم وضع عدة برامج على المستوى الإقليمي في سياق التعاون في هذه المجالات تهدف إلى ترقية التعاون الثقافي والإنساني من بينها[7]:

---

1 :فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو–متوسطية**، مرجع سابق، ص15.

2: أسامة المجدوب، **العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص ص 69-70.

3 :فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو–متوسطية**، مرجع سابق، ص15.

4 :شريط عابد، مرجع سابق، ص ص 109-111.

5 :عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص225.

6: Déclaration de Barcelone, op cit, pp06-07.

7 :Commission européenne, **le processus de Barcelone cinq ans après 1995-2000**, office de publication, officielles des communautés européennes, Luxembourg, 2000 , p13.

- برنامج Euro med héritage: لحماية المعالم الأثرية والثقافية المتوسطية في سنة 2000.
- برنامج Euro med Audiovisuel: الخاص بتدعيم المشاريع المتوسطية في المجال السمعي البصري.
- برنامج Euro med Jeunesse: الخاص بتدعيم نشاطات الشباب على المستوى المتوسطي.

ويتضح من الأبعاد الثلاثة لإعلان برشلونة أن الاتحاد الأوروبي ركز على أمور رئيسية وهي[1]:

- إعادة هيكلة البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب مما يتلاءم مع آليات السوق لتحرير التجارة وفتح الأسواق والحد من الهجرة غير الشرعية وحتى يتم تحقيق هذه الأبعاد قدم الاتحاد الأوروبي بعض المساعدات المالية للدول المعنية بالاتفاق،[2] وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثالث.

- تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطن الدول الأطراف في الاتفاقات وزيادة التوظيف وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.

- تحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص ورفع القطاع الإنتاجي للمستوى المطلوب ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر.

المطلب الثالث: آليات عمل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وأهدافها

في إطار تنفيذ برامج الشراكة الأورو متوسطية تم تبني آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الأورو متوسطية على حدا والثاني على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة.

أولا: الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي (الاتفاقيات الجماعية)

يقصد بالاتفاقيات على الصعيد الإقليمي تلك الاتفاقيات التي تبرم على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة، حيث اعتبرت اتفاقية برشلونة المبدأ الذي أقيمت على أساسه الشراكة الأورو متوسطية.

1. تطورات مؤتمر برشلونة[3]

تضمن مؤتمر برشلونة كما سبق الإشارة العديد من جوانب العلاقات الأوروبية المتوسطية سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو المالية... ولكن نظرا لطبيعة موضوع الأطروحة فإن ما يهمنا هو الجانب المتعلق بالمشاركة الاقتصادية والمالية والتطورات التي طرأت عليها منذ عقد المؤتمر من نوفمبر 1995.

- ففي 1996 شهد نشاطا ملحوظا على صعيد الاجتماعات واللقاءات التي تمت في القطاعات الاقتصادية والتجارية والتي تضمنها البعد الاقتصادي لإعلان برشلونة.

- عقد الدول 27 الأعضاء ما يقارب ثلاثين اجتماعا في هذه القطاعات، بغرض الهدف الذي تم وضعه للتوصل إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتوسطية المشاركة بحلول عام 2010.

إلا أنه وبالرغم من كثرة عدد الاجتماعات التي عقدت ليس من السهل التوصل إلى أرضية مناسبة لتحقيق هذا الهدف، ولتحقيقه لا يلزم فقط الربط ميكانيكيا بين عدة اتفاقيات ثنائية على المستوى الرأسي بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وباقي الدول المتوسطية الجنوبية من ناحية أخرى، بل يلزم لتحقيق ذلك العمل وبنفس الاهتمام على المستوى الأفقي أيضا من خلال التعامل مع

1 :المنذري سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة 02، مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب، القاهرة، 2004، ص250.

2: الطاهر هارون وعادل بلجبل،مرجع سابق،ص ص 05- 06.

3: أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ص 70-71.

متطلبات تحقيق المشاركة الجماعية للدول المتوسطية من خلال ضرورة توافر التوافق والانسجام في الأطر والنظم واللوائح لتحقيق نوع من التكامل.

2. مؤتمرات لاحقة لاتفاقية برشلونة

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية سنويا وبصفة دورية وبالتناوب بين هذه الدول،إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء لإحتضان هذه المؤتمرات في الدول العربية، وهذا قصد تفويت الفرصة على الكيان الصهيوني للمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي ستعقد في الدول العربية، وبالتالي ستحول هذه الشراكة إلى جسر سياسي لعبور الكيان الصهيوني إلى الوطن العربي،وبالتالي تكون الكيان الصهيوني إذا ما تم عقد هذه الإجتماعات في الدول العربية قد نجحت في تجاوز الطريق نحو إلغاء أحكام المقاطعة العربية لالكيان الصهيوني والإعتراف بها بأنها من دول المنطقة وعلى أنها كيان متوسطي جغرافيا وسياسيا.

ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لإحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو متوسطية (اجتماع وزراء خارجية الدول المتوسطية والأوروبية) وقد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح،وفيما يلي الوقوف عند بعض أو أهم المؤتمرات المنعقدة كمايلي :[1]

1.2. مؤتمر فاليتا (مالطا) : أنعقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا- مالطا من 15-16 أفريل 1997 بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطية ودول الإتحاد الأوروبي وذلك برئاسة وزير خارجية مالطا، وركز على متابعة تطور إقامة[2] منطقة تبادل الحر بين الشركاء بواسطة تدعيم التعاون الإقليمي عن طريق إبرام المعاهدات مع الشركاء المتوسطيين،ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول تحت إشراف ومتابعة المفوضية الأوروبية، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك والتقارب بين الشعوب ودعم الحوار بين المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومة .

2.2. مؤتمر باليرمو (إيطاليا) : تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية (27 دولة)، وأكد البيان على الشمولية في تعريف الأمن والاستقرار والقضايا الجوهرية المتعلقة بالشراكة والاستمرار في الحوار حول قضايا الإرهاب وحقوق الإنسان، ومواصلة التعاون في إطار الشراكة لإقامة منطقة مشتركة من الرخاء وفقا لأهداف برشلونة عن طريق التبادل التجاري الحر والإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص، ولعل أهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة أساسية يرتكز عليها تطوير التعاون والشراكة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

3.2. مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)[3] : تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الثالث في شتوتغارت- بألمانيا- بين 15-16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة، وشدد الوزراء على أهمية ميثاق السلام والاستقرار لإقامة حوار سياسي مدعم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي.

---

[1]: عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2006/2005،ص ص222-221 .

[2]: **المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي**, مالطا (15-16 أفريل 1997)،الوقع الالكتروني:
http://www.euromed rights.net/francais/ barcelone/pem/malte.htm. consulte le: 24/12/2010 à 12 :00

[3]: عمورة جمال،مرجع سابق،ص224 .

4.2. مؤتمر مرسيليا – فرنسا[1] : يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه،حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 16/15نوفمبر2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها الكيان الصهيوني ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 2000/09/28) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي أنعقدت في القاهرة في 22/21 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 06/05 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر،ثم انعقد مؤتمر أخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 23/22 أفريل 2002 وهو بمثابة (برشلونة05)، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 25/24 أكتوبر 2004،ثم آخر مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية أنعقد في لوكسمبورغ أيام 31/30 ماي 2005، وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية وتشجيع الحكم الراشد، وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا)، تنظم أيضا اجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة، الصحة، البيئة، النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الاستثمار،الإعلام والاتصال).

3. الاتحاد من أجل المتوسط

أعيد إطلاق الشراكة الأورو متوسطية والتي كانت تعرف باسم عملية برشلونة عام 2008 تحت اسم: "الاتحاد من أجل المتوسط" في قمة باريس لمنطقة البحر المتوسط في جوان 2008 ومعها شبكة العلاقات الجديدة التي تحددت في اجتماع وزراء خارجية الدول الأورو متوسطية في مرسيليا في نوفمبر وتضم الشراكة في الوقت الحالي 27 دولة عضو من دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى 16 شريك من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط والشرق الأوسط.[2]

و هذا المشروع هو أول مشروع يحاول أن يأتي بين شمال وجنوب البحر المتوسط باعتباره يرتكز على المبادرات الشخصية وليس فقط على الدبلوماسيين والسياسيين فهو مبني على نظرة لمشاريع ملموسة ونظرة واقعية لمشاكل البحر المتوسط عموما.[3]

و كان الهدف وراء الإطلاق من جديد هو إعادة الحيوية إلى الشراكة ورفع المستوى السياسي للعلاقة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه على الجانب المقابل من البحر المتوسط وفي حين أن الاتحاد من أجل المتوسط أبقى على ما أحرزته عملية برشلونة من نتائج إلا أنه يتمتع بحركة أكثر توازنا ويمنح مواطنيه مزيدا من الالتزام تجاه المشروعات الإقليمية وعبر القومية الموجودة على أرض الواقع.

---

[1]: : المرجع السابق،ص225 .

[2]: **الاتحاد من أجل المتوسط**، الموقع الالكتروني:

.http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate /union-for-the-Mediterranean/ar .consulte le : 2010/11/29 à 19:30.

[3]: **مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، الموقع الالكتروني:

http//www.aljazeera.net/NR/exeres/CC80E78-9BB9-4C30-9A79-9C0C2665EC1.htm. consulte le : 2010/11/29 à 20 :30

و تتضمن أهم التجديدات التي أدخلها الاتحاد من أجل المتوسط، النظام الدوري للمشاركة في الرئاسة من خلال رئيس يمثل دول الاتحاد الأوروبي ورئيس يمثل الشركاء في منطقة المتوسط وأمانة في برشلونة مسؤولة عن تحديد ودعم المشروعات ذات الأهمية الإقليمية والانتقائية في القطاعات المختلفة.[1]

ثانيا: الاتفاقيات على الصعيد الثنائي (الاتفاقيات الثنائية)

ويقصد بها تلك الاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع كل دولة متوسطية شريكة على حدا، حيث شرعت المفوضية الأوروبية الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات شراكة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هذه الدول سابقا والتي كانت تجدد بشكل دوري، ومنه فقد أعلن كل من الطرفين على تأسيس كيان متوسطي موحد يضم طرفين هما[2]:

- الاتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد 15 دولة.
- الدول المتوسطية غير الأوروبية وتضم 12 دولة منها 08 دول عربية (سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، مصر، الجزائر، تونس، المغرب) إضافة إلى تركيا، مالطا، قبرص، الكيان الصهيوني.

فالهدف من هذه الاتفاقيات الثنائية هو تأسيس منطقة التبادل الحر بحلول سنة 2010، و يمكن توضيح مسيرة مفاوضات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية لعشرة دول متوسطية باستثناء مالطا و قبرص من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (08): مسيرة مفاوضات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

الدول المشاركة	بداية المفاوضات	نهاية المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول في حيز التنفيذ
الجزائر	جوان 1997	أكتوبر 2001	22أفريل 2002	1سبتمبر 2005
فلسطين	ماي1996	ديسمبر 1996	24فيفري 1997	25جوان 2001
تونس	ديسمبر 1994	أفريل 1995	17جويلية 1995	1مارس 1998
المغرب	ديسمبر 1993	15نوفمبر 1995	26فيفري 1996	1مارس 2000
الأردن	جويلية 1995	16أفريل 1997	24نوفمبر 1997	1ماي 2001
مصر	مارس 1995	جوان 1996	25جوان 2001	1جوان 2004
لبنان	نوفمبر 1995	10جانفي 2002	17جوان 2002	أفريل 2006
سوريا	مارس 1995		19أكتوبر 2004	24ديسمبر 2008
تركيا			6مارس 1995	31ديسمبر 1995
الكيان الصهيوني	ديسمبر 1993	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص498.

- Raduran Samir et Reiffers jean-louis, **le partenariat Euro-méditerranéen : 10 ans après Barcelone : Acquis et perspectives**, forum Euro-méditerranéen des instituts économiques –FEMISE- Marseille, 2005 , p10.

[1]: **الاتحاد من أجل المتوسط**، الموقع الالكتروني:

.http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate /union-for-the-Mediterranean/ar consulte le : 2010/11/29 à 19:30.

[2]: سعيد الأسود، **ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط**، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد04، 1998، ص02.

ثالثا: أهداف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

من الصعب اعتبار المبادرة الأوروبية من مبادرات التأهيل والإصلاح العربي تنطلق من باب المصلحة العامة لشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط، قبل أن تكون انعكاسا لمصالح ذاتية لمروجيها والمدافعين عليها، حيث تقف خلفها دوافع عدة تجعلها ضرورة حتمية لدول الاتحاد الأوروبي قبل أن تكون نوعا من التبرع لتأهيل وإصلاح المنطقة فهو يرغب في غدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية وتجارية، بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية، كما أنها من جهة أخرى تتضمن بعض الجوانب لتطلعات دول الضفة الجنوبية للمتوسط بالدرجة الثانية والتي ترغب في إنعاش وتنمية اقتصادياتها من خلال ما ستحصل عليه من دعم اقتصادي وتعاون مالي وتكنولوجي في إطار الشراكة.

ومن هنا فإن الحديث عن أهداف مشروع الشراكة يستوجب الوقوف عند كل طرف على حدا.

1. **أهداف الاتحاد الأوروبي**: يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورو متوسطية والتي تنحصر كلها في كل ما يخدم مصالحه سواء الجيوسياسية، والاقتصادية والتجارية والاجتماعية وحتى الثقافية في النقاط التالية:

- العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية (العنف السياسي، الصراع في الشرق الأوسط...) وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير[1]، فاستقرار الوضع الأمني وكذلك الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه ما يلي:

– ضمان امن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير تقليدية.

– إيجاد حل لمشكلة الهجرة غير المشروعة وذلك من خلال التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها.

- إقامة منطقة استراتيجية (سياسية، اقتصادية) أوروبية متوسطية وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتحاد الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي، ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها[2].
- الرغبة في توسيع السوق لصالح صادراته من خلال ضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر[3]، حيث هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات من الطاقة المتوسطية، خاصة الجزائرية منها إلى أوروبا ولعل أهمها القرب الجغرافي، ووجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل مثل الأنبوبين الناقلين، الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كلم، علاوة على الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة.
- التعاون في مجال البيئة وزيادة تنمية الاستثمارات الأوروبية في المنطقة العربية[4].
- إدخال الكيان الصهيوني في المعادلة ومحاولة إيجاد صيغة للتقارب والقضاء على النزاع القائم.

1: Qualalou fathallah, **Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire**, Ed: l'Harmattan , paris, 1996, p16.

2: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "الآثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص05.

3 براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص05.

4 :شريط عابد، مرجع سابق، ص94.

- مسابقة الدول الاسيوية للاستحواذ على السوق الإفريقية[1].

2. أهداف الدول المتوسطية الشريكة: تسعى دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومحاولة تحقيق الاستقرار في المنطقة وحل النزاعات بطرق سلمية خصوصا النزاع في الشرق الأوسط والاندماج أكثر في النظام العالمي والذي من سماته بروز التكتلات الكبرى[2]، ويمكن تلخيص أهم أهدافها فيما يلي[3]:

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية وهو ما يمكنها (الدول المتوسطية) من تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

– الحصول على المساعدات المالية والقروض الإنمائية بغية تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية في شكل استثمارات مباشرة، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

– التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها وخاصة البطالة.

– تشجيع نقل التكنولوجيا الأوروبية من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.

– انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهذا في إطار فرض التعاون التي تطرحها الشراكة.

– تحويل نمط العلاقة مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة.

– القضاء أو التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية والتي تأتي على رأسها البطالة والتي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

– بناء منطقة رخاء وازدهار أورو متوسطية في حدود 2010، وتشكيل شراكة حقيقية ثقافية واقتصادية وعلمية.

– الاستفادة من برنامج ميدا المانح للمساعدات المالية بشكل إعانات وقروض تقدمها البنوك الأوروبية[4].

– تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج في إطار منطقة التبادل الحر.

– تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير.

– إعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه[5].

وبما أن الشراكة لا يمكن أن تقوم إلا إذا كانت هناك مصالح مشتركة بين الطرفين فإن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية تسعى إلى تحقيق خمس أهداف رئيسية وتتمثل فيما يلي:

- ✓ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف يهدف تدعيم العلاقات فيما بينها في جميع المجالات ذات الأهمية.
- ✓ تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي.
- ✓ تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

---

1 : فرحي محمد، مرجع سابق، ص06.

2 :Schmid dorothée, **optimiser le processus de Barcelone, occasional papers**, institut d'études de la sécurité de l'union européenne, paris, N°36, Juillet 2002, p30.

3 :تقي عرفات حسن، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، 1998، ص16.

4: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص05.

5 :مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2006/2005، ص148.

✓ تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل والإسراع في منح التأشيرة.

ويمكن توضيح أهداف الشراكة الأورو متوسطية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): أهداف الشراكة الأورو متوسطية

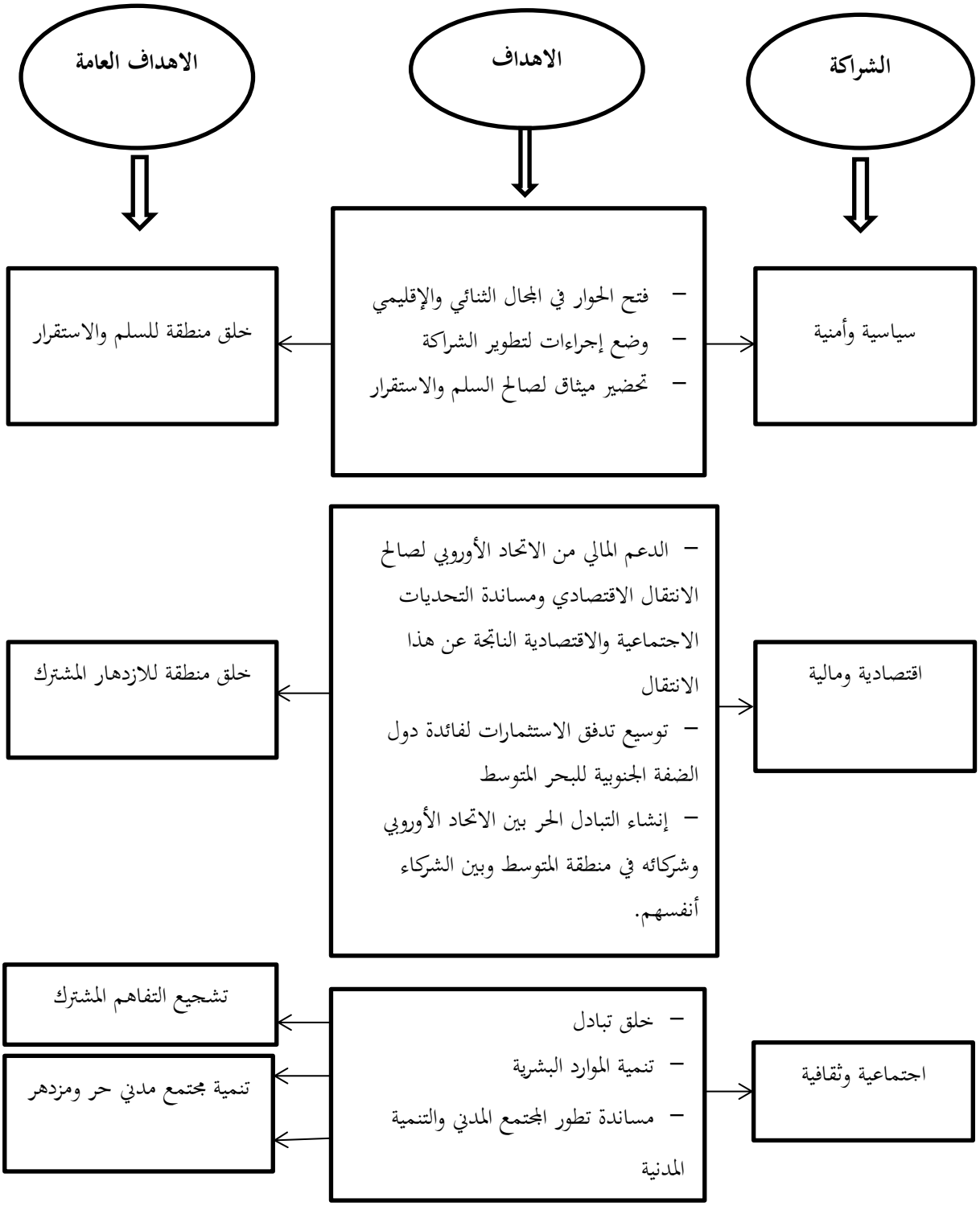

Source : ECORYS-NEI, **Evolution à mi-parcours du programme MEDAII, Rapport final**, site d'internet : http://www.euromedheritage.net/resources/meda-évaluation-midterm-report, 2005-fr-pdf, consulte le : 10/01/2014 à 09 :30, p25.

المبحث الثالث: تحليل الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

ولأن مجالات التعاون في إطار الشراكة الأورو متوسطية كثيرة وتشمل عدة أوجه: الاستقرار السياسي، حماية البيئة، الاستثمار، التجارة، تقوية للروابط الثقافية، الهجرة...إلخ، إلا أننا من خلال هذا المبحث سنركز على الجانب المالي والاقتصادي فقط باعتباره الهدف الرئيسي الذي أدى إلى تحقيق شراكة فعلية بإنشاء منطقة التجارة الحرة.

فمجمل المساعدات المقدمة في إطار التعاون الاقتصادي والمالي لصالح الدول المتوسطية الهدف منها هو:

- دعم عملية الانتقال الاقتصادي وإقامة منطقة التبادل الحر.
- العمل على إيجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخوصصة وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي.

المطلب الأول: الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

يتمثل الجانب التجاري في إنشاء منطقة التبادل الحر (ZLE) المتوقع في إطار اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2010 وذلك بتحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء للعراقيل الجمركية، وغير الجمركية.

فلقد أوضح إعلان برشلونة عدد من العناصر التي تتعلق بخلق منطقة التجارة الحرة والمتمثلة في[1]:

- زيادة سرعة التنمية الاجتماعية الاقتصادية المدعمة في الدول الأورو متوسطية.
- تحسين المستويات المعيشية لسكان هذه الدول وزيادة فرص العمل وتقليل فجوة التطور فيها.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

حيث ناد إعلان برشلونة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

- إنشاء منطقة تجارة حرة.
- تطبيق تعاون اقتصادي ملائم في عدد من المجالات مثل الصيد والطاقة والمياه والزراعة.
- الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لشركائه.

أولا: الأسس المنظمة لإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

إن الهدف من إنشاء منطقة التبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة، يبلغ عدد سكانها 600 إلى 800 مليون نسمة هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا أن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، وبينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا وهو ما يجعل الشراكة الأورو متوسطية ذات طابع خاص جدا.

1. تعريف منطقة التبادل الحر: يقصد بمنطقة التبادل الحر التزام كل دول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع والخدمات فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التبادل[2]، أي إزالة العوائق التجارية فيما بينهم دون العوائق القومية المنفصلة ضد التجارة على العالم الخارجي[3]، ولكل دولة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من دول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة[4] تعرف الجات (GATT) منطقة التبادل الحر على أنها تلك المجموعة المكونة من إقليمين جمركيين والتي تكون فيها الحقوق الجمركية والتنظيمات

1 :نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، الفرص والتحديات**، الطبعة 01، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، دون ذكر السنة، ص387.

2 :محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص142.

3 :كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص195.

4: زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص310.

التجارية الأخرى بينهما غير مشروطة، إلا في الحالات الضرورية التي تقضي الرضوخ لجملة من الشروط أو التحفظات وإقصاء هذه الشروط يكون نتيجة لتسهيل المبادلات التجارية القائمة على المنتجات الأصلية المكونة لمنطقة التبادل الحر[1].

وتعرف على أنها نظام قانوني منشأ لكيانات قانونية ذات طبيعة اقتصادية، تجارية، صناعية، خدمات...إلخ تعمل في إطار من الحرية الاقتصادية، وتظهر بأنواع وأشكال مختلفة: مدينة، ميناء، إقليم بالكامل للدولة، في إقليم دولة أخرى، وتعتبر أجنبية في نظر القانون الجمركي والضريبي ولو كانت في حدود الدولة السياسية وتخضع لسيادتها وتمتاز العمليات فيها بالسرعة والفعالية والسرية[2].

ومما سبق يمكن تعريف منطقة التبادل الحر على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة[3]، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة[4].

من خلال التعريف يمكن استنتاج خصائص منطقة التبادل الحر والمتمثلة فيما يلي[5]:

- العالمية Universalité: أي المناطق الاقتصادية الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الإقامة بدون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لروس الأموال المستثمرة.
- المساواة Egalité: أي لا يوجد هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل نفس المنطقة ذلك أن الامتيازات تمنح للجميع.
- تعطيل القوانين Déréglementation: حيث تتميز بتعطيل الأنظمة القانونية المعمول بها داخل الإقليم الجمركي، بحيث تستثنى منها فلا تخضع العمليات بداخلها للقواعد العامة والقيود المطبقة بالنسبة لنفس الأنشطة داخل الإقليم الجمركي.
- اللا بيروقراطية Débureaucratisation: أي أنها تتميز أيضا بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة.
- التعطيل الضريبي Défixalisation: إن الميزة الأساسية لمنطقة التبادل الحر تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الاقتصادية الحرة.

2. مبادئ منطقة التبادل الحر: تقوم المنطقة الأورو متوسطية للتبادل الحر على جملة من المبادئ والمتمثلة فيما يلي[6]:

1.2. **مبدأ المعاملة بالمثل (La réciprocité)**: بعد ما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المعنية بموجب اتفاقية التعاون تمنح م نقبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية وبدون إجبار الطرف الآخر على القيام بذلك غير أنه بموجب الاتفاقية فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق المعاملة بالمثل.

2.2. **مبدأ التدرج (La progressif)**: أي هذه المنطقة لا تتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وإنما بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة وهذا بغية تمكين الدول المتوسطية الاستعداد أكثر لعملية الانضمام.

1: مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص130.

2 محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي – النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002، ص39.

3 حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998، ص29.

4 حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر– النظرية والتطبيق–**، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص29.

5 محمودي مراد، مرجع سابق، ص ص 38-39.

6 : El Watan, Quotidien National d'information, N°3345 du 3 décembre 2001, les archives, site officiel de quotidien www.ELwatan-dz consulté le : 13/01/2014 à 19 :45.

3.2. **مبدأ المرونة والتكييف (Les flexibilités et adaptation)**: سمحت الاتفاقية للدول المتوسطية (الطرف المغاربي بشكل خاص) من إمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بمنتجات معينة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا سبب عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على إحدى القطاعات الاقتصادية في مدة ثلاث أو خمس سنوات حسب القطاع.

كما تقوم منطقة التبادل الحر على فكرة تعدد الأنظمة التجارية وذلك من خلال:

– **بالنسبة للمنتجات الصناعية** سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش، حيث تتضمن مايلي:

- **المنتجات الصناعية المحررة للاستيراد:** تشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا، فعلى سبيل المثال نجد أنها تمثل حوالي 12% كمتوسط إجمالي الواردات للدول المغاربية القادمة من المجموعة الأوروبية، وتعد الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة المفروضة عليها ملغاة بدء من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.
- **المنتجات الصناعية الوافدة من المجموعة الأوروبية والتي يتم تدريجيا فتح باب استيرادها:** وهي تشمل المواد الأولية والمنتجات المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا والمنتجات الأخرى، وتمثل حوالي 80% كمتوسط لإجمالي واردات الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي وتخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية وفقا لجداول زمنية على مدى 12 سنة، إلا أن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية وكذلك انخفاض قيمة التحصيل الضريبي سيترجم في انخفاض مستوى الإنفاق العام، وهذا ما يحدث اختلالا في مستوى الطلب العام ومنه اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

– **بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية:** وهي الفئة الخاصة بمنتجات الصناعة الزراعية والغذائية المفروض عليها ضريبة الاستيراد، حيث الشراكة ستعتمد على مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط[1]، فعلى سبيل المثال التجارة الخاصة بالسلع الزراعية والغذائية تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي المكون للمنتج الصناعي الزراعي، والهدف من هذا هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتجات الصناعية الزراعية المغاربية، خاصة التونسية والمغربية اللذين تتميزان بوفرة في الإنتاج الزراعي[2].

– **وفيما يخص الخدمات** ستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية المزمع إنشاؤها[3].

ثانيا: إجراءات وقواعد إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

إن منطقة التبادل الحر هي مساحة جغرافية مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان مخصصة للاستخدام من قبل التجار والمستثمرين لممارسة نشاطاتهم فيها وفي حدود نصوص قانون المناطق التجارية الحرة[4].

1. شروط وحوافز إنشاء منطقة التبادل الحر: توجد هناك ستة شروط ترتبط بزيادة قدرة الدول الأورو متوسطية من استيعاب الفوائد الناجمة عن تحرير التجارة وتقليل تكاليف التعديل المرتبطة والمتمثلة في[5]:

1: عمورة جمال و رحمون هلال، **المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص531.

2: النجفي سالم توفيق، **إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص54.

3: عمورة جمال و رحمون هلال، مرجع سابق، ص532.

4 :علي عباس، **ادارة الأعمال الدولية –المدخل العام**، الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص365.

5: نبيل حشاد، مرجع سابق، ص488.

– الاستقرار الاقتصادي الكلي: في حاجة إلى أن يتم التعامل بفعالية مع الانخفاض الفعلي لقيمة العملة الخاصة بالدول والذي يؤدي إليه تقليل عوائق الاستيراد، كما أنه في حاجة أيضا إلى بناء المصداقية من أجل جذب المستثمرين الأجانب، هذا ويعد التضخم المالي المنخفض والمستقر والتمويلات العامة التدعيمية وميزان المدفوعات الجيد، كل هذه الأمور تعد ضرورية للحصول على فوائد الانفتاح التجاري.

– الاعتماد المنخفض على الضرائب التجارية: يعني تخفيض العبء على الموازنة وتقليل الجهود اللازمة للتعامل مع تعديل هيكل العوائد فيما يتعلق بالضرائب المحلية.

– أعطي المستوى المنخفض من الدين الخارجي الثقة للمستثمرين أنه في حالة نشوب أزمة أو أزمة في ميزان المدفوعات أنه ليس هناك احتمال لحدوث زيادة ضريبية.

– لقد أوضح المستوى المبدئي من الانفتاح التجاري قلة الحاجة إلى التعديل الهيكلي بعد الدخول لمنطقة التجارة الحرة.

– قد يسر إطار العمل الرقابي المتحرر من التوزيع الجيد للموارد.

– قد تقلل شيكات الامان الاجتماعية الشاملة من تكاليف الانتقال كما قد تحمي المجموعات المعرضة للمخاطر، حيث اتضح منذ عشر سنوات أن هناك حاجة إلى إصلاحات وتعديلات هيكلية في جميع الدول الأورو متوسطية ولكن بدرجات متفاوتة، وهذا يدل على أن معظم الدول الاورو متوسطية تحتاج إلى بذل كثير من الجهد للقيام بالإصلاحات اللازمة.

كما تتفاوت الحوافز والمزايا التي توفرها منطقة التبادل الحر ومن بين الحوافز التي توفرها نذكر ما يلي[1]:

– الإعفاء من الضرائب على استيراد المواد الأولية والبضائع الأخرى شبه المصنعة، وعلى الإيرادات ورأس المال.

– توفير البنية الأساسية والخدمات الأساسية من مياه، كهرباء واتصالات.

– توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالحكومة.

– توفير العمالة اللازمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة في المنطقة.

– تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة تتبادل فيها السلع دون تدخل أي سلطة من السلطات[2].

2. عوائق إنشاء منطقة التبادل الحر: من أبرز المشاكل التي تواجهها منطقة التبادل الحر في غالب الأحيان تكون ناتجة عن انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار ويمكن توضيحها كما يلي[3]:

– **انحراف التجارة:** ويتمثل في إمكانية دخول الواردات من الدول الأخرى إلى بلد عضو في المنطقة ذي تعريفة جمركية عالية عن طريق عضو ذي تعريفة منخفضة وبالتالي إمكانية تحاشي الرسوم المرتفعة التي يفرضها البلد الأول، الأمر الذي يفرض ضرورة فرض رقابة على التجارة بين الأعضاء في السلع ذات المنشأ الخارجي من الدول الأخرى، وخصوصا من خلال تحديد دقيق لقواعد وشهادات المنشأ والالتزام بها.

– **انحراف الإنتاج:** ويرتبط بتركيز إنتاج السلع التي تتطلب نسبا عالية من المواد المستوردة ذات محتوى استيرادي مرتفع في البلاد ذات التعريفة الجمركية المنخفضة.

– **انحراف الاستثمار:** ويحدث هذا عند تركيز المستثمرين نشاطاتهم في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة على المواد الأولية والوسيطة مع إقامة مشروعات تجميع الأجزاء في بعض البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.

1: علي عباس، مرجع سابق، ص368.

2 :عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص271.

3 :علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، الطبعة 01، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص248.

ولمعالجة هذه الانحرافات يجب اللجوء إلى ما يلي[1]:

- الضرائب أو الرسوم التعويضية لإزالة فروق الرسوم الجمركية وهي الرسوم المسموح بها حسب قواعد "الجات".
- قاعدة التحويل لتقرير ما إذا كانت السلعة من منتجات المنطقة أم لا، وتشير هذه القاعدة إلى أن منشأ السلعة هو البلد الذي تمت فيه عمليات التحويل الأخيرة.
- قاعدة النسب المئوية وتشترط نسبة معينة من مدخلات الإنتاج الوطنية.

3. القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية: تتحقق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية طبقا لخطة عمل وجدول زمني ويمكن الإشارة إلى أبرز القواعد نذكر منها[2]:

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.
- تبني مبادئ اقتصاد السوق، ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر.
- تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستديم هذا من خلال:

✓ دعم النمو الاقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز والعراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل، وهذا قصد نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وزيادة من مستويات الإنتاج والتصدير.

✓ تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي.

✓ دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.

أما فيما يتعلق بعنصر الدعم مجال التمويل والتعاون من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، حيث تقترح أوروبا الزيادة في المساهمات التمويلية وذلك من أجل[3]:

- مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة.
- تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين الشمال-جنوب وجنوب-شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات...الخ).
- تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي والدعوة ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار وكذا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نظرا لاحتياجات المتوسطية الكبيرة.
- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لتطور الدول المتوسطية في مجال التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.
- ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل والحواجز وذلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح مشروع الشراكة والاندماج وذلك بمساهمته في تمكين وتقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة.

1: المرجع السابق، ص248.

2 :جمال عمورة ورحمون هلال، مرجع سابق، ص243.

3: فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، مرجع سابق، ص ص 178-179.

كما أن التدفق الجيد للمبادلات في منطقة التبادل الحر يتطلب جملة من التنظيمات الضرورية، وهو ما يدخل في نطاق العلاقة التكاملية بين كل دولة من الضفة الجنوبية ومجموعة دول الضفة الشمالية وهو ما يستلزم ما يلي[1]:

- تبني قواعد المنشأ من أجل التعاون الجمركي وشهادات الجودة.
- اعتماد المقاييس المثلى لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تبني إجراءات المنافسة واعتماد المقاييس الفنية.
- متابعة وتنمية السياسات التي ترتكز على اقتصاد السوق واندماج اقتصاديات دول هذه المنطقة من خلال تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.
- منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية، سواء تلك التي يتم الاستيراد منها أو التي يتم التصدير إليها وتسمى هذه الدولة "الدولة الأولى بالرعاية"[2].

تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة والنوعية، إضافة إلى احترام القواعد الصحية وكذا قواعد حماية البيئة.

ثالثا: انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

إن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية لها أهداف مختلفة ومن بين أهدافها نذكر ما يلي:

- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير النقد الأجنبي.
- خلق فرص عمل.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية.
- استخدام الموارد المحلية مما يعزز ويدعم الحركة التجارية في البلد.
- تنشيط قطاعي الخدمات والنقل.

إلا أن الدول العربية المتوسطية ستتحمل تكاليف إدماج اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وهذا ناتج عن:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة عن انفراد.
- احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة، وتحرير الخدمات وتنقل رؤوس الأموال.

وبالتالي فمن بين الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر فيما يلي:

1. **الانعكاسات الإيجابية:** إن منطقة التبادل الحر ستمنح بعض المزايا والمكاسب لكافة الشركاء على المدى الطويل، يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- يؤدي تحرير التجارة الذي تنص عليه اتفاقية الشراكة إلى تحسين القدرة والكفاءة الإنتاجيين.
- يؤدي التزام الشركاء باتفاقيات الشراكة إلى تعزيز وتشجيع المجال والهيكل الإصلاحي الذي سلكته الدول المتوسطية أو التي هي في إطار إنجازه.
- تشجيع المنافسة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بفضل توفير البيئة والشروط المواتية لذلك.

1 : عمورة جمال ورحمون هلال، مرجع سابق، ص243.

2: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية- المدخل العام-، مرجع سابق، ص368.

3: زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص 133-134.

– إن التحديات المرتبطة بالتزامات كل من الشراكة الأورو متوسطية والمنطقة العالمية للتجارة ستؤدي إلى إعادة هيكلة واسعة النطاق في اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، وهو ما يتطلب ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي، غير أن محتوى هذه الاتفاقيات انتقد لا سيما على مستوى تحرير التجارة، معايير المنتوجات، ونظم منح الشهادات قواعد المنشأ، الإعانات الحكومية ضمن الاتحاد الأوروبي.

– سوق يؤدي توافر العمالة والمواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وغيرها من عناصر المزايا التنافسية والمتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية إلى استفادة الدول العربية من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية والتي يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطية قاعدة الإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية[1].

– بالرغم من منافسة دول جنوب أوروبا لمنتجات الدول الشريكة فمن المرتقب أن يؤدي التحرير الكامل للمبادلات التجارية الزراعية إلى زيادة الصادرات الزراعية للدول المتوسطية المصدرة الرئيسية (المغرب، تركيا، تونس، مصر) إلى الأسواق الأوروبية الواسعة والتي تعد من أكبر الأسواق في العالم، حيث استورد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1999-2000 حوالي 180 مليار دولار من السلع الزراعية من بينها 38 مليار دولار من الخضروات والفواكه، وهو ما ينعكس إيجابيا على مستوى نسبة النمو الاقتصادي مما يساهم في خلق فرص عمل إضافية في القطاع الزراعي في هذه الدول[2].

2. **الانعكاسات السلبية**: يمكن تلخيص أهم تكاليف منطقة التبادل الحر لكافة الشركاء في النقاط التالية[3]:

– إن تحرير التجارة مع أوروبا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتوجات نصف مصنعة، سبب إعفائها من الرسوم الجمركية في البداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سيتراجع مستوى الصادرات العربية من المنتوجات ذات الميزات النسبية والمنافسة العالمية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة حيث ستعرف الصادرات العربية في البداية نموا بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات، وعليه فإن الآثار المتوقعة على النشاط الإنتاجي جراء هذا الانفتاح متعددة، يمكن أن تتسبب في تخلي البلدان الشريكة عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، وإغلاق مؤسسات إنتاجية وإعادة هيكلة مؤسسات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي حيث تبين الإحصائيات أن هذه المنافسة اللا متوازية ستؤدي إلى تهديد 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة داخل البلدان المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)[4].

– التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في الدول المتوسطية ستكون له بعض الانعكاسات السلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية، ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية وهو ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطية[5]، فإذا أخذنا الفترة 1990-2006 تجد أن مجموع الدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي قد سجلت كلها عجزا في ميزانها التجاري، وهذا بالرغم من أن المنتجات الصناعية في أغلب الدول الشريكة كانت تخضع لتدابير حمائية من منافسة مثيرتها الأوروبية (الحصص، رسوم جمركية...الخ)، ولكن مع الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية سوف يزداد حجم الواردات من هذه السلع باعتبارها أكثر تنافسية مع السلع الصناعية للكثير من الدول الشريكة، وهذا نزرا للوضعية الصعبة التي تتواجد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

---

1 :عمورة جمال ورحمون هلال، مرجع سابق، ص532.

2: Lorca Corrons Alejandro, **l'impact de la libéralisation commerciale Euro-Méditerranéene dans les échanges agricoles**, étude réalisée pour le forum Euro-Méditerranéen des instituts Economiques – FEMISE Marseille, 2000, pp27-28.

3: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية**، مرجع سابق، ص246.

4 :شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – دراسة حالة دول المغرب العربي**–، مرجع سابق، ص185.

5 :عمورة جمال ورحمون هلال، مرجع سابق، ص532.

– تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الاستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة[1]، وهذا ناتج عن إعادة تخصيص العمل والتخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة، على المدى القصير، كما أن الدول التي تعتمد على القطاع العام بشكل كبير، والتي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة ستكون الأكثر تعرضا للبطالة مما يترتب عليها خلق فرص عمل جديدة، خاصة وأن المنطقة المتوسطية تعد من المناطق التي تشهد نموا ديموغرافيا كبيرا، حيث تشير إحدى الدراسات الاقتصادية إلى أن مجموع الدول الشريكة لا بد لها أن توفر أكثر من 83 مليون فرصة عمل في 2010، وحوالي 93 مليون فرصة عمل في سنة 2020.

– قد يكون الاختلال الناتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر على مستوى إيرادات الميزانية العامة للدول المتوسطية أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، وهذا باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط، حيث تمثل نسبة 43% من المداخيل الضريبية للمغرب و65% لتونس و53% لموريطانيا وبالتالي فقد تتضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي إذ لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية.

– كما أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف تأثيره بحسب الدول ونجد ان الدول التي تعتمد على المداخيل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية الاوروبية سيكون له أثر معتبر على ميزانيتها وعلى سبيل المثال الخسائر المباشرة عن هذا الإعفاء والتنازل عن الحماية في تونس تجدها تقدر بـ 15% من إيراداتها أي بنسبة 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في دخول بعض السلع من دول أخرى غير أوروبية عن طريق الدول الأوروبية بدون رسوم، وبالتالي فإن حجم الخسائر يزداد بدرجة التبادل بين المنتوجات الأوروبية ومنتوجات باقي العالم، وكذا تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتوجات الأجنبية بدلا من المنتوجان المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية، ومنه فإن كل هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدولة[2].

وعليه فإن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية سيترتب عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المتوسطية، مما يتوجب عليها البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها وعليه فلا بد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المتوسطية والبحث عن موارد جديدة وذلك باتخاذ الإجراءات التالية[3]:

– تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والعربي حتى تستطيع هذه الدول الحصول على موارد جديدة، بالإضافة إلى مداخيل عملية الخوصصة الجارية في معظم دول جنوب وشرق المتوسط التي يمكنها تخفيف العبء على ميزانية الدولة من الإعانات الموجهة للمؤسسة العمومية العاجزة، بالإضافة إلى ضعف الضرائب المباشرة (الأرباح التجارية والصناعية...) ومضاعفة الإعفاءات الجبائية (الفلاحة، المناطق الحرة...) وكذا التهرب الجبائي المعتبر وهو ما يؤكد على وجود موارد جبائية يمكن تجنيدها.

– تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم، وهو ما ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة تطبيق السياسات التقشفية المتبعة سابقا من طرف هذه الدول.

– توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية (الناتجة عن نقص الطلب على المنتوجات المحلية)، في هذه الحالة فإن المداخيل الجبائية فيما يخص الضرائب المباشرة على المؤسسات تبقى مضمونة ويمكن أن ترتفع

1: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، مرجع سابق، ص246.

2 :المرجع السابق، ص248.

3: المرجع السابق، ص250.

تحت تأثير تطور المستوى الاستهلاك الذي يؤدي إلى خلق رسوم على القيمة المضافة وكذا نتيجة ارتفاع الواردات الفلاحية على الوجه التي تبقى خاضعة لمعدلات جمركية مرتفعة نسبيا.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

يعتبر الجانب الاقتصادي والمالي للتعاون الاورو متوسطي بمثابة المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات الشراكة فكل تعاون سواء كان سياسي، ثقافي، اجتماعي، إنساني لا يمكن أن يتم ما لم يرفق بتعاون اقتصادي ومعونات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية.

أولا: الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

من أجل تنمية التعاون الاقتصادي بين الشركاء لا بد من تحقيق تنمية اقتصادية تعتمد على الادخار الداخلي كقاعدة لكل استثمار وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يستلزم تهيئة مناخ مناسب يسمح بترقية هذه الاستثمارات وبالتالي نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

1. أبعاد التعاون الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية: من أهم الأبعاد التي تتضمنها الاستراتيجية الاقتصادية للشراكة الأورو متوسطية ما يلي[1]:

- وافقت الجلسة في "كان" على تقديم مبلغ 4685 مليون إيكو في شكل معونات مالية خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1999/1995 وذلك في شكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي في شكل ديون ممنوحة للأطراف وكذلك المساهمات المالية الثنائية.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيع الاستثمار ودعم المنافسة وتنمية القطاع الخاص وإنشاء أفق لتوفير فرص العمل بهدف خلق بنية ملائمة للاستثمار لدى الشركاء المتوسطين.

- تدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطية.

- العمل على التخفيف من النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تظهر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية.

- الحوار من أجل التوصل إلى حلول لدى الأطراف فيما يخص المديونية والعمل على تخفيفها للبلدان المتوسطية أو تحويلها إلى مساهمات مالية، مما ساهم في رفع مستوى الاستثمار الأوروبي المباشر في دول الحوض المتوسط.

بالإضافة إلى[2]:

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ لائق لاستثمار وإزالة كل العوائق التي تعترضه بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- تشجيع منشآت الأعمال من الدخول إلى اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية والعمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية.

---

1 : إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص 627.

2: شريط عابد، مرجع سابق، ص ص 108-109.

– الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأورو المتوسطية وتعزيز التعاون وتكييف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها.

– التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

– التعاون في تحسين البيئة الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع برنامجا وفقا للأولويات في هذا الشأن.

– تعزيز طاقات البحث والتطوير وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث المشتركة باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تعزيز وتأهيل مل ما هو مؤهل للنهوض باقتصاديات البلدان المشاركة مثل الاعتراف بدور المرأة في التنمية، المحافظة على الثروة السمكية وتطويرها، والمحافظة على الثروة المائية وتنميتها، تشجيع التعاون بين السلطات المحلية بين دول الأعضاء...الخ.

– بالرغم من شمول التعاون الاقتصادي على جميع المجالات المذكورة أعلاه إلا أن توجهه العام يوحي بأنه يعطي الأولوية للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها، باعتبارها الطرف الذي سيتعرض أكثر للمنافسة الكبيرة من قبل الشركات الأوروبية نتيجة انفتاح الأسواق المحلية في الدول الشريكة أمام السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار منطقة التبادل الحر، أو بمعنى آخر فأولوياته تصب كما هو موضح في الشكل رقم (06) في الميادين الرئيسية التالية:

– الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتأهيل المؤسسات قصد مواجهة تحديات المنافسة في إطار منطقة التبادل الحر.

– دعم القطاع الخاص ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص برامج خوصصة مؤسسات القطاع العام.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الأوروبي منه في الدول الشريكة.

الشكل رقم(06):أسس التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

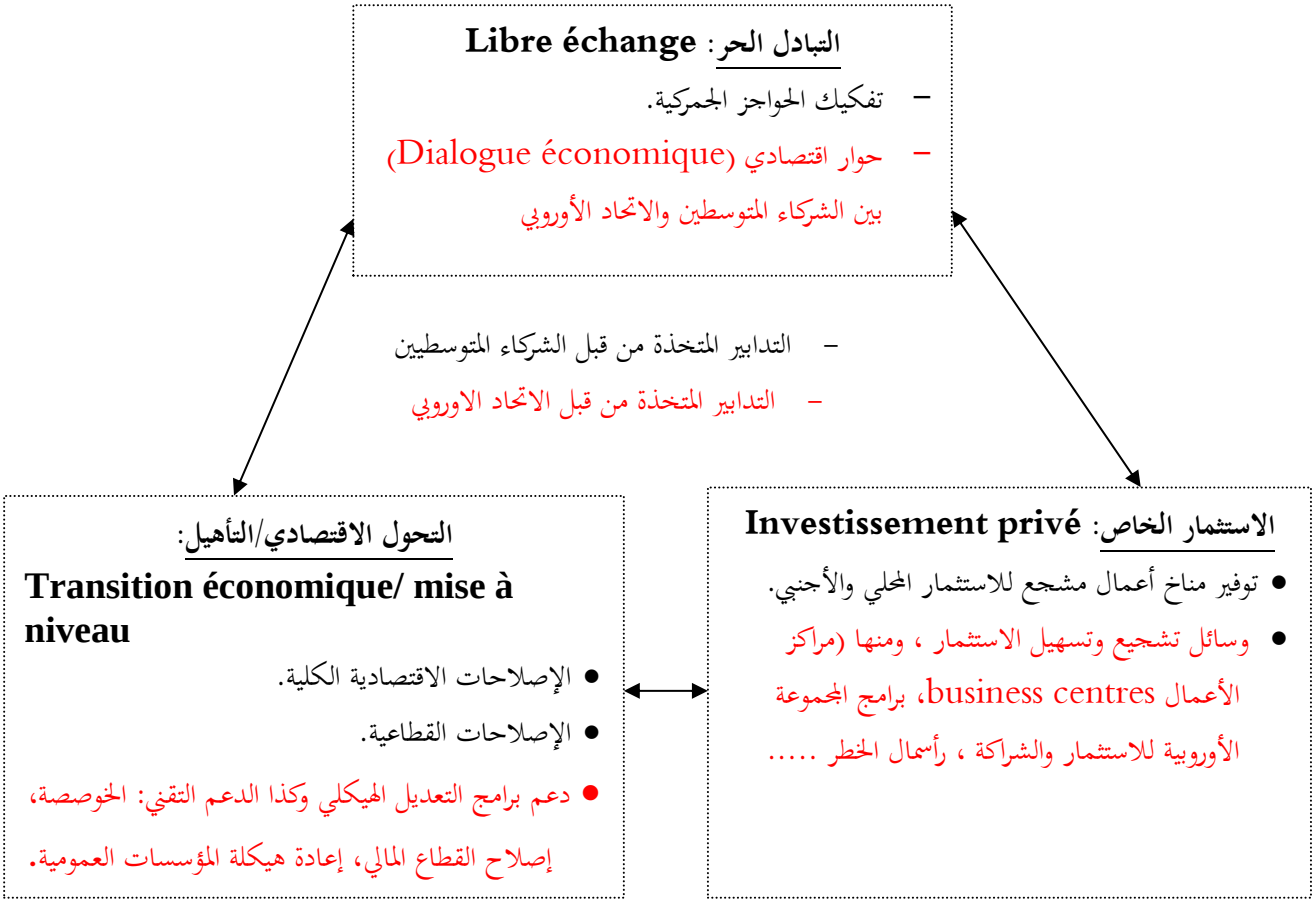

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Mezouaghi Mihoub, **la place de la connaissance dans le Partenariat Euro méditerranée**, in BOUKELLA. M, BENABDALLAH. Y et FERFERA. M.Y (Editeurs), La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, 2003, p22.

2. انعكاسات الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

إن الآثار المتوقعة من التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المتوسطية الشريكة، وأهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تظهر آثارها على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى كل القطاعات التصديرية ومجموع الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرف الدول المتوسطية خاصة المغاربية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي، هذه السياسة تعد قضية استراتيجية هامة تتطلب شروطا لنجاحها، حيث يمثل الشرط المالي أهمها بالإضافة إلى ضرورة وجود موارد بشرية مؤهلة وبنى تحتية للتأهيل، ولكن تبقى مشكلة التمويل الوسيلة الأهم لإنجاح سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن للشراكة الأورو متوسطية ومن خلال برنامج ميدا والاستثمارات الأجنبية أن تضمن جزءا من هذا التمويل كما يلي:

– يعتبر برنامج "ميدا" عاملا مساعدا لنجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية إلا أنه لم يرق لهذا المستوى من الناحية التطبيقية الفعلية، وذلك كون الأموال التي حصلت عليها الدول المغاربية لم تكن متوافقة مع ما كان مخصصا فعلا

في إطار هذا البرنامج، الأمر الذي سيؤخر سياسة تأهيل هذه المؤسسات مما سيترتب على هذا التأخير مشاكل اقتصادية واجتماعية تعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

– و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو الدول المغاربية ضعيفة مقارنة بما كانت تطمح إليه الدول المغاربية، والتي تعد من وسائل التمويل لإنجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

وعموما إذا كان التعاون من أجل تأهيل قطاع المؤسسات بواسطة الشراكة مع دول متقدمة، يظهر اليوم كضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية وأداة أساسية لتأهيل الأداة الإنتاجية، وتوسيع النسيج الصناعي[1]، فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف، وخاصة فيما يتعلق بتمويل برامج إعادة الهيكلة الصناعية للشركاء من أجل النهوض بهذه الصناعات وجعلها في موقع تنافسي موازن لمثيلاتها الأوروبية كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها وذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات ولتحفيز العرض والسماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا[2].

ثانيا: الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

يعتبر البعد المالي للشراكة الأورو متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في البحر المتوسط حيث حظي هذا البعد المالي باهتمام كبير وفق مرحلتين لكل منه مميزاتها وآلياتها:

– وفق البرتوكولات المالية (1978–1995) [المساعدات المالية المقدمة قبل مؤتمر برشلونة]*.

– وفق مسار برشلونة والمتمثلة في المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج ميدا MEDA والذي عوض البرتوكولات الممنوحة (1978–1995) وكذا القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI.

1. الإطار العام لبرنامج ميدا MEDA

قام الاتحاد الأوروبي باعتماد أداة مالية سميت بـ ميدا [MEDA] تستفيد منها جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة، فيما عدا تركيا وقبرص ومالطا والتي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دولا سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة من الاتحاد الأوروبي.

حيث يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الأورو متوسطية الفعلية، وخصص هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4685 مليار أورو للتعاون المالي الأورو متوسطي في الفترة الممتدة (1995–2000) وخصص مبلغ 5350 مليار أورو للفترة الممتدة (2000–2006).

1.1. أولويات البرنامج: يعتبر برنامج ميدا أحد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية والذي يهدف إلى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات.

أنشئ برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر في 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر في 1998/04/07 ليعدل مرة أخرى بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27.

---

1 :نورمان كلارك، ترجمة محمد رضا محرم، **الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996، ص287.

2: غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص16.

* تم التعرض لها في المطلب الثاني من خلال المبحث الثاني (الفصل الأول).

ويأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين[1]:

البعد الأول: ثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقية الشراكة حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج التوجيهي.

البعد الثاني: جهوي حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تهم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط وتتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ويتركز برنامج ميدا على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة وهذه الأولويات هي[2]:

- دعم التحويل الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة وذلك عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز دعم التوازن الاجتماعي الاقتصادي: ويتمثل الهدف في تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

2.1. أشكال التمويل وآليات عمل البرنامج: في إطار برنامج ميدا تأخذ التمويلات ثلاثة أشكال وهي[3]:

- مساعدات نهائية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وتسيرها اللجنة الأوروبية.
- رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار وتتمثل في رأس مال المخاطر والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع العام.
- قروض ميسرة وتتمثل في تخفيضات الفوائد.

ويتم تحديد المساعدات من خلال آليتين:

- إعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية، وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون حيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التأشيري الوطني: P.I.N مفصلا أكثر من الوثيقة الأولى، حيث يحدد الأولويات والبرامج في فترة 3 سنوات ويمكن مراجعته سنويا من خلال البرامج التأشيرية الأولى (1996-1999)، ثم البرامج التأشيرية الثانية (2000-2004)، وينبغي أن تكون هذه البرامج مطابقة لمخططات التمويل ويتم مراجعتها سنويا لمعرفة النتائج المتوصل إليها.
- فيما يخص المشاريع الجهوية يتم تمويلها من خلال البرنامج التوجيهي الجهوي P.I.R ويتم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة ميدا، ويحدد الأولويات والبرامج في فترة 3 سنوات ويمكن مراجعته سنويا، حيث تم بالفعل تحديد برنامجين تأشيريين جهويين الأول في سنة 1997 لمدة سنتين والثاني سنة 2000 ولمدة 3 سنوات.

1:عديسة شهرة، **آثار الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص93.

2: المرجع السابق، ص94.

3: بوهزة محمد وكمال دمدوم، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص6.

إن تقديم المساعدات المالية أو التمويل عن طريق برنامج ميدا يكون وفقا للشروط التالية[1]:

- الشروط الاقتصادية الكلاسيكية: كتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة واقتراح مشاريع تدخل في إطار تعزيز الشراكة الأورو متوسطية ومحققة الأهداف المتفق عليها.
- الشروط السياسية والمتعلقة أساس باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- الشروط المتعلقة باحترام وتنفيذ بنود اتفاقيات الشراكة المبرمة ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين.

كما أن تمويلات الاتحاد الأوروبي لمختلف الأنشطة والمشاريع في إطار برنامج ميدا يمكن أن تأخذ الأشكال التالية: مساعدات مالية غير مسترجعة، رؤوس الأموال الخطرة، وتحسين نسب الفوائد على القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار في إطار تمويله للمشاريع التي تدخل في حماية البيئة وهذا عن طريق تخفيض نسبة الفوائد وتقدر نسبة التخفيض بـ 3%.

وبعد اختيار المشاريع التي يتم تمويلها في إطار برنامج ميدا وتنفيذها تستعمل المفوضية الأوروبية وبالتعاون مع البلدان المستفيدة ما يسمى بـ: نظام حلقة تسيير المشاريع Le système cycle de gestion de projet حيث يبين لنا إجراءات ومراحل تصنيف واختيار المشاريع الممولة من قبل ميدا، وكذا مراحل تنفيذها، ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07) : إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج MEDA

المصدر: من إعداد الطالبة.

نستنتج من خلال الشكل أنه انطلاقا من البرنامج الاستدلالي الوطني PIN الذي يوضع من قبل المفوضية والسلطات المختصة على مستوى كل دولة، يتم التعرف على المشاريع من قبل خبراء تم تعيينهم من قبل المفوضية الأوروبية، ويتم اعتمادهم من قبل الدولة المستفيدة من برنامج ميدا.

والمشاريع التي يتم اختيارها من قبل المفوضية الأوروبية بعد عملية التعرف عليها يتم تقديمها إلى لجنة مختصة –لجنة MEDA– باعتبارها مشاريع مرشحة لكي تمول في إطار برنامج ميدا، (تتكون من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية

1: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص19.

الأوروبية فتجتمع 10 مرات سنويا) وبعد الموافقة على تمويل المشاريع المختارة من قبل المفوضية الأوروبية يتم تقديمها إلى لجنة ميدا MEDA وهذا للنظر فيما إذا كانت سوف تمول في إطار MEDA أو لا.

بعدها يتم تنفيذ المشاريع من قبل الدولة أو الهيئة المستفيدة من التمويل المقدم من قبل المفوضية الأوروبية، فهذه الأخيرة باعتبارها ممولة المشاريع سوف تتابع جميع مراحل التنفيذ العملي للمشروع وتتم عملية المتابعة بواسطة بعثات المفوضية لدى الدول الشريكة (سفارات الاتحاد الأوروبي).

ثم يتم تقييم كل مشروع أثناء الإنجاز وكذلك في موعد انتهاء الأشغال به والمحدد مسبقا في عقد التمويل بين كل من المفوضية الأوروبية والدولة المستفيدة.

وفي حالة عدم إنجاز المشروع ممول في إطار البرنامج في الآجال المحددة له أو عدم تحقيقه للأهداف المتفق عليها سوف يكون له تأثير سلبي في عمليات التمويل المستقبلية والتي يمكن أن يستفيد منها الشريك المتوسطي في تنفيذ مشاريعه.

3.1. برنامج ميدا 1 (1995–2000)

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاقية والبرامج خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المتوسطية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي كتمهيد لدخولها السوق المشتركة، حيث بلغت مجموع الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج ميدا للفترة(1999/1995) مبلغا قدره 3,4 مليار أورو.

حيث وجهت 85% من مجموع الموارد المالية في إطار برنامج ميدا إلى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط كل دولة على حدى حسب درجة قابليتها للتمويل الثنائي، وأهم الدول التي استفادت من هذا البرنامج المالي هي الجزائر ومصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس والسلطة الفلسطينية.

في حين تم تخصيص 12% الباقية إلى التعاون الجهوي بين 12 دولة متوسطية والدول 15 للاتحاد الأوروبي وخصصت نسبة 2% إلى مكتب التعاون الفني[1].

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين:

1: سوامس رضوان وبوقلقول الهادي، **الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية–الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص ص 99-100.

الجدول رقم (09): المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا 1 (1995-1999)

الوحدة:مليون أورو

التعاون الثنائي	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التنفيذ
الجزائر	164	30	18%
السلطة الفلسطينية	111	54	49%
مصر	686	157	23%
الاردن	254	108	43%
لبنان	182	1	1%
المغرب	656	127	19%
سوريا	99	0	0%
تونس	428	168	39%
تركيا	375	15	4%
اجمالي الثنائي	**2955**	**660**	**22%**
التعاون الاقليمي	**480**	**230**	**48%**
الاجمالي	**3435**	**890**	**26%**

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Commission européenne : **le processus de Barcelone ,cinq après** ,office des publications officielles des communautés européennes,Luxembourg,2000,p21.

الشكل رقم (08): المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-1999)

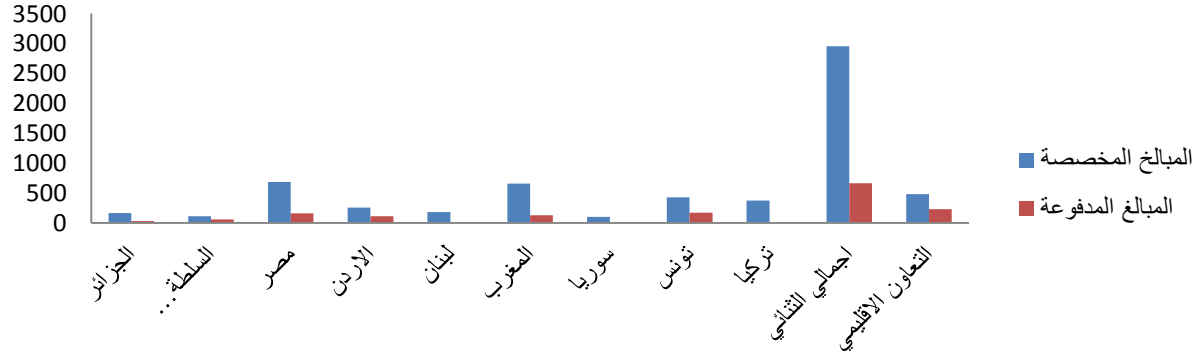

المصدر : مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(09)

من خلال تحليل الجدول والشكل يتضح ما يلي :

- أن سوريا لم تستخدم المبالغ المخصصة لها الا في حدود تقترب من الصفر، اما بقية الدول فتعتبر المساعدات المالية المقدمة في اطار برنامج ميدا 1 متواضعة وغير كافية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول حيث تتراوح نسبة استخدامها للأموال المعتمدة بـ:49 % للسلطة الفلسطينية، 18 % الجزائر،43 % الأردن .....في حين لم تتجاوز نسبة المبالغ

المدفوعة لمجموع التعاون الثنائي22% اما على الصعيد الاقليمي فلم تتجاوز هذه النسبة 48%، 26% بالنسبة لإجمالي المساعدات الثنائية والإقليمية .

●من الواضح ان دول جنوب المتوسط ليست قادرة على استخدام الاموال المخصصة لها اي ان المشكلة ليست فقط في نقص الاموال وإنما في عدم القدرة على انفاقها ويعود هذا الى اسباب هيكلية تتمثل في ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الاقتصاديات .

●كما يعود سبب ضعف المبالغ المالية المقدمة فعليا مقارنة بما هو مخصص الى ما يلي :

– تعدد الإجراءات الإدارية الخاصة بآلية عمل برنامج ميدا على مستوى المفوضية الاوروبية عند كل مرحلة من مراحل تمويل النشاطات والمشاريع .

– اشتراط المفوضية الأوروبية السرعة في تنفيذ الدول المعنية للالتزامات الواردة في اعلان برشلونة ومن الواضح وجود علاقة بين معدل استخدام هذه الاموال وسرعة المفاوضات الخاصة بالشراكة كما هو الحال بالنسبة لسوريا التى لم تنته معها المفاوضات لحد الساعة .

وعلى صعيد آخر فإن معظم هذه الأموال المخصصة لبرامج الإصلاح الهيكلي وتنشيط القطاع الخاص ومراقبة الشريط الساحلي وهي جميعها برامج ذات طبيعة صعبة وتتطلب عملية تنفيذها وقتا أطول نسبيا مما هو متوقع .[1]

4.1. برنامج ميدا 2 (2000–2006)

بعد تقييم مرحلة ميدا 1 مع نهاية 1999 اتخذ مجلس الاتحاد الاوروبي قرارا جديدا رقم 2000/2698 يشمل مبالغ المساعدات المالية لشركائه الخاص بالفترة 2006/2000 والمسمى ب ميدا 2 وحدد المخصص لهذه الفترة ب 5.350 مليار أورو وهو المبلغ يعد مرتفع نوعا ما مقارنة بسابقه .

يمكن توضيح المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا 2 خلال الفترة (2000–2005) من خلال الجدول التالي:

[1]: الطاهر هارون وعادل بلجبل، مرجع سابق، ص04.

الجدول رقم (10): الخطة المالية لبرنامج ميدا 2 للدول المتوسطية خلال الفترة (2000–2005) **الوحدة: مليون أورو**

السنوات	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2005–2000		
التعاون الثنائي	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	نسبة التنفيذ
الجزائر	30,2	0,4	60,0	5,5	50,0	11,0	41,6	15,8	51,0	42,2	40,2	39,1	273,0	114,0	42%
السلطة الفلسطينية	96,7	31,2	0,0	62,2	100,0	80,6	81,1	60,3	72,5	93,3	79,7	98,4	430,0	426,0	99%
مصر	12,7	64,4	0,0	62,5	78,0	25,7	103,8	56,9	159,0	150,6	110,5	132,8	464,0	492,9	106%
الاردن	15,0	84,5	20,0	10,9	92,0	49,7	42,4	46,9	35,0	50,6	57,6	42,0	262,0	284,6	109%
لبنان	0,0	30,7	0,0	2,0	12,0	5,7	43,7	24,1	18,0	40,9	27,3	27,4	101,0	130,8	130%
المغرب	140,6	39,9	120,0	41,1	122,0	101,9	142,7	102,4	151,8	157,7	138,9	212,4	816,0	655,4	80%
سوريا	38,0	0,3	8,0	1,9	36,0	8,5	0,7	10,1	53,0	18,2	24,3	25,0	160,0	64,0	40%
تونس	75,7	15,9	90,0	69,0	92,2	89,5	48,7	69,3	22,0	74,0	118,4	82,3	447,0	400,0	89%
التعاون الثنائي	408,9	267,3	298,0	255,1	582,2	372,6	504,7	385,8	562,3	627,3	596,9	659,4	2953,0	2567,7	87%
التعاون الاقليمي	159,8	48	305,3	62,7	29,4	81,4	110,0	111,9	135,3	173,8	135,2	122,4	875,0	600,2	69%
الاجمالي	568,7	315,3	603,3	317,8	611,6	454,0	614,7	497,7	697,6	801,1	732,1	781,8	3828,0	3167,9	83%
نسبة التنفيذ		**55%**		**53%**		**74%**		**81%**		**115%**		**107%**			

المصدر :من اعداد االطالبة بالاعتماد على :

- Commission Européenne ,**Evaluation à mi–parcours du programme MEDA 2** , Rapport Final ,Office de coopération Europe Aid , Rotterdam 18/07/2005,p38.

الشكل رقم (09): الخطة المالية لبرنامج ميدا 2 للدول المتوسطية خلال الفترة (2000-2005)

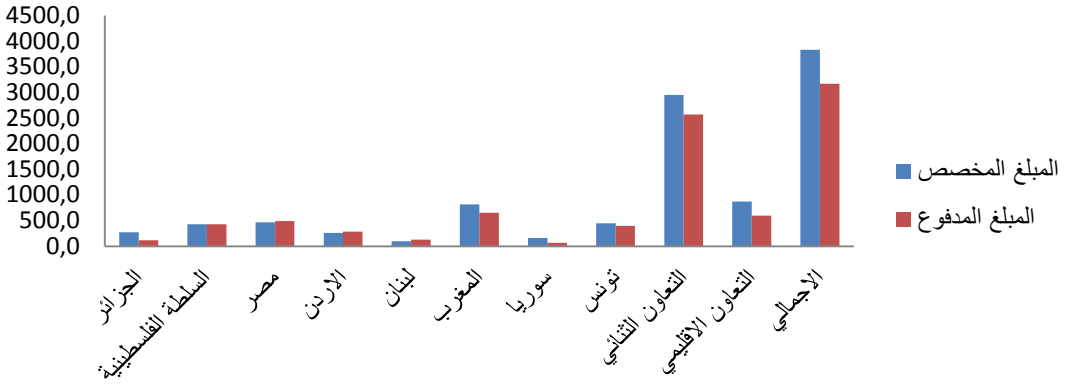

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال تحليل الجدول والشكل يتضح ما يلي :

- أن برنامج ميدا 2 عرف تحسنا كبيرا مقارنة ببرنامج ميدا 1 وذلك من خلال النسبة بين المدفوعات ولالتزامات التي زادت من 29 % في ظل برنامج ميدا 1 الى 83 % في برنامج ميدا 2، حيث ارتفعت النسبة بين المدفوعات والالتزامات من 55 % عام 2000 الى 103 % عام 2005 .

- وبالرغم من بعض التدابير التي قام بها الاتحاد الاوروبي في مجال تسهيل حصول الشركاء على المساعدات المالية في اطار البرنامج الا ان المخصصات السنوية لكل شريك بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتهم من التمويل .

- اما إذا اخذنا الفترة [1995-2006] ميدا 1 +ميدا 2 فقد تم تخصيص مبلغ 6888 مليون أورو ولكن لم يدفع إلا 4043 مليون أورو موزعة على كل البلدان الشريكة مع وجود اختلاف في المبالغ المخصصة لكل شريك وكذا في نسبة الدفع .

5.1. تقييم برنامج ميدا (1995-2005)

يمكن تقييم البرنامج من خلال المقارنة بين المبالغ المالية المخصصة لكل بلد في اطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2005)، فمن خلال تحليل الجدول رقم (11) والشكل (10) المواليين يتضح لنا ان المبالغ الممنوحة في اطار برنامج ميدا 2 اكبر من تلك التي منحت في اطار برنامج ميدا 1 ويعود هذا الى جملة من الاصلاحات والمتمثلة في [1]:

- الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة ابتداءً من سنة 2000 والتي سمحت بالتنفيذ بشكل أسرع وأكثر عقلانية وذلك بتأسيس مكتب التعاون أور ومتوسطي 2001 حيث قام هذا المكتب بإدخال أساليب جديدة في العمل وإطلاق عملية نقل السلطات عام 2002 ...الخ .

- رفع مستوى التنسيق والترابط وتحسين درجة فعالية ادوات التعامل بانتهاج اسلوب يتسم بقدر كبير من التنسيق والترابط، والجمع بين كافة مراحل المشروع من البرمجة حتى التقييم النهائي، ووضع المشاريع حسب الاولوية وتحدد بالتشاور.

- تحقيق توازن افضل بين المشروعات الهامة والذي يرتكز على الاصلاحات الكبيرة التي تم تنفيذها لدى الشركاء المتوسطيين والقيام بمشروعات ذات طابع اكثر كلاسيكية فيما يتعلق بالمساعدات الفنية .

- اطلاع عملية نقل السلطات عام 2002 والتي بمقتضاها تم اعادة توزيع قوة بشرية متخصصة من بروكسل الى البعثات التابعة للمفوضية في الدول المتوسطية، مما ادى الى الاسراع في معدل التنفيذ وتحسين جودة المشروعات الثنائية في منطقة حوض

[1]: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص ص 99 -100.

المتوسط منذ عام 2003، حيث يتم حاليا ادارة تلك المشروعات بصورة مباشرة من قبل البعثات تحت اشراف المقر الرئيسي اضافة الى ذلك بدأ في عام 2004 نقل السلطة على بعض البرامج الاقليمية البعثات .

الجدول رقم (11): مقارنة المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا خلال الفترة(1995-2005)

الوحدة : مليون أورو

البرنامج	ميدا 1 (1995-1999)			ميدا2 (2000-2005)			ميدا (1995-2005)		
التعاون الثنائي	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	نسبة التنفيذ	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	نسبة التنفيذ	المبلغ المخصص	المبلغ المدفوع	نسبة التنفيذ
الجزائر	164	30,2	18%	273	114	42%	437	144,2	33%
السلطة الفلسطينية	111	54	49%	430	426	99%	541	480	89%
مصر	686	157,1	23%	464	492,9	106%	1150	650	57%
الاردن	254	108,4	43%	262	284,6	109%	516	393	76%
لبنان	182	1,2	1%	101	130,8	130%	283	132	47%
المغرب	656	127,6	19%	816	655,4	80%	1472	783	53%
سوريا	99	0	0%	160	64	40%	259	64	25%
تونس	428	168	39%	447	400	89%	875	568	65%
التعاون الثنائي	2580	646,5	25%	2953	2567,7	86%	5533	3214	58%
التعاون الاقليمي	480	228,8	48%	875	600,2	69%	1355	829	61%
الاجمالي	3060	875	29%	3828	3167,9	82%	6888	4043	59%

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– طاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في اطار برنامج MEDA وPHARE لماذا الاختلاف؟**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، على منظمة المؤسسات الصغيرة، المتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 04.

الشكل رقم (10):المقارنة بين نسبة المبالغ المالية المدفوعة للدول المتوسطية في اطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2005)

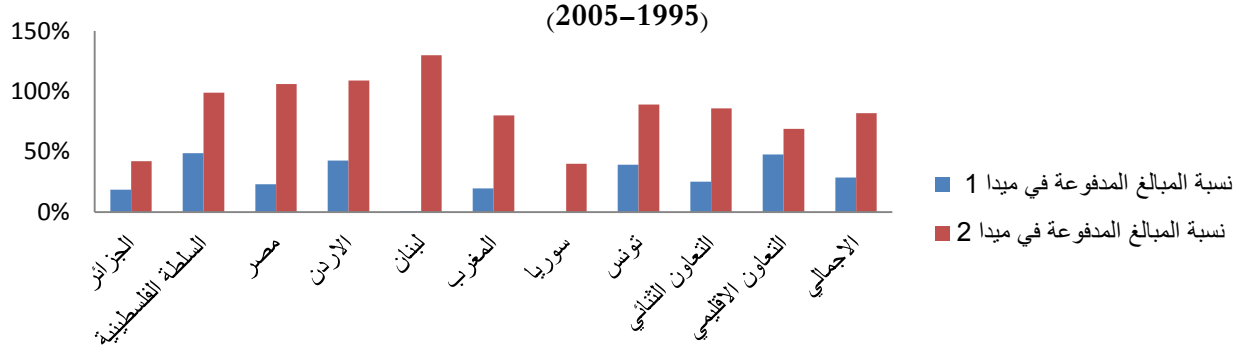

المصدر : مستخرج EXELبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

إن المبالغ المقدمة في اطار برنامج ميدا تبقى ضعيفة اذا ما قورنت بما يمنحه الاتحاد الاوروبي لدول أوروبا الشرقية والوسطى في اطار برنامج PHARE وبرنامج SAPARD وبرنامج ISPA حيث خصص لها ما يقارب 41 مليار أورو في سبيل تأهيل إقتصادياتها [1]، ويمكن توضيح محتوى هذه البرامج من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (12): برامج المساعدات المقدمة لدول أوروبا الشرقية والوسطى

البرنامج	البيان (المحتوى)
PHARE	– تمويل عملية التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات الحكومية . – تمويل الاستثمار التى لا تمول من طرف البرامج الاخرى . – رصد له ميزانية سنوية قدرها 1.560 مليار يورو .
ISPA	– تمويل القواعد الهيكلية (المنشأة القاعدية)النقل، المحيط، البيئة . – رصد له ميزانية سنوية بقدر 1.040 مليار يورو .
SAPARD	– تنمية المناطق الريفية . – ترقية الزراعة داخل الدول المرشحة للانضمام . – رصد له ميزانية سنوية تقدر ب 250 مليون يورو .

المصدر : الطاهر هارون وعادل بلجبل، **المساعدات المالية في اطار برنامج MEDA أو PHARE لماذا الاختلاف ؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 2006، ص 06.

حيث خصص الاتحاد الاوربي خلال الفترة 2006/2000 حوالي 67.23 مليار يورو لتأهيل دول أوربا الشرقية والوسطى *والتغلب على الصعوبات التى تعيق عملية الانضمام وهي مبالغ مرشحة للارتفاع فى السنوات القادمة، وهو ما تشير اليه احصائيات الجدول التالي :

الجدول رقم (13): مجموع المساعدات الفنية المقدمة للدول المرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2006–2000)

الوحدة : مليون يورو

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
مساعدات ما قبل الانضمام وتتضمن :	3120	3120	3120	3120	3120	3120	3120	21840
PHARE -	1560	1560	1560	1560	1560	1560	1560	10920
ISPA-	1040	1040	1040	1040	1040	1040	1040	7280
SAPARD-	520	520	520	520	520	520	520	3640
مصاريف مرتبطة بالانضمام وتتضمن :	_	_	4140	6710	8890	11440	14210	45390
-الزراعة	_	_	1600	2030	2450	2930	3400	12410
-مصاريف اخرى	_	_	2540	4680	6440	8510	10810	33180
المجموع	3120	3120	7260	9830	12010	14560	17330	67230

Source : Andre Gautier ,**la construction Européenne Etape et Enjeux** ,3éme édition Edition Bréal , Paris , 2003 , p 338

[1]: الطاهر هارون وعادل بلجبل مرجع سابق، ص06.

2. برنامج البنك الاوروبي للاستثمار B.E.I

منذ اعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل مشاريع في مختلف المجالات في الدول المستفيدة من هذا البرنامج في اطار الشراكة الاورومتوسطية .

1.2. **تعريف البنك الاوروبي للاستثمار** : هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الاوروبي حيث يرتكز البنك على الموازنة المالية للاتحاد في تجميع رأسماله، كما يتمتع بالاستقلالية المالية داخل اطار نظام الشراكة وتتثمل مهمة بنك الاستثمار الاوروبي في تحقيق الاهداف المالية للاتحاد الاوروبي والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الاوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط وذلك بإتباع القواعد المالية وقواعد التسيير البنكي بشكل صارم [1].

حيث تأسس في جويلية 1958 يهدف الى تمويل سوق رؤوس الاموال والمشاريع التنموية لدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بحسب المادة 130 من اتفاقية تأسيسه .

حيث يعمل بنك الاستثمار الاوروبي كبنك مستقل للاتحاد الاوروبي للتعامل مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعام عن طريق تقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية المتوازنة داخل الاتحاد الاوروبي. [2]

2.2. **آليات تمويل البنك الاوروبي للاستثمار** :يعمل البنك الاوروبي للاستثمار على دعم تجديد الشراكة الاورومتوسطية وذلك في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية، حيث يقدم البنك الاوروبي للاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها الى فئات مختلفة وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة ما يلي :[3]

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التى لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو .
- تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر .
- قروض مباشرة [القروض الفردية] لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون أورو.
- آليات التمويل الهيكلي .

3.2. **نشاطات البنك الاوروبي للاستثمار في منطقة الاورو متوسطية** :يعد بنك الاستثمار الاوروبي عاملا أساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار في دول الشراكة الاورو متوسطية منذ سنة 1974،ومنذ اعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع اقليمية ضخمة (الطاقة، الموصلات، البيئة)حيث يتوفر البنك على رصيد يقدر ب 7.4 مليار أوروالى غاية 2007 .

فعلى المستوى الجغرافي أدت تدخلات البنك الاوروبي للاستثمار منذ انشائه الى غاية 2001 الى تقديم قروض موزعة كالتالي[4]: :

- 27.6 % لدعم القطاع الخاص .
- 24.6- % لحماية البيئة .
- 26.4 % لتثمين موارد الطاقة وتوزيعها .
- 21.5 % لدعم قطاع الاتصالات .

كما يعمل البنك على تعميق عمله في المجالات الاتية[2]:

---

1 : الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 628 .

[2]: فريدة راغب النجار، **اليورو العملة الاوروبية الموحدة –الحقائق الاثار التجارية والمصرفية –التوقعات**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 29 .

[3]: الياس بن ساسي ويوسف قريشي،مرجع سابق ص، ص 625-629 .

[4]: المرجع السابق، ص 629.

[2]:عديسة شهرة، مرجع سابق، ص 106.

- دعم عمل الاتحاد في كافة اتحاد دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الامن والاستقرار .
- تسيير تنمية التعاون الاقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيما بينهما (التعاون جنوب –جنوب)او مع الاتحاد (جنوب–شمال).
- تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي في الدول المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين العملاء والاوربيين والمحليين .
- تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي .
- تخصيص غلاف مالي يتراوح بين 8 إلى10 مليار أورو بحلول سنة 2006 لتقارب بذلك المبالغ التي تم قراضها في الفترة الممتدة بين 1974، 2001، التي لم تتجاوز 12.6 مليار أورو. [1]

و الجدول، الشكل المواليين يوضحان تطور حجم القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للدول المتوسطية خلال الفترة الممتدة (1992 -2003) .

الجدول رقم (14) :تطور حجم قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية (1992–2003)

الوحدة :مليون أورو

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم القروض الممنوحة	329	650	768	1159	684	1127	966	1002	1214	1476	1803	2100

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

– بوهيدل سليم، **أثار برامج التمويل الأوروبية على اعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004،ص44.

الشكل رقم (11) : تطور حجم قروض البنك الاروربي للاستثمار للدول المتوسطية خلال الفترة (1992–2003)

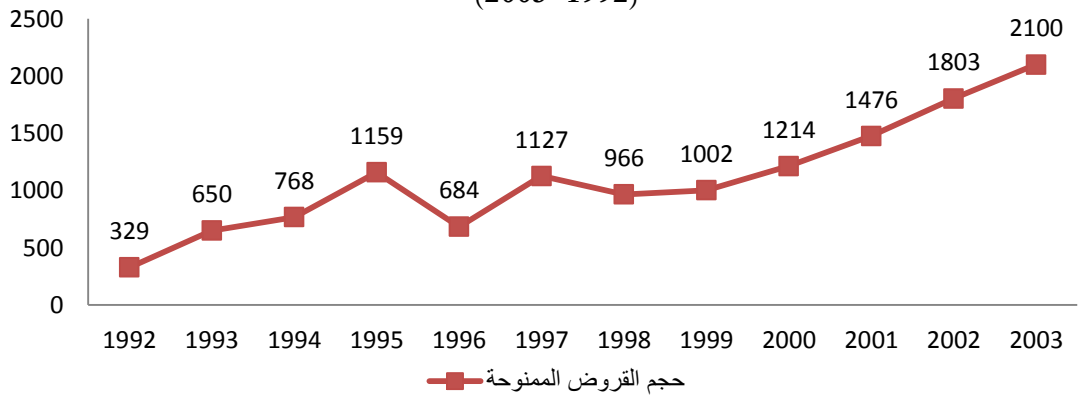

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14) .

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ التطور المسجل لحجم القروض حيث ارتفع من 329 مليون أورو في سنة 1992 ليصل إلى 2.1 مليار أورو سنة 2003 ليسجل انخفاضا سنة 1996 حيث لم يتجاوز 684 مليون أورو بعدما كان 1.159 مليار أورو سنة 1995 لكن أهم نقطة سجلها هو الارتفاع المستمر لحجم القروض اعتبارا من سنة 1999 حيث حافظ غلى نفس الوتيرة.

[1]: بوهيدل سليم، **آثار برامج التمويل الآوروبية على اعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004 ص 42.

و بالرغم من أن المبلغ المنخفض لسنة 2003 يعتبر مقبولا اذا ما قرن بالسنوات السابقة لكن ذلك يبقى غير كاف باعتباره موجه لعشرة دول، مطالبة بتكييف اقتصادياتها مع متطلبات مرحلة الانفتاح الاقتصادي .

كما قام البنك الأوروبي للاستثمار بتقديم قروض وصلت إجمالي قيمتها إلى 9492 مليون أورو خلال الفترة(1995-2003)، حيث شهدت القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

ويمكن توضيح توزيع هذه القروض من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): التمويلات المخصصة من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1995-2003).

الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	نسبة القروض المخصصة
مالطا	43	0%
الكيان الصهيوني	68	1%
السلطة الفلسطينية	230	2%
سوريا	290	3%
الأردن	351,2	4%
لبنان	375	4%
قبرص	669	7%
الجزائر	1174,8	12%
تونس	1195,3	13%
مصر	1484,3	16%
المغرب	1548,9	16%
تركيا	2062,5	22%
الإجمالي	9492	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Délégation de la commission européenne , **banque européenne d'investissement**, site d'internet : http://www.deldza.ec.europa.eu/fr/ue_med/site_bei.htm consulte le 05/02/2014 a 10 :40.

وقد التزم البنك الأوروبي للاستثمار بمنح هذه القروض وفق شروط تفضيلية للدول الشريكة (باستثناء تركيا والكيان الصهيوني) خلال الفترة (1995-2002) قدرت بـ 6471,6 مليون أورو، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): التمويلات الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1995–2002).

التعاون الثنائي	القروض المخصصة	القروض الممنوحة	نسبة القروض الممنوحة /القروض المخصصة
سوريا	290	34,5	12%
لبنان	375	149,5	40%
السلطة الفلسطينية	230	95,3	41%
المغرب	1359,3	731,8	54%
مصر	1484,3	819	55%
تونس	1195,3	697,9	58%
الجزائر	1174,8	746,4	64%
الاردن	363,2	254,4	70%
الاجمالي	6471,9	3528,8	55%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– غنية العيد شيخي،**دور الشراكة الاورو متوسطية في تاهيل المؤسسات الصغيرة، المتوسطة، انعكاسها على التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، النقدي، جامعة دمشق ، 2009، ص 29.

من خلال تحليلنا للجدول يمكن القول أن حجم القروض الملتزم بها من قبل البنك لصالح الشركاء مختلفة من دولة إلى أخرى حيث نجدها تجاوزت مليار أورو في بعض الدول كالجزائر ومصر وتونس والمغرب في حين لا يتجاوز في دول أخرى 400 مليون أورو مع العلم أن نسبة التسديد الفعلية لا تتجاوز نسبة 55% ويعود ضعف نسب التسديد إلى أسباب مختلفة من دولة إلى أخرى خاصة الاقتصادية كعدم استكمال تمويل المشاريع لعدم احترام الآجال المتفق عليها في عملية الإنجاز، بالإضافة إلى الأسباب الأمنية كما حدث في الجزائر حيث توقفت العديد من المشاريع نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلد[1].

3. الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة F.E.M.I.P

بلغ حجم القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي إلى الدول المتوسطية مستوى قياسي قدر بـ2,1 مليار أورو سنة 2003 والتي تمثل أول سنة كاملة من نشاط الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة التابعة للبنك والتي جاءت لتأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

1.3. **التعريف بالهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة:** أسست الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في أعقاب المجلس الأوروبي لبرشلونة في مارس 2002، وتمثل هذه الهيئة تطور ملحوظ للشراكة الأورو متوسطية، حيث ارتكز قرار المجلس على تقوية الجانب المالي للشراكة الأورو متوسطية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[2].

ويعرف هذا برنامج الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة على أنه غلاف مالي إضافي مخصص للدول المتوسطية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لغرض دعم النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول[3].

1: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص30.

2: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص109.

3: **برنامج F.E.M.I.P برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة**، الموقع الإلكتروني:
www.delsyn.cec.eu, consulté le : 17/11/2010 à 13 :25.

2.3. **الأهداف الرئيسية للهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة:** وتتمثل الأهداف الرئيسية للهيئة فيما يلي[1]:

- **تنمية القطاع الخاص المحلي المستدام:** أي إعطاء أولوية خاصة لتنمية النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص والمشاريع التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص.
- **البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية:** مساعدة البلدان المتوسطية على تحديات العصرنة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اندماجها الجهوي في أفق إحداث منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية بحلول عام 2010.
- **التكامل الإقليمي:** دعم متزايد لمشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية (قطاعات الصحة، التعليم، حماية البيئة).
- **تغير المناخ:** عمليات مساعدة لدعم سلسلة الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية المشاركة في إعلان برشلونة.

3.3. **أشكال تمويل برنامج الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة:** تتضمن أشكال التمويل المقترحة من قبل البرنامج فيما يلي[2]:

- قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبيرة (البنى التحتية).
- فتح اعتمادات (قروض شاملة) للقطاع المالي والمصرفي المحليين من أجل بعض الشركات الخاصة إما على شكل قروض طويلة الأجل أو بالمشاركة.
- رهانات على مجازفة رأس المال وتمثل موارد من ميزانية الاتحاد الأوروبي توضع تحت إدارة بنك الاستثمار الأوروبي تسمح له بالتدخل في نشاطات لا تنطبق عليها القواعد التي تسري على قروضها المصرفية الخاصة بمواردها.
- أدوات مالية مستحدثة كالتزويد بأشباه الصناديق الخاصة والقروض المشروطة، قروض الإيجار على أساس الضمانات...الخ.
- صناديق للمساعدة الفنية مخصصة بشكل أساسي للتعريف بالمشاريع ومحتوياتها وعملية إدارتها.

4.3. **تقييم برنامج الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة خلال الفترة (2002–2012):** يساهم برنامج الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة في التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية من خلال[3]:

- خلق فرص عمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- تعزيز قطاعات الأعمال التجارية التي تساهم بصفة رئيسية في التنمية الاقتصادية.
- المساعدة في تشجيع ظهور ثقافة جديدة لمباشرة العمل الحر.
- تيسير التجارة.
- توفير بنية تحتية للنقل وتهيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص.
- تلبية احتياجات البنية التحتية في قطاع الطاقة وتوفير خدمات الكهرباء على نحو يحقق فعالية التكاليف لتلبية الطلب المتنامي على الخدمات وكفالة أمن الإمدادات.
- توفير قدرات إضافية على مستوى التجارة الدولية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- مساعدة الشركات على النمو والتوسع على المدى البعيد وتحسين فرص الحصول على القروض الصغيرة.

وحسب التقرير السنوي لهذه المؤسسة المالية الخاص بـ 2012 كان تركيزها على المشاريع الاستراتيجية والتي من شأنها إحداث تغييرات واضحة للاقتصاديات المحلية كما يلي:[4]

---

1 :**FEMIP- Rapport annual-2012**, p15.site internet : www.eid.europa.eu/attachments/country/femip-annual-2012-ar-pdf, consulté le : 26/01/2014 à 22 :00.

2 :**برنامج F.E.M.I.P برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة**، الموقع الإلكتروني:
www.delsyn.cec-eu. Consulté le : 17/11/2010 à 13 :25.

3 : F.E.M.I.P, Rapport annual 2012, op cit, p38.

4 : op cit,p 08.

- بلغ مجموع التمويل الذي وفره F.E.M.I.P منذ سنة 2002 البلدان المتوسطية 14,2 مليار أورو، وفي 2012 قدم استثمار بحوالي 1,7 مليار أورو وذلك لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتوسطية.
- توقيع مشاريع بقيمة 1 بليون أورو في المغرب لدعم التحول الاقتصادي في البلاد.
- صرف 1,5 بليون يورو مما يمثل مستوى استثنائيا لتنفيذ مشاريع استثمارية على أرض الواقع.
- حصول 63% من المشاريع على تمويل مشترك مع مؤسسات تمويل دولية ووكالات ثنائية تابعة للاتحاد الأوروبي.
- تمويل 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة من خلال قروض بنك الاستثمار الأوروبي مما وفر 1000 فرصة عمل جديدة.
- تخصيص 11,8 مليون أورو لصالح 15 عملية مساعدة فنية شملت إجراء دراسات إقليمية بمساعدة المروجين أثناء الإدارة اليومية لمشاريعهم.

ويمكن توضيح توزيع هذه الأموال حسب القطاع والدول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): توزيع قروض F.E.M.I.P حسب القطاع والبلد خلال الفترة (2002–2012).

الوحدة: مليون أورو

	الطاقة	البيئة	خطوط ائتمان	راس المال البشري	الصناعة	النقل	راس المال السهمي الخاص	التنمية الحضرية	المجموع
الجزائر	500				72		18	46	636
مصر	2288	70	100		511	490	58	45	3562
السلطة الفلسطينية	45						15		60
الكيان الصهيوني	111	592	89						792
الاردن	90	166		40	81	63	9		449
لبنان		175	423			135	7		740
المغرب	990	166		300	604	1389	57	85	3591
مشاريع اقليمية							193		193
سوريا	475	150	107	130	105	90	2		1059
تونس	882	81	656	110	420	923	4	56	3132
المجموع	5381	1400	1375	580	1793	3090	363	232	14214

Source : **FEMIP , Rapport annuel 2012**, p 18.

من خلال الجدول نلاحظ على مستوى التخصيص بحسب القطاع حصل قطاعا النقل والطاقة على أكثر من نصف الأقراض لصالح ثمانية مشاريع بلغ مجموعها 956 مليون أورو، وتم توقيع أربعة مشاريع صناعية بلغت 303 مليون يورو وتم أيضا توقيع أربع عمليات رأس مال سهمي خاص مجموعها 24 مليون أورو واثنين من خطوط الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بلغت 115 مليون أورو لدعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية، كما تم توقيع مشروعين في مجال التنمية الحضرية بلغا 115 مليون أورو وعمليتين في قطاع المياه والزراعة بمجموع 62،5 مليون أورو إضافة إلى توقيع مشروع في قطاع الابتكار بقيمة 100 مليون أورو[1].

1: **F.E.M.I.P, Rapport Annual 2012**, p09.

4. الوسيلة الاوروبية للجوار والشراكة IEVP

في إطار السياسية الأوروبية للجوار قام الاتحاد الأوروبي بعد برنامج ميدا (1+2) باعتماد أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج السابقة أطلق عليها بالأداء أو الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة (IEVP) لدول الضفة الجنوبية والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007 ويمكن تقسيم ذلك على فترتين:

- **الفترة الأولى (2004-2006)**: حيث تم تمويل برامج سياسة الجوار من الوسائل أو البرامج المالية المتواجدة أصلا، والتي بلغت قيمتها حوالي 255 مليون أورو[1].
- **الفترة الثانية (2007-2013)**: تم استعمال الوسيلة المالية للجوار والشراكة لتعويض الوسائل السابقة، من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الحوار في المجمل (بين الاتحاد الأوروبي والشركاء وكذلك بين الشركاء أنفسهم وتحديد للمشاريع الجنوبية-الجنوبية، الجنوبية-الشرقية...الخ، حيث خصص لها غلاف مالي يقارب 11,2 مليار أورو وعلى مدى سبع سنوات (خارج ميزانية البنك الأوروبي للاستثمار، هذه المساعدات التي فاقت مثيلتها في الفترة السابقة (2000-2006) مجموع ميزانية برنامج ميدا و*TACIS أي 8,9 مليار أورو، موجهة بذلك إلى البلدان التي وقعت على خطة عمل لروسيا[2]، وقد وجهت هذه المبالغ المالية في إطار هذه الأداة الجديدة لتمويل عدة مشاريع مهمة منها: القطاع المالي، الشرطة، التنمية، المياه، النقل، الإدارة، القضاء وغيرها من القطاعات الأخرى[3].

حيث يتم تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع برنامجي ميدا وTACIS اللذين حلت مكانهما في 2007، ويتوجب على الأداة المالية أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات وأن تتمتع بصفة المرونة ويجب أن تستند على مبدأ التمويل المشترك.

كما تخضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة لعملية قرار مشترك أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار.

ويتم تنظيم عمل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة كالتالي[4]:

- برامج إقليمية أو شمولية إقليمية: سياسة الجوار، منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط.
- برامج مواضيع متخصصة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة، مكافحة الفقر، حيث تم تحديد منظور متعدد السنوات لكل موضوع، على أن يتم تحديد برامج سنوية.
- برامج لكل بلد، أكثر من 60% من ميزانية الآلية المالية لسياسة الجوار والشراكة.
- برنامج الحكم الراشد لمن أجل تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقعت على خطط عمل والتي تتقدم بالمجال.
- احتياطي للمشاريع الجديدة والإجراءات الاستثنائية 5%.
- تتوزع الميزانية بنسبة 2/3 لمنطقة المتوسط 1/3 لمنطقة شرق أوروبا.

1: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص87.

* برنامج TACIS للفترة (2000-2006)يهدف إلى تعزيز الانتقال نحو اقتصاد السوق وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون في الدول الشريكة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

2: **سياسة الجوار الأوروبية**، الموقع الإلكتروني:

90 plan, oun.net/euromedp/spip/IMG/doc/paquet-II, politique-de voisinage-ar-doc, p8, consulté le : 14/01/2014 à 13 :40.

3: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص218.

4 :**سياسة الجوار الأوروبية**، الموقع الإلكتروني:

90 plan, oun.net/euromedp/spip/IMG/doc/paquet-II, politique-de voisinage-ar-doc, p8, consulté le : 14/01/2014 à 13 :40.

وفي الأخير واستنادا لتقرير البنك الفرنسي في ديسمبر 2007 نلاحظ أن المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة من خلال برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار ومساعدات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة عرفت تطورا خلال الفترة (1995-2013) ويمكن ذلك من خلال الجدول رقم (18) كمايلي[1]:

الجدول رقم (18): تطور المساعدات المالية الأوروبية للدول المتوسطية الشريكة

الوحدة: مليار أورو

	1999-1995	2006-2000	2013-2007
برنامج ميدا	0,9	5,4	
الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة			7.5*
قروض البنك الأوروبي للاستثمار	4,6	0,5	
الهيئة الأوروبية للاستثمار ابتداء من 2002		6	8.7
المجموع	5,5	11,5	16.2
المتوسط السنوي	1,4	1,7	2.3
نسبة التطور		+21%	+35%

Source : François Magnan-Marionnet et Pascale Coutmine et Philippe Bonzou, **le partenariat économique et financier euro-méditerranéen**, Bulletin de la Banque de France N°168 Décembre 2007, p39.

من خلال الجدول تبين مايلي:

- عرفت المساعدات المالية تطورا بـ +21 % خلال الفترة (2000-2006) مقارنة بالفترة (1995-1999) وذلك نتيجة القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدم هذا الأخير من خلال الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة خلال الفترة (2002-2004) قروض بمبلغ 6 مليار أورو.

ففي سنة 2006 منحت الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة أكثر من 1,3 مليار أورو للدول المتوسطية والشريكة وقامت بتوزيعها كما يلي:

- 43% لدعم مشاريع البنية التحتية خاصة في مجال الطاقة.
- 24% لحماية البيئة.
- 15% لدعم قطاع الصناعة.

وفي إطار المساعدات التقنية للهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة قامت بتمويل عمليات بمبلغ 12,3 مليون أورو.

- كما ارتفعت هذه المساعدات المالية بنسبة +35% خلال الفترة (2007-2013) مقارنة بالفترة (2002-2004) وذلك نتيجة المخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة، وكذلك القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والتي بلغت 8,7 مليار أورو.

1 :François Magnan-Marionnet et Pascale coutmine et Philippe Bonzou, **le partenariat économique et financier euro-méditerranéen**, Bulletin de la Banque de France N°168 Décembre 2007, p38.

* كما ذكرنا سابقا أن المبلغ المقدم من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار قدر بـ11,2 مليار أورو إلا أن هذا المبلغ موزع كما يلي: 1/3 لدول شرق أوروبا و2/3 للدول المتوسطية أي 7,5 مليار أورو للدول المتوسطية و3,7 مليار أورو لدول شرق أوروبا.

ثالثا: الجانب التقني لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (الاستثمار الأجنبي المباشر)

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا وسريعا فيما بين دول العالم والتي تبين أن المبادلات تعددت مفاهيمها إلى انتقال وتنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال، وهذا ما تؤكده نظريات التجارة الخارجية في ميدان التبادل الدولي، وتطور النظام الاقتصادي العالمي في إطار العولمة عن طريق فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية واستغلال المشاريع التنموية في الدول.

1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر في مضمونه عن الشراكة الاقتصادية، حيث يقوم على الانفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لِرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي بصفة عامة على أنه جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية والأجنبية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر[1]، بحيث يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر على حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.

حيث يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2].

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا، حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها بحيث تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة، كما يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات[3].

3.1. أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي عدة أسباب يمكن ذكر أهمها فيما يلي[4]:

- امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق درجة من التوزيع للاقتصاد الوطني.
- تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني.
- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية.
- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.
- تحقيق العولمة والإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة عالية.

كما تشير كثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى نوعين رئيسين من عوامل الجذب وهي:

1: محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات للعملية**، الطبعة 03، دار وائل للنشر،عمان، 2004، ص76.

2: تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري –دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، ص23.

3: أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية –دراسة مقارنة: (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص19.

4: عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص252.

– الضمانات: الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح).

– الحوافز: السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

4.1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الاقتصاد بين ذوي النظرة التفاؤلية في عدة نقاط أهمها[1]:

– للمستثمر الأجنبي خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية وبالتالي إمكانية إقامة العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح التي يحتاجها المشروع الأجنبي.

– تؤدي الاستثمارات إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمل تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

– استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا للظواهر غير الصحية مثل هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر وإعلان برشلونة

إن المنافسة الأوروبية للمنتجات الصناعية لدول الضفة الجنوبية سيكون لها أثر كبير على هذه الدول، ومن هنا فإن هذه الدول تريد تعويض هذا الجانب بحصولها على استثمارات أوروبية وخاصة أن المساعدات المالية المقدمة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار تبقى دائما غير كافية، أمام المشاكل الداخلية المعقدة التي ستنجم عن الانفتاح، لذا يعتبر القطاع الصناعي المجال الأكثر أهمية للتنمية الاقتصادية وباعتباره المجال المفضل لتكوين الأرباح ورفع قدرة الإنتاج.

إن السياسة الأوروبية الجديدة تكونت من أجل البحث عن إنعاش الطلب لدول الضفة الجنوبية بنظام تفضيل غير متناظر أي حرية النفاذ إلى أسواق دول الضفة الجنوبية للمنتجات الصناعية الأوروبية دون تبادل أي دون المعاملة بالمثل مما كان له تأثير مباشر على العرض نظرا لتأثير درجة الانفتاح على المنافسة[2].

ولهذا لابد من ترك المجال لقوى السوق لتحقيق التوازن، حيث سيكون صعبا جدا بالنسبة لدول الضفة الجنوبية إذا لم تعتمد على قدراتها الخاصة في الإنتاج وتخفيف مديونيتها الثقيلة ولهذا فإن اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو شرط ضروري للرفع من الإنتاجية ويعتبر عامل رئيسي في نجاح الانفتاح.

ومن المؤكد فإن الاستثمار الأجنبي يخضع للمبادرة الخاصة، لكن تبقى حكومات دول الاتحاد الأوروبي تتمتع بالقدرة على تطوير سياسة تشجيعية موجهة لتفضيل وجهتها نحو دول جنوب المتوسط وهذا في حالة إتمام كافة الإجراءات المطلوب اتخاذها في نفس المجال من طرف سلطات دول جنوب المتوسط.

وعموما فإن الاستثمارات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وفقا لاتفاقية الشراكة تعد من الجوانب الإيجابية الهامة حيث زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا العالية داخل الدول المتوسطية يمثل شرطا لإنجاح هذه الشراكة، لأنه يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي علما أن الاتحاد الأوروبي يضم عددا من أهم الدول المصدرة للاستثمارات وفي مقدمتها بريطانيا، ألمانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا، وزيادة هذه الاستثمارات اتجاه الدول المتوسطية يساهم في تقليل الفجوة وعدم التكافؤ بين الأطراف، حيث بلغت مساهمة دول الاتحاد بـ37% من إجمالي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية

1 :بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد5، 2007، ص64.

2: ليليا بن منصور، مرجع سابق ، ص76.

المتوسطية حيث تتجه معظمها نحو شراء الأصول العامة المملوكة للدولة أو المطروحة للبيع للقطاع الخاص في ظل عملية الخصخصة، أي أن هذه الاستثمارات ليست بالاستثمارات الحقيقية التي تعتمد على إقامة المنشآت الجديدة أو توسيع منشآت قائمة[1].

كما أن مطالبة الدول المتوسطية أن يكون لديها حصة كبيرة لعمالها في سوق العمل الأجنبي داخل دول الاتحاد الأوروبي، سيشكل اهتماما أكبر من الاتحاد الأوروبي لضخ مزيد من الاستثمارات المباشرة في الدول المتوسطية ومنه توجيه هذه الاستثمارات نحو إقامة مشاريع إنتاجية جديدة والتي سوف تخلق فرص عمل وتوظيف العمالة والتي تؤدي إلى الحد من البطالة، وهي أحدا أهداف الاتحاد الأوروبي من اتفاقيات الشراكة لمعالجة مشكلة الهجرة والحد منها، وفي المقابل يتطلب من الدول المتوسطية خلق مناخ جاذب للاستثمار وإصدار القوانين والتشريعات المناسبة لتشجيع دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترسيخ الاستقرار المالي وأسعار الصرف، حيث أصدرت معظم الدول العربية المتوسطية قوانين لتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى امتلاكها إلى العديد من عناصر ومقومات الاستثمار مثل توفر الأيدي العاملة الضخمة منخفضة الأجر بمختلف مستوياتها الفنية وأيضا موقعها الجغرافي الاستراتيجي، كما يمكن تطوير البنية الأساسية التي تمكن الربط بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي لتسهيل حركة نقل السلع والبضائع والأشخاص بين جميع الأطراف.

فبعد مرور عدة سنوات على مؤتمر برشلونة بدأ شركاء الاتحاد الأوروبي الجنوبيين في تطبيق عدة تغيرات ضريبية موجهة خاصة للمستثمرين الأجانب من خلال تخفيض الضرائب وإلغائها أحيانا في بعض القطاعات الاستراتيجية، ومنحت امتيازات لشركات التصدير من أجل تجسيد منطقة للتطور والتقدم، علما أن نصيب هؤلاء الشركاء من الاستثمار غير كاف، حتى أن الاستثمارات الأوروبية لا تمثل سوى 2% من استثماراتها العالمية في الضفة الجنوبية[2].

حيث دار نقاش واسع من مؤتمر برشلونة سنة 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط نظرا لقلق الشركاء في هذا المؤتمر عن وضعيتهم في ظل العولمة وأفاق الانفتاح المستقبلي على منطقة التبادل الحر في سنة 2010، حيث تم الدعوة في هذا المؤتمر إلى الرفع من الفعالية الاقتصادية وزيادة جهود العصرنة والإصلاح في كل المجالات.

وعليه فلإنجاح هذه الاتفاقية لابد من دعم وتوجيه الاستثمارات المباشرة نحو الدول الأقل نمو وهي الدول المتوسطية وأن يتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولياته نحو دعمها، وهذا مرهونا بمدى قدرة الدول المتوسطية على سرعة التكيف مع الأوضاع الجديدة، وتوفير كل العناصر اللازمة لجذب الاستثمارات الأوروبية.

3. آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الأورو متوسطية: يتم تبادل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال الآليتين التاليتين[3]:

1.3 **برنامج التسهيلات الأورو المتوسطية للاستثمار والشراكة (FEMIP):** (تم التطرف إليه سابقا) التابع لبنك الاستثمار الأوروبي والذي يترجم المساعدات المالية في إطار قروض البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية والذي يعطي أولوية للقطاع الخاص ويساعد الدول المتوسطية على تحقيق تنمية اقتصادية واستقرار سياسي واجتماعي.

2.3 **الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار:** والتي تعمل على تقديم خدمات الاستثمار وتساعد على اكتشاف مقومات اقتصاديات الدول المتوسطية وتتابع باستمرار تطورات التركيبة السكانية، الدخل، التجارة الخارجية، الاستثمارات الوافدة والخارجة لهذه الدول.

1: المرجع السابق، ص77.

2: المرجع السابق، ص80.

3: عبد الرحمان تومي، **الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر، أورو متوسطية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص ص 07-08..

4. دور الشراكة الأورو متوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها هو عملية تتطلب القيام بإصلاحات تهدف بالأخص إلى إيجاد الإطار التشريعي والقانوني والتجاري كتبسيط القوانين ووضع قانون بشأن التنافس، كما تعتبر الخصخصة أيضا مجال أساسي في هذه الإصلاحات التي تؤثر إيجابيا على التمويلات العامة وتسمح بتحسين الفعالية في الإنتاج والبنية التحتية وتهيئة البيئة الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب خاصة.

حيث يتمثل دور منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المساعدات المالية لبرنامج ميدا ومساعدات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار حيث سعى الاتحاد الأوروبي في تنفيذ برامج ماكرو اقتصادية والمشروطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى وضع برامج لصالح القطاع الخاص كمراكز الأعمال والمساعدات للشركات ذات رأس المال المشترك والهدف منها رفع مستوى تنافسية الشركات المحلية وتحسين تمويل الشركات وإصلاح القطاع المصرفي من خلال المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار كقروض أو رؤوس أموال المخاطرة[1].

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

قبل التطرق إلى ما قد توفره هذه الاتفاقية من فرص وما قد تفرضه من قيود لا بد من إدراج مجموعة من الملاحظات لفهم الأهداف والدوافع المختلفة للأطراف المعنية في اتفاقية الشراكة ويمكن إجمال هذه الملاحظات فيما يلي[2]:

الملاحظة الأولى: تخص المرجع الذي على أساسه يمكن إجراء المقارنة وتحديد المكاسب والخسائر المحتملة للأطراف المعنية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بطبيعة الاتفاقية وذلك لأنها ليست اتفاقيات اقتصادية فقط بل اتفاقيات شاملة.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بطرفي العلاقة في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية فالطرف الأوروبي في هذه الاتفاقية يدخل ككتلة واحدة ضخمة تضم 15 دولة في توسع مستمر أما الطرف العربي فيدخل هذه الاتفاقية كدول متفرقة بالرغم من انتمائها إلى نظام إقليمي واحد سابق لوجود النظام الأوروبي نفسه.

أولا: الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

من أهم إيجابيات الشراكة الأورو متوسطية هو توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر وطبقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية يمكن استخلاص بعض الآثار الإيجابية المتوقعة منها[3]:

1- التقدم فيما يتعلق بالتحرير التجاري، حيث وقعت الدول الأورو متوسطية على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تنص على التقليل التدريجي للتعريفات الصناعية وإزالة الحواجز غير الجمركية.

2- الزيادة في الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لشركائه من دول البحر المتوسط من خلال برنامج ميدا، بالإضافة إلى زيادة القروض المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي للمنطقة.

3- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المشاركة في الاتفاقية.

4- خلق مناخ مناسب للاستقرار السياسي والسلام في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.

---

1 :عديسة شهرة، مرجع سابق، ص153.

2:حسن نافعة، اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير، الموقع الإلكتروني:
www.mauraten.org/economy/10-04/economy-04102004. consulté le: 17/11/2012 à 11:30.

3 :نبيل حشاد، مرجع سابق، ص489.

5- خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي للحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول العربية وزيادة المعونات الفنية والإدارية والتنظيمية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية.

6- تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم والتدريب المهني وتعزيز القدرة البحثية في الدول العربية.

7- تقديم الخدمات المختلفة لمنع التدهور البيئي والسيطرة على التلوث وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة وذلك في العديد من المجالات مثل إدارة الموارد المائية وإدارة الطاقة وإدارة المخلفات والإدارة البيئية للمناطق الشاطئية وغيرها في المجالات الأخرى[1].

8- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي والقدرة التنافسية للصناعات العربية المختلفة والمساهمة في إعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الدول العربية وكذلك المساهمة في توفير المناخ الملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والاختراعات والاهتمام بالبحوث والتطوير للعديد من الصناعات الهامة.

9- المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية في القطاع المصرفي والتأمين.

10- التعاون في الدول المشاركة في تنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية...الخ.

11- التعاون مع الدول المشاركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة فيها ومن ثم تحسين الأحوال المعيشية للسكان وتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي[2].

12- يؤدي توافر العمالة الرخيصة والمواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وعناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي ممكن أن تتخذ من الدول العربية المتوسطية قاعدة الإنتاج والتصدير.

13- عودة الاستثمارات العربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية.

14- إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها وتوظيفها التي قد تجلبها الشركات الأجنبية المشاركة بالإضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية، والفنون الإنتاجية والإدارية.

15- تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يسمح باستخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي حيث يمنح المنتج حق التمتع بالإعفاء الجمركي.

16- الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية والتي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20 ألف دولار سنويا[3].

ثانيا: الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

إن التباين في مستوى التقدم الاقتصادي ونسبة كل طرف من أطراف اتفاق الشراكة من التجارة الدولية ومستوى العلاقات البينية كلها أسباب تتوقع من خلالها آثار سلبية للاتفاقية، حيث أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن دول جنوب وشرق المتوسط ستتعرض لخسائر مالية بسبب الشراكة مع أوروبا من جراء ما سيترتب عليها من خفض إيرادات الرسوم الجمركية والتكاليف الكبيرة

1: سلوى محمد مرسي، **المشاركة الاورو–عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص564.

2 : المرجع السابق، ص566.

3 :بعداش عبد الكريم وحوشين كمال، **انعكاسات التعاون الأورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص146.

لتعديل هياكلها العمالية والاستثمارية ودعم صناعتها، في حين تدفق الاستثمارات الأوروبية إليها غير مؤكد خاصة إذا بقيت الحواجز بين دول جنوب وشرق المتوسط[1]، ويمكن تلخيص الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي[2]:

1- لم تنجح مستويات المعيشة في الدول الأورو متوسطية في الوصول إلى نفس مستويات دول الاتحاد الأوروبي، بالرغم من التطور في جميع المجالات إلى أن مشكلة البطالة مازالت متفاقمة.

2- كان التكامل التجاري الأورو متوسطي محدودا فلقد استغرق الأمر كثيرا من الوقت للتوقيع على اتفاقيات الشراكة.

3- كانت الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي أقل مما كان موجودا حيث كانت التدفقات الداخلية من الاتحاد الأوروبي تتناقص كنسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي بالاتحاد الأوروبي.

4- بالرغم من التقدم في بعض المجالات، مازالت الدول الأورو متوسطية تعاني من عدم المرونة وزيادة القيود وما زالت بحاجة إلى إصلاحات هيكلية في نظام التعليم وسوق العمل من أجل المساهمة في نمو أكثر سرعة للإنتاجية.

5- لم تكن هناك آلية واضحة في إطار عملية برشلونة لتحفيز الإصلاح الهيكلي في دول الشراكة، فالهدف الاقتصادي الرئيسي للشراكة الأورو متوسطية هو إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول 2010، وكان هذا هدف جميع الدول، ولم يكن هناك حافزا في الشراكة حتى بالنسبة للدول التي كانت قادرة على تحقيق درجة كبيرة من التكامل الاقتصادي[3].

6- محدودية الفوائد المحققة من الشراكة الأورو متوسطية نتيجة لغياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، فعدم التنسيق بين الدول العربية على طاولة المفاوضات أدى إلى فقدانها للعديد من المزايا التي كان من الممكن الحصول عليها مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية[4].

7- ستؤدي الشراكة الأورو متوسطية إلى فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية، ونتيجة لانخفاض القدرة الإنتاجية والتكنولوجية في العديد من الدول العربية، وكذلك إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأوروبية مما سيؤثر على بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة في الدول العربية وذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية مما يؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية ومنه إغلاق المؤسسات الصناعية وزيادة حجم البطالة.

8- تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية، وطبقا لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية سوف يؤدي إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للدول العربية المختلفة، ولمعالجة ذلك لن يتم إلا بإجراء المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين.

9- استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو متوسطية لم يكن في صالح الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقية وكذلك لتمتع هذه الدول (الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر) بمميزات متفاوتة في القطاع الزراعي، ويرجع عدم إدراج الملف الزراعي في هذه الاتفاقية إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير من الاتحاد الأوروبي أي الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي تتمتع فيها الدول العربية بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للدول العربية مصلحة كبيرة في تحريرها، وإذا كانت الدول العربية استطاعت الحصول على بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعد الحصول على بعض الحصص المحدودة لتصدير منتجات جديدة لم تتمتع من قبل بحصص ومزايا تفضيلية، وكذلك تحديد مواسم التصدير لبعض المنتجات الزراعية.

10- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المتوسطية.

1: مدحت العراقي، **السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة – حلم قديم وكوابيس جديدة–**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 09، جويلية 2007، ص ص 49-50.

2 :نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ص 490-491.

3 :المرجع السابق، ص492.

4 :سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص566.

11- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول المتوسطية بالمقارنة بالعديد من البلاد في المناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية وغياب النظام المؤسسي المناسب لحماية المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار في هذه الدول[1].

12- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية للتكييف السريع مع متطلبات هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير للمبادلات مما يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على هذه الاقتصاديات سواء على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية[2].

13- المعاملة غير المتساوية في قواعد المنشأ بين كل من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي، فقد سمحت هذه الاتفاقية باعتماد المنشأ التراكمي*، لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لبلدان المشرق العربي حيث سمحت فقط بالتراكم مع الاتحاد الأوروبي.

14- محدودية الاستفادة من قواعد المنشأ إذا لم ترتبط بتنمية قطاع المنتجات الوسيطة والتي لم تحظى باهتمام كافي حتى الآن.

15- إن القواعد المتشددة للمنشأ سوف تفيد بشكل مباشر دول الاتحاد الأوروبي، لما يتوفر لديها من خبرات كافية للتحقق من استيفاء شروط المنشأ وتحديد مصادر منشأ المدخلات.

16- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمرا صعبا.

17- تعتبر اتفاقية بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعة وبين أخرى تتمتع بالتنوع وارتفاع التنافسية.

18- تعتبر اتفاقية بين تجمعات سكانية غير متكافئة من حيث القدرة الشرائية ولا من حيث عدد السكان، وهو ما يجعل تأهيل الاقتصاديات العربية المتوسطية أمرا ضروريا[3].

19- عدم التوازن والتكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول الجنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الاتحاد الأوروبي.

20- المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقية الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديا متعلقة بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين والمتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية.

21- لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة، حيث تم إعطاء أهمية كبيرة لقطاع الطاقة حيث الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها.

22- لم يحظ التعاون التقني والعلمي بأهمية كبيرة، حيث لم يمس إلا تكوين العمال.

23- غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول العربية المتوسطية خاصة تونس والمغرب والتي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين.

1: المرجع السابق، ص567.

2: المرجع السابق، ص569.

* المنشأ التراكمي: يقصد به هو أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى ولو لم يتم إنتاجه في ذلك البلد بنسبة 100%، أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعها في أكثر من بلد (بين دول المغرب العربي مثلا).

3: قدي عبد المجيد، **الجزائر مسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004، ص50.

24- التخلي على مبدأ عدم المعاملة بالمثل والذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة[1].

25- احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط، بسبب نقص مرونة عرض القطاع الإنتاجي في المدى القصير.

26- نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي لا تحتاجها بالضرورة الدول المتوسطية.

27- الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف.

28- سيترتب على الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك، تفضيل المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد أوروبا عن المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد آخر وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط[2].

ثالثا: إجراءات تفعيل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

على الرغم من السلبيات المشار إليها من مشروع الشراكة الأورو متوسطية فإن هناك بعض الملاحظات للتصحيح الجزئي لنمو العلاقات الجديدة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي[3].

1- أهمية التنسيق العربي أمام القضايا المطروحة في التفاوض الثنائي للحصول على أفضل الشروط عند إقامة علاقات الشراكة.

2- إقامة تكتل عربي للانكشاف أمام أوروبا والتأهل أكثر فأكثر إلى وضع تنافسي من خلال الاستثمارات المشتركة المتصاعدة وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية.

3- ضرورة توسيع تعريف المشاركة وتجنب سياسة الانتقاء والاستبعاد التي تمت في برشلونة.

4- ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتقف ممثلة للتكتل العربي في التعامل مع كافة المجموعات الإقليمية بما فيها الاتحاد الأوروبي.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن تفعيل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية يتطلب العديد من الإجراءات نذكر منها[4]:

- خلق المناخ الجاذب للاستثمارات الأوروبية في البلاد العربية عن طريق سن القوانين المناسبة والقضاء على البيروقراطية وتحسين الإجراءات الإدارية والفنية[5].

- زيادة الدعم المخصص من الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية لإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية فيها وذلك حتى يتسنى لها زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية.

- لابد من إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية للدول العربية المتوسطية لتحسين البيئة التنظيمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لزيادة قدرتها على الاستفادة من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والحصول على العديد من المزايا منها.

- ضرورة الاهتمام بموضوع قواعد المنشأ مع الأخذ في الاعتبار الأحوال الاقتصادية في الدول العربية المتوسطية والتخلي عن فرض القيود الوقائية والمعاملة غير المتساوية لمنتجات ناشئة في كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية المشاركة في الاتفاقية.

1: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، مرجع سابق، ص227.

2 :بعداش عبد الكريم وحوشين كمال، مرجع سابق، ص145.

3: سليمان المنذري، مرجع سابق، ص ص 229-230.

4 :سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص570.

5: المرجع السابق، ص570.

– زيادة الدعم الأوروبي للدول العربية المتوسطية في مجال البحث العلمي والتعليم والتطوير التكنولوجي والتدريب بهدف الوصول إلى زيادة القدرة الإنتاجية للدول العربية المتوسطية.

– التنسيق بين الدول العربية المتوسطية للضغط على دول الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في الملف الزراعي ومنح المزيد من المزايا للمنتجات الزراعية العربية للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

– التنسيق بين الدول العربية المتوسطية للضغط على دول الاتحاد الأوروبي لفتح ملف حرية انتقال الأشخاص والعمالة فيما بينها وبين الدول العربية المتوسطية ذلك أن الشراكة لا تعني انتقال رأس المال والسلع والخدمات فقط وإنما يجب أن تتضمن أيضا انتقال الأشخاص والعمالة.

– إن الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية المتوسطية يتطلب تكنولوجية متقدمة وتطوير سريع للبرامج التعليمية والتدريب، هذا بالإضافة إلى تغيير جذري في العديد من المناهج الثقافية والاجتماعية لمسايرة التطور السريع في العالم الغربي[1].

– يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبي واتفاقية برشلونة هما إحدى الأدوات والوسائل التي تستخدمها أوروبا، مما يؤكد أن العلاقات العربية–الأوروبية ستشهد استمرارية على الرغم من العوائق التي تواجه الشراكة، ومرد ذلك أن الاتحاد الأوروبي هو الجانب الرئيسي في عملية الشراكة بينما الجانب العربي يتلقى كل ما يصدر من الجانب الأوروبي ومنه يبقى عاجزا عن دعم أو حتى وقف عملية الشراكة وهذا ما يؤكده الاتحاد الأوروبي باعتبار أن سياسة الجوار ما هي إلا تعزيز لاتفاقية برشلونة، ولكنها في نفس الوقت تأكيد لعدم التعامل مع المنطقة كتكتل إقليمي وإنما كأقطار متفرقة، فسياسة الجوار تقوم على أهداف وأدوات برشلونة لتقوي بذلك التعاون مع كل دولة على حدى.

فبالرغم من أن سياسة الجوار تطرح نفسها كوسيلة لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتقليص الفقر في المناطق الحدودية ولتسهيل التبادل في إطار تعاون عبر الحدود، وتعتبر كفصل جديد ينفتح لسياسة الاتحاد الأوروبي، غير أن حدوده تحتاج إلى تحديد بصورة أفضل، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من توفر هياكل وإصلاحات تسعى إليها دول جنوب المتوسط، تعمل على تهيئة أرضية مناسبة لتدفق استثمارات جديدة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز البنية الأساسية لاقتصاديات دول جنوب المتوسط بما يتلاءم مع سياسة الاتحاد الأوروبي[2].

1: سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص571.

2: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص ص 88–89.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل للإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، واستخلصنا النتائج التالية:

- تعتبر الشراكة الاجنبية قرارا استراتيجيا ومصيريا، وهي بذلك تصنف ضمن استراتيجيات النمو والتوسع والهجوم باعتبارها التوجه الذي من المفروض أن تسلكه جل المؤسسات الاقتصادية لمواجهة المنافسة المتزايدة.
- يعتبر مشروع الشراكة الاورو متوسطية الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر برشلونة 1995 المحدد للاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة حرة للتبادل والإحلال محل إتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات.
- في إطار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية تم تبني آليات للعمل على صعيدين متوازنين الأول على صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الأورو متوسطية على حدا، والثاني على صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة.
- ان البعد الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطة يعطي الأولوية للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها، باعتبارها الطرف الذي سيتعرض أكثر للمنافسة الكبيرة من قبل الشركات الأوروبية نتيجة انفتاح الأسواق المحلية في الدول الشريكة أمام السلع ذات المنشأ الأوروبي في إطار منطقة التبادل الحر.
- يعتبر البعد المالي لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في البحر المتوسط، وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة بعملية الشراكة في ما يلي: برامج ميدا، قروض البنك الأوروبي للاستثمار، تسهيلات الهيئة الاوروبية للشراكة، الوسيلة الاوروبية للجوار والشراكة، وكذا المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطين، فهدف الشركاء المتوسطين هو بناء إستراتيجية مالية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق مبادئ الشراكة، خاصة تمويل التنمية للطرف الجنوبي من حوض المتوسط.
- بلغت مساهمة دول الاتحاد الاوروبي بـ37% من إجمالي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية المتوسطية الا هذه الاستثمارات ليست بالاستثمارات الحقيقية التي تعتمد على إقامة المنشآت الجديدة أو توسيع منشآت قائمة.
- رغم ما توفره اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية من آثار إيجابية، والمتمثلة على وجه الخصوص في التزام هذه الأخيرة بتعزيز وتشجيع النهج الإصلاحي الذي باشرته من أجل إعادة تأهيل نسيجها الصناعي، وجعله أكثر تنافسية وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من الدعم المالي والفني الأوروبي وكسب الخبرات والمعارف وتحويل التكنولوجيا وتوفير الشغل، إلا أن الدراسات التي تمت في هذا المجال ولاسيما المتعلقة بآثار منطقة التبادل الحر على هذه الاقتصاديات (من خلال تجارب بعض الدول) تكاد تجمع على أن المكاسب التي تجنيها هذه الدول ستكون ضئيلة جدا مقارنة مع التضحيات التي تقدمها، وذلك لهشاشة اقتصاديات هذه الدول واختلاف مستويات التنمية بين الطرفين وكذا العراقيل المرتبطة بتصنيف المشاريع ذات الأولوية من طرف الإتحاد الأوروبي وضعف حجم الاستثمارات الأجنبية وقلة حجم المساعدات المالية.

- من أجل نجاح اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية لابد من مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي واستكمال تحرير الاقتصاديات العربية، وخوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى الاستفادة من الفترات الإنتقالية التي يمنحها الاتفاق للتأقلم مع الظروف والمستجدات الجديدة وخصوصا في مجال الزراعة والصناعة.

الفصل الثانـي :

الاقتصاد الجزائري
واتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد عقب الاستقلال وما شهدته من أزمات، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تقوم بعدة إصلاحات بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء الهياكل القاعدية للدولة التي كانت شبه معدومة عقب الاستقلال.

حيث طغى مفهوم الشراكة كنظرة إستراتيجية ووسيلة تتجاوز الحدود الوطنية وترقى بالاقتصاد الوطني، وتصنع المؤسسة الجزائرية لنفسها مكانة بين المؤسسات العالمية خصوصا وأنها تعيش شبه عزلة تامة عن المحيط الخارجي .

والجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية التي تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية قد شاركت في مؤتمر برشلونة، وبدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن انضمت إليها كل من تونس والمغرب والعديد من الدول العربية المتوسطية .

وعلى هذا الأساس سوف نتعرض في هذا الفصل الى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية والإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والى تحليل الجوانب المالية والاقتصادية لهذه الاتفاقية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية .
- المبحث الثالث: الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

أصبحت قضايا الاصلاح الاقتصادي في اكثر دول العالم ضرورة حتمية، وذلك من خلال اعتماد جملة من الاجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب ادخالها على الاقتصاديات التي تعاني من ازمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء، وهذه الاجراءات ناتجة عن اجتماع واشنطن (جون وليمسون1989) والمتمثلة فيما يلي:[1]سياسة صرف لتشجيع نمو الصادرات، تحرير السياسة المالية، الترشيد المالي، الاصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، اعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية.

حيث عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986 مما أدى إلى تشوهات هيكلية عميقة، إذ كان الاختلال الداخلي والخارجي كبيرا جدا حيث عرف الاقتصاد الجزائري على مدى سنوات قليلة تغيرات عديدة ملموسة.

و على هذا الأساس ظهرت مقاصد الإصلاح وتحرير الاقتصاد ابتدءا من منتصف الثمانينات باعتبار أن هذا الإصلاح يعمل على إرجاع التوازنات الكبرى التي من شأنها تحقيق انتعاشا اقتصاديا، وعليه سوف نتعرض في هذا المبحث إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى تحديات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962– 1987)

تميزت الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال بالتدهور وبصعوبات في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، حيث ورثت الجزائر في هذه المرحلة اقتصادا يتميز بالتبعية للاقتصاد الفرنسي لذلك كان يجب على السلطات التدخل لإصلاح ومعالجة الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني.

أولا: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1962–1966) (مرحلة إضفاء السيادة الوطنية)

وتمثل هذه الفترة بداية عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد أن أصبحت الجزائر بلدا مستقلا بعد مرور 132 سنة من الاحتلال الفرنسي.

1. **مميزات وواقع مرحلة(1962– 1966)**: تميزت بداية هذه الفترة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- قطاع زراعي يتوزع ما بين قطاع المعمرين 2.2 مليون هكتار وقطاع الجزائريين التقليدي 5.5 مليون هكتار.[2]
- ترك 90000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية بالجزائر مع أغلب الوحدات الصناعية التحويلية شاغرة بعد مغادرة المعمرين .[3]
- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- الهياكل القاعدية وهي أحد العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.

[1]:جودة عبد الخالق،**الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة**، المنتدى الثقافي (شومان)، الاردن، ماي 1996، ص 134.

[2]: أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 33.

[3]: بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية بالجزائر وإعادة تنظيم مسارها**،الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 33

- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي قبيل إعلان الاستقلال، ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين منها حوالي 50 ألف إطار من المستوى العالي و35 ألف إطار متوسطا و100 ألف عاملا ومستخدما وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- سحب المعمرين لمدخراتهم ورؤوس أموالهم حيث سجل في شهر جوان 1962 تحويل 720 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر البنوك.[1]

2. إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة:[2] أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية التدخل في أربعة اتجاهات رئيسية وهي:

1.2. تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

2.2. المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 65 % من أسهم الشركة البترولية S.N.REPAL بالجزائر العاصمة و20% من حصص شركة الغاز CANEL و40% من رونو و30% من S.A.B.A.B و25% من الاتحاد الصناعي الإفريقي والسباكة(la fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر والتي أقيمت في عنابة.

3.2. إنشاء دواوين وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة المكلف باستيراد المواد الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل والمحروقات في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964 وشركة SNS في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، و شركة S.O.M.G.A في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

4.2. وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة ة والمتمثلة فيما يلي:

- 29 أوت 1962: تم عزل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية.

- ديسمبر 1962: إنشاء البنك المركزي الجزائري تحت اسم مؤسسة الإصدار وذلك بموجب القانون رقم144/62 بتاريخ 1962/12/13 حيث أسندت إليه وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة وتنظيم الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القرض وإعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف ونجده بهذا قد ورث وظائف بنك الجزائر، المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم.[3]

- 07 ماي 1963 : أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية CAD وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 7 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية BAD مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل طويل الأجل ويتلخص دور هذا الصندوق في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية وذات المصادر الخارجية وتوجيهها إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بشكل خاص.[4]

---

[1]: مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، يومي 21/20 افريل 2004، ص02.

[2]: المرجع السابق،ص02.

[3]: شاكر القزويني،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،، 1992، ص 49.

[4]: Ammour Benhalima ,**le système bancaire Algérien, texte de réalit,** Ed : dahlab, Alger, 1997, p56.

- 10 أوت 1963 : تم إصدار العملة الوطنية للدينار الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18غ من الذهب النقي للدينار الواحد وفي نهاية الستينات لم تبقى أي علاقة بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي.

- 10 أوت 1964: تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بموجب القانون رقم 227/64 وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فهو مدعوم لتمويل ثلاث أنواع من العمليات وهي:تمويل البناء والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن.[1]

- 1966: تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر وإنشاء مجموعة من البنوك الأولية لتعويض الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية.[2]

- 13 جوان 1966: تم إنشاء البنك الوطني الجزائري BNA بموجب المرسوم رقم 178/66 لتمويل المشاريع الاقتصادية حيث عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا[3]، و تبعا لمبدأ التخصص البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

- 14 ماي 1966 : تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر حيث يقوم بقبول الودائع باعتباره بنكا تجاريا ومنح القروض قصيرة الأجل، و ابتدءا من 1971 أصبح يقوم بمنح قروض متوسطة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فهو يتكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.[4]

- 1 أكتوبر 1967: تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري BEA بموجب الأمر رقم 204/67 وهدفه الأساسي تسهيل وتطوير الروابط البنكية والمالية التي تربط الجزائر مع العالم الخارجي [5]، حيث يقوم بالمهام التالية: تمويل عمليات التجارة الخارجية ومنح القروض للاستيراد وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.[6]

و يمكن تلخيص الهيكل المالي الجزائري لهذه المرحلة في الشكل التالي:

[1]: الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، الطبعة04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 187-188.

[2] :بلعزوز بن علي وكتوش عاشور،**واقع المنظومة المعرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص 490.

[3]: شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 156.

[4]: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 189.

[5] : Ahmed henni, **monnaie, crédit et financement en Algérie (1962/1987)** ,centre de recherches en économie appliquée pour le développement, Algérie, 1987, p 74.

[6]: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 190.

الشكل رقم (12): الهيكل المالي الجزائري(1962– 1967)

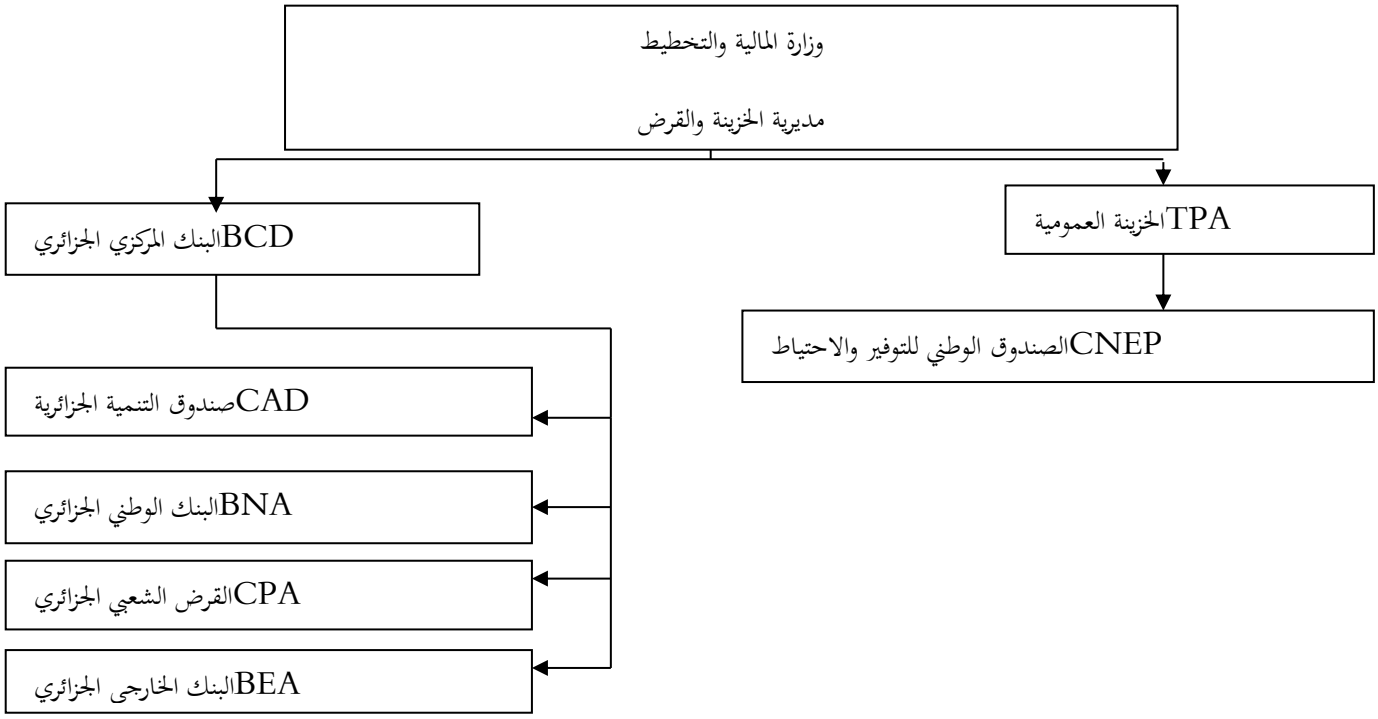

المصدر: دوقي قرمية، **آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2008/2007، ص 114.

ثانيا: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1967–1988)

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وعلى قطاع عام مسيطر حيث منحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، وفي عام 1967 تم تأكيد دور التخطيط بصورة قطعية لتجسيد اختيار البلاد المنهج الاشتراكي وضرورته في الاقتصاد لتحديد الأهداف، الأولويات، المراحل، الشروط والوسائل[1].

1. **مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط(1967–1987)** :شرعت الجزائر في تطبيق أسلوب المخططات المتتالية لأداء العملية الاقتصادية والتي حضي القطاع الصناعي من خلالها بالأولوية المطلقة على عكس القطاع الفلاحي الذي لم يحظى بنفس الأهمية وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1]: عبد اللطيف بن آشنهو،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط1962/1980**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 78.

الجدول رقم (19): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من(1967-1989)

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول (69/67)	المخطط الرباعي الأول (73/70)	المخطط الرباعي الثاني (77/74)	الفترة الوسيطية (79/78)	المخطط الخماسي الأول (84/80)	المخطط الخماسي الثاني (89/85)	المجموع
الناتج الإجمالي الذي يضم:	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1160.6
- الصناعة ويشمل المحروقات	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6	
- الفلاحة ويشمل الري	%0.5	%11.9	%7.3	%7.2	%9.9	%14.6	
- القطاعات الأخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54	

المصدر: مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، يومي 21/20 افريل 2004، ص03.

حيث كان الهدف من هذه المخططات ما يلي:[1]

- المخطط الثلاثي الأول:(69/67) وكان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة وأعطية الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

- المخطط الرباعي الأول: (73/70) حدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات.

- المخطط الرباعي الثاني: (77/74) أكد الإستراتيجية الصناعية أي ترجيح للصناعة وتقويم للمحروقات[2] حيث توسع إنتاج النفط بشكل كبير وانتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979 كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.[3]

- المخطط الخماسي الأول: (84/80) وكان الهدف منه هو تصحيح الاختلالات التي أحدثتها سياسة تقويم المحروقات والتي أدت إلى الاستدانة من الخارج، و منه تم إعادة التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى، وتقرر منح الربع من مجموع الاستثمارات أي 63 مليار دينار من مجموع 250 مليار دينار لقطاع المحروقات.

- المخطط الخماسي الثاني: (89/85) لم تخصص الخطة الخماسية الثانية إلا 51 مليار دينار لقطاع المحروقات بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية ويمكن تحديد الخطتين الأخيرتين في التنسيق المادي للنشاط والاستخدام الأمثل لطاقات الإنتاج.[4]

2. إختلالات سياسة التخطيط: إن تبني تنظيم وتخطيط مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبذير الهام للموارد أو الأموال العامة والبيروقراطية والذي تولدت عنه إختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي.

[1]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص 03.

[2]: زين الدين بن لوصيف،**تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**،مداخلة مقدمة للملتقى حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 22/11 ماي 2002، ص 03.

[3]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص03.

[4]:أحمد هني،**اقتصاد الجزائر مستقلة**،مرجع سابق، ص 04.

1.2. **الاختلال على المستوى الداخلي:**[1] من خلال الجدول المبين أسفله نلاحظ أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة، حيث نجم عن تأثير النمو الديمغرافي والتدفق الكثيف للدخول قياسا مع نمو التشغيل، الأمر الذي أدى –مع التطور الكثيف للإنتاج– إلى ظهور ضغوطات تضخمية.

الجدول رقم(20): المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1967/1987)

البيان	1967	1987
الاستهلاك النهائي (مليار دج) للعائلات.	12.5	212.8
	(9.1)	(154.8)
الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج).	13.3	188.3
مداخيل العائلات (مليار دج).	9.84	179
تقديرات السكان الجزائريين (مليون نسمة).	13.08	23.02
التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف).	17.48	4137
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك (الأساس: 100=1969).	/	373.2
معدل البطالة.	/	%21.7

المصدر: مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، يومي 21/20 افريل 2004، ص4.

2.2. **الاختلالات على المستوى الخارجي:** إن اللجوء المتزايد للاستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية وتقوية تراكم رأس المال، قد وضع إستراتيجية للتنمية ممولة في الجزء الكبير منها عن طريق الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الاختلالات العميقة في المالية الخارجية للجزائر وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص 04.

الجدول رقم(21):مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة (1967/1987)

البيان	1967	1987
1 :التراكم (مليار دج) منها:	3.2	93.9
- الأموال الثابتة	2.7	92.9
- تغير المخزونات	0.5	1.0
2 :واردات المنتجات الغذائية (مليار دج).	0.8	9.3
3: صادرات المحروقات (مليار دج).	2.6	40.7
4 :الديون الخارجية (مليون دولار).	0	24748
5:خدمة الدين الخارجي/مجموع صادرات السلع والخدمات.	0	%57.1

المصدر: مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، يومي 21/20 افريل 2004، ص5.

بدأ المأزق الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار في سنة 1985 وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986 ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دج وانخفضت إلى 34.9 مليار دج سنة 1986.

و من هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة من حيث انخفاض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات، كما تضاعفت مشكلة البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير ولكن هذا ليس ناتجا من هيكل إنتاجي تنافسي.[1]

3.2. **الاختلالات التوازنية لسياسة التخطيط**: يرى الاقتصاديون أنه بالرغم من التقدم الحاصل الذي حققه الاقتصاد الموجه إلا أنه لم يحل محل علاقات السوق في اقتصاد ينمو بصورة سريعة[2]، وذلك للنتائج السلبية لهذه السياسة حيث يمكن إرجاع هذه النتائج إلى الاختلالات التوازنية في نظام التسيير لهذه المرحلة والتي نصنفها إلى ثلاث: [3]

- الخلل التوازني في تسيير التنمية: حيث اهتمت المرحلة الأولى من التخطيط (1979/1967) بالاستثمار والإغفال عن قواعد التسيير الاقتصادي، في حين أولت المرحلة الثانية من التخطيط (1989/1980) الاهتمام بمستوى التسيير وإهمال جانب الاستثمار الإنتاجي.

[1] : Ahmed Ben bitour, **l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités** , Ed : marinoor, Algérie,1998, p 62 .

[2]: عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع سابق، ص 82.

[3]: ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر، مصر، 2006، ص 313.

- الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية: حيث هيمنة المحروقات على الصادرات وأصبحت المورد المالي الأحادي الجانب، أما بالنسبة للواردات فقد قدرت نسبة التبعية للخارج ب80% من وسائل الاستثمار والمعرفة التقية والتكنولوجيا.

- الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية:أي فيما يخص مجال تعبئة الموارد الوطنية التي أهملت إمكانيات القطاع الخاص المحلي والخارجي.

3. واقع النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1967-1988):خلال السنة المالية 1966 تم رفع الشرط المحدد لتسبيقات البنك المركزي بمعدل 5% كما أن الإصلاحات التي أعقبت ذلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا.

1.3. الإصلاح المالي عام 1971: لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل مبرزا بذلك صلة أو طبيعة العلاقة التي يشترط أن تكون بين البنك والمؤسسات العمومية، حيث يتم التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك الثلاثة: BNA، CPA، BEA حتى يمكنها متابعة ومرافقة ومراقبة التدفقات المالية لهذه المؤسسات وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه كل عملياتها المالية، فالحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار (قروض متوسطة وطويلة الأجل)، أما الحساب الثاني فلتمويل نشاطات الاستغلال (قروض قصيرة الأجل)، أي أن هذا الإصلاح جاء لتعزيز تخطيط عمليات التمويل.[1]

و من أهم مميزات الإصلاح المالي 1971 ما يلي:

- التوطين البنكي الوحيد: لقد وضع خصيصا للمؤسسات العمومية حتى يتسنى لها تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد وواحد فقط.

- منع التمويل الذاتي للاستثمارات: بحيث أن المؤسسات العمومية لا تستطيع الاستثمار بدون ترخيص مسبق من وزارة المالية.

- منع القروض بين المؤسسات: إن قرض مؤسسة لأخرى لم يكن مسموح به وهذا الإجراء يهدف دوما إلى مركزية الموارد من طرف البنوك وبالتالي السماح لها بإمكانية التصرف في الأموال لمنح قروض استثمارية مخططة.

- التخطيطات البنكية: إن تخطيطات البنوك هي نتيجة تطبيق مفهوم التوطين البنكي الوحيد للعمليات والحسابات البنكية للمؤسسات العمومية وهي كذلك نتيجة سياسة التنفيذات من طرف الوزارة، إن مظهر هذا التخصص المدعو بالتخصص القطاعي يشمل ما يلي:

  - البنك الوطني الجزائري: الصناعات الميكانيكية، التعدين، المناجم، النقل، توزيع الغاز والكهرباء.
  - البنك الخارجي الجزائري: المحروقات، الصناعة البترو-كيماوية، الصناعة الحديدية، الصناعة الإلكترونية، الصناعة البلاستيكية.
  - القرض الشعبي الجزائري: الصناعة التقليدية، السياحة، الصيدلة، النقل البحري، البناء والأشغال العمومية، الري.

النظام المصرفي كان يخضع إلى فلسفة واحدة تقوم على مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالاستثمار والتمويل أي أن قرارات التمويل التي تنفذها البنوك كان اتخاذها يتم عمليا خارج البنوك ولاعتبارات أخرى خارج اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية.

[1]: ماجدة مدوخ،**فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة-دراسة حالة الجزائر**-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص 97 .

و الملاحظ أنه بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث صفات هي:[1]

- ✓ التمركز .
- ✓ تغلب دور الخزينة .
- ✓ إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

2.3. إعادة هيكلة البنوك (1982–1985):إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت على الساحة الوطنية أثرت على السياسة النقدية المتبعة وتغير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى ولهذا تم إنشاء بنكين آخرين هما:

1.2.3 بنك الفلاحة والتنمية الريفية: BADR : تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 206/82 بتاريخ 13 مارس 1982 وكلف هذا الأخير بتمويل المشاريع الفلاحية وهذا ما جعل البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا بحتا، هذا البنك يتميز بأنه وفي آن واحد بنك الودائع وبنك التنمية وهذا يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية بمنح قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع غيرها.

2.2.3 بنك التنمية المحلية: BDL : تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم 86/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول إلى مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.[2]

نلاحظ أن التسيير الإداري والمركزي للنظام المصرفي حول البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الإداري المخطط، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا لكون توزيع القرض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات، فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها وغالبا ما كان مصدر هذه الموارد هو الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي.[3]

3.3 الإصلاح النقدي لعام 1986:صدر هذا القانون في 1986 وهو متعلق بنظام البنوك وشروط الاقتراض وذلك في 19 أوت 1986 وهو يعبر عن محاولة لإصلاح البنك المركزي بما يتوافق والإصلاحات التي حدثت في هذه الفترة ومن أهم خصائصه ما يلي:

- يسمح قانون 86/12 باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم سداد القرض مما يسمح له بمتابعة سداد القروض الممنوحة وهذا ما يخفف من خطر السداد وكذلك تخفيف العبء على الخزينة، و بموجب هذا القانون يمكن للبنك متابعة الوضعية المالية للمؤسسة (المادة 11 من القانون).

- كلف البنك المركزي بإعداد أدوات تسيير وإدارة السياسة النقدية وتحسين ظروف استقرار العملة الوطنية وتحديد حدود قصوى لعمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الاقتراضية المتبعة من طرف البنوك (المادة 19 من القانون).

[1]: محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 133.

[2]: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 191.

[3]: بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسة التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 72.

- أعيد النظر في العلاقات التي تربط البنك المركزي الجزائري بالخزينة العامة إذ أصبحت القروض الممنوحة لها تنحصر في حدود يقررها مسبقا المخطط الوطني للقرض (المادة 26 من القانون).[1]

- استعادت مؤسسات التمويل دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القرض من خلال المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها وإمكانية منح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها.[2]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الاقتصادية (1988-1999)

بعد مرور عقدين من الاقتصاد الإداري والمؤمم جاءت الأزمة النفطية 1986 والتي كشفت عن الحاجة إلى إصلاحات عميقة وفورية في النظام الاقتصادي الجزائري وطريقة عمله، الأمر الذي أدى إلى الإصلاح الهيكلي الذي أصبح ساري المفعول عام 1989.

و لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق فإنه تم الشروع إلى فترات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لعام 1989 اتفاق الاستعداد الإنتمائي الأول (stand by 1) ثم كان اتفاق في جوان 1991 اتفاق الاستعداد الإنتمائي الثاني(stand by 2) بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتبنى رسميا سياسات اقتصاد السوق خلال 1989 أولى خطوات تحرير التجارة والمدفوعات، و لتوضيح أهم محطات هذه الإصلاحات وجب علينا معرفة أهم فتراتها.

أولا: أهم الإصلاحات الاقتصادية (1988-1993)

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع إلى أربعة دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، وسوف نخصص لكل دفعة من هذه الإصلاحات جانب خاص بها من خلال هذا المطلب في ما يلي:

1. إصلاحات 1988: كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كفيلة لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

1.1. **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** وذلك لتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات تمثلت في القانون رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية ومعاقبتها في حالة عدم تنفيذ التزاماتها المالية أمام الغير وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها.

2.1. **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 02/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات: الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية، حيث تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المردودية المالية لذلك تقوم الخزينة العامة بتمويلها وتتحمل خسائر

[1]: باشوندة رفيق وسليمان زناقي،**عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**،مداخلة مقدمة للملتقى الأول الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص ص68-69.

[2]: أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 144.

التسيير. أما بالنسبة للاستثمارات اللامركزية فإن القانون يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عنها على أسس تجارية.

3.1. **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي**: في نصوص القانون 19/87 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام والاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع تم تقسيمها وتخصيصها حيث قامت الحكومة سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل.[1]

4.1. **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني**: حسب نصوص القانون 85/88 المؤرخة في 12 جويلية 1988 فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 وصل إلى 30 مليون دج وأن القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.[2]

5.1. **تشجيع الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير التابعة للدولة**: وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم للجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بموجب نص قانوني.[3]

6.1. **وضع تأطير جديد للأسعار**: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط فالقانون رقم 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع.

7.1. **إعادة تنظيم التجارة الخارجية**: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990) ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 91/03 بنك الجزائر ماي 1991) وتشير هذه التعليمة إلى أن أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد.

8.1. **التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية**: ولا يقصد به المساهمة بالمال إنما هو إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.[4]

9.1. **إعادة تنظيم التجارة الداخلية**: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة وعودت المنافسة.

10.1. **مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات**: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب وحماية الإنتاج الوطني.[5]

---

[1]: صالح مفتاح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص ص 05-06.

[2]: **المادة 187 من قانون النقد والقرض**، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في: 1990/04/14.

[3]: **المادة 183 من قانون النقد والقرض**، المؤرخ 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في: 1990/04/14.

[4]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 06.

[5]: مفتاح صالح،**النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990/2000**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002/،2003، ص ص 200-201.

11.1. **التحويل التدريجي للعملة الوطنية:** بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف ومنه الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

12.1. **إعادة هيكلة الدين الخارجي:** وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين .[1]

13.1. **المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:** ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير-، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية [2]، وهكذا مع بداية سنة1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك في سرية تامة هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة. وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية: [3]

1.13.1 اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989: لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق STAND BY، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.

إنّ انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي والطارئ، والذي قدر بـ: 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدّل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أنّ الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% هذا يدل على أنّ الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة، وكان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو القيام بمجموعة من التدابير المتمثلة فيمايلي:[4]

- اتباع سياسة نقدية اكثر حذرا وتقيدا.
- العمل على تخفي العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحسين وضعية المالية العامة.
- تخفيض سعر العملة الوطنية.
- ادخال نظام مرن للأسعار من خلال الازالة التدريجية للتنظيم الاداري لها.

2.13.1 اتفاق ألاستعدادي الائتماني الثاني 1991: كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990، وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تمّ تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991.

---

[1]: مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 07.

[2] : Mourad Ben Achenhou, **reforme économiques dette et démocratie**, Ed : echrifa, Alger, 1992, p119.

[3]: دراوسي مسعود، **السياسات الماليةو دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر1990-2004**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 373-374.

[4]: اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 184.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ: 300مليون DTS أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992.[1]

وقد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100مليون دولار لكل قسط، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية في 27 أفريل1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992، ومما سبق يتضح أنّ هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى:[2]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- إصلاح النظام الجبائي.
- ترشيد الاستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
- سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وكإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 بتقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير 40% من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي واجتماعي صعب هذا من جهة ومن جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر وهو ما الزم الجزائر على تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي لمدة سنة متبوع ببرنامج التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات.

14.1. **قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14**: صدر قانون النقد والقرض في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي ونظام تسيير البنوك والقرض في آن واحد وأعطيت تسمية بنك الجزائر طبقا لأحكام المادة 12 من قانون 1990 فهو ملزم بإعداد سياسة نقدية فعالة تخدم الاقتصاد الحديث ويحقق تطور منتظم لاقتصاد الدولة وتحقيق استقرار العملة داخليا وخارجيا وقد حمل هذا القانون أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي وأدائه والتي نستطيع إدراجها في ما يلي:

- استقلالية بنك الجزائر.
- الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية.
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة .

[1] :Ben Bitour AHMED, op cit, p78.

[2] :هادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص116.

2. **إصلاحات 1991**: بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها، إن هذه الدفعة من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما[1]:

–المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار العام والخاص.

–المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق والتمويل الايجاري.

وفي الفترة ما بين (1993/1992) كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربع عوامل هامة وهي:

1.2. **الاختلالات المالية الخارجية:** وتعود إلى أن استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرار بالغة على الاقتصاد ومما يجدر الإشارة إليه هو أن هناك تناقضا فمن وجهة نظر المالية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يبين وضعية مقبولة لأن رصيد الحساب الجاري كان موجبا وأكبر من 1 مليار دولار أمريكي في 1990 وتظهر الانعكاسات تقشفا لهذه الوضعية الايجابية في الأجل المتوسط، إن العائق هو أن هذا الرصيد الايجابي يتطلب فائضا تجاريا مرتفعا جدا، للحفاظ عليه اي أكبر من 3مليار دولار وهو ما يفرض صرامة كبيرة على الاقتصاد.

2.2. **عجز الميزانية:** وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992 وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير ب 61% من الإيرادات الإجمالية لسنة 1991 وب76% من الإيرادات الإجمالية لسنة 1992 وب93% من الإيرادات الإجمالية لسنة 1993 هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد من جهة وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالاستثمارات، حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون اكبر من 30%، وهذا مؤشر أخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة.[2]

3.2. **التضخم:** إن معدلات التضخم عرفت أربع مراحل من التغيير خلال الفترة (1990-1999) ويمكن إيضاحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور النسب الأساسية للتضخم (1990–1999)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.87	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95	2.6

المصدر: علة محمد، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على اقتصاد الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 231.

[1]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص ص 07-08.

[2]: المرجع السابق، ص 08.

شرح الجدول:[1]

- المرحلة الأولى: (1990-1992) تزايد فيها التضخم حتى بلغ معدل 31.67% وهذا يرجع إلى:

- التوسع النقدي الكبير.
- التغير الضعيف والسلبي للأصول الخارجية الصافية.
- ارتفاع معدلات السيولة الاقتصادية.
- ركود في مستوى العرض وتزايد الطلب.

- المرحلة الثانية: (1993) في هذه السنة انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة وكانت هذه النتيجة بسبب ما يلي:

- انخفاض وتيرة التوسع النقدي من 24.71% إلى 21.62%.
- التغير السلبي للأصول الخارجية الصافية.
- استقرار معدلات الطلب الكلي.

- المرحلة الثالثة: (1994-1995) عاد فيها التضخم إلى الارتفاع مسجلا زيادة قدرها 8.5 و9.2 نقطة مقارنة بسنة 1993 ويعود الارتفاع إلى ما يلي:

- ارتفاع وتيرة التوسع النقدي حيث سجل معدل 27.43% خلال سنتين.
- الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي.
- ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.
- تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد لم يكن لها مقابل إنتاجي وهو ما أدى إل نمو سلبي بمعدل 1.5% سنة 1995.

- المرحلة الرابعة: (1996-1999) خلال هذه المرحلة تناقص معدل التضخم حتى بلغ مستوى 2.6% سنة 1999 ويعود هذا الانخفاض إلى تضافر عدة عوامل منها:

- اعتدال وتيرة التوسع النقدي رغم ارتفاعها سنتي 1997 و1999 .
- التحكم في السيولة الاقتصادية.
- ارتفاع حجم القروض الموجهة للاقتصاد.
- استقرار مستوى الطلب.

و منه يمكن القول أن محاولات كبح التضخم كانت كلها إجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

[1]: علة محمد،**الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على اقتصاد الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص ص 150-151.

4.2. **الإعسار المالي الشديد:** كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف والتي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي.[1]

ثانيا: أهم الإصلاحات الاقتصادية من (1994–1998)

لمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامج مالي واقتصادي لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

و قبل التطرق إلى هذه الإصلاحات يجب التفريق في إطار هذه الإصلاحات بين سياسة التثبيت (سياسة الاستقرار الاقتصادي) وسياسة التعديل الهيكلي.[2]

– سياسة التثبيت: أو الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى إصلاح الاختلالات قصيرة الأجل مثل معدل التضخم، رصيد الاحتياطات النقدية، هروب رأس المال الوطني، و يتم التركيز على سياسة جانب الطلب لمواجهة هذه المشاكل.

– سياسة التصحيح الهيكلي: وتهدف إلى مواجهة الاختلالات التي تعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وتتولى سياسة جانب العرض لتصحيح هذه الاختلالات. ومن أهم التدابير المستخدمة: هيكل الأسعار، إتباع سياسة سعر الصرف، النظام الضريبي والنظام المصرفي، إصلاح المؤسسات العامة.

إضافة إلى الدور الذي تؤديه في فتح المجال للقطاع الخاص من خلال برامج الإصلاح وخوصصة القطاع العام وكذلك تدابير رفع القيود على الاستثمارات الأجنبية.

1. **برنامج الاستقرار(التثبيت) الاقتصادي (أفريل/1994–مارس/1995)** :بسبب حدوث تدهور في أسعار النفط سنة 1993 حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14.19دولار في سنة 1994 ومع تراكم أعباء خدمات الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية وبرزت معها عدة ضغوطات مالية داخلية وأخرى خارجية فمن بين الضغوطات المالية الداخلية نجد:

- العجز الإجمالي للمالية العمومية.
- نمو الكتلة النقدية إلى 10.3%.
- ارتفاع معدل التضخم إلى 30%.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

أما الضغوطات المالية الخارجية فتتمثل في:[3]

- بلغت خدمات الديون حوالي 86%و هو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها وتسديد خدمات الديون التي بلغت 28مليار دولار خلال(1993/1991) .

[1] : مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص 08.

[2]: فله عاشور،**آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر (1994/2002)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005/2004، ص 50.

[3]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص 08.

- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (1993/1992) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري.

و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (1995/1994).

1.1. **أهداف البرنامج**: ارتكزت أهداف هذا البرنامج على جملة من المحاور وهي: [1]

- تحقيق معدل نمو متوقع بين 3 و6 %.
- العمل على الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.
- تسريع عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.
- إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية.

2.1. **الإمكانيات المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج**: لتحقيق هذه الأهداف قامت السلطات المركزية بإجراءات تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية:[2]

1.2.1 من أجل تقليص عجز الميزانية العامة اعتمدت على:

- ضبط نفقات التجهيز.
- تثبيت أجور الوظيف العمومي.
- إلغاء دعم الأسعار لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى.
- العمل على زيادة إيرادات الخزينة بتحسين الإيراد الضريبي.

2.2.1 مراقبة السياسة النقدية فقد اتبعت السلطات ما يلي:

- مراجعة سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار ورفع معدل الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيقي.
- الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.
- تأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة وذلك من خلال تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف.

3.2.1 لتحسين ميزان المدفوعات: لجأت الدولة إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف وإعادة جدولة كل مستحقات الدين الخارجي خلال فترة البرنامج.

3.1. **نتائج البرنامج**:[3] وتدرج أهم نتائج البرنامج في ما يلي:

- نمو معدل الناتج المحلي (-0.2%) في فترة البرنامج مقابل (-2%) عام 1993 وهو معدل نمو سالب راجع للنتيجة السلبية للقطاع الفلاحي (-5%) وانخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات (-2.5%).
- كبح معدل التضخم في حدود (29.05%) بينما كان المعدل المتوقع 40%.

[1] : Hocine Benissad , **l'Ajustement structural** ,Ed : opu, Alger ,1999, p p 63-64.

[2]: : عديسة شهرة،مرجع سابق، ص ص 18-19.

[3]: المرجع السابق، ص ص 19-20.

- خفض عجز الميزانية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.
- تخفيض قيمة العملة المحلية ب40.77% في أفريل 1994.
- استمرار عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتقليص استدانتها من النظام المصرفي.
- ارتفاع الكتلة النقدية M2 مع ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.
- تحسين ميزان المدفوعات مما زاد من احتياطي العملات الصعبة بمقدار بلغ 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993.
- وصل إجمالي الديون المعاد جدولتها إلى غاية مارس 1995 إلى 5.300 مليار دولار أي 15.4% من إجمالي الدين الخارجي للجزائر.

2. **برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995/أفريل 1998)**: لقد ظهرت مقاصد الإصلاح وتحرير الاقتصاد مع بداية الثمانينات باعتبار أن هذا الإصلاح يعمل على إرجاع التوازنات الكبرى التي من شأنها أن تحقق انتعاشا اقتصاديا. وأهم إصلاح قامت به الجزائر هو ذلك الإصلاح المدعم من المؤسستين الدوليتين (البنك والصندوق) وهو برنامج التعديل الهيكلي.

1.2. **محتوى البرنامج**: بعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن محتوى البرنامج والذي كان يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الوطني من جهة وتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد حر من جهة أخرى. وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض في 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 وقد بلغ المبلغ 116928مليون وحدة حقوق سحب خاصة.[1]

2.2. **أهداف البرنامج**: تم تحديد أهداف البرنامج تبعا للاتفاقيات المستقبلية التي تطمح لها السلطات الجزائرية وتمثلت هذه الأهداف في ما يلي:[2]

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف استيعاب أكثر للقوة العاملة وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة.
- تخفيض معدلات التضخم وتقريبها إلى المعدلات السائدة في البلدان المتطورة .
- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة على الجانب الاجتماعي.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية[3].
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين الداخلي والخارجي.[4]

---

[1]: خلوط فوزية،**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2004/2003، ص 116.

[2]: ريال زوينة، **تطور الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثرها على جلب الاستثمار الاجنبي**،مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، بن عكنون، الجزائر، العدد 09، 2010، ص 13.

[3]: روابح عبد الباقي وغياط شريف،**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي22/11 ماي 2002، ص 04.

[4]: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول **"نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر** "الدورة العادية العامة السادسة والعشرون،الجزائر، جويلية 2005، ص 45 .

3.2. **الإجراءات العملية للبرنامج**: من أجل تحقيق الأهداف المسطرة اتبعت السلطات العامة إجراءات تهدف إلى تعميق الاستقرار بالإضافة إلى إجراءات لتحقيق وبعث نمو اقتصادي في الأجل المتوسط وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي:

1.3.2 الإجراءات ذات طابع الاستقرار: وتتمثل في ما يلي: [1]

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- تحرير أسعار الصرف المؤجل والعاجل.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية.
- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري ورفع الدعم عن السلع الأكثر استهلاكا. [2]
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة، الوقود والكهرباء وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
- تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العمومي.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.

2.3.2 الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: وتتمثل فيما يلي:[3]

- فتح الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر(22/95) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج.
- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين قرض عن التصدير وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالية لتسهيل ودعم الخوصصة.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.
- الحد من نمو الكتلة النقدية[4] .

---

[1]: مفتاح صالح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مرجع سابق، ص 10.

[2] :Ammar Belhimer, **La dette extérieur de l'Algérie**, Ed :Marinoor, Alger ,1998, p p112 -114.

[3] : Hocine Benissad , op cit, P.67.

[4]:الهادي خالدي، مرجع سابق، ص132 .

- وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام.

4.2. نتائج برنامج التعديل الهيكلي: لقد أفرز هذا البرنامج للفترة (1998/1994) عدة نتائج ايجابية وسلبية غيرت من الوضع الاقتصادي نذكر منها:

1.4.2 تتمثل النتائج الايجابية فيما يلي:

- تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي حيث انتقل من 42.23مليار دولار سنة 1994 إلى 47.84مليار دولار سنة 1998 مما أدى إلى انتقال معدلات النمو السلبية من (-2.2%) في نهاية 1993 إلى 4.5% سنة 1997 .
- انخفاض معدلات التضخم من 28.33% سنة 1994 إلى 4.76% سنة 1998.
- تقليص عجز كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات[1].
- الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و8 مليار دولار سنة 1997.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997 و28% سنة 2000. [2]

2.4.2 تتمثل النتائج السلبية فيما يلي: [3]

- تدهور الجانب الاجتماعي.
- ارتفاع معدلات البطالة من 25% سنة 1994 إلى 28% سنة 1998 الناتجة عن زيادة النمو الديمغرافي من جهة وعملية تسريح العمال بعد محاولة الحكومة تطبيق قرار خوصصة المؤسسات التابعة للقطاع العام من جهة ثانية.

وما يجب الإشارة إليه هو أن البنك الدولي حاول تعزيز علاقته مع الجزائر في السنوات الأخيرة في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فقد عمل على إرساء مجهودات متجهة نحو تنمية القطاعات الإستراتيجية وتلبية الاحتياجات الضرورية للطبقات المحرومة فكانت هذه المؤسسة المالية تسعى إلى تطوير وترقية وتنمية الهيكل الاقتصادي الجزائري والقضاء على الفقر.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

رغم تجربة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر كمحاولة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق الاندماج في الاقتصاد الدولي حيث بالرغم من أن الإصلاحات مكنت من ظهور أوجه التحسن وتحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية إلا أن انعكاس هذه التجربة بكل تكاليفها على الجانب الاجتماعي حال دون تحقيق نمو اقتصادي دائم.

[1]: شهرزاد زغيب ولمياء عماني،مرجع سابق، ص 03.

[2]: عيسى مرازقة،**القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006، ص ص140-145.

[3]: شهرزاد زغيب ولمياء عماني،مرجع سابق، ص 03.

أولا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض(2001-2003)

1. إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض سنة 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين : [1]

الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

الثاني : يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

2. لقد جاءت التعديلات المتعلقة بالأمر الرئاسي 11/03 في ظرف تميز الجهاز المصرفي فيه بضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية . [2]

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تمثلت أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والاقراضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال .وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية.

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 10/90 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر .

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو (2001-2004)

بالرغم من النتائج المسجلة في التوازنات المالية والنقدية إلا أنها لتزال هشة وبالتالي فإن شروط التعديل الهيكلي قد أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني معرضة عملية الإنعاش والنمو الاقتصادي في المدى القصير للخطر.

[1]: بطاهر علي،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2006/2005،ص49.

[2] :المرجع السابق،ص50.

1. مشاكل الإنعاش الاقتصادي والنمو[1]: بالرغم من الإصلاحات الهيكلية المنتهجة إلا أن هناك العديد من المشاكل الهيكلية التي تؤثر على أهم النشاطات الاقتصادية وتعثر من مسار الإنعاش الاقتصادي ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

- الانعكاسات السلبية لسياسة التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي، والتي قلصت من مستويات النمو الذي يرتكز أساسا على المحروقات بالإضافة إلى انعكاس المصاعب المالية للمؤسسات العمومية على مستوى الواردات التي انخفضت في النصف الثاني من 1999/1998.
- تداخل المهام في الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة عمليات الخوصصة .
- صعوبات جذب الاستثمار لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وخاصة الاستثمار خارج مجال المحروقات.
- انعكاس ظاهرة التهرب الضريبي والإدارة الضريبية غير العصرية سلبا على فعالية النظام الضريبي بالرغم من القيام بإصلاحه.
- عدم وجود دور فعال لبورصة القيم المنقولة في النشاط الاقتصادي وعدم تطورها منذ بداية عملها.

2. محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو (2001-2004): لجأت السلطات الجزائرية بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ سنة 1999 والتي وصلت إلى 11.910 مليار دولار سنة 2000 لتخفيف وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ولهذا سطرت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) الذي اعتبر برنامج إنفاق رأسمالي يتم فيه إنفاق مبلغ إجمالي 525مليار دج إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصد في الميزانية.[2]

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح وهو يشكل أداة قد تكون ناجعة في تحسين المداخيل والقدرات التسييرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه لاسيما الجماعات المحلية.

حيث يسعى هذا لبرنامج إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية تتمثل في ما يلي:

- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري .
- إنشاء مناصب شغل.
- مكافحة الفقر[3].

فمن خلال الجدول الموالي نستنتج أن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني قد سجلت تحسنا ملحوظا حيث التحسن في معدلات النمو الاقتصادي سمحت باستخدام العديد من فرص العمل وهبوط معدلات البطالة إلى نسبة 17.7% في سنة 2004، أما بالنسبة للديون الخارجية فقد انتقلت من 25.26مليار دولار سنة2000 إلى 21.82مليار دولار سنة 2004، أما التضخم فنلاحظ أنه ارتفع إلى نسبة 3.7% سنة 2004 وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة2004.

[1]: عديسة شهرة،مرجع سابق، ص 32.

[2]: شهرزاد زغيب ولمياء عماني،مرجع سابق، ص 04.

[3]: مولود حشمان عائشة مسلم،**اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1999/2004**، الموقع الالكتروني:
www.hachmane@apn.gov.dz .consulte le : 2010/12/11 à 22:30

الجدول رقم(23): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2004)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
PIBمليار دولار	47.84	48.26	54.20	54.90	55.91	60.85	76.59
معدل التضخم%	4.95	2.6	0.75	4.2	0.91	2.71	3.70
احتياطي الصرف مليار دولار	6.844	4.407	11.910	17.963	23.108	32.942	43.113

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

-1998/1999 www.ons.dz

- 2000/2002 collection statistiques n° : 111 ONS

- 2003/2004 www.ons.dz

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي نرى أنه عرف تحسنا ملموسا وهذا يعود في الأساس إلى مداخيل النفط وأن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ويمكن إيجاز مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2003/1999 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي من حيث القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (1999-2003)

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة%	8.6	18.6	30	13	29

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول **التنمية البشرية لسنة2003 أهداف الألفية من أجل التنمية انجازات وآفاق**، الدورة العامة الخامسة والعشرون، الجزائر، ديسمبر2004، ص 41.

3. **نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**[1]:إن أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي ودعم الإنتاج الفلاحي والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة لهذا البرنامج نذكر:

- تحقيق نمو حقيقي بـ5.1% خلال الربع الأول من السنة 2004.
- ارتفاع الإيرادات بحوالي 9.3%.
- استرجاع الفائض في الجانب التجاري وميزان المدفوعات.

[1]: شهرزاد زغيب ولمياء عماني، مرجع سابق، ص 04.

- ارتفاع حصيلة الاحتياطات إلى 43.11 مليار دولار نهاية 2004.

- لم تعرف الخصخصة التطور المسطر لها حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 على خصخصة جزئية أو كلية ل100 مؤسسة إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة والتغير الحاصل في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة (وزارة المساهمة وترقية الاستثمار) التي أصبحت تعمل ضمن نظام جديد بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة.

- إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب موارد هامة ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(25): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source : plan de relance économique/SRC/formulaires/économie/plan-de RELANCE-ECONOMIQUE-PDF :site internet : www.consulatalgeriemontreal.com.consulte le : 2010/12/17 à 14:30

يتبين لنا من الجدول أعلاه أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي لذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة للتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

تميزت السنوات(2001-2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر كافة التراب الوطني تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة، تعتزم الحكومة من خلالها إلى مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.

1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)[1]: تتمثل اهداف البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي فيما يلي:

1.1. **ترقية الاستثمار وضبطه:** إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجرائها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تم مراجعته توفر

[1]:الفكر البرلماني،**برنامج الحكومة امام مجلس الامة**،تقرير مجلس الامة، الجزائر، العدد 6،جويلية 2004،ص ص38-39.

إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار حيث تعتزم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد موقعها.

2.1. **تسوية مستوى العقار**: في ما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار فقد سبق أن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير من خلال استكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحية.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي فقد اقترحت الحكومة ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي يضبط بكيفية واحدة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما.

3.1. **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي**: تعتزم الحكومة مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ربح مرده إلى الغش يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين للخطر.

4.1. **عصرنة المنظومة المالية**: تسعى الحكومة إلى استكمال عصرنة أدوات أنظمة الدفع الجارية حاليا بالإضافة إلى تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتامين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة وكذلك التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمار الأخرى وإنعاش البورصة وتطويرها.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى لهذا البرنامج متمثلة في ما يلي:

- النهوض بتنمية مستمرة منصفة عبر أنحاء البلاد وكذلك من خلال تثمين الثروات الوطنية وتطويرها (قطاع المحروقات والمناجم، الفلاحة، السياحة، الصناعة التقليدية، الصيد البحري، الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة).
- الحفاظ على البيئة لخدمة التنمية المستدامة[1].
- الإصلاح في مجال التنمية البشرية :ففي مجال الصحة ستستمر الخدمة العمومية بتعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي، ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء، كما سجلت الجزائر خلال الفترة(1999-2004) تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن، وسوف يتم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، وستسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون سكن جديد خلال فترة هذا البرنامج، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطني في مجال إعداد المشاريع وإنضاجها.
- سياسة تهيئة الإقليم :إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تطور التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أن تقيم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة، إن إستراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية تمتد حتى 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والثاني لمناطق الهضاب العليا[2].

2. **المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**: يمكن توضيح المبالغ المخصصة للاستثمارات خلال الفترة (2005-2009) من خلال الجدول التالي:

[1]: الفكر البرلماني،مرجع سابق،ص40.

[2]:زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006، ص201 .

الجدول رقم (26): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حسب كل قطاع

القطاعات	المبلغ (مليون دج)	النسبة	القطاعات	المبلغ (مليون دج)	النسبة
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908	%45	**ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية**	1703.15	%40.5
1- السكنات	555		1- قطاع النقل	700	
2- الجامعات	141		2- قطاع الأشغال العمومية	600	
3- التربية الوطنية	200		3- قطاع الماء (السدود والتحولات)	393	
4- التكوين المهني	58.5		4- قطاع تهيئة الإقليم	1015	
5- الصحة العمومية	85		**ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية**	337.2	%8
6- تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127		1- الفلاحة والتنمية الريفية	300	
12- انجاز منشآت للعبادة	10		**رابعا: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها**	203.9	%48
13- عمليات تهيئة الإقليم	26.4		1- العدالة	34	
14- برامج بلدية للتنمية	200		2- الداخلية	64	
15- تنمية مناطق الجنوب	100		3- المالية	65	
16- تنمية مناطق الهضاب العليا	150		4- التجارة	2	
			5- البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
			6- قطاعات أخرى للدولة	22.6	
			خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	%1.1
المجموع				**2202.7**	%100

المصدر: **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005/2009)**، تقرير مجلس الأمة، أفريل 2003، ص ص 06-07. .

يمكن الإشارة من خلال هذا الجدول أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال الفترة (2001-2004).

و بذلك ركزت الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان، حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات، و تم التركيز على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%، كذلك دعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى بغرض إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي تقلص من البطالة.

رابعا: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشرة سنوات من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014)، و تواصلت هذه الديناميكية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 21214 مليار دج اي 280 مليار دولار حيث يشمل شقين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

حيث تم تقسيم هذا البرنامج الى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة
اولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**45,42%**
السكن	3700	
التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الادراة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
ثانيا: برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**38,53%**
قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**16,05%**
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	
المجموع	**21803**	**100%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014).
- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2001/2010)**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، 2013، ص48.

[1]: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014).

خامسا: الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي في 2005 الذي استلم في بداية 2006 في ما يخص الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد الوطني أن بوادر التنمية الاقتصادية في الجزائر مشجعة كما يعتبر الاقتصاد الجزائري في حالة جيدة وزاد من قوته ارتفاع أسعار النفط ونمو إنتاج مشتقاته في الوطن، ولتوضيح الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري سنحاول دراسة كل من الوضعية الاقتصادية والوضعية الاجتماعية للاقتصاد الجزائري.

1. الوضعية الاقتصادية: يمكن تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2004-2014) في الجدول التالي:

الجدول رقم(28):أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2004-2014)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
احتياطات الصرف (مليار دولار)	43.11	592	72	110	143.1	147.2	150	182.2	193.9	208.6	221.5
النمو الاقتصادي(%)	5.2	5.3	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.7	4.3
التضخم(%)	3.7	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية: *: **قيمة مقدرة**.

- World Economic and Financial Surveysn, WORLD ECONOMIC OUTLOOK

April2014, International Monetary Fund, p 185.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/pdf/text.pdf consulte le 16/06/2014 à 00:55.

- Trésor direction général, Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, ambassade de France en Algérie - service économique régional , novembre 2013, p 02-04.
http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/392572 consulte le 04/06/2014 à 13 :33.
- http://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?page=1 consulte le 08/06/02014 à 02:07.

1.1. **الاحتياطات الدولية:** من خلال الجدول السابق نرى أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي بلغت مستوى قياسيا جيدا في نهاية 2006 حيث قدرت ب72مليار دولار مقابل 59 مليار دولار في نهاية 2005 وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

2.1. **النمو الاقتصادي:** تظهر النتائج الموضحة في الجدول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تعزيز النمو الثاني لرئيس الجمهورية سمح بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وإخراجه من حالة الانهيار الذي كان يعاني منه في سنوات التسعينات بالرغم من ارتباط هذا النمو بإيرادات صادرات النفط والغاز.

3.1. **التضخم:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول بلغت نسبة التضخم 2.4 %في سنة 2006 أي ارتفع معدل التضخم على ما كان عليه ابتداءا من سنة 2002 إلى 2005 ثم أخذ بالارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7% لينخفض في سنة 2013 الى 3.3 %.

4.1. **الميزان التجاري:**[1] سجل ميزان التجارة الخارجية سنة 2006 فائضا تجاريا قياسيا قدره 29.98 مليار دولار مقابل فائض تجاري قدره 17.96 خلال الأشهر السبعة الأولى من نفس العام و12.86مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2005

[1]: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص 37 .

وهذا راجع إلى تحسين الصادرات الجزائرية المنعكسة على نسبة تغطية الواردات وبالتالي تحسين الفائض في الميزان التجاري، أما في 2007 فقد سجل فائضا قدره 14.7 مليار دولار.

5.1. **الديون الخارجية:** بعد تراجع المديونية الخارجية الجزائرية إلى 16 مليار دولار بداية 2006 مقابل 17 مليار دولار في أكتوبر 2005 و21.4 مليار دولار في نهاية 2004 تمكنت الجزائر من تسجيل أدنى مستوى للمديونية الخارجية خلال نهاية سنة 2006 لتقدر ب4.7 مليار دولار منها 4 مليار دولار ديون خارجية للقطاع العام والخاص و700 مليون دولار ديون خارجية للدولة وتدل هذه النتائج على تمكن الجزائر من الوصول إلى طي المديونية الخارجية أخيرا.

2. **الوضعية الاجتماعية**[1]: لم تنعكس هذه النتائج بالشكل الصحيح على المجتمع ففي ظل مؤشرات اقتصادية يمكن وصفها بالمريحة حيث لا يزال الأجر الوطني المضمون في الجزائر في حدود 112 أورو مقابل 140 أورو في تونس و170 أورو في المغرب.

كما أن الجزائر أصبحت مصدرا صافيا للكوادر البشرية المؤهلة ومستوردا للعمالة منخفضة التأهيل وفي مقدمتها عمال البناء، حيث أن عدد الخبراء الجزائريين في الخارج يفوق عدد الخبراء الأجانب في الجزائر وهو ما جعل الجزائر تشغل المرتبة 108 في سلم التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وتعزيز النمو سمحا بخلق الآلاف من الوظائف والتي سمحت بخفض نسبة البطالة إلا أنها ما زالت مرتفعة في أوساط الشباب.

و الجدول الموالي يلخص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014):

الجدول رقم(29): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	9.7	9.3	9

المصدر: من اعداد االطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- quelque indicateurs socio-économique de 2000/2006, www.ons.dz .consulte le 11/02/2011 à 14:30.
- http://www.elkhabar.com/ar/economie/332156.html le 04/06/2014 à 13 :33.

مهما كانت الإصلاحات التي تم التطرق لها في هذا المبحث فقد عملت على إعداد الاقتصاد الجزائري للانضمام للاقتصاد العالمي خاصة بعد أن قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي ففي سنة 1994 تم إلغاء نظام المراقبة ونظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة بالإضافة إلى تخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% في 1997 فهذا الاندماج جسد بعدة إجراءات كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002، و من ذلك الوقت اعتبرت الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على مثل هذه الاتفاقية بعد كل من تونس والمغرب .

[1]: المرجع السابق، ص 38.

المبحث الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

شرعت الجزائر في إحداث تغيرات اقتصادية هامة من خلال تبنيها لبرامج الاصلاح الاقتصادي من اجل تحقيق التنمية وتحسين مناخها الاستثماري وذلك عن طريق الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الاجنبية كما ان رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ساعدها على تدعيم سياستها الانفتاحية وذلك من خلال سعيها لتحرير تجارتها الخارجية بدخولها في مفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق الى تطور الشراكة الاجنبية في الجزائر بصورة عامة والى اتفاق الشراكة الاورو جزائرية بصورة خاصة .

المطلب الاول : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر والشراكة الاجنبية في الجزائر

اكتسبت الجزائر بعد انتهاجها لسياسات الاصلاحات الاقتصادية خبرة كبيرة في مجال تشريع وتنظيم الاستثمارات والشراكة الاجنبية، حيث تظهر الحاجة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية وابرام عقود شراكة مع الاجانب من منطلق الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وعدم قدرة مؤسسات الدولة على التكفل بالاستثمار وعدم القدرة على تسيير ديونها الخارجية .

و في ظل سياسات التثبيت والتكييف والتعديل الهيكلي سعت الجزائر الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عرفت اصلاحات اقتصادية قبل وبعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، حيث انطلقت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر في سنة 1994 من خلال سياسات صندوق النقد الدولي المطبقة في الجزائر والمتمثلة في برامج التكييف والتعديل الهيكلي والاستقرار الاقتصادي (تطرقنا لها في المبحث الاول من هذا الفصل)، حيث كانت لهذه الاصلاحات اثار على الاقتصاد الجزائري، الا انها اعتبرت اولية حيث كانت ضرورية من اجل المساعدة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الا انها لم تكن كافية، حيث قامت الجزائر بإصلاحات معمقة اعتمدت من خلالها على برامج الانعاش الاقتصادي للفترات التالية :[1] (تطرقنا له بالتفصيل في المبحث الاول من هذا الفصل)

(2000-2004) : حيث اهتمت هذه الفترة ببرنامج انفاق استثماري يجسد ادارة الدولة ومساهمتها في توليد العديد من النشاطات الانتاجية وتقوية البنية التحتية والادارية والصناعية، وكانت من اهم نتائجه تفعيل استثمارات القطاع الخاص حيث ساهم في خلق 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، بالاضافة الى اجراء مفاوضات من اجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، **كما قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي في افريل 2002**

(2005-2009): في هذه الفترة كان البرنامج مخصص لدعم النمو والذي يهدف الى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والى وضع الشروط المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وكان من اهم نتائجه تفعيل الاستثمارات الاجنبية، و **دخول الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005** .

(2010-2014): في هذه الفترة اندرج البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني، و يشمل على برامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في مختلف القطاعات، حيث يعطي هذا البرنامج اهمية للتنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الاساسية لمواصلة مسار التنمية.

[1]: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 147.

أولا : الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر والشراكة الاجنبية في الجزائر

قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر سعت الجزائر إلى سن العديد من القوانين والمراسيم التي تحاول ضبطه على الرغم من أنه اعتبر منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينات من القرن العشرين كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائري النهج الاشتراكي.

إلا إن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة حيث كان للشريك الجزائري الحصة الآمنة في رأس المال.

ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات سواء من الناحية القانونية أو التنظيمية لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل.

1. الإطار القانوني للاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر

ان مراجعة الاطر القانونية وتكييفها مع مجريات التحولات الاقتصادية عملية لابد منها، وفي ظل البحث عن البدائل الاقتصادية والانتقال الى نحو اقتصاد السوق سعت الجزائر الى تطبيق سياسة الانفتاح على الشراكة الاجنبية من خلال سنها لمجموعة من القوانين المنظمة للاستثمار بتقديم جملة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الاجانب، وذلك من اجل اما:

- الابقاء على الاستثمارات والاجنبية.
- او من اجل زيادة تدفقها.

ويمكن توضيح أهم القوانين والتشريعات التي سنها المشرع الجزائري من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (30) : التطور التاريخي لقوانين الاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر

القانون	الأهداف	الامتيازات والضمانات	العيوب والنقائص	حجم الاستثمارات
القانون 277/63 **المؤرخ في 1963/07/26**	– بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد. – إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر.[1] – تم ادراج هذا القانون ضمن قطاع المحروقات.[2] – موجها لرؤوس الاموال الانتاجية الاجنبية اساسا والدولة تتدخل بواسطة رؤوس الاموال العمومية.[3]	– حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب. – حرية التنقل والإقامة لمسيري المؤسسات. – المساواة أمام القانون ولاسيما الجبائية.[4] – أن يكون عقد الشراكة ملائما للبرامج الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة. – ضمانان عامة يستفيد منها كل المستثمرون والاجانب، ضمانات خاصة بالمؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية الشراكة.[5]	– عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي. – الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشة وإطارات غير مؤهلة...الخ. – الاحكام كانت ليبرالية، لذا لم يظهر الاثر المراد منه وهو تشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة الاجنبية وذلك نظرا لعدم مطابقة نصوصه القانونية للواقع لان الجزائر كانت تقوم بتاميمات (1963-1964) مما جعل المستثمر الاجنبي يشكك في مصداقيته.[6]	بلغ حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1963/ 1966) حوالي: 9624 مليون دولار أمريكي[7]
القانون 284/66 **المؤرخ في 1966/09/15**	– جاء لتحديد الإطار التنظيمي للاستثمار – الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر.[8] – جاء متضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي . – أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل. – تحديد مجالات الاستثمار في القطاعات الصناعية والسياحية مع احتكار الدولة والهيئات التابعة لها لكافة القطاعات الحيوية.[9]	– تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية. – الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية. – الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر. – المساواة أمام القانون والمساواة الجبائية والضمان ضد التأميم. – تحويل الاموال والارباح الصافية .	– لم تتمكن السلطات الجزائرية من التحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي اضطرت سنة 1971 إلى تأميم قطاع حساس واستراتيجي في الجزائر وهو قطاع المحروقات. – لم يساهم كثيرا في جلب الاستثمارات الاجنبية نظرا على نصه على امكانية التأميم عند الضرورة. – الفصل في النزاعات كان خاضعا للمحاكم والقانون الجزائري.	بلغ حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1967/ 1979) حوالي: 208.3مليار دج.[10]

[1]: بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص 64.

[2]:عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 46.

[3]: علياش قربوع كمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999،ص 06.

[4]: عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الدولية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص134.

[5]: عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 06.

[6]: المرجع السابق، ص ص 06-07.

[7]: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص151.

[8]: عليوش قربوع كمال، المرجع السابق، ص 08.

[9]: بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص64 .

[10]: عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، مرجع سابق، ص356.

القانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21	– تأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة.[1] – تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية. – العمل على توفير مناصب شغل بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة . – إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة.	– تحديد نسبة المشاركة الاجنبية ب49% من رأس مال الشركة المختلطة . – حصول الاستثمارات الأجنبية العاملة في الجزائر على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51% .[2]	– بتبني الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد اكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل راس المال الاجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد.[3] – ظهور المشاكل البيروقراطية على المستويين الاقتصادي والسياسي. – التراجع عن الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد تدهور أسعار النفط وهذا ما انعكس سلبا على قطاع المحروقات خاصة والاقتصاد الوطني عامة.	بلغ حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (1983/ 1986) حوالي: 9311.5 ملايين دج.[4]
القانون 13/86 المتمم والمعدل للقانون 11/82 المؤرخ في 1986/08/19	– السماح بمشاركة أوسع للرأس مال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة.[5] – جاء ليمثل الإطار القانوني لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وحقوق المؤسسات التي تمارس هذه النشاطات وواجباتها(قانون المحروقات 14/86).	– تمديد مدة حياة المؤسسات المختلطة من 15 سنة إلى مدة قد تصل إلى 99سنة وفق القانون التجاري الجزائري. – تقديم تسهيلات في تحويل الأموال للخارج. – تحديد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال بنسبة 49[6]% .	– بالرغم من الإصلاحات المعتمدة إلا أن الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظل بعيدا على الطموحات ولم يحقق الأهداف المسطرة.	بلغ عدد العقود المبرمة بين شركة سوناطراك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب خلال الفترة (1986/ 1991) حوالي: 15 عقد.[7]
القانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/27	حدد هذا القانون القطاعات ذات الاولوية للقطاع الخاص وهي: الصناعة(سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة) والخدمات (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية) والبناء والاشغال العمومية، ويعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف من السلطات العمومية باهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص.[8]			
قانون الاستثمار 1989	يسمح برفع حصة الشركات الاجنبية الى 65% لكن الظروف التي مرت بها الجزائر من عدم استقرار سياسي وتدهور الاوضاع الامنية بعد هذه الفترة، لم تكن لتسمح بقدوم الاستثمار الاجنبي.			
القانون 10/90 المؤرخ في	– المرجع الاساسي الذي جاء من اجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الاموال	ليس بقانون استثمار، إلا أنه يؤكد ترخيص المشروع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار		

[1]:عبد القادر بابا،مرجع سابق، ص141.

[2]:بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص65.

[3]: عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 10.

[4]:عبد القادر بابا، مرجع سابق،ص143.

[5]: بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص65.

[6]: المرجع السابق، ص64 .

[7]: بن عزوز محمد،**الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص115.

[8]:ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 152.

1990/04/14	وتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر[1].	المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وتبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات حيث تخضع للمطابقة من طرف مجلس النقد والقرض[2].		
القانون 21/91 المؤرخ في 1991/12/04	صدر هذا القانون الخاص بالمحروقات والمعدل والمتمم للقانون 14/86 لتنظيم نشاطات الشركات الاجنبية المتعاقدة مع سوناطراك في مجال التنقيب والاستكشاف، الانتاج، التسويق، بالاضافة الى الغاء عمليات التأميم .[3]			
القانون 12/93 المؤرخ في 1993/10/05	– تحرير الاقتصاد الجزائري. – البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية.[4] – تهيئة بيئة اقتصادية تشجع القطاع الخاص وذلك بإنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة وسوق القيم الخزينة العامة، ومتابعة برنامج الإصلاحات الهيكلية حسب الرزنامة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.	– معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب بالمثل. – تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة للدولة.[5] – انشاء وكالة لترقية والاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI.	/	بلغ حجم الاستثمار في الجزائر سنة (1993/ 1994) حوالي: 9036 مليون دج[6].
الأمر 04/95 و05/95 المؤرخ في 1995/12/24 المتمم للقانون 25/93	الإقرار بمبدأ التحكم الدولي في عقود الاستثمار .	الأمر 04/95 متعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، أما الأمر 05/95 متعلق بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية للاستثمار.	/	بلغ حجم الاستثمار في الجزائر خلال (1995/ 2000) حوالي: 155.423 مليون دج.

[1]:بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق،ص65.

[2]: عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 13.

[3]:ياسمينة مرابطي، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي وتطورها في ظل الشراكة الاورو متوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2007،ص169.

[4] : عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص146.

[5] :بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص65.

[6]: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003 .

الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20	– تطوير الاستثمارات. – تحرير الاقتصاد. – تعميق الاصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها. – تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية مع حماية البيئة والإقليم1، وخلق مناصب شغل.	– السماح بتطبيق بحرية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر. – جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما تتم انشاء المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد اللامركزي.	بالرغم من هذه القوانين والتشريعات إلا أنه لم تؤدي ما كان مرجوا منها، فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2003 تم تسجيل 80 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية نقدا بحوالي 73 مليار دج وهي تمثل أقل من 15% من قيمة الاستثمارات المعلن عنها.	بلغت الاستثمارات المحققة في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2004) حوالي: 3.5 مليار دولار خارج قطاع المحروقات.2
الامر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15	جاء لتعديل الامر 03/01 حيث قدم العديد من الاعفاءات المتعلقة [3]بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على ارباح الشركات ورسوم التسجيل وتبسيط مسار منح الامتيازات للمشاريع.	– عزز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة افضل للاستثمارات من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وجمع المعلومات الاحصائية المختلفة.[4] – منح مزايا للاستثمارات ذات الاهمية في الاقتصاد الوطني عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر تحت اشراف وزير ترقية الاستثمارات .[5] – عدم التمييز بين المستثمر الاجنبي والوطني في الحقوق والالتزامات مما ساهم في استقطاب شركات اجنبية للاستثمار في الجزائر.[6]		
الامر 08/06 المؤرخ في 2009/07/29	جاء كمعدل ومتمم للقرار الدستوري 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمارات، حيث حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الاحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين 58 و62.	– يمكن للاستثمارات الاجنبية ان تحقق في اطار الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الاقل من رأسمال الشركة، ويمكن ان تكون المساهمة الوطنية من عدة شركاء[7]. – يمكن للاستثمارات المحققة من طرف اشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسات عمومية واقتصادية تنفذ في اطار مساهمة هذه المؤسسات بنسبة تفوق أو تساوي 34% على الاقل من رأسمال الشركة.[8] – تعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند الاقتضاء لمنحها الفوائد.		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المذكورة.

[1]: بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص65.

[2]: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003.

[3]: **المادة 07 من الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 19 /2006/07، ص 18.

[4]: **المادة 14 من الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 19 /2006/07، ص20.

[5]: **المادة 10 من الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 2006/07/19، ص19.

[6]: **المادة 14 من الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في: 19 /2006/07، ص20.

[7]: **المادة58 من الامر رقم 01/09** المؤرخ في 22 جويلية2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي2009،المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في: 26 /07/ 2009، ص 13.

[8]: **المادة62 من الامر رقم 01/09** المؤرخ في 22 جويلية2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي2009، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في: 26 /07/ 2009، ص14.

2. الإطار التنظيمي للاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في مجال القوانين المراسيم التشريعية والتنفيذية والرئاسية المنظمة والمدعمة للاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى خلق وكالات مهمة مثل وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته APSSI ثم خلق وكالة جديدة على غرار الوكالة وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، و كذلك إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

كل هذه الهيئات العامة كان الهدف منها هو خلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار على جميع الأصعدة وسوف نقوم بتوضيح أهم الهيئات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (31): الهيئات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الهيئات	التعريف	المهام	الأهداف
APSSI وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار	انشات الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 وتم تدعيمه بالمرسوم التنفيذي رقم94/314 المؤرخ في 1994/10/17 حيث عرف الوكالة كما يلي:[1] "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و تدعى في طلب النص (الوكالة) وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة، بدأ نشاط الوكالة في مارس 1995.	-تقرر منح المزايا المرتبطة [2]بالاستقلال في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية -تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها -تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة. -تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار. -تجري التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أور فضها.	- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم[3]. - وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين. - المساهمة في تطوير وترقية أشكال الاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة في الجزائر. - تساعد المستثمرين على استيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيد الذي يجمع كافة الوحدات المعنية بالاستثمار في الجزائر.
المجلس الوطني للاستثمار (CNI)	لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم03/01 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة. أما عن أعضاء المجلس فهم كالتالي: [4]الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة	-يحدد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار، وقائمة المصاريف التي يمكن ان تقيد في هذا الصندوق[5]. -يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها. - يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية. - يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمار يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب	-استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

[1] :**المادة01 المرسوم التنفيذي رقم 94/319** المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها ،الجريدة الرسمية العدد67،الصادرة في: 19 /10/ 1994، ص 04.

[2] :عبد القادر بابا مرجع سابق ص158 .

[3] :المرجع السابق، ص ص 158-159.

[4] : **المادة05 المرسوم التنفيذي رقم 281/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد55، الصادر في: 26 /09/ 2001،ص06.

[5]: **المادة04 المرسوما لتنفيذي رقم 281/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد55، الصادر في: 26 /09/ 2001،ص06.

	والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.	دعم الاستثمار وتشجيعه. – يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم في ما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي والمتعلق بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.[1]	
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	أنشأت الوكالة بواسطة الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 282/01 وعرفها على أنها: [2]"مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".	– تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.[3] – تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد. – التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء. – تسيير صندوق دعم الاستثمار وتحدد فرص الاستثمار. – تجمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف على فرص الاستثمار. – تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج وتستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ مشاريع استثمارية.	–الحد من العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها. –التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر بغرض العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	أنشأت هذه الوكالة[4] بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/8 حيث وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لعملية النشاطات الحكومية وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوجد مقرها في الجزائر العاصمة.	– تقديم وتدعيم الاستشارة ومرافقة الشباب [5]ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستشارية ومتابعتها. – تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادوا من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها. – إحداث بنوك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا. – وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم.	–مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة ودفعهم إلى عالم الشغل.
	تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير	–يتأكد بالاتصال مع الادارات والهيئات المعنية من	–انشا خصيصا لتسهيل العمليات الاستثمارية

[1]: **المادة19 الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، الصادر في 22 /08/ 2001، ص07.

[2]: **المادة01 المرسوم لتنفيذي رقم282/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد55، الصادر في: 26 /09/ 2001، ص08.

[3]: **المادة03 والمادة04 المرسوم التنفيذي رقم 281/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد55، الصادر في: 26 /2001/09، ص08.

[4]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص163.

[5]: عبد المجيد أونيس، مرجع سابق، ص163.

الشباك الوحيد اللامركزي	الاستثمار ويضم الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار(مكاتب الوكالة ذاتها، مكاتب ادارة الجمارك، الضرائب، بنك الجزائر، السجل التجاري والاملاك الوطنية، التهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي)، و يؤهل قانونا لتوفير الخدمات الادارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات[1]، حيث ينشا على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة ومن خلال موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الامر 03/01 والتي تنص على[2]: تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.	تخفيف وتبسيط اجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع ويسهر على تنفيذ اجراءات التبسيط والتخفيف المقررة. – تنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من اصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار حافظة عقارية وغير منقولة يسند تسييرها الى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار. – يتم عرض اراضي الاساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار[3]. – تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا الامر 08/06 قبل انجازها الى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة.[4]	باعتباره المخاطب الوحيد قصد تبسيط وتخفيف إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع الاستثمارية. – تحدد المادة 23 من الامر 03/01 مهامه في القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتقديم الخدمات الادارية الى كل صاحب مشروع يود الاستفادة منها وينشا على مستوى كل ولاية.
صندوق دعم الاستثمار	و هو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون مع CNI الذي يحدد حجمه ووفقا لأحكام المادة 100 من الامر المتعلق بقانون المالية التكميلي 2009، حيث انشات الحكومة 48 صندوق استثمار يخص جميع الولايات حيث اوكلت ادارتها لصالح حساب الدولة.[5] و يوزع تخصيص قدره 48مليار دينار بين هذه الصناديق.[6]	– يكلف في المساهمة في راسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب المقاولون . – تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الراس المال الضئيل الى الائتمان المصرفي من خلال تحسين هياكلها التمويلية.	– هدفه التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.[7] – التكفل الجزئي والكلي بالأعمال والتجهيزات وتكاليف بعض الامتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها والمشاريع الخاضعة للرقابة .[8]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المذكورة.

[1]: **المادة 23 الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47 الصادر في : 22 /08/ 2001، ص08.

[2]: **المادة 04 الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47 الصادر في : 22/08/ 2001، ص05.

[3]: **المادة 24،25،26،27الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد47 الصادر في : 22 /08/2001، ص08.

[4]: **المادة04 الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر في : 19 /07/2006،ص17.

[5]: صندوق الاستثمار الولائي، الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement consulte le 14/03/2014 à 00:57.

[6]: **المادة100 من الامر رقم 01/09** المؤرخ في 22 جويلية2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي2009،المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت2001 المتعلق بالعمليات المالية للدولة، الجريدة الرسمية الصادرة في: 26 /07/ 2009، ص21.

[7]: ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص129.

[8]: سهام شيهاني وطارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ –**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة مسيلة،يومي 15/16نوفمبر 2011،ص06.

ثانيا: الاستثمارات والشراكة الاجنبية المحققة في قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، فهو المصدر الاساسي لتوفير العملة الصعبة حيث يمثل 40% من الناتج الوطني المحلي، حيث تمول الجباية البترولية الميزانية العامة للدولة بنسبة 60%، كما يشكل قطاع المحروقات اكثر من 97% ايرادات الصادرات الجزائرية.

حيث يمثل قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي للمستثمرين الاجانب خصوصا الشركات الامريكية والاوروبية ويساهم هذا القطاع بنسبة 20% من السوق الداخلية و80% هي نسبة التصدير من خلال 5 انواع يتم انتاجها وهي : البترول الخام، الغاز الطبيعي، مشتقات من الغاز الطبيعي وكذلك غاز البروبان المميع، حيث تمتلك الجزائر خامس اكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وتعتبر ثاني اكبر مصدر للغاز الى اروبا بنسبة تقد بـ4.1 تريليون متر مكعب من الغاز سنويا عبر خطي انابيب للتصدير تمتد من خلال مياه البحر الابيض المتوسط.

إن التحولات الهامة التي أحدثتها القوانين الصادرة عام 1991 والمتعلقة بتعديل وتتميم قانون المحروقات سمحت بتوافد المستثمرين الأجانب من جراء انفتاح قانون المحروقات على الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والشراكة بصفة خاصة حيث تميزت هذه الفترة بلقاءات ومشاورات بين شركة سونطراك وشركات أجنبية أثمرت اتفاقات عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج المشترك مع عدد كبير من الشركات وصلت في نهاية 1999 إلى 200 عقد علما أن الإنتاج الفعلي من النفط للجزائر بلغ نحو 753 ألف برميل في اليوم لشهر سبتمبر 1999 [1].

إن الشراكة الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمجة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية والتي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج ويمكن عرض البعض منها كما يلي:

1. الشراكة مع منطقة أمريكا: ونجد في هذا المجال الشركات الآتية: [2]

1.1- شركة آركو ARCO الأمريكية: بين سنتين من المشاورات وبتاريخ 15 أفريل 1996 أبرمت شركة سوناطراك عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة آركو يخص تطوير ورفع المعدل الاحتياطي للبترول الخام في حقل (رهد البغل) الذي سينتقل إنتاجه في البداية من 25 إلى 55 ألف برميل في اليوم لتصل بعدها إلى 125 ألف برميل في اليوم في نهاية 1999 وتركز محتوى العقد على ما يلي:

- دفع مبلغ جزئي كحق دخول يقدر بـ225 مليون دولار أمريكي إلى شركة سوناطراك.
- دفع 1.3 مليون دولار كنفقات تخص الاستغلال.
- دفع 50 مليون دولار كاستثمارات للبحث في ميدان الغاز وذلك لحساب سوناطراك علما أن الشريك الأجنبي يأخذ دوما 49% كما حددها قانون المحروقات.

2.1- شركة برون وروت كوندور BROWN et ROOT CONDOR :وهي شركة مختلطة جزائرية أمريكية برون الأمريكية وكوندور الجزائرية تمثل نسبة كوندور فيها 51% وبرأسمال يعادل 8 مليون دولار.

[1]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 258 .

[2]: : المرجع السابق، ص ص 259-260.

و في 24 سبتمبر 1996 أبرمت شركة BCR عقد شراكة مع سوناطراك وآنادار بتروليوم الأمريكية بمبلغ يقدر ب117 مليون دولار. حيث يمثل محتوى هذا العقد تموين وإنشاء خط حاسي بركين الجنوبي على أن يتم تمويل 50% من هذا العقد من قبل شركة (آناداركو) ويتمثل هذا العقد في القيام بمجموعة من الأعمال من بينها: المعالجة والتصفية البترولية، إقامة شبكة للأنابيب والتجهيز والمراقبة... .الخ، وفي 02 جويلية 1997 أمضت هذه الشركة عقدا مع سوناطراك و(رسبول) الاسبانية بمبلغ 75 مليون دولار من أجل معالجة البترول المتجه إلى منطقة إيليزي.

3.1- شركة أموكو الأمريكية Amoko: أمضت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة أموكو في 29 جويلية 1998 مدته 20 سنة من نوع تقاسم الإنتاج لتطوير استغلال أربع حقول غازية تم اكتشافها في منطقة عين أميناس، حيث قدمت هذه الشركة مبلغ 30 مليون دولار أمريكي كحق الدخول وقيمة الاستثمار هي 790 مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ 111 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار التي تمت من جراء هذه الاكتشافات وقد بدا إنتاج الأربع حقول في 2002، كما اعطت شركة اموكو موافقتها على مشروع تطوير غاز عين صالح في افريل 2000و هو اول مشروع لتطوير وتسويق الغاز بالتعاون مع الشركاء الاجانب، حيث بلغت تكلفة المشروع 205 مليار دولار وتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر وتم تصدير الانتاج الى جنوب اوروبا بصفة رئيسية.

4.1- شركة بترو كندا pétro-Canada:[1] في 26 أفريل 1993 أمضت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة بترو كندا لمدة 10 سنوات باستثمار يقدر ب34.5 مليون دولار يتعلق أساسا بتكوين وتأهيل اليد العاملة في مجال المحروقات، علما أن هذه الشركة هي أكبر شركة بترولية كندية متخصصة في مجال المحروقات.

5.1- شركة أميراداهايس[2]: وقعت شركة سوناطراك عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار مع الشركة الأمريكية أميراداهايس ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط ومن المتوقع رفع معدلات الاستخراج من 20% إلى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل يوميا إلى 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2003 على أن تستفيد شركة سوناطراك من 51% من الفوائد المتوقعة، كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في الانتاج لنفس الشركة الامريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود.

2. الشراكة مع منطقة أوروبا:و في هذا الصدد نجد الشركات التالية:

1.2 - شركة بريتش بتروليوم البريطانية (British Petrolum)[3]: لقد أمضت هذه الشركة في نهاية ديسمبر 1995 عقد شراكة مع شركة سوناطراك مدته 30 سنة (سنتين للبحث، 4 سنوات للاشغال، 24 سنة للاستغلال والانتاج) بقيمة 3 مليار دولار أمريكي وقدرت حصة سوناطراك 1.015 مليار دولار أمريكي، و بموجب هذا العقد يدفع الشريك الأجنبي مقابل حق الدخول 50 مليون دولار أمريكي أما الإنتاج فقدر ب 10.3 مليار دولار أمريكي (6.8 مليار دولار تعود إلى شركة سوناطراك) علما أن هذا العقد هدفه البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح وتسويقه وإنتاجه.

و ابرمت هذه الشركة مع سوناطراك عقدا حول مشروع عين صالح في اوت 2001 قدرت تكلفته ب2.7 مليار دولار حيث تغطي 65% منها شركة بريتش بتروليوم و35% يتم تمويلها من قبل سوناطراك، حيث بدأت عملية الانتاج خلال الربع الاول من سنة2004.

[1]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص261.

[2]: ليليا منصور، مرجع سابق، ص 259.

[3]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 261.

2.2 – شركة BP-Statoil: تهدف هذه الشركة الى انجاز مشروع عين صالح لإنتاج 9 مليار م^3 /سنة من الغاز حيث بلغت قيمة هذا الاستثمار 205 مليار دولار وقد دخل عملية الانتاج الفعلي في جويلية 2004، اضافة الى مشروع غاز عين اميناس الذي تبلغ قيمته 10694 مليار دولار، والهدف منه تطوير ابار الغاز في المنطقة لإنتاج حوالي 8 مليارات م^3 من الغاز الطبيعي.

3.2 – الشركة الايطالية Enel: امضت سوناطراك بتاريخ 18 فيفيري 2007 مع الشركة الايطالية Enel عقد بيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم يقدر بـ 1 مليار م^3 /سنة موجهة الى السوق الايطالية وتورد عبر الانبوب «Enrico Mattei» ابتداء من 2008[1].

4.2 – شركة أجيب الايطالية AGIP[2]: لقد تعاملت شركة أجيب مع الجزائر في مجال المحروقات منذ 1980 وهي بذلك تمثل أول شركة أجنبية تمضي عقدا مع سوناطراك من نوع تقاسم الإنتاج بعد صدور قانون 1986 وفي ماي 1997 أمضت هذه الشركة عقدا مع الجزائر مدته 5 سنوات يتضمن استثمار قدره 31.7 مليون دولار حيث يشمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود وتضمن العقد ميزانية خاصة بتكوين اليد العاملة الجزائرية في مجال البحث واستغلال المحروقات وهو الخامس من العقود الذي أمضته الشركة مع سوناطراك.

5.2 – شركة توتال TOTAL[3]: تمثل هذه الشركة المجموعة الفرنسية مهمتها تطوير الحقول البترولية ففي 28 جانفي 1998 أبرمت شركة سوناطراك وشركة توتال وشركة ريبسول الاسبانية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج يخص حقل غازي يقدر بـ 874 مليون دولار أمريكي منها 663 مليون دولار موجهة للتطوير والباقي موجهة للاستغلال حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35 % وتوتال بـ 35% وريبسول بـ 30%، علما أن مدة العقد 20 سنة مع دفع 22 مليون دولار كحق الدخول .أما الربح الناتج عن هذا العقد يعود بنسبة 81.4% لسوناطراك .

6.2 – الشراكة مع الكونسورسيوم:[4] أبرمت شركة سوناطراك عقدا قيمته 257 مليون دولار مع الكونسورسيوم في مارس سنة 2002 يضم شركة سايبم الايطالية لصناعة معدات حقول البترول وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تقدر بـ80 ألف برميل يوميا وشبكة لتجميع البترول في حقل أولاد جمعة في حوض بركين واستغرق بناء المشروع 24 شهرا، حيث تدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالاشتراك مع (بي إتش بي بيليتون) الاسترالية وأجيب الايطالية لتطوير احتياطاتها البالغة 300 مليون برميل.

7.2 – الشركة الاسبانية Endensa[5]: في 22 ماي2006 قامت سوناطراك والشركة الاسبانية Endensa بتوقيع عقد بيع/شراء الغاز الطبيعي، و يصل حجم التزويد بالغاز وفق هذا العقد الى 0.96 مليار م^3 سنويا وذلك عبر الخط الجديد لانابيب نقل الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة بإسبانيا، ويهدف هذا العقد الطويل الاجل الى نقل ما حجمه 8 مليار م^3 اعتبارا من نهاية 2008.

8.2 – شركة EDP: طبقا لاحكام مذكرة التفاهم (MOU) الموقع عليها بتاريخ 11 افريل 2007 وقعت سوناطراك والمجموعة الطاقوية البرتغالية (Energias de Portugal AS PDE) في 31 اكتوبر 2007 على اتفاقيات لإرساء الشراكة الاستراتيجية التي تشمل مجالات الغاز الطبيعي والكهرباء في شبه الجزيرة الايبرية، وتنص هذه الاتفاقيات على قيام سوناطراك بتموين شركة EDP بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية سنوية متفق عليها تقدر ب، 1.6 مليار م^3 سنويا.

---

[1]: بشكيط سهام، مرجع سابق، ص 143.

[2]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 261.

[3]: المرجع السابق، ص262.

[4]: : ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 261.

[5]: بشكيط سهام، مرجع سابق،ص ص 143-144.

9.2 – مشروع ميد غاز[1]: ميد غاز هو مشروع لإنشاء انبوب غاز بحري يربط بين الجزائر واوروبا عبر اسبانيا يبدا من بني صاف بالقرب من ارزيو بطول 200 كلم وعمق م وصولا الى ألميريا جنوب اسبانيا حيث قدرت قيمة الاستثمار ب900 مليار اورو، ويعتبر مثالا عن سياسة الشراكة المتبعة في قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار انشات سوناطراك والمجمع الاسباني CEPSA شركة دراسات سميت ميد غاز تتكفل باعداد دراسات حول جدوى المشروع، حيث صنف الاتحاد الاوروبي مشروع ميد غاز في قائمة اهم مشاريع الغاز والكهرباء في اوروبا، كما انه مشروع يضمن السلامة والامان في التموين بالطاقة لاوروبا وتتمثل القدرة الاجمالية ب8 مليار م^3 سنويا.

و يعتبر ميد غاز مشروع مشترك بين سوناطراك بنسبة 36% والشركتين الاسبانية CEPSA بنسبة 20% و IBERDROLA بنسبة 20%، والشركتين الاسبانية ENDESSA وGDF بنسبة مساهمة تقدر ب 12% لكليهما.

حيث تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك والشركات الاسبانية CEPSA و IBERDROLAسنة 2005 يحتوي كل منهما على حجم تموين لهاتين الشركتين يقدر ب106 مليار م^3 سنويا لكل شركة، وفي سنة 2006 تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك والشركتين الاسبانية ENDESSA والفرنسية GDF للتموين ب 0.96 مليار م^3 لكل واحدة، على ان تتمون سوناطراك ب1.88 مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي. [2]

10.2 – مشروع غالسي GALSI: وهو مشروع مشترك بين سوناطراك و6 شركات اوروبية من اجل انشاء انبوب غاز يربط بين الجزائر وايطاليا عبر سردينيا، حيث تم التعاقد على انشاء شركة دراسات تتكفل باعداد دراسات الجدوى سميت ب GALSI وتساهم سوناطراك فيها بنسبة 36%، اديسون EDISON ب18% واونيل باور ENEL POWER ب 13.5% ووينترشيل WINTERSHELب13.5 %، هيرا HERA بنسبة 9% وبروقميزا PROGMISA ب 5 % وسفيرس SFIRS ب 5 %[3]، ان انبوب الغاز الرابط بين الجزائر وايطاليا عبر سردينيا سيمتد على مسافة كلية تقدر ب1470كلم تقريبا، حيث يبدا من حاسي رمل من اجل الوصول الى القالة ثم عبر البحر الى غايةسردينيا من اجل الوصول الى Gasteglionne Della Pescaia وهي منطقة تقع شمال روما (ايطاليا) وتقدر الطاقة الابتدائية لهذا الانبوب ب8 مليار م^3 سنويا من الغاز وذلك بعمق اقصى 2000م، حيث يخدم هذا المشروع ايطاليا وجنوب فرنسا بالاضافة الى البلدان الاوروبية في الشمال ويتوقع ان تكون بداية استغلال الانبوب خلال سنة 2011.[4]

حيث تم توقيع بروتوكولات اتفاق حول تموين واستلام الغاز الطبيعي من خلال انبوب الغاز الطبيعي من خلال انبوب الغاز المستقبلي بين سوناطراك، EDISON (2 مليار م^3) ENEL (2 مليار م^3)، HERA (1 مليار م^3)، WORLD ENERGY (0.5 مليار م^3) وكذلك ASCOPIAVE (0.5 مليار م^3).[5]

3. الشراكة مع منطقة آسيا: إن الاستثمارات الأجنبية الواردة من منطقة آسيا ضعيفة جدا ونجد في هذا المجال ما يلي:[6]

1.3 – شركة بترو ناس ماليزيا: أبرمت شركة سوناطراك عقدا مع الشركة الماليزية بترو ناس سنة 1996 ويمثل العقد الحاد عشر منذ سنة 1993 مدة خدمته 7 سنوات ويتعلق بالبحث في المنطقة الشمالية الشرقية لحاسي مسعود ويتضمن استثمار قدره 38 مليون دولار.

---

[1] : SONATRACH, Rapport Annuel 2006, Algérie,p38.

[2]: نسرين برجي ومبارك بوعشة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31،2012،ص71.

[3] : SONATRACH, Rapport Annuel 2006, Algérie,p39.

[4]: نسرين برجي ومبارك بوعشة، مرجع سابق،ص72.

[5] : SONATRACH, Rapport Annuel 2006, Algérie,p39.

[6]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 262.

2.3 – شركة BHP الاسترالية: في ماي 1997 أمضت الشركة الاسترالية عقد شراكة مع سوناطراك يقدر ب 62 مليون دولار ويتعلق بالتدخل في مجال الاكتشافات البترولية في شمال شرق "باسان إيليزي" هذا العقد من نوع تقاسم الإنتاج يسمح باكتشاف المحروقات والغاز المميع علما أن أول عقد أبرمته الشركة مع سوناطراك في مجال الاكتشافات يعود أساسا إلى سنة 1988 [1].

و في جويلية2000 وقعت سوناطراك عقد قيمته 10.3 مليار دولار مع BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة اوهانيت بمقاطعة اليزي في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، وينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية وشركائها جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الاماكن الاربعة والتزامها بانتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع ان يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات من بداية الانتاج الدولي عام 2003، الذي سيصل الى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي و30400 برميل يوميا من المكثفات و27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال.

4. شراكة أجنبية مع مناطق أخرى: ونذكر منها مايلي:

1.4. شركة ايتوشو اليابانية[2]: وقعت مجموعة النفط والغاز الحكومية الجزائرية سوناطراك مع شركة ايتوشو اليابانية عقدا يقضي باقامة ثلاث منشأت لفصل غاز البترول المسال في منطقة ارزيو غربي الجزائر، وتبلغ الطاقة الاجمالية للمنشأت الثلاثة 3 ملايين طن سنويا من غاز البوتان وغاز البروبان، ويتم تزويد هذه المنشأت من نهائي غاز البترول المسال في منطقة بطوية المجاورة وتبلغ تكاليف المشروع حوالي 1.099 مليار دولار من تمويل سوناطراك الخاص .

2.4. شركة كالغاري بتروليوم الكندية: [3] تم الاتفاق بين سوناطراك وهذه الشركة على البدء في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الصحراء الجزائرية "بروض يعقوب" الواقعة بحوض بركين والتي تبلغ مساحتها 970 كلم مربع.

ثالثا: الاستثمارات والشراكة الاجنبية المحققة خارج قطاع المحروقات

من اجل توسيع نطاق الاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر خارج قطاع المحروقات اصدرت الجزائر عدة قوانين وقامت بعدة تعديلات تتعلق بتنظيم الاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية (قانون النقد والقرض 10/90، قانون ترقية الاستثمارات رقم 12/93، قانون تطوير الاستثمارات 03/01، الامر 08/06) تم التطرق لهم في الجدول رقم(30)، و التي تهدف في مجملها الى جلب المستثمرين الاجانب بصفة عامة والانفتاح على الشراكة الاجنبية بصفة خاصة.

1. تطور الاستثمار والشراكة الاجنبية خارج قطاع المحروقات حسب ANDI

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يمكن توضيح تطور المشاريع الاستثمارية في اطار الاستثمار والشراكة الاجنبية خلال الفترة (2002-2013) من خلال الجدول والشكل التاليين:

[1] : المرجع السابق، ص 262.

[2]:بشكيط سهام، مرجع سابق،ص145.

[3]: ليليا بن منصور، مرجع سابق،ص262.

الجدول رقم (32): تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في اطار الشراكة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

السنة	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98276	1,22%	29372	3,44%
2003	1622	3,05%	395870	4,90%	34476	4,04%
2004	874	1,64%	240889	2,98%	24719	2,90%
2005	843	1,58%	199128	2,47%	43597	5,11%
2006	2145	4,03%	472505	5,85%	47748	5,59%
2007	4323	8,12%	654665	8,11%	87983	10,31%
2008	6687	12,57%	1325064	16,41%	92005	10,78%
2009	7594	14,27%	462679	5,73%	68774	8,06%
2010	6386	12,00%	395292	4,90%	64091	7,51%
2011	6434	12,09%	1335448	16,54%	128491	15,06%
2012	6919	13,00%	776530	9,62%	83210	9,75%
2013	8895	16,72%	1716136	21,26%	148943	17,45%
المجموع	**53207**	**100%**	**8072482**	**100%**	**853409**	**100%**

Source : ANDI 2013.

و يمكن توضيح اكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في اطار الشراكة و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

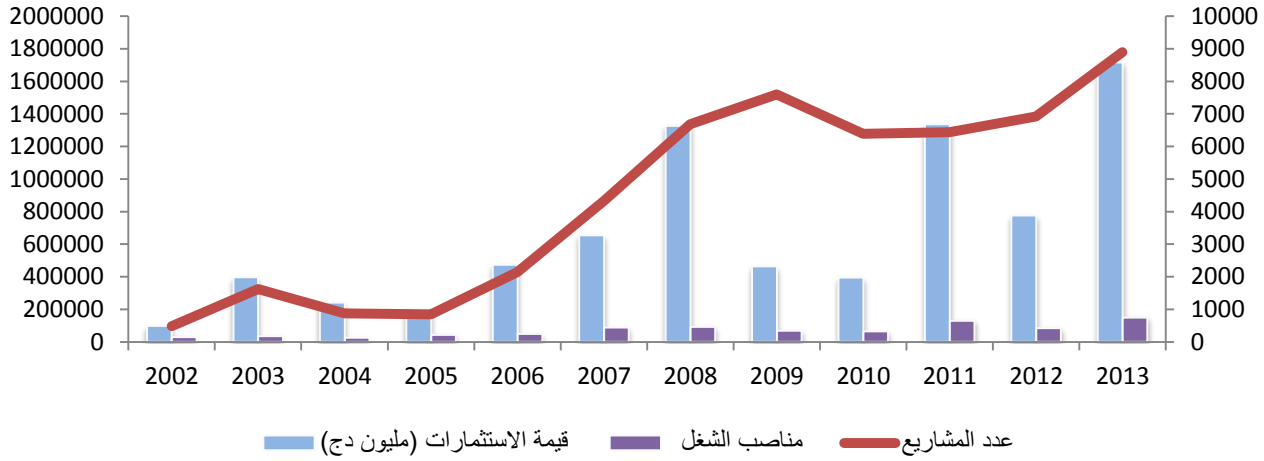

المصدر :مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(32).

حيث تم توزع هذه المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب طبيعتها ونوعها على مجالات متعددة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(14): طبيعة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2013)

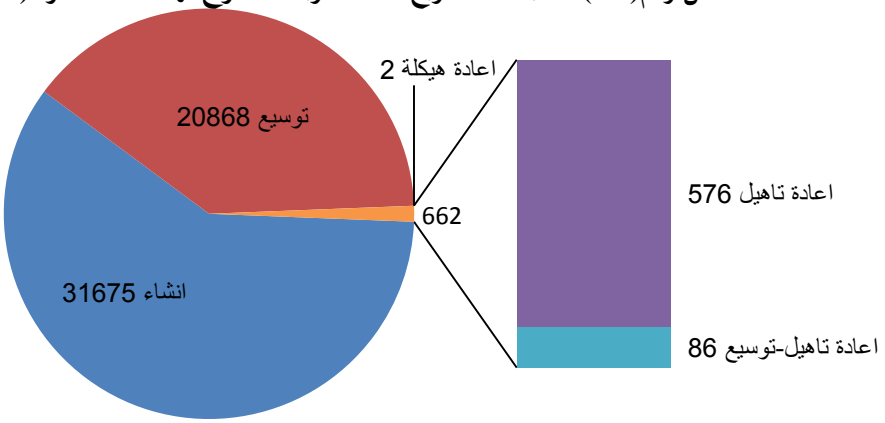

Source : ANDI 2013.

حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر عامل اساسي في تكوين راس المال الثابت، علما ان تكوين راس المال الثابت = الاستثمار المحلي + الاستثمار الاجنبي المباشر (استثمار اجنبي + شراكة)، ومن خلال دراسة حديثة لـ FEMISE تؤكد ان الاستثمار المحلي هو الذي يجذب أو يستقطب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث انه اذا كان متوسط معدل النمو يقدر بـ 1% من معدل الاستثمار المحلي لخمس سنوات سابقة فان هذا سيؤدي الى ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 0.12 % للعام المقبل وهذا خارج صفقات الاندماج والتملك[1] .

و يمكن توضيح وضعية المشاريع المصرح بها في اطار الشراكة والاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2013) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): وضعية الاستثمارات والشراكة الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2013)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	52739	99,1%	6050318	74,9%	759366	89,0%
اجمالي الاستثمارات الاجنبية (الشراكة الاجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر)	468	0,9%	2022164	25,1%	94043	11,0%
المجموع	53207	100%	8072482	100%	853409	100%

Source : ANDI 2013.

من خلال الجدول نلاحظ ان الاستثمارات المحلية تحتل اهمية كبرى بنسبة 99.1% من عدد المشاريع الاستثمارية وبنسبة 74% من قيمة هذه المشاريع الاستثمارية كما ساهمت في توفير مناصب شغل بنسبة 89%.

اما اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهي لا تمثل الا 0.9% من اجمالي عدد المشاريع و25.1% من الاموال التي تم استثمارها اذ انها لم تساهم الا بنسبة 11% في توفير مناصب الشغل .

[1] :ANIMA , **impact économique de l'investissement étranger, et comment maximise les retombées positives des IDE**, ISR Casablanca , Juin 2011,p13.

و يمكن توضيح تقسيم هذه المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خارج قطاع المحروقات حسب قطاع النشاط في اطار الشراكة والاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2013) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(34): تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2013)

قطاع النشاط	عدد المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)		مناصب الشغل	
	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الاجنبية	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الاجنبية	الاستثمارات المحلية	الاستثمارات الاجنبية
الزراعة	727	8	80501	4747	42736	514
البناء	10049	75	1157792	48345	203599	16196
الصناعة	6347	260	2732375	1301291	226193	45192
الصحة	614	6	69112	13573	12172	2196
النقل	29128	17	713137	12127	145718	1497
السياحة	480	9	440853	445592	29891	13980
الخدمات	5389	92	557988	107049	81027	12968
التجارة	2	0	37514	0	15500	0
الاتصالات	3	1	261045	89441	2530	1500
المجموع	52739	468	6050317	2022165	759366	94043
المجموع العام	53207		8072482		853409	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على : **ANDI 2013**

الشكل رقم (15):: تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2013)

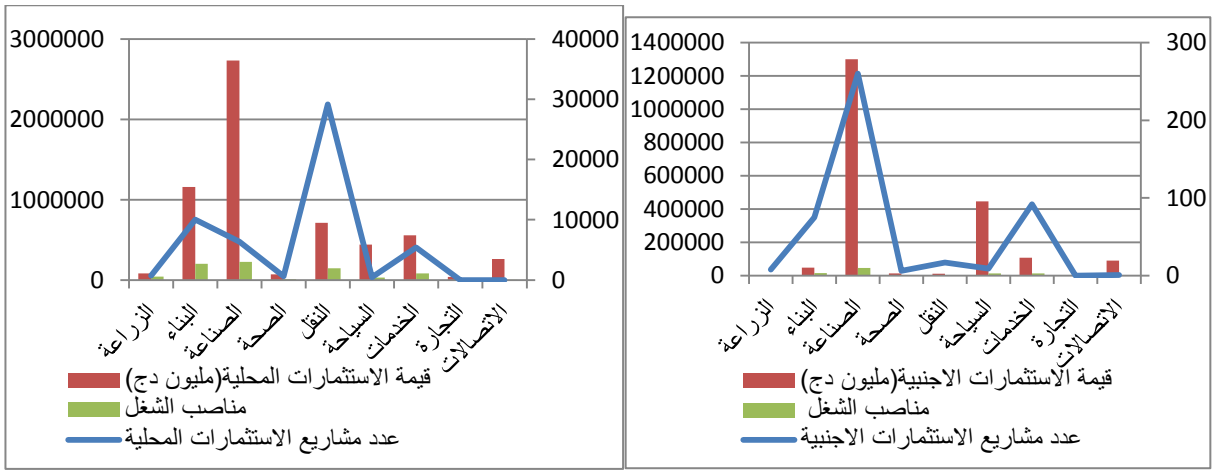

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(34).

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية قد وزعت على قطاعات الاقتصاد الوطني بنسب ومبالغ متفاوتة، خلال الفترة (2002-2013) بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية، فمن حيث المشاريع الاستثمارية المسجلة حيث يحتل قطاع النقل والبناء والصناعة وقطاع الخدمات الصدارة ضمن الاستثمارات المحلية، في حين الاستثمارات الاجنبية يحتل قطاع الصناعة الصدارة ويليه قطاع الخدمات وقطاع النقل .اما من حيث قيمة الاستثمارات المحلية فيحتل قطاع الصناعة الصدارة

بقيمة 2732375دج، و يليه قطاع البناء وقطاع النقل، اما قيمة الاستثمارات الاجنبية فقطاع الصناعة يحتل المرتبة الاولى بمبلغ 1301291دج يليه قطاع السياحة بمبلغ 445592 دج، ثم قطاع الخدمات والاتصالات .

حيث يؤكد مركز دراسات ANIMA ان قيمة مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر والشراكة الاجنبية المصرح بها خلال الفترة (2005-2010) عرفت تطور معتبرا في ثلاث قطاعات نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(16): قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية في ثلاث القطاعات الاولى (2005-2010)

الوحدة : مليون اورور.

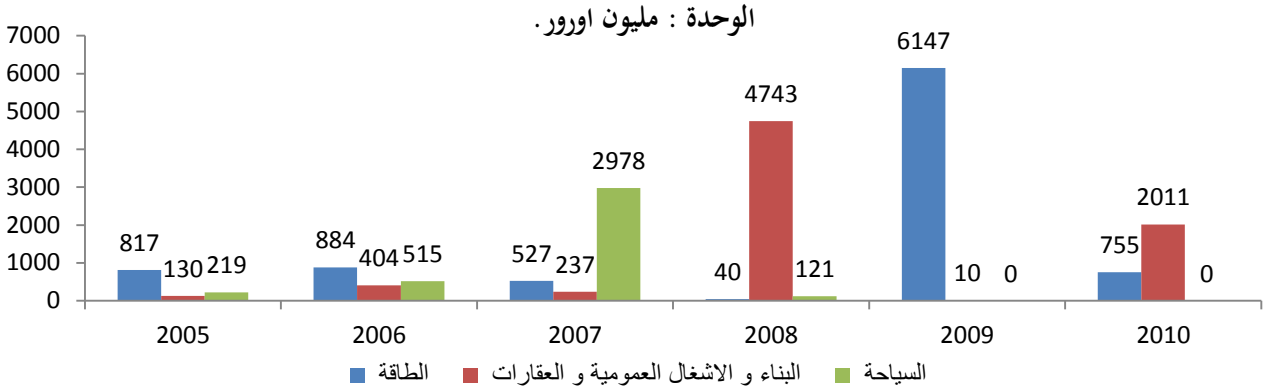

Source : ANIMA **, la méditerranée entre croissance et révolution, investissement directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2010**, étude N° 21, Mars 2011 , p46.

من خلال ما سبق نستنتج ان التقييم الفعلي للشراكة الاجنبية خارج مجال المحروقات لا يتم الوصول إليه إلا من خلال معطيات كمية ومالية وفي غياب المعطيات المتعلقة بالمشاريع الجديدة التي تم إنجازها تم التطرق لبعضها بفضل عملية الحصر التي قامت بها وكالة دعم وترقية الاستثمار 2013 والتمويلات من بنك الجزائر.

2. مساهمة القطاع العام في مشاريع الشراكة الاجنبية :[1] منذ انطلاق ترويج مشاريع الشراكة في الجزائر من قبل الشركات القابضة الحكومية بدأت تظهر النتائج الايجابية ويمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة منها:

- عقد الشراكة الذي تم بين شركة صيدال وشركة فريزر الأمريكية بقيمة 52 مليون دولار أمريكي نوع العقد شركة مختلطة دخلت حيز العمل.
- عقد عمل تم بين شركة صيدال وشركة Rhône Pollen Rocher الفرنسية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي دخلت حيز العمل.
- عقد تم بين شركة صيدال والمجمع الصناعي الأوروبي الفرنسي بموجبه تم إنشاء شركة مختلطة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي سنة 1994.
- توقيع عقد شراكة من نوع شركة مختلطة بين الديوان الوطني لأغذية الأنعام وشركة فريزر الأمريكية ودخلت حيز التنفيذ في 2000.

[1]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص ص 267-268-270.

- في 19 ديسمبر 1999 تم توقيع عقد شراكة من نوع شركة مختلطة بين "أوناد" المجمع الوطني للمنظفات ومواد الصيانة وشركة "هنكل" الألمانية حيث هذه الشراكة تشمل مجمعين صناعيين لإنتاج مستحضرات التنظيف الأول يقع في عين تموشنت والثاني في الجزائر العاصمة.

- تم إبرام اتفاق يتضمن عقد شراكة صناعية وتجارية بين وزارتي الدفاع الوطني والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ومجمع يضم ثلاث شركات ألمانية "ايدز دوشلاند، رود شواردز، كارل زيس" وهذه الشراكة تشمل إنشاء شركة مختلطة وفقا لأحكام قانون المالية التكميلي 2009 من أجل إنجاز أنظمة إلكترونية على مستوى موقع الشركة الوطنية للصناعة الالكترونية والكهرومنزلية بسيدي بلعباس ويندرج هذا التعاون الاقتصادي بين البلدين في إطار تطوير المجال الالكتروني المهني في الجزائر على وجه الخصوص وفي إطار تعزيز العلاقات الجزائرية الألمانية كما من شأنه أن يؤدي إلى استحداث مناصب شغل عالية المستوى للمتفوقين في التكنولوجيا المتقدمة.[1]

3. مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة الاجنبية: [2]من بين الشركات المختلطة التي أقيمت مع القطاع الخاص في ميدان الشراكة نجد ما يلي:

- تم إنشاء شركة مختلطة في سبتمبر 1997 خاصة بتركيب أجهزة التلفزيون بين شركة سامسونغ الكورية وشركة جزائرية تابعة للقطاع الخاص Sentrax Electronique International
- شركة بيبسي كولا والمستثمر الجزائري مهري قيمة الاستثمار 60 مليون دولار أمريكي.
- مجموعة محسن الحشيشي التونسية التي دشنت مصنعها بالجزائر في بداية 1999 تحت اسم "شركة التنمية الصناعية والتجارية" وهي تابعة لشركة "إليكترو ستار" (Electrostal) في تونس والتي تعمل في تركيب وترويج الأدوات المنزلية الكهربائية.

و بالإضافة إلى الشراكة الأجنبية في الجزائر بما فيها في مجال المحروقات وخارج مجال المحروقات سواء كانت ذات قطاع عام أو ذات قطاع خاص إلا أنه هناك نوع آخر من الشراكة في الجزائر وهو الشراكة الجزائرية–الجزائرية حيث تصنف هذه الشراكة إلى نوعين:[3]

- ✓ **الشراكة بين مؤسستين عموميتين:** هذه الشراكة عمومية ومن أمثلة هذه الشراكة تلك التي تمت بين المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية ENIE والمؤسسة الوطنية لتوزيع الأجهزة الالكترونية.
- ✓ **الشراكة بين مؤسستين إحداهما عمومية والأخرى خاصة:** وتكون ذات منفعة مشتركة عامة وخاصة فالدولة تستفيد من جهة والمستثمر الخاص يستفيد هو الآخر من جهة أخرى ومن أمثلة هذه الشراكة:

- عقد الشراكة المبرم بين صيدال وفار ماغراب: في 1999 والذي ينص على الشراكة في صنع منتجات شبه طبية في مرحلة أولية من طرف شركة FARMEGHREB الموجودة في ولاية تيارت.

---

[1]: **الجزائر–ألمانيا ابرام اتفاق شراكة صناعية تجارية**،الموقع الالكتروني:
www.algériapressonline.com. consulte le : 2010/12/18 à 19:30

[2]: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 273.

[3]: غربي وهيبة، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين الخدمات للجماعات المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص ص85–86 .

المطلب الثاني :العلاقات الاورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة

لقد سعت الجزائر في سبيل رفع مستواها الاقتصادي وتحقيق تنمية تمكنها من القضاء على الصعوبات الاقتصادية وتخطي الحواجز إلى أعاقت مسارها التنموي ومواجهة التطورات العالمية التي ميزت فترة التسعينات إلى الارتباط بأحد ابرز التكتلات الإقليمية الموجودة وهو الاتحاد الأوروبي، حيث تمتد العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى قرون عديدة لتتطور فيما بعد من مجرد اتفاق تعاون إلى مشروع شراكة، حيث تعد الجزائر الدولة العاشرة من بين من بين اثنتي عشرة دولة مشاركة في جنوب حوفي المتوسط توقع على هذه الاتفاقية في إطار مؤتمر برشلونة للشراكة الاورو متوسطية، والتي تمثل أداة ثنائية بين الدول الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجزائر، وهي معاهدة دولية ملزمة الطرفين، حيث أن هذه الأخيرة لم تكن منعدمة وإنما كانت مندرجة ضمن سياق آخر يهتم بالتبادل التجاري وتقديم المساعدات المالية، وبإبرام اتفاقية الشراكة تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة تهدف من خلالها إلى البروز والاندماج في الأسواق العالمية.

أولا: العلاقات الاورو جزائرية قبل اتفاقية الشراكة

يمكن دراسة تطور علاقات التعاون الاورو جزائري على مرحلتين المرحلة الأولى قبل سنة 1976 والمرحلة الثانية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976.

1. العلاقات الاورو جزائرية قبل 1976

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1967 ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات حيث استطاعت رفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت في الحصول على أفضلية جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها من اتفاقيات ايفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أي يتم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقها بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.[1]

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاق من سنة 1972 فتح مفاوضات جديدة مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي دول المتوسط اتفاقية التعاون والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978[2]

2. اتفاقية التعاون الاورو جزائري 1976

لقد جاءت اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائري في 26 افريل 1976 متضمنة ثلاث محاور أساسية وهي:[3]

المحور الأول: توسيع مبادلات التجارية والمقيمة آنذاك بـ 190 مليون ايكو.

المحور الثاني: التعاون الاقتصادي، التقني المالي وفي هذا الإطار تم التعاقد على أربع برتوكولات منذ 1976.

المحور الثالث: ويخص الجانب اجتماعي اي التعاون في مجال اليد العاملة من حيث عدم التميز، الضمان الاجتماعي، المنح العائلية.

---

[1]: ميموني سمير، **الشراكة الاورو متوسطية بين الطموحات والواقع**، مرجع سابق، ص176.

[2]: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية**، مرجع سابق، ص ص 05-06.

[3]: قدي عبد المجيد، **الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد**، مرجع سابق، ص03.

1.2. **الجانب التجاري**:ويتمثل في دخول السلع الجزائرية الصناعية منها والزراعية إلى أسواق المجموعة الأوروبية، ومن بين الأهداف التجارية التي نص عليها اتفاق التعاون ما يلي:[1]

- تنمية التبادل التجاري بين الطرفين
- العمل على تحقيق توازن في التبادل التجاري بين الطرفين ويتم ذلك بتخفيضات في الرسوم الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية.

✓ ولتحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ جملة من الإجراءات نذكر منها:[2]

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 و100% لبعض المنتجات الزراعية
- تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية، وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص)، وقد هيمنت على الصادرات الجزائرية، المحروقات والتي كانت قيمتها تحدد بسعر البترول.
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

✓ أما فيما يخص نتائج التعاون التجاري الاورو جزائري يمكن إيجازها من خلال ما هو موضح في الجدول رقم(35) والشكل رقم (17) فيما يلي:[3]

- تعد المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر خلال الفترة(1985-1992)، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية كانت موجهة إلى أوروبا وحوالي 60% من وارداتها تأتي من أوروبا، مع العلم أن أكثر من 70% من صادرات الجزائر نحو أوروبا كانت عبارة عن منتجات نفطية (بترول-غاز) و67% من وارداتها هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية.

- في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري والذي قدر سنة 1985 بـ 4226 مليون ايكو و3196 مليون ايكو سنة 1991 و2452 مليون ايكو في سنة 1992 كما هو موضح في الشكل رقم (17) وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، وهذا بالرغم من انخفاض مداخيلها بفعل انخفاض سعر البرميل من النفط في الأسواق العالمية سنة 1986.

- كما عرفت قيمة الصادرات الجزائرية اتجاه المجموعة الأوروبية انخفاضا كبير خلال الفترة(1985-1992) وهذا من 11609 مليون ايكو إلى 6834 مليون ايكو، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات ومن ثم انخفاض قيمة الصادرات مما يؤكد على أن الجزائر بلد أحادي التصدير.

- إن الواردات الجزائرية قد شهدت انخفاضا كبيرا خصوصا في الفترة(1985-1988) بنسبة 50% وذلك بسبب سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها آنذاك السلطات نظرا لقلة الموارد المالية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات النفطية، كما تقلصت الواردات من سلع التجهيز والمنتجات المصنعة بنسبة 56% خلال الفترة(1985-1988) حيث انتقلت من 5080 مليون ايكو إلى 2215 مليون ايكو مما كان له تأثير سلبي على الجهاز الإنتاجي الجزائري.

---

[1] :تواتي محمد، مرجع سابق، ص 30.

[2]: فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعات الأوروبية**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،1982، ص 101.

[3] :غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص 33.

الجدول رقم (35):الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية الجزائرية للمجموعة الاوروبية خلال الفترة(1985-1992)

الوحدة: مليون ايكو.

	المنتجات الزراعية والمشروبات والتبغ		مواد اولية		منتجات طاقوية		منتجات كمياوية		سلع التجهيز والمنتجات المصنعة		منتجات اخرى		المجموع		الميزان التجاري بين الجزائر والمجموعة الاوروبية
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
1985	29	976	39	234	11383	243	82	754	66	5080	10	96	11609	7383	4226
1986	23	574	37	105	4575	108	44	639	80	3700	1054	123	5813	5249	564
1987	7	563	32	123	4282	97	38	489	78	2494	930	113	5367	3879	1488
1988	7	685	40	128	3834	78	29	525	106	2215	834	74	4850	3705	1145
1989	6	945	0	134	4683	75	39	622	123	2865	950	69	5801	4710	1091
1990	6	895	0	131	5830	48	42	506	87	3336	925	55	6890	4971	1919
1991	6	855	0	90	6194	60	50	479	85	2843	1243	55	7578	4382	3196
1992	4	855	0	90	4921	60	56	479	112	2843	1741	55	6834	4382	2452

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على : احصائيات الهيئة الاوروبية للاحصاء-Eurostat-

الشكل رقم (17):الميزان التجاري بين الجزائر و المجموعة الاوروبية خلال الفترة(1985-1992)

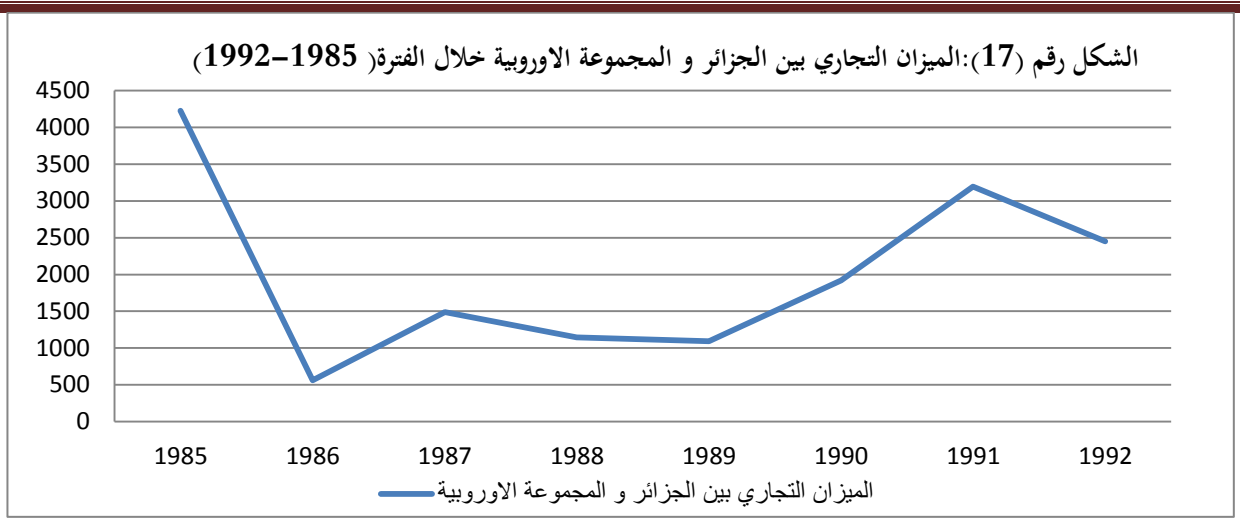

المصدر : مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (35).

2.2. الجانب الاقتصادي التقني :حسب نص اتفاقية التعاون فان التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي يهدف إلى ما يلي:[1]

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، وذلك في شكل منح للدراسة والتدريب وتمويل أنشطة تكوين التقنيين المتخصصين في مجال الغاز والنفط.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي المالي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي غطت الفترة(1978-1996) والتي استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة(1978-1996) بـ 854 مليون ايكو منها 214 مليون ايكو في شكل إعانات مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية و6440 مليون ايكو قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار.

وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربعة بروتوكولات مساعدة مالية بين الطرفين لأجل 5 سنوات لكل بروتوكول القابلية للتجديد كما هو مبين في الجدول رقم (36)، مع الإشارة انه تم إضافة 95 مليون ايكو إلى البروتوكول المالي الرابع ثم تقديمها في إطار ما يعرف "بالسياسة الاورو متوسطية المتجددة" والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا.[2]

[1]: Commission européenne, **Accord de coopération entre l'Algérie et le CEE**, office des publications officielles des communautés Européennes, Luxembourg, 1976, p3.

[2]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص06.

الجدول رقم (36) :المبالغ المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة(1978–1996) الوحدة: مليون ايكو

	البرتوكول الأول 1981/1977	البرتوكول الثاني 1986/1981	البرتوكول الثالث 1991/1986	البرتوكول الرابع 1996/1991
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
قروض البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
مجموع المبالغ المخصصة	114	151	239	350+95 (95مبلغ خارج البروتوكول)
التسديدات الفعلية	97	92	38	15
نسبة التسديدات الفعلية	85%	61%	16%	4%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 6.
- اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 211.

عند تقييم التعاون المالي الاورو جزائري في إطار البرتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة نلاحظ أن 75% من المبلغ الإجمالي للبرتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك للاستثمار و25% تمثل المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

وبالرغم من الزيادة الواضحة التي عرفها كل من البرتوكول الثالث والرابع عن سابقيه، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات من اجل تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، والأكثر من ذلك انه لم يسدد لها ما تم تخصيصه (نسبة التسديدات الفعلية) كما هو مبين في الجدول السابق، حيث نلاحظ أن نسبة المدفوعات الفعلية بدأت تنخفض من برتوكول مالي لآخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ النسبة الفعلية لمنح هذه القروض خلال الفترة(1977-1996) سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات، وضعف نسب التسديد إلى عوامل من بينها:[1]

- تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة.
- افتقاد البرتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى.
- ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية

كما يمكن توضيح توزيع المساعدات المالية الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة حسب مختلف القطاعات من خلال الجدول التالي:

[1]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص07.

الجدول رقم(37) :القطاعات الممولة في الجزائر في إطار البرتوكولات المالية الأربعة (1976–1996)

القطاعات	البنية التحتية (الهياكل الاقتصادية)	الطاقة	الزراعة والصيد البحري	الري والمياه	التجارة والصناعة	التكوين والتعليم	التعاون في المجال العلمي	التعديل الهيكلي
نسبة المبالغ المالية الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الاربعة	%60	%7	%9	%11	%4	%2	%5	%2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/ 2009، ص 117.

من خلال الجدول يتضح لنا أن توزيع المساعدات المالية الأربعة على مختلف القطاعات في الجزائر كان موجه إلى الهياكل الاقتصادية بـ 60% والتي تهدف إلى تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في حين المساعدات الموجهة للقطاعات الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية كانت ضئيلة خاصة بالنسبة للصناعة والتجارة وهو الذي لا يمثل تعاون اقتصادي فعال بالمعنى الحقيقي.

ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مع دول حوض المتوسط من خلال توسيع نفوذه في المنطقة من خلال مؤتمر برشلونة والتي تعد بمثابة استجابة للسياسة الاورو متوسطية فظهر مفهوم الشراكة ليحل محل التعاون.

فالجزائر بإمكانياتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ظلت محل اهتمام القطب الأوروبي إذا كانت تسعى إلى تأقلم اقتصادها مع الاقتصاد الاورو متوسطية.

فالشراكة الاورو جزائرية تعني: ذلك التكامل بين الطرف الأوروبي والجزائري من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة وفي شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاليته الإستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية.[1]

1. مراحل توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أعطت الجزائر موافقتها على إقامة شراكة اورو متوسطية 13 أكتوبر 1993 من شانها أن تسعى إلى خلق إطار جديد للتعاون الاورو–جزائرية، لتدخل فيما بعد في سلسلة من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، حيث جرت هذه المفاوضات على مرحلتين.[2]

1.1. **مرحلة المفاوضات الاستطلاعية:** شملت أربع جولات حيث بدأت في جوان 1994 وانتهت في فيفري 1996، حيث سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات ودراسة أفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الاورو متوسطية، وتخللت هذه المحادثات المصادقة على إعلان برشلونة، حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذه القمة رغم

[1]: بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو عربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "منظمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 افريل 2006، ص 448.

[2]: بوهيدل سليم، **أثار برنامج التمويل الأوروبية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سالق، ص23.

العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب التطورات الداخلية[1]، حيث تم عقد أو لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر سنة 1994 لتبادل وجهات النظر حول المحاور الرئيسية لمستقبل المفاوضات، والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، مما استدعى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي.[2]

2.1. **مرحلة المفاوضات الحقيقية**: في 5 مارس 1997 انطلقت المفاوضات بصفة رسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قصد مناقشة النقاط التالية:[3]

- الجانب السياسي والأمني بالجزائر.
- خلق منطقة تبادل حر وتزويدها بكل الخدمات والمرافق الضرورية
- تشكيل هيكل مؤسساتي منظم ومتجانس.
- بعث التعاون الاورو متوسطي في الميادين الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والمالية.
- تثبيت شروط تحرير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

إلا انه تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 نظرا لتباين مواقف الطرفين فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها:[4]

- كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري (بنود هذه الاتفاقية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري).
- مسالة التعويضات المخصصة لتأهيل الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وقطاع الصناعي بصفة خاصة.
- تشديد الطرف الأوروبي على عدم تخفيض اتفاق منفرد وخاص بالجزائر لدول المتوسط
- إصرار الاتحاد الأوروبي على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط، إلا أن الإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا أمام الجزائر باعتبارها دولة مستوردة السلع الغذائية.
- اختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية فضلا عن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت.

و لقد كانت مطالب الجزائر في تلك الورشات تؤكد على:[5]

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.
- توسيع مجالات التعاون مع الطرف الأوروبي وعدم اقتصارها على المجال التجاري.
- رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة.
- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، واقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل ثلاث سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي.
- طلب الحصول على المساعدات المالية لتحديث وعصرنة القطاع المصرفي.

وفي 17 افريل 2000 استأنفت المفاوضات، حيث ركز الطرف الجزائري على نقطتين أساسيتين هما:

- أن لا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002.
- الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

[1]: بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص24.

[2]: قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة: القرص والتحديات**، مرجع سابق، ص 51.

[3]: بلال أحمية، مرجع سابق، ص 448.

[4]: بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص 24.

[5]: قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص52.

وتم من خلال هذه المفاوضات دراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين، وبعد الجولة الخامسة في جويلية عقدت الجولة السادسة في 13 ديسمبر 2000 ببروكسل، وفيها عرض الطرف الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري مطالبا في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.
- تفكيك القيود الجمركية.

حيث اعتبر الطرف الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا من خلال:

- إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني.
- أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي.

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة في 12-13 فيفري 2001 حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة في 15-16 **مارس** 2001 وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، أما الجولة التاسعة فكانت في 03-05 ماي 2001، وتناولت موضوعي الزراعة والخدمات.

وتم عقد مفاوضات الجولة العاشرة في 05-06جوان 2001 ببروكسل لدراسة قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة.

واستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة،[1] ومن خلال الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2001 اتفق مع رئيس اللجنة الأوروبية (رومانو برودي) على ضرورة الإسراع في توقيع اتفاق الشراكة بين الجانبين، وتأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية، وأهمها: ملف حرية تنقل الأشخاص والتعاون في مجال الأمن وتبادل المعلومات إضافة إلى ملف الزراعة الذي لم يتوصل بشأنه الطرفان إلى صيغة نهائية، للتفاهم خاصة مصادقة برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قد تستغرق ثلاث سنوات.[2]

وبعد 17 جولة من المفاوضات أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار التوقيع على الاتفاق المبدئي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لمدينة بروكسل تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2001، وبتاريخ 22 افريل 2002 وقعت الجزائر على الاتفاقية بصفة رسمية في مدينة فالونسيا الاسبانية ودخلت حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005، بعد مضي 10 سنوات من اتفاقية برشلونة.

2. المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

لا تختلف اتفاقية الشراكة في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى هو استحداث الطرفان الأوروبي والجزائري لمحورا جديدا في مجالات التعاون وهو المتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسالة.[3]

وتركز هذه الاتفاقية على أربع أسس رئيسية وهي:[4]

---

[1]: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص ص 37-38.

[2]: هشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 09/08 ماي 2004، ص 79.

[3]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص 08.

[4]: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص 39.

- إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، ومسائل الاستقرار والسلام في المنطقة الاورو متوسطية.
- إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وفقا لقواعد والإجراءات المحددة من قبل المنطقة العالمية للتجارة.
- التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي
- وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين تقع عليها مسؤولية وضع آليات تنفيذ هذه الاتفاقية.

*وقد تضمنت اتفاقيات الشراكة الاورو جزائرية 110 مادة مقسمة إلى 9 أبواب حيث خصص كل باب لدراسة محور معين و6 ملاحق و7 بروتوكولات وقد كان التقسيم كما يلي:[1]

●**الحوار السياسي (المواد 03-05)**: والذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية والأمنية.

●**التنقل الحر للسلع (المواد 06-29)**: إن الجهود المشتركة للطرفين تهدف إلى إنشاء وبصفة تدريجية منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تبعا لمحاورها وبالتوافق مع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال إتباع مجموعة من الخطوات نلخصها في:[2]

-إلغاء التقيدات الكلية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات للمبادلات بين الطرفين عند بدا سريان الاتفاق.

-لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد والتصدير أو أي رسم له اثر مماثل على المبادلات بين الطرفين عند بدء سريان الاتفاق .

-عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة، أو معدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا جرى التخفيض على الجميع بعد الانضمام إلى المنظمة يتم العمل بالمعدل المخفض.[3]

أما فيما يتعلق بالسلع محور التفاوض تشمل ما يلي:[4]

- **المنتجات الصناعية:** في سياق إقامة منطقة تبادل حر تلغى جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي خاصة المنتجات الصناعية فقط وهذا من خلال ثلاث قوائم (سنتعرض لها في المبحث الثالث المطلب الاول).

- **المنتجات الزراعية:** أي تخفيض التعريفات الجمركية لمنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية.

-**تجارة الخدمات(المواد 30-37)**: بما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة فان اتفاق الشراكة الاورو جزائرية ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي بتمكين الجزائر من الاستفادة من الالتزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر بتمكين الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير المبادلات خاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق الاتفاق العام لتجارة الخدمات.

---

[1] :براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص 08.

[2]: عبد الحميد زعباط،**الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004، ص57.

[3] :مفتاح صالح وبن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو، جزائري: الدوافع المحتوى، الأهمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/ 14 نوفمبر 2006، ص 02.

[4]: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص215

- **المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى (المواد 38 –41)**: تم التعرض في هذا الباب إلى كل من :[1]

-**المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال:** تضمن المجموعة الأوروبية والجزائر اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تتم في شركات أنشأت وفقا للتشريع الساري وكذا تصفية نتائج هذه الاستثمارات وكل فائدة تنجم عنها وإعادتها إلى الوطن، حيث يلتزم الطرفان في هذا الإطار بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفة جارية وذلك بعملية قابلة للتحويل، بالإضافة إلى توفير الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول رؤوس الأموال وصولا إلى تحريرها التام، حيث نصت المادة 40 من الاتفاقية على ضرورة اللجوء إلى الأحكام الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكذا القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي في حالة مواجهة احد الطرفين لصعوبات قصوى في ميزان المدفوعات.

-**المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى:** إن كل ما من شانه أن يؤثر سلبا على التبادلات بين الطرفين والذي يتمثل خاصة في المنافسة أو تحديدها أو تعطيلها يعتبر مرفوضا نهائيا لأنه يخل بالسير الحسن للاتفاقية المبرمة بين الطرفين، واللذان يعمدان إلى التعاون الإداري في تنفيذ التشريعات الخاصة بالمنافسة وذلك حسب المادة 41 من الاتفاقية.

والتزاما بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، تقوم دول المجموعة الأوروبية والجزائر بالتعديل التدريجي لكل احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري.

وفيما يخص المؤسسات العمومية المتحصلة على حقوق خاصة أو حصرية، فان مجلس الشراكة يتأكد من انه ابتداء من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لا يتم اتخاذ أو بقاء أي تدبير من شانه أن يخل بالمبادلات بين الطرفين بحيث يتعارض مع المصالح المشتركة.

كما أن كل من الطرفان يضمنان الحماية المطلقة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقا للمقاييس الدولية بما في ذلك الوسائل الفعلية للدفاع عن مثل هذه الحقوق.

- **التعاون الاقتصادي(المواد 42–66)**: ويتمثل في التزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذا القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص التشغيل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، [2] حيث يرتكز هذا التعاون على عدة مبادئ أهمها الحوار الاقتصادي المنظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.[3]

- **التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد67–78)**: ركزت الاتفاقية في هذا المجال على التزام الطرفان بإزالة كل أشكال التفرقة في قوانين العمل بين العمال المحليين والعمال القادمين من الدول الشريكة، والمكافآت والتسريح والعمل على التنسيق والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في المواد (67-68) بالإضافة إلى ضرورة الحد من الهجرة غير الشرعية والتمييز العنصري والطائفي، وتحسين ظروف المعيشة وتوفير مناصب الشغل وتحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك من خلال ضرورة دعم الحوار الثقافي بين الطرفان وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين وذلك من خلال اعتماد وسائل من شانها ان تقرب بين الطرفان كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية.[4]

---

[1]: مفتاح صالح وين سمينة دلال، مرجع سابق، ص ص 04 – 05.

[2]: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 216.

[3]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص09.

[4]: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 218.

● **التعاون المالي (المواد 79–81)**: حدد الطرفان أوجه التعاون المالي من خلال برنامج مبدأ والبنك الأوروبي للاستثمار والمتمثلة في:[1]

– تمويل تطوير الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تسهيل عملية الإصلاح والتي تهدف إلى تحديث الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

– ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى توفير فرص عمل.

– مرافقة إنشاء منطقة التبادل الحر ومتابعة انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

– وضع سياسات اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.[2]

● **التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (المواد 83–95)**: والتي يتضمن ما يلي:[3]

– دعم مؤسسات دولة القانون.

– التعاون في مجال إجراءات تسهيل حركة الأشخاص وتنظيمها.

– التعاون في مجال الوقاية وتنظيم الهجرة ومراقبة الهجرة غير الشرعية وإعادة الإدماج.

– التعاون في مجال القضاء والعدالة ومحاربة تبييض الأموال والرشوة والفساد.

– الوقاية من مكافحة الجريمة المنظمة، المخدرات والإرهاب.

– مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

● **الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (المواد 96–110)**: تناول هذا الباب أهم الأحكام الأساسية التي تضمن السير الحسن لهذه الاتفاقية، وتضمن حقوق وواجبات كل من الطرفين، ولهذا تم تأسيس مؤسستين هما:[4]

–**مجلس الشراكة:** يجتمع مرة في السنة وذلك على مستوى الوزارة يقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاقية إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية ذات مصلحة موحدة، ويتألف المجلس من أعضاء تابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأعضاء آخرين تابعين للحكومة الجزائرية.

–**لجنة الشراكة:** وهي متخصصة بمتابعة سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع القرارات اللازمة لتنظيمه، إضافة إلى صلاحيات أخرى ممنوحة لها من قبل مجلس الشراكة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب أما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

إن هذا الباب يتضمن بالإضافة إلى الإجراءات المؤسساتية، 6 ملاحق و7 برتوكولات والتي تتعلق في جوهرها بالتفكيك التعريفي الفوري التدريجي للمنتجات المنشئية.

فالملاحق تتعلق ب:[5]

–الملحق (01): قائمة المنتجات الفلاحية المحولة والمذكورة في الفصول 25-97 للنظام المتطابق المشار إليه في المواد 07 و14.

–الملحق (02): قائمة المنتجات المذكورة في المادة 07 الفقرة 1.

–الملحق(03): قائمة المنتجات المذكورة في المادة 09 الفقرة 2.

[1] :بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص27.

[2] :غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص 40.

[3] :ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 236.

[4] :غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص 41.

[5]: Otmane Bekenniche**, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie- l'accord d'association**, office des publications universitaires, Ben-Aknoun, Alger, 2006, p 206.

-الملحق (04): قائمة المنتجات المذكورة في المادة 17 الفقرة 4.

-الملحق (05): طريقة تطبيق المادة 41.

-الملحق (06): الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، قائمة الاتفاقيات المذكورة في المادة 44.

أما البرتوكولات فتتعلق بـ:[1]

-البرتوكول (01): يتعلق بالنظام المطبق على واردات الاتحاد من المنتجات الفلاحية ذات الأصل الجزائري (المادة 14 الفقرة1).

-البروتوكول (02): يتعلق بالنظام المطبق على واردات الجزائر من المنتجات الفلاحية ذات الأصل الأوروبي (المادة 14، الفقرة2).

-البروتوكول (03): يتعلق بالنظام المطبق على واردات الاتحاد من منتجات الصيد ذات الأصل الجزائري (المادة 14 الفقرة 3).

-البروتوكول (04): يتعلق بالنظام المطبق على واردات الجزائر من منتجات الصيد ذات الأصل الأوروبي (المادة 14 الفقرة4).

-البروتوكول (05): ويتعلق الأمر بالمبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الاورو في المنتجات الفلاحية (المادة 14 الفقرة5).

-البروتوكول (06): يتعلق بمفهوم المنتجات الأصلية وبطريقة الشراكة الإدارية (المادة28).

-البرتوكول (07): يتعلق بالمعونات الإدارية المتبادلة والمتعلقة بالجمركة (المادة 63).

ثالثا: أسباب ودواعي اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

إن الأسباب التي أدت إلى عقد اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر فهي متعددة ومتداخلة ولعلى من أهمها ما يلي:[2]

- **ضعف الكفاءة الإنتاجية القطاعية:** لقد اعتمدت السياسة الجزائرية خلال مرحلة التخطيط على التطبيع الكثيف الاستعمال لرؤوس الأموال لتحقيق التنمية لكنها عجزت عن تطوير الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي تم توطينها وللطاقة البشرية التي تم توظيفها وعليه فان البحث عن تفعيل تلك الطاقات استوجب التعديل في نمط التسيير الاقتصادي والاستناد أكثر فأكثر على آليات السوق بدل مركزية التوجيه والتخطيط.

- **التأخر التكنولوجي:** لم تواكب الاستثمارات الثقيلة ذات الاستخدام للتكنولوجيا العالية والتطوير في مجالات البحث أو التجديد أو الابتكار، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المختلفة والعربية يعاني من قلة التحكم في التكنولوجيا، فهو ينتظر من مشروعات الشراكة والاتحاد مساهمة فعالة في سد هذه الثغرة وتسهيل تحصيل التكنولوجيا الحديثة.

- **ضآلة المبادلات التجارية:** تسعى الكثير من الدول للتخلص من نمط التجارة الخارجية المرتكز على نظام المبادلات الثنائية واستبداله بأسلوب المبادلات الدولية المتعددة الأطراف ويمكن أن يكون ذلك في إطار التكتلات الإقليمية أو المنظمة العالمية للتجارة، بينما ظل مشروع الوحدة المغاربية رهن الخلافات السياسية، ومشروع السوق العربية المشتركة عاجز عن تجاوز الإطار النظري والتنظيمي له إلى ترجمة الأهداف الواقعية لهذا التكتل.

- **انهيار النظم الاشتراكية** وإفلاس الاقتصاديات القائمة على مبادئها في مقابل توسيع الاقتصاديات القائمة على الليبرالية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية عالميا وتسابق الدول نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه الأسباب دفعت الجزائر إلى توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي بغية تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتتكيف مع التحديات التي يشهدها العالم من خلال تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي والتقليل من حدة المنافسة التي ستتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية الخاصة في ظل منطقة التبادل الحر في آفاق

[1] :Otmane Benkenniche, op cit, p 207.

[2] :محمد فرحي، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوربية الجزائرية وشروط تخطيها**، مرجع سابق، ص 03 .

2017 وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين.

المطلب الثالث: تحليل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

إن المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات المديونية، وضعف كل من الاستثمار المحلي والأجنبي كلها عوامل دفعت بالجزائر إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، هذه الاتفاقية التي تمحور مجملها حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد والاهتمام بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية وإقامة منطقة للتبادل الحر والتفكيك الجمركي.

ومن خلال هذا المطلب حاولنا توضيح متطلبات الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها، إضافة إلى دوافع وأهمية وأهداف هذه الاتفاقية لكلا الطرفين.

أولا: متطلبات وشروط نجاح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

لقد عملت الجزائر أكثر من عشر سنوات على تجسيد تصليحات هيكلة من اجل جعل الواقع الاقتصادي منسجما مع الاقتصاد العالمي، فطبيعة التعاون أو الشراكة تختلف بين الدول المتقدمة و الدول النامية، غير ان اختلاف المؤهلات والحاجات يدعو كل منها إلى التقرب من الآخر والبحث في سبل التعاون، والجزائر تمتلك كثيرا من أسباب النجاح ومن المعطيات التي تمكنها من التفاوض من مركز القوة حيث تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط، وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية ومالية، ومن بين مقومات الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي عامة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي خاصة نذكر ما يلي:[1]

– فمن الناحية الجغرافية: تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي تتمتع بموقع بوابة القارة الإفريقية، أي وشطا مفصلا للعبور، وقد شهد لها التاريخ بممارسة ذلك عبر قرون طويلة.

– من الناحية الاقتصادية: يمثل الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر مما سمح لها باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وأهمية أحجام احتياطاتها وكذا امتلاكها لمصانع الحديد والصلب.

كل هذه المقومات وغيرها تتطلب أسواق واسعة لإستعابها وهو ما لا يتوفر إلا في إطار توسيع علاقات التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية والمالية.

1. **خصائص اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:** من بين الخصائص العامة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية نذكر منها[2]:

– **تعدد مراكز القرار:** بسبب استقلال الطرفين استراتيجيا تبعا للفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى تعدد مراكز القرار.

– **تعثر مسار المفاوضات:** إن اتخاذ القرارات لا يتم بسهولة لأن كل طرف يريد المحافظة على استقلاليته وتحقيق أهدافه ومصالحه الاقتصادية، وفي كثير من الأحيان لا يقع لأسباب شخصية أو موضوعية وهذا ما يلاحظ من خلال تأخر الجزائر عن توقيع الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي، بسبب القضايا المطروحة منها الاستقرار السياسي، مشكل حقوق الإنسان، وكيفية توسيع التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى إبقاء مسار المفاوضات متواصلة.

---

[1]: محمد فرحي، **حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من إستراتيجية بديلة؟**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 02،2007، ص ص 13-14.

[2]: بن يعقوب الطاهر،**أثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص09 .

– **تضارب المصالح:** أي تقارب المصالح والأهداف بين الطرفين، في كثير من الأحيان تكون المصالح خفية، اما تلك المشار إليها في الاتفاقية فهي لا تشكل إلا جزءا بسيطا.

2. متطلبات الشراكة الأوروبية بالنسبة للجزائر: حدد الإتحاد الأوروبي إستراتيجية مستقبلية في مجال شراكته مع الجزائر من اجل جعل الواقع الاقتصادي منسجم مع العديد من متطلبات هذه الشراكة والتي نذكر أهمها:[1]

– تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة ضمن اتفاقية برشلونة فتسهيل التبادل الحر يهدف إلى إقامة منطقة اقتصادية مشتركة قائمة على التخصيص الأمثل للموارد ورفع مستوى معيشة جميع الشعوب المطلة على المتوسط، لكن إقامة تلك المنطقة بتحرير التجارة بين بلدان ذات مستويات نمو متباينة وإنتاجية عمل متفوقة يمكن أن يؤثر على معدلات النمو ويعمق التقسيم الدولي للعمل ويؤدي الى انسياب الفائض الاقتصادي من الدول ضعيفة النمو الى الدول الصناعية المتقدمة من خلال آلية الاستقطاب.

– تمكين القطاع الخاص من لعب دورا أكثر في تنمية المنطقة وإيجاد فرص العمل في الصناعة والزراعة وهذا بالتركيز على تهيئة البنية بتحديث المؤسسات القائمة بهدف إعادة هيكلتها من جهة وتكييف السياسات الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق من جهة أخرى.

– إعطاء اهتمام خاص لتشجيع التعاون بين المشروعات المتوسطية والصغيرة وخلق الشروط الضرورية لتنميتها.

كما ترتكز إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال شراكة مع الجزائر على النقاط التالية:[2]

– دعم الإصلاحات الاقتصادية لإرساء قواعد اقتصاد السوق، وتحقيق التنمية المستدامة، بهدف دمج الجزائر في الاقتصاد العالمي، وتحضير المؤسسات الجزائرية لمواجهة متطلبات منطقة التجارة الحرة.

– تطوير الهياكل القاعدية، وتفعيل دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى مناخ نشاط المؤسسات الإنتاجية وتدعيم التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي.

– تأهيل الموارد البشرية بهدف توفير جو ملائم لاستغلال الطاقات الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي.

– إقامة دولة القانون والحكم الراشد من خلال المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات ودعم قوانين المنافسة بما يسمح بالسير الحسن للسوق الداخلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير إنتاجية المؤسسات، إضافة إلى وضع التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة.

– تطوير الإدارة الجزائرية عن طريق توسيع استخدام التقنيات الحديثة.

– تسريع وتيرة الخوصصة وتطوير القطاع المصرفي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير النظام الاجتماعي بما يسمح بالتكفل بالآثار الاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية.

3. شروط نجاح اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية: إن اتفاق الشراكة الاورو جزائرية قد يكون له مزايا إذا أحسن التعامل معه وكان منسجما مع المتطلبات المذكورة سابقا وذلك استنادا إلى مجموعة من الشروط والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

– تأهيل المؤسسات الجزائرية في اقرب وقت وتحضيرها لمواجهة رهانات المستقبل وذلك بالبحث عن الشريك الجيد وعن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات.

– تحضير مناخ ملائم للمؤسسة يساعدها على تحقيق التنافسية ويضم كل ما له علاقة بالمؤسسة، بحيث تكون له علاقة بالإنتاجيات مثل الصادرات والواردات وقطاع الخدمات مثل الإدارة ووسائل الاتصال والبنوك ووسائل النقل.

---

[1] :شهرزاد زغيب ومياء عماني، **الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو جزائرية**، مرجع سابق، ص05.

[2] :بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص ص 29 – 30.

[3] :رقيبة سليمة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 07 .

- تحضير وتجميع الشروط الملائمة لجلب الاستثمارات وكذا تحقيق اكبر فائدة من المنطقة الحرة.
- إعطاء الأولوية للصادرات والعمل على رفع حجمها ووضع برنامج فعال خاص بالصادرات نحو الاتحاد الأوروبي وذلك للاستفادة من المنطقة الحرة، مما يستلزم على الجزائر تحويل اقتصادها الى اقتصاد يعتمد على التصدير بدلا من الاستيراد.
- السعي إلى انجاح مشاريع الخوصصة والشراكة باعتبارها النقاط الأساسية للإصلاح والتأهيل للمؤسسات.
- تدعيم فرص التعاون والتحاور والاتفاق بين الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات ليكونوا جميعا في صف واحد وقادرين على التضامن والتفاعل الايجابي مع الاتحاد الأوروبي.
- صياغة تنظيمات وقوانين وخلق مؤسسات تتلاءم مع اتفاق الشراكة ومحاولة ترجمة مواد الاتفاق إلى برامج عمل وميكانيزمات نجاح وذلك فيما يخص التعاون المالي والاقتصادي.
- إنشاء وتنظيم مؤسسات إعلامية في الخارج تقوم أساس بجلب المستثمرين عن طريق إيضاح المزايا النسبية والضمانات التي يمنحها الاقتصاد الجزائري وكذا الامتيازات التي تمنحها التشريعات الجزائرية للمستثمرين الأجانب .

وبالإضافة إلى هذه الشروط لابد من:[1]

- تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء والتخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار، كالبيروقراطية، تأخر البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة...الخ.
- تأهيل المؤسسات بتأهيل ورسكلة الموارد البشرية وإدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل سيساعدها على تحسين قدرتها التنافسية والتقليل من تكاليفها.
- إصلاح المنظومة التكوينية وفق ما هو سائد في العالم، بتمكين الأفراد الاستفادة من نفس المعارف التي يتلقاها الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي بما يساعدها على التفاوض والتعامل مع زملائهم في البلدان الأخرى.
- تحسين منظومة الاعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسها بشكل لا يؤدي إلى انتاج معلومات متناقضة من عند مختلف الجهات بخصوص نفس الموضوع.
- توسيع نطاق الحكم الراشد في ادارة شؤون الدولة ولا يكون هذا الا بوجود ثلاثة انواع من المؤسسات المستقلة والمتكاملة (مؤسسة محققة لاستقرار السوق وهي المؤسسات المكلفة بالضبط الاقتصادي وادارة مختلف اشكال السياسات الاقتصادية ومؤسسات مانحة للشرعية بشكل يمكنه من العمل بكفاءة كمؤسسات التشريع والقضاء)، فوجود مثل هذه المؤسسات من شانه ان يعمل على تحقيق:[2]

- الشفافية في اداء العمل العمومي، خاصة الحكومي منه.
- تبسيط الاجراءات المعتمدة من قبل الادارة.
- اقرار مبدأ المسؤولية والمساءلة.
- انخراط واسع في مجال مكافحة الفساد والرشوة.
- استقلالية كاملة للنظام القانوني.

[1]: قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص 55.

[2] :المرجع السابق، ص 56.

ثانيا: دوافع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

ان اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الاوروبي والجزائر في افريل 2002 لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لعدة حوارات ومفاوضات برزت من خلالها الدوافع الخاصة لكل جانب في هذا الاتفاق.

1. **بالنسبة للاتحاد الاوروبي: و**تتمثل دوافعه فيمايلي[1]:

- سعى الاتحاد الاوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.
- بما ان الاتحاد الاوروبي يضم دولا كبيرة فان الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.
- وجود رغبة فرنسية جامحة للابقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر وانما في المغرب العربي وافريقيا، وهذا لكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة وقربها الجغرافي لأوروبا من جهة اخرى.[2]

2. **بالنسبة للجزائر**: وتتمثل دوافعها في:

- منذ انهيار اسعار النفط سنة 1986 واجهت الجزائر اوضاع صعبة تمثلت في الاختلالات المالية وزيادة حدة التبعية والارتفاع الكبير في نسبة البطالة والتدني في مستوى الانتاج والتراجع في احتياجات الصرف وزيادة الكتلة النقدية وارتفاع مؤشر المديونية والتي وصلت إلى 83% وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وكذا ضعف الاستثمار المحلي وهروب الاستثمار الاجنبي رغم ما تتوفر اليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين الصناعية والزراعية الخدماتية كلها وراء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.[3]
- ان هذه الاتفاقية تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم اذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعملت فيه.
- خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات بالإضافة إلى التعاون من اجل الامن وتبادل المعلومات.[4]

3. **دوافع الطرفين**: ان المصالح الاقتصادية المتبادلة والمشتركة بين الطرفين لعبت دورا اما في اقامة تعاون وثيق وفي جميع الميادين بين الطرفين وهذا ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق وارجعته إلى:[5]

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على اساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.
- اقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في اقامة تعاون وحوار منظم في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجيا والبيئة...الخ.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين.
- بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضهما في شتى المجالات.
- اقامة إطار مناسب للحوار السياسي والامني بما يعمق التوافق السياسي حول المسائل الثنائية ذات المصلحة المشتركة.

---

[1] :قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 03.

[2] :تواتي محمد، مرجع سابق، ص 37.

[3]: عبد القادر دربال وبلقاسم زايدي، **تأثير الشراكة الأورو، متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01، 2001، ص16.

[4] :قطاف ليلى، مرجع سابق، ص03.

[5] :عبد الحميد زعباط، **الشراكة الورو ومتوسطية وآثرها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 58.

ان الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بالتأخر الكبير في جميع الميادين تقريبا ويعتبر الضعف في المستوى التنمية وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعملية التعديل الهيكلي والظروف الامنية، من بين العوارض التي تعترض الجزائر وتزيد من صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف وفرص الشراكة الاورو جزائرية نذكر مايلي:

- ضعف الهياكل القاعدية يعيق من اهداف توسيع الافاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص تبادلات الجزائر والدول الاخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الاموال.
- امكانية تدهور استثمار الاجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

ولذا فعلى الجزائر بذل المزيد من الجهود وبصفة متميزة للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية مع الاتحاد الاوروبي.

ثالثا: أهداف وأهمية اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

نظرا للتطورات التي شهدتها الجزائر والقارة الأوروبية مؤخرا وأهمية العلاقات الثنائية التي تربط الطرفين يمكن اعتبار اتفاق الشراكة بمثابة مساهمة الاتحاد الأوروبي في المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في مسار الإصلاحات والتقويم الاقتصادي الذي باشرت به بهدف تحقيق التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

1. أهداف اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية : هناك جملة من الأهداف تسعى اتفاقية الشراكة إلى تحقيقها نوجزها باختصار فيما يلي:

- الارتباط بوحدات من اكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوروبية.
- الاستفادة من الأسواق الأوروبية والمساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشجيع الاستثمار في الجزائر.
- وضع إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين.
- دعم العلاقات الاجتماعية ودعم التعاون في المجالات الثقافية وبصفة تدريجية أو تشجيع التبادلات البشرية خصوصا في إطار الإجراءات الإدارية.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الخاصة من اجل خلق مناصب شغل.
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر والدول الأوروبية والرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية وتطوير الكفاءة اللازمة لتحسين التسيير[1].

ومن بين الأهداف الأكثر تأثيرا على مستوى الاتفاقية من جانب دراستنا للموضوع هي الأهداف الاقتصادية والمالية والتجارية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية، والرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين التسيير.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات وبصفة تدريجية.

[1] :اكرام مياسي، مرجع سابق، ص219.

[2] :قطاف ليلى، مرجع سابق، ص ص 02 – 03.

- الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج التأهيل وتكوين الاقتصاد من خلال برنامج ميداو قروض البنك الاوروبي للاستثمار إضافة إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية وتحسين سياسة الاستثمار
- أما **الهدف الأساسي** لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية هو إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (منطقة حية لانتقال الأشخاص والسلع دون رسوم ولا ضرائب ولا عوائق) على مدى 12 سنة كأقصى تقدير بالعمل التدريجي على إزالة كافة الحواجز.

2. أهمية اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يتمتع الاتحاد الأوروبي بسوق واسعة وإنتاج وفير ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، وتطبق سياسة زراعية مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة، أما الجزائر فهو بلد متخلف يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد الا وهو المحروقات، كما انه يعاني من مشاكل اقتصادية وهيكلية كبير وذو تباعية للاتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا ما نسبة 5% من تجارة الاتحاد الأوروبي، [1] وبالرغم من الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري امام الاقتصاد الأوروبي الا ان هذا لا يمنع الاقتصاد الجزائري من تحقيق بعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية من خلال جملة الأهداف التي تطرقنا لها وبذلك فان اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية تعتبر ذو أهمية من خلال ما يلي:[2]

– ان اتساع حجم السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف مع المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية التي من شانها زيادة الدخل والعمالة والتخفيض من البطالة.

– من المتوقع ان يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العالمي وهذا من شانه ان يوسع وعاء الضرائب على الاستهلاك.

– تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفعلية المقدمة مما يتطلب علاج المنظومة المصرفية.

– وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية، والاستفادة من التحويل التكنولوجي وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.

– انكشاف المؤسسات الجزائرية امام المنافسة الأجنبية ورفع الحماية من اجل تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.

– سيؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على مدى قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتي يتم التحرير النهائي للتجارة مما يزيد من فرص الاستفادة للصناعات القادرة على التصدير (المنافسة).[3]

– إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستورة وهذا ما سيعمل على تحسين نتائج المؤسسات ويجعلها في وضع أفضل اتجاه التزاماتها الضريبية، كما انه في نفس الوقت يخفف الضغط على المستهلك ويزيد من قدراته الشرائية.[4]

---

[1]: عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص 62.

[2] :مفتاح صالح وبن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 08.

[3] :سوامس رضوان وبوقلقول الهادي، **الابعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 100.

[4] :عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 54 – 55

المبحث الثالث: الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

تنقسم المبادلات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى قسمين أساسين، الأول يتمثل في المبادلات الطاقوية نظرا لامتلاك الجزائر ثروات هامة من النفط والغاز، وباعتبارها الممول الرئيسي للسوق الأوروبية في مجال الطاقة، اما الثاني فيتمثل في المبادلات التجارية، حيث أكدت الأطراف المتعاقدة بموجب المحور الخامس والمحور السابع من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والمتعلق بالتعاون الاقتصادي والتعاون المالي بأنه سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير اقتصادها وسيركز بشكل خاص على تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين، وتسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لاسيما في الميادين التي تحقق النمو فضلا عن تعزيز التعاون المالي الثنائي.

حيث يشمل الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على النقاط التالية:[1]

- ✓ إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية والخاصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات التبادل مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الغات GATS عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والبرامج الإرشادية أو المخصصات المالية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، مع امكانية تطوير صيغ تمويلية أخرى في إطار مشروع من اجل المتوسط الذي انطلق في جويلية 2008.[2]

المطلب الأول : الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر وأول متعامل تجاري لها اذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر وبالتالي فان هذه النسبة تضع الجزائر في المرتبة الثالثة بين 12 دولة منخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس ومالطا، حيث تنص المادة السادسة من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، اي إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين وهذا من خلال تنفيذ جدول اعمل بين الطرفين.

أولا: خصائص ومقومات منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

ان اللجوء إلى إنشاء منطقة التبادل الحر له من الدوافع والأسباب ما يبرره، فبموجبها نكون امام تكتل إقليمي انطلاقا من فكرة استغلال الموارد والمؤهلات داخل المنطقة بأسلوب مشترك للوصول لاندماج اقتصادي قائم على تحقيق التنمية الشاملة، وذلك وفق مجموعة من الإجراءات والآليات لضمان التنقل الحر للسلع والموارد داخل المنطقة.

1. خصائص منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية

تتميز منطقة التبادل الحر الاورو جزائري التي سيتم إنشاؤها في عام 2020 بالخصائص التالية:[3]

1.1. تركيبة منطقة التبادل الحر: يدخل فيها نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وذلك من اجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وهذا التكامل التدريجي يستلزم:

- إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان.

---

[1]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص 09.

[2]: رميدي عبد الوهاب وسماي علي، مرجع سابق، ص 09.

[3]: براق محمد، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منطقة التبادل الحر الاورو ومتوسطية**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 06، 2009، ص33.

- حرية العمل والإقامة والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية.
- تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.
- تنسيق الخطط التنموية والتنسيق العلمي الفني.

2.1. مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر: تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة، فالاتحاد الأوروبي مثلا يمثل ثقلا اقتصاديا هاما، بينما الجزائر تعد من الدول النامية، حيث ان الاقتصاد الجزائري واجه أزمات مختلفة كانت بدايتها بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 يليها أزمة المديونية وكذا الأزمة الأمنية التي شاهدتها الجزائر، مما زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية و لكن الاقتصاد الجزائري رفع التحدي و ذلك بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية حتى تصبح أكثر تنافسية وذلك باعتماد نظام الخصخصة بمختلف أشكاله بالإضافة إلى تأهيل النظام المالي والمصرفي.

3.1. المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة للآخر: تمثل واردات الجزائر من أوروبا بنسبة 65% بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في حدود 5% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحيث ان ايطاليا تعتبر من الزبائن الأولين تليها فرنسا وبعدها تقسم دول الاتحاد الأخرى بقية النسب، ويرجع ارتفاع الصادرات نحو ايطاليا إلى تمويل هذه الأخيرة بالطاقة وخاصة الغاز الطبيعي الذي له حصة كبيرة ويمكن الإشارة ان أغلب صادرات الجزائر تتكون أساسا من المحروقات.

4.1. عدم التظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي: يظهر عدم التظافر بين الطرفين الجزائري والأوروبي من خلال الاختلافات في حجم السوق ومن حيث العرض والطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين، هيكلة المبادلات التجارية وكذا ردود الفعل اتجاه الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الاختلالات والفروقات الشاسعة في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارة المالية وكذا في مستوى القدرة التنافسية والتفاوضية .[1]

إضافة إلى هذه الخصائص تتميز منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية بـ:[2]

- هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغيرة تمتاز باقتصاد منعزل، غير تنافسي ولا يتميز بخاصية التنوع، ومجموع من الدول تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي، فاقتصاد من هذا النوع وبهذا الحجم وهذه الفعالية من شأنه ان يوفر للاقتصاديات المتوسطية بما فيها الاقتصاد الجزائري امكانية تجاوز عقبتين رئيسيتين هما: نقص رؤوس الأموال، ضيق السوق الداخلية.
- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة الحماية البينية المتفاوتة يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتوجات الزراعية والتي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة والتي تحد بصفة عامة من صادرات دول حوض البحر المتوسط غير الأوروبية من المنتوجات الزراعية والغذائية.

2. مقومات انشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: يفرض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ما يلي:[3]

- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات للمحيط الصناعي والتنافسي.
- التأهيل الصناعي من خلال تأهيل التمويل الداخلي والنظام البنكي والمصرفي وذلك بتنويع مصادر التمويل وتطوير السوق المالية.

[1]: رميدي عبد الوهاب وسماي علي، مرجع سابق، ص10.
[2]: رقيبة سليمة، مرجع سابق، ص ص 07-08.
[3] :المرجع السابق، ص ص 08- 09.

– خلق مناخ استثماري وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل تعويض عدم التوازن في ميزات المدفوعات وتخفيض الدين الخارجي على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط خاصة في القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا.

– تقوية وإصلاح النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الإيرادات الجمركية نتيجة إزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي.

– الخوصصة وإصلاح القطاع العام بزيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات إضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص

– توفير وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي، من اجل المساعدة في تحقيق التصحيح الاقتصادي وتجنب الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتقال الاقتصادي.

3. مبادئ منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية: تقوم منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على جملة المبادئ التي ذكرناها في الفصل الأول والمتمثلة وباختصار في:

– مبدأ المعاملة بالمثل: اي تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

– مبدأ التدرج: وهو بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام لمنطقة التبادل الحر والتي تكون في سنة 2017 والتي تم تمديدها الى سنة 2020.

– مبدأ المرونة والتكيف: اي التكييف وفق المتطلبات الاقتصادية التي يفرضها على الطرفين.

حيث ان أهم نتائج الإصلاحات التعريفية لسنة 2004 هو إنشاء نظام تعريفي بثلاث معدلات على أساس درجة تصنيع المواد بالإضافة إلى الإعفاء بعدما كانت تحتوي على ستة معدلات في سنة 1992 ولقد تم ترتيبها كما يلي:[1]

– **الإعفاء:** ويطبق على البذور، بعض المنتجات الصيدلانية (اللقاح)، التجهيزات العسكرية والتحف أو الحفريات الأثرية.

–**معدل (5%)**: ويطبق على المواد الأولية وبعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية (الدواء، الحبوب ...الخ) وكذلك على سلع التجهيز.

– **معدل (15%)**: ويطبق على المنتجات النصف مصنعة وسلع وسيطية أخرى موجهة للتحويل.

– **معدل (30%)**: ويطبق على المنتجات الاستهلاكية النهائية

وتجدر الإشارة إلى ان مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت على أساس هذا النظام التعريفي.

ثانيا: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر

لقد تضمن المحور الثاني من اتفاقية الشراكة الاورو جزائري مسالة التنقل الحر للسلع وهذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية مع تحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.

1. **المنتجات الصناعية:** ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين والخاصة بالفصول 25-97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق 01 والمتمثلة في السلع الحساسة كالسلع النسيجية والملابس.

– بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها اثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو اي إجراء له اثر مماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

[1]: تواتي محمد، مرجع سابق، ص 39.

– بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي سيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل دون اي قيم كمية أو قيود اخرى بشكل تدريجي، وقد صنفت إلى ثلاث أصناف من القوائم تحدد تعاملاتها الجمركية كما يلي:[1]

القائمة الأولى: وتضم المواد الأولية (التشغيل) وسلع التجهيز الغير منتجة محليا والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ابتدأ من 01 سبتمبر 2005، مع العلم ان هذه القائمة واردة في الملحق 02 من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2075 منتوج وهي تمثل 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وتتمتع هذه المنتجات بحماية جمركية ضعيفة تتراوح بين 5% إلى 15% وهي موزعة على النحو التالي: **2014** منتوج التشغيل (bien de fonctionnement) و37 منتج تجهيز (bien d'équipement) و24 منتوج نهائي موجه للاستهلاك (bien de consumation).

القائمة الثانية: تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وهي تتشكل أساسا من سلع التجهيز الصناعية والمواد الوسطية، [2] حيث يكون التفكيك الجمركي على هذه المنتجات تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر بـ06 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعدل يتراوح ما بين 10% و20% لكل سنة، بمعنى انه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة في سنة 2017، مع العلم ان هذه القائمة تضم 1100 منتوج صناعي موزعة على النحو التالي:52 منتوج للتشغيل و912 منتوج تجهيز، و136 منتوج موجه للاستهلاك.[3]

القائمة الثالثة: وهي المنتجات الحساسة وتتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محليا وتتميز بحماية جمركية عالية وهي تمثل 40% من الواردات الجزائرية وتتشكل أساسا من المنتجات الصناعية المستوردة،[4] كما يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية بـ 12 سنة، وتبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10% اي انه وبحلول سنة 2017 يتم التحرير الشمل لقائمة هذه المنتجات والتي تضم 1964 منتوج موزعة كما يلي: 262 منتوج التشغيل، و292 منتوج تجهيز و1410 منتوج نهائي موجه للاستهلاك.[5]

ويمكن تلخيص رزنامة التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الاورو جزائرية وفق القوائم الثلاثة التي اتفق الطرفين عليها من خلال الجدول التالي:

[1] :براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص10.

[2] :بقة الشريف وعبد الرحمان العايب، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 03.

[3] :براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص ص 10– 11.

[4]: بقة الشريف وعبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 03.

[5] :براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص 11.

الجدول رقم (38) :رزنامة عملية التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى		القائمة الثانية		القاعدة الثالثة	
		معدل التخفيض الجمركي	معدل تخفيض الضرائب والرسوم من الحق القاعدي	معدل التخفيض الجمركي المطبق	معدل تخفيض الضرائب والرسوم من الحق القاعدي	معدل التخفيض الجمركي المطبق	معدل تخفيض الضرائب والرسوم من الحق القاعدي
0: نسبة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية	2005	100%	100%	-	-	-	-
1	2006	0	0	-	-	-	-
2	2007	0	0	20%	80%	10%	90%
3	2008	0	0	10%	%70	%10	%80
4	2009	0	0	%20	%60	10%	%70
5	2010	0	0	%20	%40	10%	60%
6	2011	0	0	%20	%20	10%	50%
7	2012	0	0	%20	%0	10%	40%
8	2013	0	0	%0	%0	10%	30%
9	2014	0	0	%0	%0	10%	20%
10	2015	0	0	%0	%0	%10	10%
11	2016	0	0	%0	%0	%5	5%
12	2017	0	0	%0	%0	%5	%00
في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين							

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 11.
- بقة الشريف والعايب عبد الرحمان **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 03.

و تجدر الإشارة بالنسبة للقائمتين الثانية والثالثة بان التخفيضات المرتقبة ينبغي ان تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 1 جانفي 2002، كما ان طبيعة المنتجات المعنية بهذا التفكيك والتي عددها 1964 موزعة إلى 5 منتج صناعي:[1]

- 56 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 5% .
- 117 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 15%.
- 1786 منتج صناعي يخضع إلى نسبة 30%.

[1]: تواتي محمد، مرجع سابق، ص 40.

كما تنص الاتفاقية على ان الضرائب التي تطبق على البضائع الأوروبية يكون أقصاها 25% من قيمة البضائع، كما ان للجزائر الحق في اتخاذ القرارات الاستثنائية والتي تخص تمديد عمر الضرائب التي ليست قادرة على المنافسة في السوق إلى مدة أقصاها 5 سنوات وهذا اما لحفاظ على الوحدات الصناعية الناشئة أو المحافظة على قطاع اقتصادي يعرف مشاكل عديدة منها مشاكل التموين، التسيير والتسويق.[1]

ويمكن تلخيص ما تم ذكره في الجدول التالي:

الجدول رقم(39): الحقوق الجمركية لقائمة المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها.

القائمة	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
01	**المواد الأولية** معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5 إلى 15% وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	إلغاء فوري	%23
02	**المنتوجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية** التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 05 سنوات بنسبة 20%	%35
03	**المنتوجات التامة الصنع أو النهائية** وتمثل 40% من الواردات الجزائرية والتي تمثل 2.3 مليار دولار	يتم إلغاء الحقوق الجمركية عليها سنتين من توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ وتمتد إلى 10 سنوات بنسبة 10%	%40

المصدر: رقيبة سليمة، **الشراكة الاورو جزائرية هل هي نعمة ام نقمة؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 04.

2. المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة

ويكون بالنسبة لهذه المنتجات المستوردة من قبل احد الطرفين من الاخر والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 21 للمدونة المنسقة للمجموعة الأوروبية والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المنتجات التي تم عدها في الملحق 01 وتضم 850 صنف تعريفي.[2]

فعلى عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فان تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة فسيكون جزئي وتدريجي متبادل لمبادلاته ووفق خمس برتوكولات معدة في هذا الصدد، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ اي ابتدأ من سبتمبر 2010[3]، وذلك دون المساس بأحكام الاتفاقية ومن خلال المادة 14 من الاتفاقية فان التفكيك يكون حسب ثلاث أشكال مختلفة من الامتيازات، ويمكن توضيح التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف للمنتوج الزراعي الوارد إلى الطرف الآخر من خلال الجدول التالي:

[1]: رقيبة سليمة، مرجع سابق، ص 04.

[2]: توابتي محمد، مرجع سابق، ص 40.

[3]: براق محمد وميموني سمير، مرجع سابق، ص 12.

الجدول رقم (40): التسهيلات الممنوحة للسلع الزراعية بموجب اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي
1- منتجات الصيد البحري:الواردة من البروتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتوج وتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في:إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي وتخفيض 25% من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5% بدلا من 30% الذي كان مفروضا عليها من قبل. 2- المنتجات الزراعية: المدونة في البروتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مع العلم أن 57 منتوج خاضع لرسم 30% و13 منتوج خاضع لرسم 15% في حين 44منتوج خاضع للرسم المخفض والمقدر بـ5% كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سوف يمس 83 منتوج وتخفيض ب 50% من الرسوم الجمركية لـ 12 منتوج في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20% لـ 19 منتوج. 3- المنتجات الزراعية المحولة: ترد هذه المنتجات في البروتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20% إلى 100% والتي تتضمن 50 منتوج منها 28 منتوج خاضع لرسم قدره 30% و16 منتوج خاضع لرسم قدره 15% في حين أن 6 منتجات الباقية خاضعة للرسم المخفض المقدر بـ 5%، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.	1- منتجات الصيد البحري: الواردة في البروتوكول رقم 3 من الاتفاقية تستفيد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات، دقيق السمك، ...) . 2- المنتجات الزراعية: المدونة في البروتوكول رقم 1 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. 3- المنتجات الزراعية المحولة: فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم وهي: **القائمة الأولى**: تتضمن 163 منتوج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. **القائمة الثانية**: تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل:عجائن غذائية 2000 طن، كسكسي 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن. **القائمة الثالثة**: تتضمن 144 منتوج التي يتم فيها تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.

المصدر: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 12.

ان تعدد هذه الانظمة التجارية والاختلافات في مستويات التحرير الجمركي يعكس الفروق الموجودة بين مستويات النمو الصناعي في الاتحاد الأوروبي من جهة والجزائر من جهة اخرى، وتعارض مصالح الاتحاد الأوروبي مع اي تحرير واسع في المجال الزراعي، ومن خلال التعمق في رزنامة التفكيك الجمركي نجد ان الجزائر ستكون ملزمة على تحرير وارداتها بنسبة 24% في المرحلة الأولى و40% في المرحلة الثانية والتي تستمر 7 سنوات ومن ثم التحرير الكلي بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.[1]

[1]: تواتي محمد، مرجع سابق، ص 42.

3. **تجارة الخدمات:** أما في ما يتعلق بتجارة الخدمات وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر بمنح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير المبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الغات GATS مع العلم أن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بندها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين.

و على ضوء ما ورد يمكننا تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر وآليات تنفيذها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر والآليات المتبعة في ذلك

أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة	الإجراءات والآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	تحرير بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
الحصص على المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الحصص من المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الفترة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعم
قواعد المنشأ	تبنى قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
إجراءات المراقبة ومكافحة الإغراق	نعم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية
قواعد المنافسة	احترام توجيهات السياسة الأوروبية في هذا المجال والتعاون والتنسيق بين طرفي اتفاقية الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعم
المساعدات المالية	نعم
التعاون الاقتصادي	نعم
الإطار المؤسساتي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 13.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

لقد نصت اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على ان قيام منطقة التبادل الحر بين الطرفين مرفق بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للتصدي للتحديات التي تفرضها منطقة التبادل الحر في افاق سنة 2017 و التي تم تمديدها الى سنة 2020.

أولا: الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يهدف التعاون الاقتصادي إلى دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

1. مجالات التعاون الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية : يتضمن التعاون الاقتصادي كافة المجالات التي وردت في المحور أو الباب الخامس من نص اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1.1. البيئة: تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تحقيق تنمية مستدامة.

2.1. التعاون الصناعي وترقية وحماية الاستثمارات: حيث يهدف هذا التعاون إلى:

- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية بالجزائر.
- دعم الجهود الرامية إلى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة الغذائية والزراعية للقطاع العام والخاص.
- تشجيع تنمية بيئة ملائمة للمبادرة الخاصة بهدف تحفيز وتنويع المنتجات المخصصة للأسواق المحلية والتصدير.
- تثمين الموارد البشرية والقدرات الصناعية للجزائر والمساهمة في تنمية وتصدير المنتجات المصنعة.

3.1. مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي ببرامج التأهيل لإنشاء منطقة تبادل من اجل تحسين قابلية المنتجات للمنافسة.

4.1. المساعدة التقنية لأعمال ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على حمايتها ووضع إطار قانوني لتشجيعها بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتقارب الازدواج الضريبي (المادة 4).

5.1. الخدمات المالية: يهدف التعاون إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وأعمال التكوين، إضافة إلى العمل من اجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية والمراجعة المحاسبية والرقابة المالية (المواد 56-57).[2]

6.1. الزراعة والصيد البحري:[3] يهدف التعاون إلى تحديث وإعادة هيكلة قطاعات الزراعية والغابات والصيد البحري من خلال دعم السياسات الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتنويعه وتحقيق الأمن الغذائي.

7.1. النقل: يهدف هذا التعاون إلى دعم إعادة هيكلة النقل وتحديثه وتحسين تنقل المسافرين والسلع وتطبيق مقاييس الاستغلال المماثلة لتلك المعمول بها في المجموعة الأوروبية.

8.1. الإعلام والاتصال: توجه أعمال التعاون في هذا المجال نحو تبادل المعلومات والمساعدات التقنية وتوحيد المقاييس في مجال التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية والعمل على نشر التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال وتمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة في مشاريع نموذجية أو برامج أوروبية حسب كيفيتها الخاصة في المجالات المعنية.

9.1. الطاقة والمناجم: تهدف الاتفاقية إلى تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية في نشاط التنقيب والإنتاج والتحويل والتوزيع وخدمات الطاقة أو المناجم ودعم جهود إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لقطاع الطاقة والمناجم مع ضرورة التأهيل المؤسساتي والتشريعي التقني والتكنولوجي من اجل تحضير هذه المؤسسات للدخول في اقتصاد السوق.

---

[1]: مفتاح صالح وبن سمينة دلال، مرجع سابق، ص ص 05- 06.

[2]: اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 217.

[3] :مفتاح صالح وبن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 06.

10.1. السياحة والصناعات التقليدية: تؤكد المادة 62 من الاتفاقية على ضرورة تعزيز تبادل الخبرات قصد تنمية متوازية ومستديمة للسياحة وكذا تكثيف أعمال التكوين في مجال تسيير الفنادق والحرف الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية ودعم خوصصة في هذا القطاع.

11.1. التعاون في المجال الجمركي: يهدف التعاون إلى ضمان احترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية، وتطبق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة مع إمكانية الربط بين انظمة العبور التابعة لكلا الطرفين دون الإخلال بأشكال التعاون الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق لاسيما من اجل مكافحة المخدرات وتبيض الأموال (المادة 63)

12.1. التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلكين: حيث تؤكد المادة 64 من الاتفاق على ضمان التماثل واستعمال الإحصائيات بما في ذلك الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمالية العامة وميزان المدفوعات والديموغرافيا، الهجرة والنقل والاتصالات...الخ، من خلال تقريب المنهجيات التي يتبعها الطرفين وتقديم المساعدة التقنية عند الضرورة، كما يستهدف التعاون الاقتصادي التوفيق بين الأنظمة الخاصة بحماية المستهلكين من خلال تبادل المعلومات بين ممثلي مصالح المستهلكين ووضع أنظمة دائمة للإعلام المتبادل حول المنتجات الخطيرة وتحسين المعلومات المقدمة للمستهلكين في مجال الأسعار ومواصفات المنتجات والخدمات الموفرة وتقديم المساعدات التقنية.

13.1. التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم، والتكوين، من خلال تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.[1]

14.1. التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).

2. **أهداف الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:** من اجل تحقيق الأهداف العامة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية لابد من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حسب المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والمتمثلة في:[2]

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات والنشاطات الموفرة لفرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار اثار الانشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري لاسيما من ناحية تأهيل الصناعة وتوجيهها نحو المجالات الأكثر فعالية.
- متابعة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الصناعية.

ثانيا: الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يعتبر التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار إضافة إلى البرامج الإرشادية في إطار السياسة الأوروبية للجوار، وذلك بهدف دعم عملية الانتقال الاقتصادي وإقامة منطقة للتبادل الحر والعمل على ايجاد وتوفير محيط مشجع لتنمية القطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخوصصة، ترقية الاستثمارات، إصلاح الإدارة وتوحيد المعايير وإصلاح النظام المصرفي والمالي.

1. برنامج ميدا (1+2)

إن الهدف من المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا (1+2) هو تغيير التوجيهات الإستراتيجية من أجل التحول نحو اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

[1] :اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 217.

[2]: المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروربي.

1.1. برنامج ميدا 1 للفترة (1995–1999): خصص الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 للفترة (1995-1999) اعتمادات مالية لفائدة الجزائر قدرت بـ 164 مليون أورو، ولقد وزعت هذه المبالغ كالآتي:[1]

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل مبلغ 129 مليون أورو.
- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو.

الجدول رقم (42): المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 1 في الجزائر خلال الفترة (1995–1999)

الوحدة: مليون أورو

المشروع/ القطاع	المبلغ	التوزيع
1: دعم التحول الاقتصادي	129	%79
تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل البنك الاوروبي قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي	10.75	
دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI)	57	
دعم اعادة الهيكلة الصناعية	38	
دعم تحديث وتطوير القطاع المالي	23.25	
2: تسهيل التعديل الهيكلي	30	%18
تسهيل التعديل الهيكلي	30	
3: تعزيز التوازن الاقتصادي –الاجتماعي	5	%3
دعم المنظمات الغير حكومية O.N.6 والجمعيات	5	
المجموع: 1+2+3	164	%100

Source : commission des communiantes européennes**, rapport de la commmission du conseil et au parlement européen, rapport annuel du programme MEDA 2000**, Bruxelles, le COM (2001), p 28.

من خلال الجدول يتبين لنا ان أكبر نسبة من هذه المبالغ تم تخصيصها لدعم التحويل الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحضير المتعاملين إلى الدخول في منطقة التبادل الحر، من خلال تحسين قدرتهم التنافسية.

2.1. برنامج ميدا 2 للفترة (2000–2006) :في إطار برنامج ميدا 2 للفترة (2006/2000) استفادت الجزائر من مبلغ اجمالي قدر بـ 338.8 مليون أورو ، ويمكن توضيح المبالغ المالية المخصصة للمشاريع والنشاطات في الجزائر الممولة عن طريق برنامج ميدا 2 خلال الفترة (2000-2006) من خلال الجدول التالي:

[1]: Commission des communiantes européennes **, rapport de la commission au conseil et au parlement européen, rapport annuel du programma MEDA 2000**, Bruxelles, le com(2001), p28.

الجدول رقم (43): المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 2 في الجزائر للفترة (2000–2006)

الوحدة : مليون أورو.

البرامج	المبلغ المخصص		2000	2001	البرنامج التوجيهي الوطني للفترة(2002–2004)			البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2005–2006)		
					2002	2003	2004	2005	2006	النسبة
دعم الاتصالات والخدمات البريدية وتطوير منظومة المعلومات	17		17							
دعم الصحافيين ووسائل الاعلام الجزائرية	5		5							
دعم وتحديث الشرطة	8,2		8,2							
برنامج دعم برامج التنمية المحلية في وسط وشرق البلاد	50				50					
دعم قطاع التكوين المهني				52						
برنامج TEMPUS	60					4	4			
برنامج مرافقة اتفاقية الشراكة	15					15				
تحديث وزارة المالية	10					10				
تسيير الفضلات الصلبة	5						5			
تنمية المناطق المتضررة من الارهاب	30					16	14			
اصلاح قطاع التربية	17						17			
اصلاح قطاع العدالة	15						15			
برنامج مرافقة اتفاقية الشراكة	10	35							10	33%
تطوير وتحديث الادارة	25							20	5	
دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G	10	31						10		29%
دعم وتحديث سلك الشرطة	10							10		
التنمية الريفية	11								11	
دعم برامج تطوير البنيات القاعدية (المياه والنقل)	40							20	20	38%
المجموع	338,2		30,2	52	50	45	55	60	46	100%
					150			106		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- Commission des communautés européennes **,rapport de la commission au conseil et au parlement européen, rapport annuel du programme Meda 2000**,Bruxelles,le COM(2001), p28.
- Commission européenne, **PARTENARIAT EURO-MED ,ALGERIE, Programme Indicatif National 2005-2006**,p34.
- Commission européenne, **PARTENARIAT EURO-MED ,ALGERIE, Document de stratégie 2000-2006 et Programme Indicatif National 2002-2004**,pp 42-43.

من خلال الجدول تبين مايلي:

- في سنة 2000: استفادت الجزائر من مبلغ قدر بـ 30.2 مليون أورو خصص لدعم ثلاثة أنشطة:[1]
  - مبلغ 17 مليون أورو لدعم الاتصالات والخدمات البريدية وتطوير مؤسسة المعلومات.
  - مبلغ 5 مليون أورو لدعم الصحافيين ووسائل الإعلام الجزائرية.
  - مبلغ 8.2 مليون أورو لدعم تحديث الشرطة.
- في سنة 2001: استفادة الجزائر من مبلغ قدر بـ 110 مليون أورو تم توزيعه كما يلي:[2]
  - مبلغ 50 مليون أورو موجهة للتنمية المحلية للولايات الشرقية الجزائرية (تم تسديده في 2002).
  - مبلغ 60 مليون أورو موجهة لدعم قطاع التكوين المهني (منها مبلغ 8 مليون أورو تم تسديده في(2003-2004) لدعم برنامج TEMPUS[*]).
- قامت السلطات الجزائرية بتقديم برنامجا توجيهيا للمجموعة الأوروبية يتضمن أربع أولويات أساسية تمثلت في:
  - تعزيز مؤسسات اقتصاد السوق في أفاق التنمية المستدامة.
  - تنمية البنى التحتية .
  - تنمية الموارد البشرية.
  - تحقيق دولة حق وقانون وحكم سليم.
- وافقت المجموعة الأوروبية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة(2002-2004) على تقديم مبلغ 150 مليون أورو متضمن 50 مليون أورو التي لم تسدد في سنة 2001 والمتعلقة بدعم برامج التنمية المحلية في وسط وشرق الجزائر ومتضمن 8 مليون أورو والتي لم تسدد في 2001 لدعم قطاع التكوين المهني من خلال برنامج TEMPUS .
- كما قدمت المجموعة الأوروبية للجزائر من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2005-2006) مبلغ 106 مليون أورو وتم توزيع هذا المبلغ كما يلي:[3]
  - 33% من المبلغ الإجمالي للإصلاحات الاقتصادية وحوكمة المؤسسات واقتصاد السوق بمبلغ 35 مليون أورو.
  - 29.20% من المبلغ الإجمالي لـ: دولة القانون، الحوكمة، الهجرة وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر بمبلغ 31 مليون أورو.
  - 37.80% من المبلغ الاجمالي لدعم برامج البنى التحتية الاقتصادية بمبلغ 40 مليون أورو.

---

[1] :Commission des communiantes européennes , **rapport de la commission au conseil et au parlement européen, rapport annuel du programma MEDA 2000**, op cit, p28.

[2]: بن يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص 10.

[*] **TEMPUS** : هو برنامج الاتحاد الأوروبي الذى يدعم تطوير التعليم العالي فى البلدان الشريكة التى تشمل بلدان غرب البلقان وأوروبا الشرقية ووسط آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويساهم البرنامج فى خلق تعاون فى مجال التعليم العالي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة المحيطة به.

[3] :فريد بن يحي ومشري الهام، **الاقتصاد الجزائري– الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر،2009، ص 49.

2. نشاطات البنك الاوروبي للاستثمار في الجزائر

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا، فقد كان للبنك الأوروبي للاستثمار دورا مهما في ظل التمويلات المقدمة للجزائر في إطار الشراكة الاورو جزائرية.

فمنذ عام 1980 منح بنك الاستثمار الأوروبي ما يقارب 2.43 مليار أورو من القروض منها 60 مليون أورو من ميزانية الاتحاد الاوروبي (رؤوس اموال خطرة وقروض خاصة بتفويض من المجلس الاوروبي)، مع العلم ان نشاط هذا البنك يركز اساسا على العمليات في كل من القطاع العام بما في ذلك: قطاع النفط والغاز، والنقل (الطرق السريعة والطرق في المناطق الحضرية)، وحماية البيئة (الصرف الصحي، التلوث الصناعي)، والمياه (الري، وأنابيب مياه الشرب والسدود)، واعادة بناء وترميم البنية التحتية العامة بعد الكوارث الطبيعية، وعمليات صناعة الاسمنت والقطاع المالي والقطاع الخاص بتأهيل موارده الذاتية.

كلما ان الحكومة الجزائرية وشركة سونطراك قامت بتسديد القروض التي حصلت عليها الجزائر من قبل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف في وقت مبكر لخفض ديونها الخارجية وبالتالي فان بنك الاستثمار الاوروبي قد استوفى جميع القروض التي قدمها للقطاع العام، والقروض التي لا تزال موجودة تعود للقطاع الخاص فقط وهذا ينطبق كذلك على البنك الدولي.[1]

حيث قدر اجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار للجزائر خلال الفترة (1995-2005) بحوالي 1405 مليون أورو، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): المساعدات المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الاوروبي للاستثمار خلال فترة (1995-2005)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

Source :commission européenne, **instrument européenne de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**, p 20.

حيث وجهت هذه القروض لتمويل العمليات التالية:[2]

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الاجل وبشروط مقبولة.
- مشاريع حماية البيئة مع نسبة فوائد منخفضة للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع.
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي، أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة، اما التدخلات المالية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر يمكن توضيح بعضها من خلال الجدول التالي:

[1] : Commission européenne, **instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, Document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007- 2010**,p19

[2] : Commission européenne, **partenariat euro-med, Algérie, Document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002- 2004**,p16

الجدول رقم (45): النشاطان التمويلية للبنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001–2003)

الوحدة: مليون أورو.

السنة	الميادين	قيمة القروض	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	الجزائر العاصمة
2002	الطريق السريع شرق–غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل اعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	230	المناطق المتضررة من الزلزال
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
2003–2001	**المجموع**	**686**	

المصدر: بن ساسي الياس وقريشي يوسف، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الاورو متوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 09/08 ماي 2004، ص 630.

كما ان نسبة تسديد قروض البنك الاوروبي للاستثمار قدرت خلال الفترة (1996–2002) بـ 47% بمعنى ان الجزائر تحصلت فعليا على 350.808 مليون اورو، ويعود سبب ضعف نسبة التسديد حسب المفوضية الأوروبية إلى ما يلي:[1]

- التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل السلطات.
- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الاموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية.

3. تمويلات الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة في الجزائر

كما ذكرنا في الفصل الاول ان الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة قدمت تمويل بمبلغ 14.2 مليار أورو للدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة (2002–2012).

حيث قدم البنك الاوروبي للاستثمار من خلال FEMIP حوالي 2.1 مليار أورو لدعم قطاع الطاقة والمياه وقطاع النقل وقطاع الصناعة، فالهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة كانت تمويل المشاريع في الجزائر منذ سنة 1980، خاصة مشاريع القطاع العام وعززت من دورها في الجزائر بسبب الفيضانات سنة 2000 والزلزال الذي حدث سنة 2003 من اجل المشاركة في اعادة بناء البنية التحتية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، [2] حيث يمثل قطاع المحروقات (النفط والغاز) المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد الجزائري بنسبة 97% من الصادرات، مما يستوجب على الدولة تخصيص برنامج للنفقات العامة بهدف التنويع في مصادر دخل الاقتصاد الجزائري ومنه خلق فرص عمل من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ففي 2005 قامت الجزائر بتسديد كامل قروضها السيادية وبالإضافة إلى اعتمادها على تمويلها الذاتي للاستثمارات العامة، حيث استمر البنك الاوروبي للاستثمار في دعم القطاع الخاص وتطور الاعمال من خلال استثمار راس المال مباشرة أو من خلال دعم صناديق الاستثمار المحلية أو الاقليمية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطية لها دور كبير في الاقتصاد الجزائري ولهذا فهي بحاجة للاستفادة من فرص للاستثمار ومن ثم المساهمة في راس المال.

[1] :Commission européenne, **instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, Document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007- 2010**,p32.

[2] :Commission européenne d'investissement, **les financements de la FEMIP en Algérie**, ,p01 site d'internet : www.bei org/femip.consulte le 20/04/2014 à 23 :00.

ونفس الشيء بالنسبة للهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة فهي تسعى للمشاركة في مشاريع القطاع العام والخاص لقطاع الطاقة لاسيما في المشاريع ذات الاولوية من اجل تدعيم سلامة مشتريات الطاقة الأوروبية.

كما ان للهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة اهتمامات اخرى من خلال تعاونها مع الجزائر كتقديمها للمساعدات الثقيلة التي ترافق تنفيذ المشاريع أو مختلف الدراسات الاقليمية لمعالجة المشاكل التي تواجهها الدول المتوسطية الشريكة، حيث يعتبر ميدا غاز اكبر قرض تم منحه من طرف البنك الاوروبي للاستثمار لدعم قطاع الطاقة في الدول المتوسطة.

حيث منح البنك الاوروبي للاستثمار قرض بقيمة 500 مليون أورو بناء وتشغيل خط انابيب في المياه العميقة بين ساحل بنى صاف في الجزائر والميريا في اسبانيا.

ويتم تمويل ذلك من خلال الهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة، وهو اكبر قرض تم منحه من طرف البنك الاوروبي للاستثمار لدعم قطاع الطاقة في المنطقة.

ومما يسمح للجزائر بزيادة صادراتها للغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد في الدول الأوروبية بالإضافة إلى تنويع مصادر المشتريات ومنه المساهمة في القدرة التنافسية في السوق.

ففي عام 2012 قدم البنك الاوروبي للاستثمار 20 مليون أورو للصندوق "صندوق لمنطقة البحر الابيض المتوسط الثاني" بمبلغ اجمالي قدره 120 مليون أورو حيث استهدف الجزائر، حيث كان الهدف من هذا الصندوق هو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع راس مالها على المستوى الاقليمي لتطوير نشاطاتها، ودخول أسواق جديدة حتى تصبح رائدة[1]، ويمكن توضيح تمويلات FEMIP للجزائر خلال الفترة (2002-2012) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (46): تمويلات FEMIP للجزائر خلال الفترة (2002-2012) الوحدة: مليون أورو

	المشروع	القطاع		المبلغ
2003	**الشركة الجزائرية للإسمنت**	خاص	الصناعة	66
2003	**التعمير بعد الزلزال**	عام	النقل والبنية التحتية	46
2004	**الشركة الجزائرية للإسمنت –المرحلة II–**	خاص	الصناعة	12.5
2005	**مشروع التأجير التمويلي بالمغرب العربي**	خاص	القطاع المالي	10
2007	**الشركة الجزائرية للعصائر**	خاص	القطاع المالي	2
2010	**خط انابيب ميد غاز**	خاص	الطاقة	500
	المجموع			636.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: **F.E.M.I.P. Rapport annuel 2012**, pp 61-62-63-64

كما يمكن توضيح النشاطات المقدمة للجزائر في إطار صندوق الدعم الخاص بـ FEMIP خلال الفترة (2002-2012) من خلال الجدول التالي:

[1] :Banque européenne d'investissement, **les financements de la FEMIP en Algérie**, ,p p 02 -03 site d'internet : www.bei org/femip.consulte le 10/04/2014 à 23 :00.

الجدول رقم (47): النشاطات المقدمة للجزائر في إطار صندوق الدعم الخاص بـ FEMIP

خلال الفترة (2002-2012) الوحدة: ألف اورو.

	عمليات المساعدة الفنية	موقع المشروع	قيمة العقد
2004	انشاء شركة راس المال الانمائي "وجود بنك الاستثمار الاوروبي في فريق التوجيه في الشركة"	سونطراك	50
2005	اعادة تحديد خطة ادارة النفايات الصلبة في مدينة البويرة وتحديد الدعم التقني ومتطلبات التدريب على المستوى الوطني	وزارة البيئة	149
2005	الوكالة الوطنية الجزائرية للطرق السريعة –وحدة ادارة المشروع-	الوكالة الوطنية للطرق السريعة	2996
2006	تنفيذ خطة ادارة مخلفات النفايات الصلبة في ولاية وهران	وزارة البيئة	199
المجموع			3394

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: **F.E.M.I.P, rapport annuel 2012** , pp 66-67-68

من خلال تقرير FEMIP للمشاريع المتعلقة بسنة 2004 فان الجزائر احتلت المرتبة الاولى بمبلغ 5.887 مليار أورو مقارنة بسنة 2003 التي بلغت فيها الاستثمارات 2.519 مليار اورو، وهذا على مستوى المنطقة المتوسطية للدول النامية متبوعة بالمغرب بـ 4.032 مليار اورو حيث تترجم هذه المبالغ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمتوسط 190 أورو للفرد في الجزائر مقابل 138 أورو في المغرب.[1]

كما استفادت الجزائر في إطار الصندوق الاستثماني الخاص بالهيئة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة في ماي 2005 بمبلغ 195 ألف اورو لدراسة حصول الشركات الصغيرة على الأشكال المستدامة للتمويل الخارجي (القطاع المالي).[2]

رغم كل هذه الأرقام ورغم ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي مالي، تحسين احتياطي الصرف الذي بلغ 32.9 مليار دولار سنة 2003 ومستوى تضخم منخفض 2.8% وتحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام PIB بـ 6% وانخفاض مستوى المديونية الأجنبية إلى 22 مليار دولار، وانخفاض مستوى البطالة بعد ان قاربت 30% في بداية التسعينات تبقى النتائج المحققة في هذا المجال أقل من مستوى التطلعات ولا تكاد تذكر بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مؤهلات وموارد.[3]

4. تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة (IEVP) في الجزائر

كما ذكرنا في الفصل الاول انه في إطار السياسة الأوروبية للجوار تم اعتماد أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج السابقة، فالجزائر بالرغم من امتناعها على إمضاء عقود السياسة الأوروبية للجوار الا انها استفادت من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) والبرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2011-2013) حيث تم توجيه المبالغ المالية المقدمة للجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار من خلال البرنامجين التوجيهيين الوطنيين للفترة (2007-2013) لثمانية مجالات وذلك حسب تقرير المفوضية الأوروبية كما يلي:[4]

- الإصلاح في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

[1] :عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية [دراسات تحليلية تقييمية]**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 09.

[2] : **FEMIP ,rapport annuel 2012**,op cit, p 70.

[3]: بولعيد بعلوج، **العولمة المالية والاستثماريات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (مع الاثارة للجزائر)**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 04، 2006، ص ص 147 – 148.

[4]:**Algérie-Dossier :programme indicatif national** , site d'internet : www.bei en/mainmet-php ?id=339 , id-type=9 .consulte le 26/04/2014 à 18 :00.

- الإصلاح في مجال العدالة والهجرة والإرهاب.
- التنويع في الاقتصاد.
- التنمية المستدامة.
- تطوير قطاع التعليم.
- تعزيز وتقوية البرامج الاجتماعية.
- التسهيلات في قطاع التجارة.
- تطوير البنية التحتية

1.4. البرنامج التوجيهي الوطني (2007-2010):استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة بمبلغ 220 مليون أورو حيث تم توزيع هذا المبلغ كالاتي:[1]

- 51% من المبلغ الاجمالي لدعم التنمية الاقتصادية والتوظيف بمبلغ 113 مليون دج حيث خصص للمشاريع التالية:
  - تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - الاهتمام بالشغل عن طريق تحديث وعصرنة الوكالة الوطنية للشغل.
  - تنويع الاقتصاد، الزراعة، السياحة، بعض الصناعات وبالتالي الرفع التدريجي والدائم للصادرات خارج قطاع المحروقات.
  - مرافقة اتفاق الشراكة.
- 8% من المبلغ الاجمالي لتحديث وعصرنة القضاء بمبلغ 17 مليون أورو من خلال ادخال المعايير العالمية التي تحكم التسيير وتساعد المساجين على اعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- 41% من المبلغ الاجمالي لتدعيم وتعزيز الخدمات العامة الاساسية بمبلغ 90 مليون أورو حيث وزع كما يلي:
  - اعادة تنظيم قطاع الصحة.
  - تعزيز وتقوية برنامج الحكومة في مجال الصرف الصحي ومعالجة المياه.

ويمكن توضيح المبالغ المالية المخصصة للمشاريع والنشاطات الممولة من قبل الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) من خلال الجدول التالي:

[1] :Commission européenne ,**instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**, p32.

الجدول رقم (48): البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) الوحدة: مليون اورو.

المشاريع		المبلغ المخصص		2007	2008	2009	2010	النسبة
تحديث وعصرنة القضاء واعادة الاندماج الاجتماعي		17		17				% 8
دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالتوظيف	تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	113	40	40				% 51
	تحديث وعصرنة الوكالة الوطنية للشغل والتوظيف		24			24		
	تنويع الاقتصاد		25		25			
	مرافقة اتفاقية الشراكة		24				24	
دعم وتعزيز الخدمات العامة الاساسية	دعم قطاع التعليم العالي	90	30			30		% 41
	اعادة تنظيم قطاع الصحة		30		30			
	دعم قطاع المياه		30				30	
المجموع		220		57	55	54	54	%100

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Revue de la coopération bilatérale entre l'Algérie et l'Union européenne** , p p 0 5-06, site d'internet : http://www.radioalgerie.dz/fr/images/pdf/revue_cooperation.pdf consulte le 20/04/2014 à 11.30.

2.4. البرنامج التوجيهي الوطني (2011-2013): كما استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني (2011-2013) في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة بمبلغ 172 مليون أورو واستفادت بمبلغ 57.33 مليون اورو كمتوسط سنوي مما يمثل زيادة بنسبة 4.2% مقارنة بالفترة (2007-2010) والتي استفادت من خلالها الجزائر بـ 55 مليون أورو كمتوسط سنوي، حيث تم توزيع ميزانية البرنامج التوجيهي الوطني لفترة (2011-2013) كالاتي:[1]

- 43% من المبلغ الاجمالي لدعم التنمية المستدامة وقطاع الثقافة بمبلغ 74 مليون أورو وتم تخصيصه للمشاريع التالية:
  - حماية البيئة.
  - حماية وتقييم التراث الثقافي.
  - دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجبلية والمناطق الشمالية والمرتفعات الوسطى من غرب الجزائر.
- 57% من المبلغ الاجمالي لدعم النمو الاقتصادي والعمالة بمبلغ 98 مليون أورو وتم تخصيصه للمشاريع التالية:
  - دعم واصلاح قطاع النقل.
  - مرافقة اتفاقية الشراكة.
  - دعم واصلاح مصايد الاسماك وتربية الاحياء المائية (دعم قطاع المياه).

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

[1] :Commission européenne **, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013**, p p 08 -0 9.

الجدول رقم (49): البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2011-2013) الوحدة: مليون أورو

البرنامج		المبالغ المخصصة		النسبة
دعم التنمية المستدامة وقطاع الثقافة	حماية البيئة	72-76	+/-30	+/-43%
	حماية وتقييم التراث الثقافي		+/-20	
	دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجبلية والمناطق الشمالية والمرتفعات الوسطى من غرب الجزائر		+/-20	
دعم النمو الاقتصادي والعمالة	دعم واصلاح قطاع النقل	96-100	+/-38	+/-57%
	مرافقة اتفاقية الشراكة		+/-30	
	دعم واصلاح قطاع المياه(مصايد الاسماك وتربية الاحياء المائية)		+/-30	
المجموع العام		**172**		**%100**

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Commission européenne , **instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013**,p08.

ثالثا: الجانب التقني لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

بالرغم من التسهيلات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب بعد جهود الجزائر لتهيئة المناخ الملائم للترقية الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الا انه تبقى ضرورة مواجهة العراقيل التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر عملية أساسية للاستفادة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

1. تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق إلى تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المساعدات المالية خاصة في إطار برنامج ميدا والوسيلة الأوروبية للحوار والشراكة، سنقوم بتوضيح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2013) من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(50): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)

الوحدة :مليون دولار أمريكي.

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر
1970	40	1997	260
1972	0	1998	501
1974	400	1999	507
1976	200	2000	437
1978	150	2001	1196
1980	400	2002	1065
1982	-40	2003	634
1984	0	2004	882
1986	0	2005	1081
1988	0	2006	1795
1990	40	2007	1662
1992	30	2008	2594
1993	0	2009	2764
1994	0	2010	2264
1995	0	2011	2571
1996	270	2012	1484
المجموع			23187

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- UNCTAD «World Investment Report 2013,Global value chaines: investment and trade for development ,united Nations, New York and Geneva,2013, p213.
- UNCTAD «World Investment Report 2011: Non Equity modes of international production and development, united Nations 2011, p187

- UNCTAD « WID.country profile, Algeria » ,November 2006, p4, site d'internet : http://www.unctad.org/section/dite_fdistate/docs/wid_cp_dz_en.pdf consulte le 04/05/2014 à 01 :50.

- UNCTAD «World Investment Report 2012: Non Equity modes of international production and Development , united Nations2012, p169.

- Hakim ben hamouda, Nassim oulmane et René sindretto, **émergence en méditerranée :attractivité, investissements internationaux et délocalisations**, l'harmattan, paris,2009, p 287.

الشكل رقم(18): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1970–2012) الوحدة : مليون دولار امريكي.

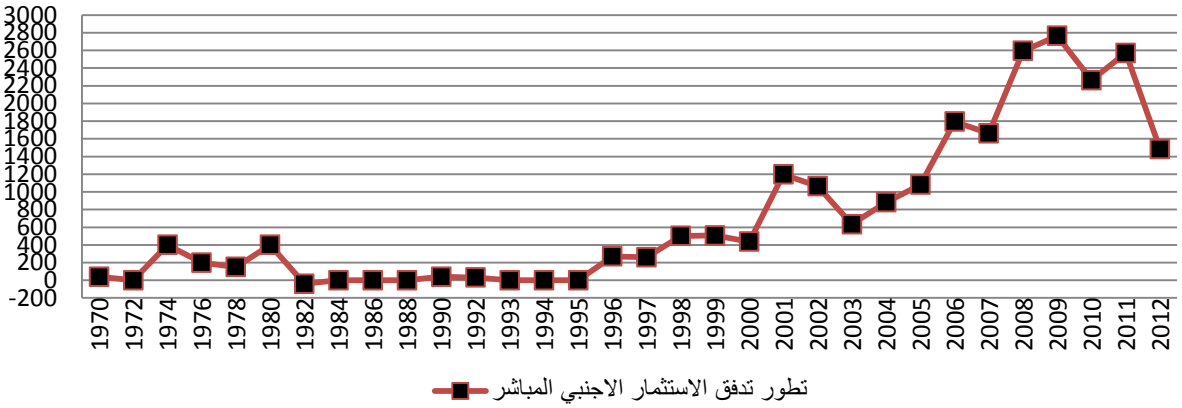

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(50) .

من خلال الجدول والشكل نلاحظ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر مرحلتين كما يلي :

– **المرحلة الاولى: (1970–1994)**:[1] تركزت الاستثمارات بشكل أساسي على قطاع المحروقات نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان حيث اعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الاجنبية خاصة بعد قرار 1971 والمتعلق بفتح رؤوس الأموال الأجنبية على هذا النوع من الصناعة (البترول، الغاز)، وهذا ما ادى بالعديد من الشركات الاجنبية إلى توسيع نطاق الاستثمار في مشروعات الاستكشاف، الانتاج، النقل والتكرير

وقد ازدادت جاذبية قطاع المحروقات عالميا بعد ازمة النفط عامي 1970 و1980 ونتيجة الزيادة في اسعار النفط والإجراءات الحمائية ضد شركات النفط الكبرى والتي تمتلك حقول نفطية، زاد الاهتمام بالاستثمارات في البنية التحتية للنفط والغاز، ومنه التغلب على نقص الموارد المالية.

وقبل سنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص الا في إطار عقود تقييم الانتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك، ولذلك تميزت عشرية الثمانينات من القرن الماضي بغياب شبه كلي للاستثمارات الاجنبية المباشرة (1981–1995) ويعود السبب في ذلك إلى اقرار السلطات الجزائرية مطلع الثمانينات لمخطط اعادة تثمين الاحتياطات النفطية في الجزائر valorisation des hydrocarbures والذي يعد برنامج طموحا للاستثمارات في هذا القطاع الا انه لم يكن كافيا ولا مشجعا لاستقطاب الشركات البترولية الاجنبية.

وبعد 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الاجانب وهذا في اعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالامر 03/01 سنة 2001.[2]

– **المرحلة الثانية: (1995 إلى يومنا هذا)**: عرفت هذه الفترة تطورا معتبرا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر وهذا راجع لسببين اثنين: الأول يتعلق بتحرير مجال الاستثمار في القطاع النفطي وما واكبه من عودة استثمارات الشركات البترولية الدولية للجزائر، والثاني يتعلق بمباشرة الجزائر لإصلاحات اقتصادية شاملة، تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما تبع ذلك من انتعاش مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،[3] من خلال الاستقرار الاقتصادي في بعض المؤشرات وتطبيق

[1] :CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement, Algérie**, Genève 10, Suisse, nations unies, p p 06-07.

[2] :ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 252.

[3] :بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص 132.

تشريعات ضريبية أكثر جاذبية وإطار دعم مؤسسي أكثر ملائمة،[1] مما عزز من دور السلطات الجزائرية في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وتقديم العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الاستثمار.[2]

وكما نلاحظ من خلال الشكل رقم (18) تطور حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1995 من 0 مليون دولار أمريكي إلى 1065 مليون دولار أمريكي سنة 2002، وهذا نتيجة الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد بعد انتخابات 1999 وكذلك الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية وما تبعها من تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات الوصية، هذا بالإضافة إلى بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخوصصة شركات الصناعة الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

أما في سنة 2007 فقط انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى 1662 مليون دولار امريكي بعدما وصل سنة 2006 إلى 1795 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية ليصل إلى اعلى مستوى سنة 2009 بقيمة 2794 مليون دولار أمريكي لينخفض في سنة 2010 إلى 2264 مليون دولار، وهو راجع حسب بعض المحللين الاقتصاديين إلى مخلفات قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و2010.

2. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

من اجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وتحليل الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الدول المصدرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (51): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الدول المصدرة خلال الفترة (2002-2013)

المنطقة	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات مليون دج	النسبة	مناصب الشغل
اوروبا	52	76686	%3.79	11339
الاتحاد الاوروبي	205	444845	% 22,00	37069
اسيا	34	98580	% 4,87	5103
امريكا	10	61850	% 3,06	3473
الدول العربية	154	1237112	% 61,18	35230
افريقيا	1	1000	% 0,05	30
استراليا	1	2974	% 0,15	264
متعدد الجنسيات	11	99117	% 4,90	1535
المجموع	416	2022164	% 100	94043

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على:**ANDI2013**.

من خلال معطيات الجدول التي تكشف عن مصادر المشاريع الاستثمارية يلاحظ ان تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المسجلة بـ 257 مشروع منها 205 من طرف الاتحاد الاوروبي تليها الدول العربية بـ 154 مشروع ثم اسيا بـ 34 مشروع

[1] :Kaci chaouch titem, **les facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie : Aperçu comparatif aux autres pays du maghreb**, mémoire en vue d'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option : monnaie finance-banque, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou,2012,p 91

[2] :Haid zahia, **la politique d'attractivité des IDE en Algérie, cas de la banque : BNP Paribas**, mémoire vue d'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option : finance internationale, université Alou-Bakr Belkaid-Tlemcen, 2011/2012, p63

وامريكا بـ 10 مشاريع، أما من حيث المبالغ المسجلة فنجد الدول العربية تحتل المرتبة الاولى بنسبة 61.16% من إجمالي المبالغ تليها أوروبا بنسبة 47.79% ثم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات بـ 4.9% ثم آسيا 4.87% تليها امريكا بـ 3.06%.

حيث يلاحظ ضعف الاستثمارات الإفريقية الاسترالية والتي لم تتجاوز في مجموعها 1% من إجمالي المبالغ المستثمرة.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري

قد يمس اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الاقتصادية وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية للدولة، وبالتالي يحمل هذا الاتفاق آثار تعود بالإيجاب أو بالسلب على الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث نواحي: التوازنات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية والقطاعات الغير اقتصادية

أولا: الأثار الايجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يمكن إعطاء تقييم مسبق لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من خلال استخلاص أهم النتائج الايجابية والسلبية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الجزائري.

1. **الأثار الايجابية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:** من بين أهم الايجابيات المنتظرة نذكر مايلي:[1]

– هذا الاتفاق سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر باعتباره سيكون بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا لاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

– مواجهة المؤسسات الجزائرية للمنافسة الأجنبية من شانه ان يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.

– تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

– تثمين الموارد البشرية لخلق المزايا التنافسية.

– إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل بإعداد برامج لتحديث الصناعة من خلال عمليات إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية وجذب الاستثمار بتنويع الصادرات وتحسين نظم الادارة وتنظيم المنافسة ودعم برامج الخوصصة وتوفير الدعم التقني لتطوير المحيط الاقتصادي وهو ما يستلزم مايلي:

- تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO" وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي وادخال عليه اساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.
- الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من خبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية من خلال زيادة الصادرات التي ستترتب على فتح الأسواق الأوروبية الضخمة أمام المنتجات الجزائرية.
- خلق مناخ استثماري مناسب من خلال القضاء على البيروقراطية .
- إدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– هذا الاتفاق سيساعد على ضمان توسيع حقوق الجالية الجزائرية في أوروبا ووضع قواعد أكثر وضوحا ويسر لنظام منح التأشيرات .

– ان الاتفاق يتضمن مواد متعلقة بترقية حقوق الإنسان وترسيخ العمل الديموغرافي وإقامة دولة القانون.[2]

[1]: زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 64- 65.

[2] :بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص 47.

وكل هذا من شانه ان يؤدي إلى:

- خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان.
- تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (لاسيما النقل، الاتصالات، السياحة وغيرها).
- بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه.
- التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وتمثيلها وتطويرها ومنه تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

2. **الأثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية:** من اهم الملاحظات المستخلصة من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية نذكر ما يلي:[1]

- ان الاتفاقية تستند على بعدين كما ذكرنا سابقا (منطقة التبادل الحر، المساعدات الاقتصادية والمالية) إلا ان بقية الإبعاد الإنتاجية والبشرية والتغذية وبشكل عام العناصر الضرورية لمسالة التنمية المستدامة لا تشغل الا حيزا نظريا دون ان ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.
- على الصعيد الكلي فان التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد طلب المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوروبية خصوصا، كما ان تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه ان يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية ومنه زيادة البطالة.
- وعلى صعيد النمو والتنمية الاقتصادية فليس هناك اي مؤشر واقع يدعو إلى القول بان التبادل الحر هو حاجة حتمية وكافية للتنمية، اذ يبدو ان الامر يتوقف على عوامل ومتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية عديدة أخرى، منها الداخلية والخارجية التي لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها .
- على صعيد المعاملات الخارجية ان اتفاق الشراكة لا يقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية، بل على العكس فان الأوضاع الجديدة في أوروبا والظروف التي خلقتها جولة الاوروغواي، ستزيد من تعقد الأمور في دول أوروبا الوسطى والشرقية إضافة إلى منتجات بقية دول العالم.

ثانيا: الأثار المتوقعة على التوازنات الاقتصادية الكلية

إن تقييم نتائج التجربة الجزائرية في الشراكة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة والتي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها.

1. **أثار الاتفاقية على التجارة الخارجية:** يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات والآلات والمواد الغذائية والسلع الإنتاجية، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط ومنتجاته وبعض المنتجات الصناعية وعلى هذا الأساس فإن حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ في هذه العلاقة، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية ومعايير الصحة ونظام الحصص والرسوم الجمركية والأسعار المرجعية...الخ.

[1]: زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 62- 63.

حيث أن الأورو سيؤدي إلى تقليل نفقات الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي فإن هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية وهذا سيؤدي إلى تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واستغناؤها على الحصول عليها من الجزائر وذلك لأنها ستكون بسعر منخفض وجودة عالية وفي نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب التقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات.[1]

2. **أثار الاتفاقية على المالية العامة (ميزانية الدولة)**[2]:إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة غير إن تأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية الجزائرية نسبة 23.4% من مجموع الإيرادات (أي بنسب 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل نسبة 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي.

3. **أثار الاتفاقية على الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات:** إن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يحتمل أن تؤدي إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير السلع الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج وهذا ما يتطلب ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى التحتية التي تساعد على نمو النشاط الاقتصادي ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية الأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى.

وعلى هذا الأساس سوف تؤثر هذه الاتفاقية على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات التجارية والرأسمالية، فالأثر الأول الذي يمكن تسجيله سينعكس في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الرأس المال المادي، اما الأثر الثاني يكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات. [3]

4. **أثار الاتفاقية على العمالة والأجور:** مشروع جديد، هذا يعني مناصب شغل جديدة هذا هو الاعتقاد السائد عند أغلبية الناس إلا أن الدراسات الأكاديمية بينت أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والعمل علاقة جد معقدة ففي حالة الجزائر فإن أغلب المؤسسات تستورد جل مواردها الأولية من الخارج لذا فإن الشراكة سيكون لها أثر ايجابي في حالة واحدة فقط وهي أن هذا المنتوج لا تنتجه إلا هذه المؤسسة (المؤسسة المشتركة) فإذا كانت تنتجه بعض المؤسسات الأخرى المحلية والتي تعتمد فقط على تكنولوجيا قديمة فإن عمال هذه المؤسسات سيكونون مهددون بالبطالة بحكم أن المؤسسة المشتركة تكون منتجاتها أعلى جودة وأقل

[1]: رقيبة سليمة، مرجع سابق، ص 13 .

[2]: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، مرجع سابق،ص 405.

[3]: المرجع السابق، ص ص 422-423.

تكلفة، [1] فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة.[2]

أما بالنسبة للأجور فالانفتاح الاقتصادي قد يؤدي إلى إحداث نفس الآثار كما هو بالنسبة للعمالة، فانخفاض العرض بالنسبة للقطاعات غير المحمية بسبب منافسة الواردات سيؤدي إلى الضغط على أجور العمال، خصوصا بالنسبة لقطاعات الإنتاج الوسيطية بينما القطاعات التي ستعرف انتعاشا سيكون الأثر عكسي وسوف يمس ذلك أساس النشاطات النهائية والتي دخلت فعلا في عملية التحرير والانفتاح كفروع الملابس والمواد الغذائية ....الخ.[3]

5. أثار الاتفاقية على المديونية :[4] إن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة والمتعاملة مع الجزائر وذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية ويمكن القول أن عملية انطلاق الأورو سيكون لها حتما تأثير على المديونية الخارجية للجزائر، إلا أننا نشير إلى وجود مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أغلبها دولارات والمديونية بالعملات الأوروبية والتي سوف تحول كمية منها إلى الأورو مما سيؤدي بالتأكيد إلى عدم اليقين حول قيمة الديون الحقيقية وإمكانية ارتفاع المديونية وذلك ناتج عن تقلبات سعر الصرف للدولار مقابل العملات الأوروبية والأورو مستقبلا.

ثالثا: الأثار المتوقعة على القطاعات الاقتصادية

ان اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية تمس العديد من القطاعات الاقتصادية وما يترتب عليها من اثار على المستوى الكلي والمستوى الجزئي.

1. **أثار الاتفاقية على القطاع الصناعي**[5]: إن هذا الاتفاق يمثل فرصا وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنويع الأسواق التنافسية وتنويع المنتجات، فأثار هذه الاتفاقية على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع المصدرة ودرجة كفاءتها على مستوى الأسواق الأوروبية فنمو الأسواق الأوروبية سيكون جد ملائم للصادرات ذات مرونة الطلب العالية لأن المنافسة على مستوى السوق الأوروبية تبقى مفتوحة خصوصا أن الجزائر تسعى لفتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل فإقامة منطقة التبادل الحر سيرفع من إمكانية دخول السلع الأجنبية للسوق المحلي، فالصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق، حيث تظهر الآثار الديناميكية للاتفاقية على قطاع النسيج الصناعي كما يلي:

- كل السلع الصناعية هي الآن محمية وآثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتوج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلي المعني بالحماية.
- الصعوبات الرئيسية التي يمكن إظهارها من الانخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطية وسلع الاستهلاك وفي قطاع سلع التجهيز.
- الانخفاض الجمركي سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

---

[1]: شويخي إسماعيل، **دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال 2000/2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2004، ص ص 163 -164.

[2]: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، مرجع سابق، ص 423.

[3]: قطاف ليلى، مرجع سابق، ص 11.

[4]: رقيبة سليمة، مرجع سابق، ص ص14- 13.

[5]: المرجع السابق، ص ص11-12.

2. أثار الاتفاقية على القطاع الزراعي: إن القطاع الزراعي يعاني من عدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي وهذا لوجود نقائص منها: [1]نقص المكننة وبالتالي ضعف المردودية ونقص الطرق الحديثة للتخزين مثل: أنظمة التبريد والنقل.

لذا فإن تطبيق اتفاقية الشراكة سوف تؤثر بصفة واضحة على هذا القطاع وخاصة مع كبر حجم الواردات الزراعية لذا لابد من وضع برنامج لتطوير هذا القطاع من خلال تطوير أنظمة الإنتاج الفلاحية، ومن بين ايجابيات هذه الاتفاقية على القطاع الزراعي ما يلي:

- الاهتمام بهذا القطاع وتطويره لمواجهة المنافسة الأوروبية.
- توسيع فرص التصدير وخاصة مع توفير الجودة في المنتجات الجزائرية.

3. **الأثار المتوقعة على قطاع الطاقة**[2] : تظهر التأثيرات الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية انطلاقا من النصيب العام للإيرادات من المحروقات في ميزانية الدولة، فهذه التبعية الشديدة لقطاع المحروقات في ظل آليات التحرير التجاري بين الطرفين عرضة للتقلبات الفجائية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مما سيؤثر على حجم المداخل التي تشكل حوالي98 %من إيرادات الدولة، ومع الانخفاض الحاصل في الإيرادات الأخرى اثر عملية التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوربي جراء إنشاء منطقة تبادل حر ستؤدي إلى انخفاض موارد ميزانية الدولة بشكل حاد مسببة العديد من الاختلالات والعقبات بالاقتصاد الجزائري.

4. الأثار المتوقعة على القطاع المالي: يتعامل الاتحاد الاوروبي مع الجزائر باعتباره أول شريك تجاري، لهذا يتوقع أن يرتفع حجم استثمارات الاتحاد الاوروبي في الجزائر بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية "الاورو" نظرا لما يترتب عنه من انعكاسات ايجابية على توسيع نطاق أسواق المنتجات الجزائرية مما سيؤثر ايجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الإنتاجية التي ستؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنافسية المؤسسات، كما سيعمل الاورو على التقليل من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة لدول المجموعة الأوروبية سابقا، وبين الدولار باعتباره العملة المالية لتسوية معظم المعاملات الدولية وأكثرها عرضة للتقلبات في السوق الدولية.

ومن بين امتيازات اتفاق الشراكة المدرجة في هذا المجال يمكن ذكر ما يلي:[3]

– تقوية المنافسة والحد من الاحتياطات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

– توسيع التوجيه والتصدير للخدمات المصرفية وذلك بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية وتطوير القطاع المصرفي الجزائري وذلك نتيجة لانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل كبير أمام موردي الخدمات المصرفية.

أما الانعكاسات السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي على القطاع المصرفي والمالي فتتمثل فيما يلي:

– تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل توفير المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى الإفلاس.

---

[1]: بورغدة حسين وقصاص الطيب، **الشراكة الاورو جزائرية واثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 8.

[2]: رميدي عبد الوهاب وسماي علي،مرجع سابق،ص11.

[3]: المرجع السابق،ص 12.

رابعا: الأثار المتوقعة على القطاعات غير الاقتصادية

تتيح البرامج المالية المرافقة للشراكة الاورو متوسطية خاصة في ظل ميزانية برامج ميدا التدخل لصالح الشركاء المتوسطيين إلى جانب تأهيل القطاعات الاقتصادية الاهتمام بتمويل القطاعات غير الاقتصادية وذلك لدعم عملية التنمية الشاملة وتأهيل اقتصاديات هذه الدول.

فلقد حدد اتفاق الشراكة ثمانية عشر مجالا للتعاون، ويعتبر التعاون المالي في مجال التعليم والتدريب، والتعاون العلمي والتكنولوجي، البيئة، القضاء والأمن والإعلام والاتصالات أساسي لدعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

1. الأثار المتوقعة على الإدارة والقضاء [1]:بهدف تحديث الإدارة لمواجهة التغيرات والتحولات الاقتصادية التي تمر بها، تم تدعيم الإصلاحات الإدارية بمبلغ 25 مليون اورو في إطار البرامج المالية للاتحاد الأوروبي، ويستفيد من المبلغ وزارة المالية بكل هياكلها، أملاك الدولة والجمارك والضرائب، بالإضافة إلى وزارة النقل والتجارة والفلاحة، مع العلم أن مدة انجازه تبلغ سنتين.

وقصد رفع أداء قطاع العدالة وتحسين نظرة المواطن للقضاء دعمت سياسة الحكومة للإصلاح القضائي بمبلغ 15 مليون اورو، ويتضمن ذلك دعم السلطات القضائية ووزارة العدل بالجزائر، مساعدة المدارس ومعاهد التدريب المختصة والمساهمة في تحديث الإدارات الخاصة بوكلاء النائب العام وتزويدها بأجهزة تكنولوجيا المعلومات ويتم تنفيذ البرامج على مدى أربع سنوات.

2. الأثار المتوقعة على التعليم[2]: وقع"لوتشيوغريراتو" رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر وكبار المسؤولين في وزارة التعليم في العاصمة الجزائرية على اتفاقية تمويل برنامج لدعم الإصلاح التعليمي البالغ قدره 17 مليون اورو والذي يهدف إلى تحسين جودة نظام التعليم في الجزائر من خلال تدريب العاملين في مجال التعليم والإدارة ومكافحة الفشل الأكاديمي والعمل على تطوير نظام المعلومات الإحصائية وتحسين إدارة النظام.

3. الأثار المتوقعة على القطاع الاجتماعي[3]: خصص الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع الاجتماعي الجزائري مبلغ 98.28مليون اورو بحيث تم توجيه 5 مليون اورو لتدعيم الجمعيات الجزائرية للتنمية لمدة 4 سنوات لتشجيع دور المجتمع المدني في إحقاق التنمية مع إدراج المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجال الاجتماعي وحماية البيئة، و تحصل قطاع السكن على مبلغ 13.28 مليون اورو كمساعدة لتمويل وسائل الإنتاج الخاصة ببناء السكن الاجتماعي بالإضافة إلى تمويل أشغال الترميم ومنح إعانات للمواطنين المتضررين من زلزال 21 مارس2003 وفيضانات 10نوفمبر 2001 والتي تعد من اسواء الكوارث الطبيعية التي أصابت البلاد .

4. الأثار المتوقعة على قطاع الإعلام والأمن والمواصلات[4]: منح الاتحاد الأوروبي لهذه القطاعات مبلغ 30.2 مليون اورو كالتالي:

- 5مليون اورو لدعم وسائل الإعلام والصحافة بهدف تدعيم الإعلام الخاص والمستقل خلال مدة 4 سنوات للانجاز.
- 8.2 مليون اورو لقطاع الأمن موجهة للمديرية العامة للأمن الوطني قصد تكوين الجزائريين وتجهيز وتكوين مخابر الشرطة العلمية لتسهيل أداء هذا القطاع.

---

[1]: ابراهيم بوزيان واخرون، **التعاون المالي والتجاري الاورو جزائري في اطار اتفاقية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الاغواط، يومي 20/18 افريل 2005، ص 226.

[2]: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص148.

[3]: ابراهيم بوزيان واخرون، مرجع سابق، ص227.

[4]:عديسة شهرة، مرجع سابق، ص ص 148-149.

- 17 مليون اورو على مستوى المواصلات والخدمات البريدية لمدة أربع سنوات لتعزيز تنافسية هذا القطاع وتحديث مراكز التكوين وإنشاء مجمع معلوماتي يساهم في مواكبة التطورات الحديثة وتطوير تسويق مواد البريد المستعجل بعد اتفاق الشراكة المبرم لتوسيع نشاطات وعلاقات بريد الجزائر الذي عرف مؤخرا تطورا هاما بعد تطور التكنولوجيا الحديثة ووسائل العمل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا للاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة الاورو جزائرية واستخلصنا النتائج التالية:

– شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية منذ أكثر من عشر سنوات وذلك بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات، وتمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية. وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار والاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدّة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

– وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الاتفاق المبدئي في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من التفاوضات إلى أن تم التوقيع رسميا على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بفالونسيا في أفريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتتجسد هذه الشراكة في التكامل بين الطرف الأوروبي والجزائري من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة وفي شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاليته الإستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية.

– يتميز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته، بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين، ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين نذكر منها بالخصوص: الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، التكوين، وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية. وقد أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر في افاق سنة 2017 و التي تم تمديدها الى سنة 2020.

– أكدت الأطراف المتعاقدة بموجب المحور الخامس والمحور السابع من اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية والمتعلق بالتعاون الاقتصادي والتعاون المالي بأنه سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير اقتصادها وسيركز بشكل خاص على تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي اهم شريك اقتصادي للجزائر واول متعامل تجاري لها اذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر من اجل إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020، وتسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لاسيما في الميادين التي تحقق النمو فضلا عن تعزيز التعاون المالي الثنائي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والبرامج الإرشادية أو المخصصات المالية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار.

– لقد مس اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الاقتصادية والقطاعات غير الاقتصادية، وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، وبالتالي فقد حمل هذا الاتفاق في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا على توازناته.

– إن التجربة الجزائرية في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في بدايتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاء أحكام مسبقة عن نجاحها أو فشلها ولكن المؤكد هو أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعرف ديناميكية جديدة وإصلاحات عميقة أملتها عليه شروط اتفاقية الشراكة على غرار تعامله مع صندوق النقد الدولي، هذه الإصلاحات قد يكون لها إفرازات سلبية على المدى القصير ولكنها ستعطي النجاعة الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد خاصة على القطاع الصناعي بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثـالث :
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تؤكده تجارب العديد من الدول المتقدمة، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور هام في تحقيق التكامل الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة، إضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار وتعبئة المدخرات وتحقيق قيمة مضافة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الدولية.

ومع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي وذلك إدراكا للدور المرتقب للقطاع الخاص بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، فمنذ بداية الثمانينات توالت عدة سياسات إصلاحية انطلاقا من إعادة الهيكلة وصولا إلى خوصصة المؤسسات العمومية، وتوفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة بعدة مبادرات بهدف تشجيع الشباب وصغار المستثمرين لإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة ذلك من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات، وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وكذا وضع مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و في ظل هذا السياق تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثالث: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن ازدياد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتج عنه عقبات سواء من الناحية الأكاديمية فيما يخص الباحثين والدارسين، أو التطبيقية فيما يتعلق بالقائمين بالقطاع وتطويره، وهو ما يستدعي التعرف على مفهوم هذا النوع من المؤسسات والخصائص التي تميزها ودورها في الاقتصاد الذي جعلها تكتسي هذه الأهمية وهو ما سنقوم بتوضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من اتفاق الباحثين على الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال هناك عدة صعوبات تعترض وضع تعريف مناسب وواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ من الصعب إيجاد الحد الفاصل بين المؤسسات بمختلف أحجامها مصغرة، صغيرة، متوسطة أو كبيرة، فمفهوم الحد الفاصل بين أحجام المؤسسات هو إشكال في حد ذاته، يختلف مفهومه من دولة لأخرى وحتى داخل الدولة الواحدة[1]، باختلاف القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي التي يمر بها اقتصاد الدولة، بمعنى أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى، وهنا يصبح للزمن دور فعال في تحديد وتصنيف المؤسسات وفق الحجم (صغيرة، متوسطة أو كبيرة).

أولا: ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى كيفية ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول التعرف على مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهم تصنيفاتها.

1. تعريف المؤسسة الاقتصادية

تم اعتماد العديد من التعاريف للمؤسسة الاقتصادية، وكتعريف يمكن اعتماده وهو: " امكانية اعتبار المؤسسة كعميل اقتصادي، كهيكل عضوي، وكنظام أو منظومة".[2]

- فعميل اقتصادي: يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي(عمليات الإنتاج، التموين، البيع، التوزيع، التمويل...الخ).
- هيكل عضوي: أي أن المؤسسة تتكون دوما وطبيعيا من مستخدمين ومن وحدات وأقسام أو مصالح ترتبط ببعضها البعض بشكل متكامل.
- نظام أو منظومة: يعني انه يمكن النظر إليها كوحدة متكاملة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها.

و بعد الفصل في طبيعة النشاط، الهيكل، نظام العمل نصل إلى الغاية الأساسية من إنشاء المؤسسة الاقتصادية من خلال التعريف التالي: " المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج للحصول في الأخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق، وتحقيق عوائد تمكن من إعادة الإنتاج وتوسيعه".[3]

---

[1]: غبولي احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011،ص03.

[2]: أوكيل محمد السعيد، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة، ص92.

[3]: رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2008،ص12.

حيث تصنف المؤسسة الاقتصادية تبعا لثلاثة معايير أساسية كما يلي:[1]

- **حسب طبيعة الملكية**: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

- المؤسسات الخاصة: وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد(شركات أموال، شركات اشخاص).
- المؤسسات العامة: وتعود ملكيتها للدولة وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.
- المؤسسات المختلطة: وهي التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

- **طبيعة النشاط الاقتصادي**: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

- المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي، ومنها المؤسسات الصناعية الثقيلة(كالحديد والصلب)، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها، ومنها مؤسسات الصناعات التحويلية(الغذائية).
- المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني أو نباتي.
- المؤسسات التجارية: وهي التي تعمل في النشاط التجاري أي القيام بعملية توزيع السلع والخدمات.
- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك...
- المؤسسات الخدماتية: وهي المؤسسات التي تقدم الخدمات كمؤسسات النقل والعيادات الصحية ومكاتب الخبرات.

- **حسب العمالة الموظفة(الحجم)**:[2] ويتم تقسيم المؤسسات إلى:

- المؤسسات الصغيرة: حيث تضم نوعين من المؤسسات، المؤسسات المصغرة وتضم من واحد إلى تسعة عمال، المؤسسات الصغيرة وتضم من 10 إلى 199 عامل.
- المؤسسات المتوسطة: وهي المؤسسات التي تضم من 200 إلى 499 عامل.
- المؤسسات الكبيرة: وهي المؤسسات التي تضم أكثر من 500 عامل.

2. مراحل الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت المشروعات الصغيرة الوحدات الأساسية والوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، وفي كافة الحضارات أو المجتمعات، وقد كانت هذه الأعمال صغيرة الحجم وأسرية الطابع تعتمدها الأسر كمصدر رئيسي للدخل.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت المشروعات الصغيرة مع قدوم المهاجرين الأوروبيين، وكانت هذه المشروعات العامة أساسية للنهضة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، هذه المجتمعات الرأسمالية التي شهدت العديد من التغيرات في الثلاثة قرون السابقة، أين بدأ العالم يعرف الأعمال الكبيرة التي تنتشر الآن، وكان ذلك مع بداية الثورة الصناعية في القرن 18 أين ساعدت في اختراع الآلات التي تعمل بالطاقة البخارية وتحقق كميات إنتاج كبيرة، كما تحتاج إلى أعداد كبيرة من العاملين بتخصصات مختلفة، وظهرت الشركات العملاقة والتي ساعد على تطورها التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والقدرة على تخفيض التكلفة مع زيادة

[1]: اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

[2]: ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص71.

الإنتاج أو ما يعرف باقتصاديات الحجم الكبير، ومنه استطاعت الشركات العملاقة من تخفيض الأسعار، ولذلك واجهت المشروعات الصغيرة مشكلة القدرة على المنافسة مع الشركات العملاقة وبدأت هذه المشروعات بالانسحاب تدريجيا من السوق.[1]

و في النصف الأول من القرن العشرين، تغيرت الوضعية وبدأ الاهتمام ثانية بالأعمال الصغيرة في الدول الصناعية في الغرب، ويعود ذلك إلى العوامل التالية:[2]

- العامل الإيديولوجي ويتعلق بافتراضاتهم حول النمو السليم للاقتصاد، فهم يفترضون أن أفضل طريقة لنمو اقتصاد دولة ما يحصل عندما يسود التنافس الحر ويخضع الاقتصاد لقوى السوق وعوامل العرض والطلب بدون تدخل الدولة، فهم يعتبرون أن نمو الاقتصاد يتطلب سوق تنافسي لا تهيمن عليه أعمال تحتكره، وعليه يهتمون بالتنافس ويعتبرون الاحتكار حالة سلبية تعطل عمل السوق.
- ملاحظة ظواهر بدأت تبرز على السطح في الدول الصناعية الغربية، حيث بدا الشعور بان المشروعات الكبيرة بدأت تبتلع المشاريع الصغيرة وبالتالي ستتحول السوق تدريجيا إلى سوق احتكاري.

إضافة إلى العاملين السابقين هناك عوامل أخرى نذكر أهمها:[3]

– اتجاه الاقتصاد العالمي عامة والأمريكي والأوروبي خصوصا إلى ما يعرف باقتصاد الخدمات، أين بدأ دور اقتصاديات الحجم الكبير يتقلص تدريجيا وأصبح من السهل البدء في أي مشروع.

– الهيكل التنظيمي المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يسمح لها بتقديم خدمات خاصة للعملاء لا تقدمها لهم الشركات الكبرى.

– ظهور اتجاه حديث بين العاملين في الشركات العملاقة يدفعهم إلى ترك هذه الشركات والبدء في مشروعاتهم الخاصة التي يستغلون فيها كامل خبراتهم السابقة التي اكتسبوها في مناصبهم السابقة.

– اتجاه العديد من الشركات الكبيرة إلى تقليل حجمها بالتخلص من العديد من الأنشطة والعمال وذلك نتيجة:

- أما لتدهور الحالة الاقتصادية.
- او لتطبيق استراتيجيات جديدة من قبل الشركات متمثلة في شراء الخدمات من الخارج(أمن، تغذية،بحوث...الخ).
- الاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة عملائها من خلال العمل مع السوق المجزأ بدلا من العمل مع السوق الواسع.

كل هذه العوامل وغيرها عززت الاتجاه نحو التركيز وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لفاعليتها الاقتصادية العالمية، ودورها البارز في حل أزمة البطالة التي تعاني منها الاقتصاديات الغربية في ظل الاستخدام المفرط للآلات في المشاريع الكبيرة، وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا حيث تقول أن : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد برهنت على ديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يخص فرص العمل الجديدة."[4]

[1] :رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008،ص06.

[2]: سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة(ابعاد للزيادة)**، الطبعة 03، دار وائل للنشر،2010،ص53.

[3]: نهال فريد مصطفى ونبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر،2005، ص ص 89-90.

[4] :رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مرجع سابق،ص08.

و منه أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوع مختلف ومستقل عن المؤسسات الكبيرة لأنها مؤسسات متميزة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي:[1]

- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة.
- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، مما يترتب عليه استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبيرة ومنه تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة فهي تقلل من الاستيراد من ناحية وتساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخرى.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبيرة.
- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية.

ثانيا: مقاربات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة صعوبات تعترض وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا فقد اعتمدت عدة معايير للتعريف بها.

1. أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعب إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك اننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، فباختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة ومنه الأمر يتعلق بتركيبة الإنتاج، والنشاط الاقتصادي ودرجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها ومن بين أهم الصعوبات نذكر ما يلي:

1.1. اختلاف درجة النمو الاقتصادي: لا يمكن إيجاد تعريف موحد لكل الدول، وذلك نظرا للاختلاف الموجود فيما بينها من حيث الموقع، درجة النمو، التطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، ففي الدولة الواحدة هذه الشروط تتغير من منطقة إلى أخرى، فما بالك بالنسبة لدول العالم ككل، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا، لذا فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لأخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.[2]

2.1. تعدد معايير التصنيف واختلافها: إن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتمد على عدة معايير ومؤشرات تختلف باختلاف نوعها. فالمعايير الكمية تعتمد على الحجم والقياس كعدد العمال، أما المعايير النوعية فتعتمد على الملكية واستقلالية الإدارة والمسؤولية، والصعوبة هنا تكمن في كيفية اختيار هذه المعايير، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال ورقم

[1]: عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة،2007،ص ص 31-32-33.

[2]: توفيق عبد الرحيم ويوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002،ص15.

الأعمال ورأس المال كالأرجنتين، وفرنسا تعتمد على عدد العمال ورأس المال، حيث يمكن أن تختلف في المعيار نفسه وهو عدد العمال مثلا.[1]

3.1. تنوع النشاط الاقتصادي: أن تنوع الأنشطة الاقتصادية من نشاط أو قطاع إلى آخر يؤثر على وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحاجة إلى رأس المال والعمالة كبيرة في المؤسسات الصناعية مقارنة بالمؤسسات الخدماتية، كما نجد أن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من المؤسسات الخدماتية.[2]

4.1. تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، حيث ينقسم القطاع الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، كل منها يضم عدد من الفروع الصناعية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها وعدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة التي تنشط في الصناعة الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم.[3]

5.1. تعدد الأطراف المعنية بها: احد أسباب تعدد تعاريف وأسماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تعدد الأطراف التي تهتم بها، ومن أهم هذه الأطراف نجد:[4]

- المستثمرون: يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة به أن يعطيها اسما، فمثلا إذا قرر شخص أو مجموعة أشخاص الاستثمار في مشروع ما، قد يشيرون إليه بمجموعة تسميات(مصلحة، مشروع، مؤسسة، منشأة، شركة...الخ).
- الحكومة: تحتاج الدولة لان تعطي أسماء للمؤسسات والمشاريع التي تمنحها تراخيص لممارسة نشاط اقتصادي وتستعمل في ذلك المختصين في المجالين الاقتصادي والقانوني.
- علماء الاقتصاد: يهتم علماء الاقتصاد بكل حالات الاقتصاد، حجمه وكذلك نموه فبالنسبة لحجم الاقتصاد وتركيبته يهمهم معرفة عدد الوحدات التي يتكون منها ونشاطها (إذا كانت صناعة أو خدمات مثلا)، وحجم عوامل الإنتاج التي تستخدمها (رأس المال، العمالة وغيرها) وكذلك مساهمتها في تكوين الناتج القومي.
- علماء الإدارة: يهتم علماء الإدارة بكل المؤسسات على اختلاف أحجامها، ولكن لان تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، فان كثير منهم يعرفون الحجم من خلال الاعتماد عل معيار عدد العمال.

بالرغم من اختلاف المعايير المذكورة أعلاه والمعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك معيار مشترك بينها في كل القطاعات الاقتصادية وهو معيار اليد العاملة والذي تستعمله جميع القطاعات.[5]

2. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعين من المعايير: معايير كمية وهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات في الأحجام المختلفة للمؤسسات، ومعايير نوعية وتهتم بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية، استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل التكنولوجية أو التقنية المستخدمة.

---

[1]: غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007،ص03.

[2]: بريي ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007،ص03.

[3]:غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مرجع سابق،ص05.

[4]: سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص ص 18-19-20.

[5]: العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011، ص156.

1.2. المعايير الكمية: تنقسم المعايير الكمية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى معيارين هما:

1.1.2 المؤشرات الاقتصادية والتقنية: من ضمن هذه المؤشرات: عدد العمال، حجم الإنتاج، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستغلة.[1]

✓ حجم العمال: ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد على عدد العمال في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية، ومن بين مميزاته نذكر ما يلي:[2]

- البساطة وسهولة المقارنة بين المؤسسات.
- الثبات النسبي حيث لا يتأثر بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة التضخم والانكماش.
- توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

و تنقسم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي:[3]

- المؤسسات الاقتصادية الكبرى: وهي التي توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو مئات الآلاف في بعض الأحيان.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى، والمؤسسات المصغرة وتوظف بين 10 عمال و500 عامل على الأغلب.
- المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي: تشترك هذه المؤسسات المصغرة في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة، شرط أن لا يزيد عددهم عن 10 عمال.

إلا أن هناك انتقادات وجهت لهذا المعيار، أهمها أن هناك اختلافا واسعا بين الدول فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:[4]

-المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية، فبينما كانت المؤسسات الصغيرة تتسم بالمهارة اليدوية وتعتمد بصورة أساسية على إمكانيات العامل فقط، أصبح الآن متاحا استخدام تكنولوجيا حديثة في المؤسسات الصغيرة ومنه حجم العمالة يتضاءل بالمقارنة بالمؤسسات التي لا تستخدم هذه التكنولوجيا ولكن في الغالب يتراوح العدد بين(10 إلى 50 عامل) وهو المطبق في معظم الدول النامية ولكن في الدول المتقدمة صناعيا نجد أن هذا الرقم يبدأ من 100 إلى 500عامل.

-الاعتماد على بيانات العمالة المأجورة فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق المؤسسات الصغيرة.

✓ أحجام كل من الطاقة المستعملة، الإنتاج والقيمة المضافة:[5] يمكن اعتبار حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج وحجم المبيعات والقيمة المضافة إحدى المعايير التي تميز المؤسسات من حيث حجم النشاط وقدراتها التنافسية في الأسواق.

---

[1] :محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011،ص170.

[2] :قراوي احمد الصغير ونذير عبد الرزاق، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزيبان"حركية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تكوين"، جامعة محمد خيضر، بسكرة،13/12 أفريل 2004،ص04.

[3] :جالي سينسرهل، ترجمة بطرس حليبا، **منشآت الأعمال الصغيرة"اتجاهات الاقتصاد الكلي"**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، دون ذكر سنة النشر، ص40.

[4] :بربي ميلود، مرجع سابق،ص04.

[5]: غبولي احمد، مرجع سابق، ص07.

2.1.2 المؤشرات المالية والنقدية: تكمن المشكلة هنا في تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل؟ أو هو رأس المال الثابت فقط؟ كذلك في حالة المقارنة بين الدول باختلاف قيمة النقود من دولة لأخرى بل حتى في الدولة الواحدة من فترة لأخرى بسبب التضخم[1]، ومن ضمن هذه المؤشرات نذكر منها:

✓ رأس المال المستثمر: أن معيار رأس المال المستثمر هو من المعايير الأساسية لتحديد حجم المؤسسة، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار بأنها: "تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معينا يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها" ويقصد برأس المال المستثمر رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة[2]، وعليه فهو يعتبر عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.[3]

✓ معامل رأس المال/العمل (تكلفة فرصة العمل): يعتبر كل من معيار رأس المال والعمالة من المعايير المستخدمة لتحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، إلا أن استعمال كل واحد منهما على حدى يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس مالها مرتفعا نسبيا، ومنه تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة وحسب معيار العمالة، لذا وجد معيار(معامل رأس المال/العمل) الذي يمزج بين المعيارين والذي يعبر عن حجم المال المستثمر K بالنسبة لكل وحدة واحدة من العمل L، والناتج يعني حجم الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا العامل منخفضا في المؤسسات المنخفضة رأس المال مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرتفعا في المؤسسات الكبرى التي تحتاج رأس مال مرتفع.[4]

✓ رقم الأعمال(قيمة المبيعات): يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الدول المتقدمة حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، إلا أن هذا المعيار تتخلله بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، لذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي وليس الاسمي لرقم الأعمال، كما تواجهه صعوبة أخرى تتمثل في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية وهذا ما يؤكد بان هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.[5]

2.2. المعايير النوعية: تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة من حيث:[6]

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محليا، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيرا نسبيا.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

و تنقسم المعايير النوعية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

---

[1] : رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق،ص14.

[2] :صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1993،ص16.

[3]: فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص49.

[4] :بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص ص 320-321.

[5] :برني ميلود،مرجع سابق،ص 05.

[6] :رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكومة– دراسة حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012 ،ص04.

1.2.2 المعيار القانوني: وينقسم إلى:

✓ الملكية: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، وتتميز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالملكية الفردية، حيث أن معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها عامة أو مختلطة.[1]

✓ الاستقلالية: تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة مالية بنسبة معينة ومحددة عن أي تكتلات اقتصادية.[2]

2.2.2 المعيار التنظيمي: وينقسم إلى:

✓ الحصة من السوق: تتميز الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحدودية على اعتبار أنها مؤسسات تنافسية وليست احتكارية[3]، وذلك للأسباب التالية:[4]

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال.
- محلية النشاط: أي أن الإنتاج غالبا ما يكون موجها للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتماثلها في الإمكانيات والظروف.

✓ الإدارة والتنظيم: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود إدارة بسيطة تفتقر غالبا إلى الأصول العلمية أو تدار بواسطة فرد هو صاحب المؤسسة بدلا من الاعتماد على هيكل إداري متخصص.[5]

✓ كمية الإنتاج: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر كمية الإنتاج نظرا لصغرها وقلة إمكانياتها لارتباط معظمها بالأسواق المحلية.[6]

✓ محلية النشاط: أي يقتصر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة[7]، أي الإنتاج يكون موجه للأسواق المحلية بشكل رئيسي[8]، مع قابلية امتداد أنشطتها وبيع منتجاتها في الداخل والخارج.[9]

---

[1]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق،ص22.

[2]: كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2000،ص42.

[3]: بريش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاجتماعية دراسة حالة الجزائر–**،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، 2007، ص64.

[4]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق،ص22.

[5]: سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص12.

[6]: برني ميلود،مرجع سابق، ص05.

[7]: رابح خوني وحساني رقية، مرجع سابق،ص 23.

[8]: ماجدة عطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والطباعة، مصر،2002،ص15.

[9]: سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،1993،ص08.

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

تتعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف باختلاف الجهة المصدرة لها ومن ثم أهم الخصائص التي تميزها.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل عائقا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع إذ تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم مما يجعلنا نفرق بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة من خلال المعايير المذكورة سابقا.

و نظرا لاختلاف التعاريف بين مختلف الدول والهيئات الدولية سوف نكتفي بتعريف الاتحاد الأوروبي والمشرع الجزائري.

1.1. تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توصيات المفوضية الأوروبية في أفريل 1996، من خلال ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة من خلال الحد الأدنى للموازنة، وفق الشروط التالية:[1]

- تشغل اقل من 250 عاملا.
- رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25% كحد أقصى.

و في إطار توصيات الاتحاد الأوروبي لسنة 2003 تم وضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتماده في جانفي 2005،بعد مشاورات واسعة النطاق بين مفاوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومنظمات الأعمال والخبراء فضلا عن المشاورات المفتوحة على شبكة الانترنيت[2]،و هو ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (52) : تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العمال (الإجراء)	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	≤ 2 مليون أورو	≤ 2 مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	≤ 10 مليون أورو	≤ 10 مليون أورو	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	≤ 50 مليون أورو	≤ 43 مليون أورو	
مؤسسة كبيرة	أكثر من 249	> 50 مليون أورو	> 43 مليون أورو	

المصدر: معيزة مسعود أمير، **طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطويرها– دراسة حالة المشروعات بسطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005/2004، ص 21.

حيث اعتبر هذا التعريف الجديد خطوة رئيسية نحو تحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا ويهدف إلى تشجيع روح المبادرة والاستثمارات والنمو.

[1]: رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص04.

[2]: عواطف محسن وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012، ص05.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي، والوارد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، حيث تم اعتماد معيارين للتعريف وهما عدد العمال والجانب المالي[2]، وأصبحت تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية بأنها:

- يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و"أو" الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية.[3]

- يقصد بالمؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و500 مليون دينار جزائري[4].

- يقصد بالمؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري[5].

- يقصد بالمؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال ولها رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري[6].

و يمكن توضيح ما تضمنه القانون رقم 01-18 من خلال المواد 05-06-07 في الجدول التالي:

الجدول رقم(53) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	الحصيلة السنوية(دج)
متوسطة	50 إلى 250 عامل	200 مليون إلى 02 مليار	100 مليون إلى 500 مليون
صغيرة	10 إلى 49 عامل	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
مصغرة	01 إلى 09 عامل	اقل من 20 مليون	اقل من 10 مليون

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما ورد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18،ص ص 08-09.

و بناءا على ما سبق تمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات) وتتمتع باستقلالية الملكية والإدارة ولها حصة محدودة في السوق ومحلية النشاط، والتي يتراوح عدد العمال فيها بين 1 إلى 250 عامل يتراوح رقم أعمالها السنوي ما بين 20 مليون و02 مليار، وتتراوح حصيلتها السنوية ما بين 10 إلى 500 مليون دج، بالإضافة إلى استخدامها كافة الأساليب الجديدة في الإنتاج والإدارة وتقسيم العمل.[7]

---

[1]: مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص 02.

[2]: آيت عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد06،2009،ص274.

[3]: **المادة 04 من القانون:01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في: 2001/12/15،ص06.

[4]: **المادة 05 من القانون 01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص08.

[5]: **المادة 06 من القانون : 01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص08.

[6]: **المادة 07 من القانون: 01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص08.

[7]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص37.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

✓ تدني حجم رأس المال: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضآلة النسبية لرأس المال وصغر ومحدودية حجمه ويتم تقديمه من أصحاب المؤسسة سواء في شكله العيني أو النقدي مما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.

هذه الخاصية تمنح أيضا ملائمة لأنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وكذا ملائمة لأصحاب هذه المشروعات فتدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشاريع نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.[1]

✓ الملكية والاستقلالية في الإدارة: في معظم الحالات يكون هذا النوع من المؤسسات مملوكا لفرد واحد أو مجموعة محدودة من الأفراد سواء كانوا أسرة واحدة أو أقارب أو أصدقاء وغالبا ما يكون هؤلاء الملاك هم المسؤولون المباشرون عن إدارة هذه المؤسسات بانقسامهم واتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بها[2]،و هذا ما يجعلها تتمتع بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها.

✓ القدرة على الانتشار الجغرافي: مما يخفف من حدة الهجرة من الريف إلى الحضر، كما يساعد على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أماكن متفرقة مما يخفف من حدة التركيز الصناعي[3].

✓ انخفاض مستويات معامل رأس المال: لكون هذا النوع من المؤسسات يعتمد على استخدام القدرات الإنتاجية الكثيفة العمل على حساب كثافة رأس المال[4].

✓ سهولة التأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد عن طريق إعطاء الفرصة للأفراد لتجسيد مبادراتهم، ومنه إيجاد حركية اقتصادية مستمرة[5]، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية.

✓ بساطة التنظيم وسهولة القيادة: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير الرسمية والفعالة وذلك من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، كما يمثل مدير المؤسسة المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير والإنتاج والتسويق والعمليات المالية.[6]

✓ المرونة والقدرة على التغيير والابتكار والتجديد: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة خاصة في انماط العمل واساليبه وذلك نظرا لحجم استثماراتها وحصتها في السوق، حيث تتميز هذه المؤسسات بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، من خلال تغيير النشاط أو تعديله بسرعة اكبر من المؤسسات الكبيرة مراعاة لسد احتياجات السوق أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.[7]

---

[1]: ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006،ص03.

[2] :برني ميلود، مرجع سابق، ص06.

[3] :حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006، ص10.

[4] :إسحاق خديجة، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011،ص59.

[5] :رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص20.

[6] :علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،1999، ص16.

[7] :برني ميلود، مرجع سابق، ص07.

كما تتميز بسهولة الدخول والخروج من السوق بسبب قلة نسبة اصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها واصولها فضلا عن زيادة نسبة رأس مالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.[1]

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الابتكار والتجديد وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.[2]

✓ المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين والعملاء: من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلتهم وأسلوب وطريقة اختيارهم، كما أن محلية النشاط لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقات الطيبة بين المؤسسة وعملائها.[3]

✓ المعرفة الجيدة للأسواق: يتميز سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضيقه وعدم اتساعه وانه موجه لفئة محدودة، مما يتيح لهذه المؤسسات المعرفة الشخصية بعملائها واحتياجاتهم وطلباتهم، إمكانية دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، مما يخلق نوع من التواصل والاستمرارية ويعمق العلاقات المباشرة بين المؤسسة وعملائها، مما يزيد من قدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته[4]، ومنه الاستفادة من معظم مراكز البحوث والمعلومات والتدريب المتاحة في السوق والتي تشكل وفرات خارجية بالنسبة لها دون الحاجة إلى إنشاء مراكز بحث وتطوير أو معلومات أو تدريب خاصة بها.[5]

✓ انخفاض الطاقة الإنتاجية: لقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية، حيث اتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية مختلفة، كما أن تدني الطاقة الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى انخفاض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[6]

✓ القضاء على بعض الإختلالات الإقتصادية : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابيا في القضاء على عدد من الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية بين الإدخار والإستثمار مثلا، فهي تجلب المدخرات الصغيرة، إذ أن إقامتها لا تتطلب رأسمال كبير، وكذلك إختلالات ميزان المدفوعات، من خلال إحلال الواردات والمساهمة في تصدير بعض المنتجات [7] .

✓ التكامل مع المؤسسات الكبيرة : يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق تكاملا مع المؤسسات الكبيرة من خلال بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الوفرات الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق إقتصادي مناسب[8] .

رابعا : أنواع ومجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف وتتعدد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف معايير التصنيف التي يتم اعتمادها ومن ثم أهم المجالات التي تعمل بها.

[1] :بن يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص ص 06-07.

[2] :محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002،ص21.

[3] :توفيق عبد الرحيم ويوسف حسن، مرجع سابق، ص24.

[4] :نبيل جواد، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007،ص85.

[5] غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص 65.

[6] :صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 25.

[7]: ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، **دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر(01)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 03، 2007، ص30.

[8] :محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997،ص ص 168-169.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير التالية:

- الشكل القانوني.
- طبيعة المنتجات.

1. التصنيف حسب الشكل القانوني: أن تحديد شكل ملكية المشروع هو من أهم القرارات الواجب اتخاذها للقيام بمشروع صغير أو متوسط، ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (19) : الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

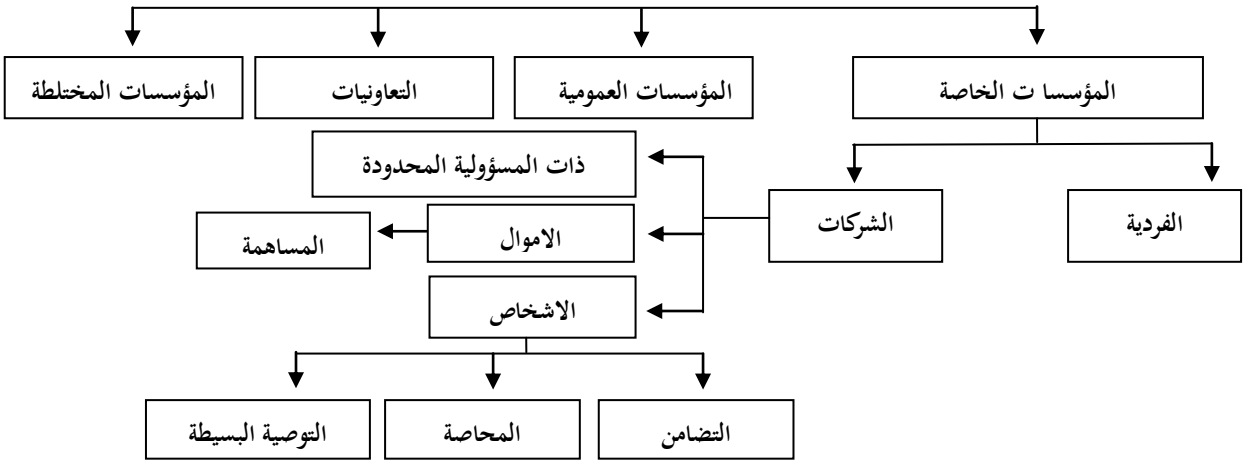

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

- رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2008،ص62.

✓ **المؤسسات العمومية**: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، وتخضع لجميع الاجراءات(إعفاءات، تسهيلات...).

✓ **التعاونيات**: هي من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

✓ **المؤسسات المختلطة**: تشترك فيها الملكية العامة والخاصة.

✓ **المؤسسات الخاصة**: وهي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين:[1]

- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لشخص واحد وهو المسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط.
- الشركات: هي عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ عن هذا العمل من ربح أو خسارة،[2] وتصنف إلى ثلاثة أنواع:

- شركات الأشخاص: وهي التي تقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة[3]، وهي ثلاث أنواع:

  - شركة المحاصة: وهي شركة مؤقتة يتفق شخصان أو أكثر على إنشائها بهدف القيام بنشاط تجاري مؤقت وتنتهي الشركة غالبا بانتهائه.[4]

[1]: غبولي احمد، مرجع سابق،ص20.

[2]: الياس ناصيف، **الشركات التجارية**، الجزء الثاني، عويدات للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999،ص15.

[3]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق،ص62.

[4]:غبولي احمد، مرجع سابق،ص21.

- شركة التضامن: وهي الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميع الأنشطة الاقتصادية.[1]
- شركة التوصية البسيطة: هي شركة أشخاص تنقسم فيها الملكية إلى فئتين هما:[2] فئة الشركاء المتضامنين، وفئة الشركاء الموصين الذين يساهمون بقسط من رأسمال الشركة، وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصتهم الرأسمالية ولا يتحملون المسؤولية المالية في حالة الخسارة والإفلاس إلا بمقدار حصتهم فقط.

- شركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقيات الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.[3]
- شركات الأموال (المساهمة): وهي التي تقوم على الاعتبار المالي والأهمية فيها فيما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال.

2. **التصنيف حسب طبيعة المنتجات:** حيث تصنف المؤسسات إلى الفئات التالية:[4]

– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ونقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرها وندخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلود، وصناعة الورق وأنواعه.

– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو مواد البناء وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية: صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الكيميائية.

– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: وهي صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة فهي تمارس عملية تجميعية وتركيبية فقط انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي لقطع غيار مثلا، وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

إضافة إلى هذه الأنواع هناك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والتي تتميز باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعلى عدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، وهي موجهة لتغطية الطلبات اليومية أما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية.

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها، إضافة إلى الأهمية التي تجسدها هذه المؤسسات في الوقت الراهن من خلال الادوار التي يمكن أن تقوم بها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لكثير من الاقتصاديات خاصة البلدان النامية واداة للبناء الاقتصادي، نظرا للخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى.

---

[1] :نادية فوضيل، **أحكام الشركة طبق للقانون التجاري الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 1997، ص101.

[2]: عبد الغفور عبد السلام واخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص33-34.

[3]: رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص31.

[4] :غدير احمد سليمة، مرجع سابق، ص ص 12-13.

1. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمي إلى تحقيق أهداف نذكر منها:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- استعادت كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- العمل على توفير مجال واسع للتجديد والابتكار والتطوير والقدرة على المنافسة.[2]

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتركز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[3]

- تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل من خلال إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع ومنه امتصاص البطالة.
- هي صناعة مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة.
- تقلل من هجرة العمال عند إقامتها في الريف أو المدن الصغيرة مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي والتجاري في كثير من دول العالم، حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50%-60% من القوى العاملة في العالم .[4]
- تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي.
- التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة.
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لان إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة اقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ومنه فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.[5]
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي، مما يساعد على تطوير الفنون الإنتاجية المحلية ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة.[6]
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر هذه الفرص بالشكل المطلوب.[7]

---

[1]: هواري معراج، **إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 04، 2008، ص35.

[2]: بو حرود فتيحة وعظيمي دلال، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروومغاربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص06.

[3]: آيت عيسي، مرجع سابق،ص275.

[4]: ماهر حسن المحروق وايهاب مقابلة، مرجع سابق،ص05.

[5]: عبد الكريم سهام، **الشراكة الاجنبية كاداة لتاهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012، ص ص 03-04.

[6]: محمد هيكل، مرجع سابق، ص16.

[7]: سعاد نايف برنوطي، مرجع سابق، ص62.

ثانيا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتجسد الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية:

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملا وبديلا للمؤسسات الكبيرة في توفير مناصب الشغل، لانخفاض تكلفة إنشاء الوظائف فيها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدولة، ففي بعض الأحيان تبلغ تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الكبيرة 10 أضعاف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس دورها الايجابي في توظيف العمالة وبموارد محدودة نسبيا.[1]

كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل فهي تتميز بارتفاع نسبة العمل على رأس المال، كما أنها لا تحتاج إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي[2]، كما تستوعب العمالة الفائضة في الريف والقرى وتساعد على خلق تجمعات للصناعات الريفية فيها، كما إن معظم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء بشكل أسهل وبدون شروط معينة.[3]

حيث بلغت نسبة العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي البلدان العربية نسبة 51.7% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي.[4]

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.[5]

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية النشاط الصناعي وتحقيق التكامل الصناعي

إن زيادة الاهتمام الدولي بالتصنيع كمؤشر للتنمية ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في المجال الصناعي، أكد من قدرتها على المساهمة الفعالة في النشاط الصناعي للدول النامية مما يتوجب على الدول النامية دفع هذا القطاع حتى يساهم في ترقية النشاط الصناعي.[6]

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، حيث يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على

[1] :فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار صالح العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص28.

[2] :نحى ابراهيم خليل ابراهيم، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص28.

[3] :عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص45.

[4] :عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سابق، ص38.

[5] :مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة الجزائر–**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012، ص05.

[6] :برني ميلود، مرجع سابق، ص11.

أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات فائقة التطور والتي تعتمد بدرجة كبيرة على البحث والتطوير يجعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة من حيث اكتساب واستخدام التكنولوجيا الحديثة.[1]

4. المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التقليدية بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والاقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، فضلا على الانتشار الجغرافي مما يجعلها قادرة على امتصاص البطالة وانعاش المناطق النائية وتحقيق التوزيع العادل للدخل ومنه تحقيق التنمية المحلية بصورة عامة والاقليمية بصورة خاصة على أن يتم تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.[2]

5. القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية، ففي حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على الاستثمار، وفي حالة الركود الاقتصادي فتزيد قدرتها على تخفيض الإنتاج ومنه التأقلم مع الظروف السائدة.[3]

ثالثا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الهدف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد وهذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، لهذا يتجسد دورها الاجتماعي من خلال النقاط التالية:

1. **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة ومنه رفع مستوى الدخل الأسري خاصة للفئات الاجتماعية الفقيرة وفي المناطق المهمشة ومنه فهي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية من بطالة، فراغ، تهميش وما يترتب عنها من أفاق اجتماعية خطيرة.[4]

2. **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:** وذلك من خلال اعتمادها على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها مما يؤدي إلى رفع مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية، وتساهم في اعداد الوطنيين الصناعيين ومنه تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.[5]

3. **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** حيث تعتبر فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، ومنه خدمة المجتمع من خلال تحسين مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية ومنه تعزيز العلاقات الاجتماعية.[6]

---

[1]: رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص29.

[2]: فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص75.

[3]: رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص30.

[4]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق،ص54.

[5]: فتحي السيد أبو السيد احمد، مرجع سابق، ص77.

[6]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص ص 54-55.

4. **المساهمة في التوزيع العادل للدخول والثروة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروة بين أفراد المجتمع من خلال إرساء هذه العدالة عن طريق تنمية إقليمية تثمن الموارد المحلية المتاحة وتعمل على زيادة فرص الاستثمار والتوظيف في المناطق النائية.[1]

رابعا: الدور الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتجسد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع العالم الخارجي من خلال النقاط التالية:

1. **الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية:** وذلك من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة أو المستضيفة، بدلا من الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات.[2]

2. **دعم وترقية الصادرات:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تنمية الصادرات وفي تحسين حالة الميزان التجاري من خلال التخفيض من الواردات بتوفير احتياجات المجتمع محليا من إنتاج هذه المؤسسات، والعمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى[3]، إضافة إلى قدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على المواد الأولية المحلية أي تصنيع السلع بدلا من استيرادها وتصدير سلع إنتاجية وسيطية أو نهائية للخارج وبالتالي توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد، كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة[4] .

3. **الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي:** إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق يعني إن السوق الوطنية ستكون مفتوحة على المنتجات العالمية خاصة وإن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنه رفع الحماية الوطنية عن المنتجات المحلية ورفع الرقابة الجمركية على المنتجات الأجنبية مما يجعل المؤسسات الوطنية في قلب المنافسة الدولية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تنشط في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني وعليه فإن دعمها وترقيتها سوف يضمن دورها في المحافظة على الطابع الصناعي الوطني أمام المنتج الأجنبي.[5]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات العالمية تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات منها ما هو داخلي يرجع إلى قضايا فنية وتمويلية وتنظيمية...الخ تخص البيئة الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما هو خارجي وتخص المناخ العام الذي تمارس من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها المختلفة ومنها ما هو عالمي ويخص أهم المتغيرات العالمية الواجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف والتأقلم معها.

أولا: التحديات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الصعوبات الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

[1] :رابح خوني، نظام **المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق،ص32.
[2] :برني ميلود، مرجع سابق، ص11.
[3] :رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص44.
[4] :برني ميلود، مرجع سابق، ص11.
[5] :المرجع السابق، ص12.

1. **مشاكل التمويل الداخلية:** يمثل التمويل محور اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل الحد الفاصل بين بقاء أو فناء المؤسسة[1]، وذلك من خلال حصولها على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها لتحقيق الأهداف المقررة.

و يمكن توضيح وباختصار مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (54) : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مصادر التمويل الداخلية	مصادر التمويل الخارجية
- التمويل الذاتي - الائتمان التجاري - الأرباح المحتجزة - الشركاء والمساهمون في الشركة	- الاقتراض من الأهل والأقارب - الاقتراض من السوق الغير رسمي - الائتمان المصرفي - التمويل الحكومي - شركات رأس المال المخاطر - التمويل التأجيري - القرض السندي

المصدر: من اعداد الطالبة.

حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عجز في مصادر تمويلها الداخلية، فالأموال التي يتم تدبيرها لشراء أصل ثابت قد تكون غير كافية ومع افتراض وجود هذه الأموال إلى أن المؤسسة تواجه مشكل عدم وجود مصادر التمويل لرأس المال المتداول أو العامل في المؤسسة المتمثل في المخزون، مما يترتب عليه تخلف طرق الإنتاج وما ينتج عن ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وعدم قدرتها على التوسع والنمو.[2]

2. **المشاكل الإدارية والتنظيمية والتسويقية** : إن ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة والخبرة الكافية، ونقص التدريب، وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها وعدم القدرة على اتخاذ القرار، وعدم وجود تنظيم واضح على مستوى الأقسام يحدد الاختصاصات والمهام كل هذا يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل مما يؤدي إلى فشل المؤسسة في القدرة على البقاء والاستمرار، ومنه عدم القدرة على تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.[3]

كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوعي التسويقي وعدم توفر كافة المعلومات المتعلقة باحتياجات السوق ومستويات الأسعار وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات يعرض المؤسسات إلى احتمال التوقف المؤقت أو النهائي إذا لم يتم إيجاد أسواق جديدة في الداخل أو الخارج.[4]

[1]: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص76.

[2]: عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، مرجع سابق، ص 68.

[3]: مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، مرجع سابق، ص 04.

[4]: برني ميلود، مرجع سابق،ص26.

3. **مشاكل بشرية:** إن نقص العمالة الماهرة من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، بسبب تفضيل العاملين المهرة الاشتغال في المؤسسات الكبيرة بالأخص الحكومية نظرا للامتيازات التي تقدمها[1]، وكذا نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة مما يؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. **مشاكل الحصول على الموارد الأولية وتدبير الآلات:** تلجأ أحيانا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استيراد المواد الأولية لصعوبة الحصول عليها أما لعدم تواجدها في الأسواق المحلية أو لصعوبة الحصول عليها بالكميات والجودة والأسعار المناسبة، بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد.[2]

كما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة اغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة ومنه ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا على إن استخدام الآلات الحديثة يتطلب خبرة وتكاليف مرتفعة عن الآلات التقليدية وعمالة متخصصة ومدربة على تشغيلها والدراية بقواعد استيرادها وتوفير النقد الأجنبي اللازم لاستيرادها، كل هذا يجعل أصحاب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يترددون في استخدامها.[3]

5. **مشاكل الحصول واستخدام المعلومة:** إن غياب نظام المعلومات يجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على المنافسة خصوصا مع غياب هيئة مركزية تهتم بتجميع هذه البيانات وإعداد قاعدة بيانات تخدم مصالح هذه المؤسسات[4]، مما لا يساعد على تنميتها ونموها.

كما ان غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية لإعداد الحسابات الختامية، مما يكلف المؤسسة نفقات كبيرة.[5]

ثانيا: التحديات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم الصعوبات الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

1. مشاكل التمويل الخارجية: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل البنكي بسبب حاجتها للتمويل وقلة الإمكانيات المالية المتوفرة لديها، غير إن البنوك تشترط ضمانات كبيرة مقابل الإقراض نظرا لعدم وجود الثقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لان البنك يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها مخاطرة كبيرة كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على أصول عقارية يمكن إن تقدمها كضمان للقرض،[6] كما أن هذه القروض تشكل عبئا كبيرا على هذه المؤسسات نظرا لارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، إضافة إلى غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

2. المشاكل الضريبية: تعد المشاكل الضريبية من بين اكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفعها إلى :[7]

---

[1] :رقيبة سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف، الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006، ص 33.

[2] :المرجع السابق، ص 33.

[3]: بربي ميلود، مرجع سابق،ص25.

[4] : خير الدين معطى الله وبوقموم محمد، **تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد13،2005،ص154.

[5]: غدير احمد سليمة، مرجع سابق،ص21.

[6] :خير الدين معطى الله وبوقموم محمد، مرجع سابق، ص154.

[7] :اسحاق خديجة، مرجع سابق،ص67.

- التوقف الكلي عن العمل لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
- تحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة وخاصة إلى الاستيراد.
- العمل في الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

كما تتسم العلاقة بين إدارة الضرائب والمستثمرين بالتوتر المستمر ويرجع ذلك إلى التعسف وسوء المعاملة التي يبديها أعوان الإدارة الضريبية إزاء المستثمرين، وكذا نقص الثقافة الضريبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتقادهم إن هذه الضرائب تؤدي إلى إنقاص أرباحهم لذا يتهربون من دفعها.

3. مشكل الموقع الملائم: إن اختيار الموقع يتطلب دراسة جيدة وبحثا وتخطيطا، إلا ان اغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعانون من صعوبة إيجاد الموقع الملائم وذلك أما لعدم قدرتهم على الحصول على مواقع مناسبة بسبب تكاليفها المرتفعة (شراء أو تأجير)، أو جهلهم بأهمية المواقع بالنسبة لنشاط ونجاح المؤسسة، مما يضطرهم إلى إقامة مشاريعهم في مناطق وضواحي تفتقر للخدمات والمرافق الأساسية وهو ما ينعكس سلبا على نشاط هذه المؤسسات لأنه وفي كل الأحوال على صاحب المؤسسة ان يوازن بين التكلفة وتأثير الموقع على حجم المبيعات.[1]

4. المشاكل القانونية: إن عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار وتعدد الجهات المشرفة عليه وتضارب اختصاصها[2]، وتعقد الإجراءات الإدارية والتنفيذية (سرعة الموافقة على المشروع الجديد ومعالجة الملفات، التراخيص والضرائب والتأمينات...الخ)، كل هذا يعيق نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية.[3]

5. نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات وإيصالها للأسواق بتكلفة مناسبة، بالإضافة إلى نقص المياه والكهرباء والتخزين ...الخ.

6. ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات كشركات لتسويق منتجات هذه المؤسسات، شركات تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية، شركات التأجير التمويلي، شركات رأس مال المخاطر، الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.[4]

ثالثا: التحديات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية عالمية فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التواجد في محيط يفرض عليها التكيف مع تقلباته ومتغيراته من اجل البقاء والاستمرار، ومن بين هذه المتغيرات نذكر ما يلي:

1. ثورة المعلومات: والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الكثيفة وهي الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، حيث تلعب دور مهم في تشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل الاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، بالإضافة إلى التقدم الفني في مجال تبادل المعلومات والتقنيات الحديثة وكذا تنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات[5]، مما يحسن ويدعم القدرة

[1]: رابح خوني، **نظام المشاركة، نمو نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق،ص58.
[2]: غدير احمد سليمة، مرجع سابق،ص19.
[3]: ايت عيسى، مرجع سابق، ص276.
[4]: غدير احمد سليمة، مرجع سابق،ص19.
[5]: برني ميلود، مرجع سابق، ص23.

التنافسية على المستوى العالمي، وهو ما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطور والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الأجنبية.

2. زيادة التكتلات الاقتصادية: تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات وتكتلات اقتصادية وذلك لضمان القدرة على البقاء والاستمرار، مما سيقود إلى زيادة درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول خاصة النامية منها.[1]

[1] :غبولي احمد، مرجع سابق،ص33.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة ذات قدرات صناعية متواضعة، حيث لجأت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تحتل صدارة اهتمام السلطات العمومية الجزائرية بعد تأكدها من عدم جدوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة فقط، ومن هنا جاءت القوانين المتعاقبة لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة فصدرت عدة نصوص قانونية تهدف إلى إعطاء فرصة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإبراز دورها في المساهمة في تحقيق التنمية، نظرا لأهميتها في توفير رؤوس الأموال ومناصب الشغل وامتصاص البطالة التي لا تستطيع المؤسسات الكبرى التصدي لها، حيث شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ايجابيا في تعدادها من الاستقلال إلى الآن.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نسيجا اقتصاديا مهملا مكونا في أساسه من الصناعات الاستخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة، تتركز في البلدان الكبرى والمناطق العمرانية، حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال قليلا، وكان تأسيسها على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم على أساس الزراعة بالدرجة الثانية، حيث كان أصحاب المؤسسة هم مالكي الأموال، حيث كان تطورها بطيء جدا قبل 1990 في إطار بيئة يسودها عدم الاستقرار الاقتصادي من جهة، وغياب البنية التحتية من جهة أخرى، وعموما فقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل أساسية.

أولا: المرحلة الأولى(1962-1982)

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية[1]، وباعتماد الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأهمية الكبرى للمؤسسات الكبيرة والتي استحوذت على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتر وكيماوية وصناعة الطاقة والمحروقات وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص، وفي هذا الإطار همش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد الخاصة منها الاستهلاكية، وانحصر دورها على تلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة[2] أي أنها لم تكن مستقلة بل كانت مجرد قطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية العامة حيث عرفت بالمؤسسات الصناعية التابعة [3] ، كما كان القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة يمثلون المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية.

و تأسست خلال هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة، حيث عرفت مجموعة من القيود أهمها :[4]

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتعدى 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم و10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي.
- صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر.

---

[1]: غبولي احمد، مرجع سابق،ص39.

[2]: بربي ميلود، مرجع سابق، ص13.

[3]: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص84.

[4]: ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006،ص138.

و بالرغم من صدور قانون الاستثمار لسنة 1966 والذي يهدف إلى تحديد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية إلا أن اللجنة الوطنية للاستثمارات كانت تفرض شروط تعجيزية على المستثمرين الراغبين في الحصول على رخص الاستثمار، ومنه فقدان المصداقية في المشاريع الخاصة، مما أدى إلى أنشطتها عام 1981[1].

ثانيا: المرحلة الثانية (1982–1990)

خلال هذه الفترة تم إعادة النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل عولمة الاقتصاد والانخراط في اقتصاد السوق حيث أصبح ينظر إليها كتوجه جديد وبديل للصناعات التي كانت قائمة وذلك مرورا بالمراحل التالية:

1. المخطط الخماسي الأول (1980–1984) والمخطط الخماسي الثاني اكد على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
2. خلق إطار قانوني جديد رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص.
3. إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص سنة 1983.

إلا ان القطاع الخاص خلال سنة 1982 و1983 كان له دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا انه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية .[3]

4. انخفاض مداخيل الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة 1986 (الازمة النفطية) مما اثر على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، وقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات كفاءات الإنتاجية والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم تحكم في التكنولوجيا المستوردة ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، حيث تم توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة والصناعات الثقيلة، وتوجيه استثمارات جديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة حيث تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987 [4].

بالرغم من هذه الإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إلا أنها كانت غير كافية للأسباب التالية:[5]

- سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية، ولمدة طويلة من الزمن وبالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات كالتجارة.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من اجل الحصول على المدخلات المستوردة.
- الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري، أي لم تكن تحدد على أساس اقتصادي، مما لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة.

[1] :غنية العيد سيخي، مرجع سابق،ص84.
[2] :غدير احمد سليمة، مرجع سابق،ص23.
[3] :برني ميلود، مرجع سابق،ص13.
[4] :ضحاك نجية، مرجع سابق،ص ص 138.
[5] :برني ميلود، مرجع سابق، ص14.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1990 إلى يومنا هذا)

قامت الجزائر بعد 1990سنة بمجموعة من الإصلاحات على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات العمومية، خوصصة المؤسسات العاجزة أو المفلسة، وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الذي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم إصدار القوانين التالية:[1]

1. صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتضمن مبدأ حرية الاستثمار وتشجيع كل أشكال الشراكة.
2. صدور المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 19 فيفري 1991 والخاص بتحرير التجارة الخارجية .
3. صدور المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 05اكتوبر 1993 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وخلق مكتب وحيد على المستوى الوطني والذي عرف بوكالة الترقية ودعم الاستثمارات سنة 1994.
4. اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994، إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاطها.
5. صدور قانون الخوصصة سنة 1995 وبداية تحرير التجارة الخارجية.
6. صدور الأمر رقم 03/01 سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون رقم 18/01 والمؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن ثلاث أبواب وستة فصول وهدفه كان:[2]
   - تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
   - رفع من مستوى نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
   - تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
   - تشجيع الإبداع والابتكار.
   - تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات.
   - تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
   - تثمين سياسة الترقية والتطوير لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]
7. أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتجديد التجهيزات والتوسع في المشاريع حيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي قدر بـ:[4]
   - 860 مليون دينار جزائري من قانون المالية المتمم لسنة 2001.
   - 150 مليون دينار جزائري من قانون المالية سنة 2002.
8. إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 27 فيفري 2003 من اجل المساعدة على توفير المعلومات الضرورية حول نشاطات هذه المؤسسات والمناطق المنتشرة فيها.[5]
9. في أفريل 2003، تم فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل .

---

[1]: ضحاك نجية، مرجع سابق،ص138.

[2]: المرجع السابق،ص ص 138-139.

[3]: عديسة شهرة، مرجع سابق، ص125.

[4]: ضحاك نجية، مرجع سابق، ص139.

[5]: بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص86.

10. في سنة 2004 تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.

11. إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005.

12. تخصيص 4 مليار دج للفترة(2005-2009) بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.[1]

المطلب الثاني: دلالات وإحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر سنة 2001 كأساس لملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدنا في دراستنا على معطيات الفترة من 2001 إلى 2013.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول من سنة 2013 : 747934 مؤسسة، حيث عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في تعداده .

و نلاحظ من خلال الجدول والشكل المواليين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الفترة (2001-2013)، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من المحيط العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد عرفت هذه المؤسسات تراجع خلال السنوات حيث استقر عددها خلال الفترة (2001-2004) من 778 مؤسسة ليرتفع خلال 2005 إلى 874 وبعد سنة 2005 بدأ يتراجع وبنسب مختلفة ويعود هذا إلى التغير في البنية الهيكلية للقطاع العام وإعادة تنظيمه حيث يتم في معظم الحالات حل هذه المؤسسات أو تحويلها أو دمجها.

أما القطاع الخاص فقد عرف زيادة متتالية خلال نفس الفترة وهذا راجع لإنجاز بعض المشاريع الاستثمارية وبالتالي خلق مؤسسات جديدة مع تطبيق سياسة الخوصصة وتصفية بعض مؤسسات القطاع العام.

[1] :ميلود تومي، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006، ص997.

الجدول رقم (55) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المؤسسة خلال الفترة (2001-2013)

نوع المؤسسة		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
المؤسسات الخاصة	العدد	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	408155	479892	511856	550511	578586
	نسبة التغير		5,37%	9,71%	8,42%	9,05%	9,75%	8,95%	33,36%	4,12%	17,58%	6,66%	7,55%	5,10%
المؤسسات العامة	العدد	778	778	778	778	874	739	666	626	598	557	599	561	547
	نسبة التغير		0,00%	0,00%	0,00%	12,34%	-15,45%	-9,88%	-6,01%	-4,47%	-6,86%	7,54%	-6,34%	-2,50%
المؤسسات التقليدية والحرف	العدد	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162085	135 623	146881	160764	168801
	نسبة التغير		10,58%	11,64%	8,62%	10,77%	10,56%	9,53%	9,06%	27,74%	-16,33%	8,30%	9,45%	5,00%
المجموع		245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838	616072	659336	711836	747934

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 2007 2006،2005،2004.
- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.**
- * : Données du 1er semestre 2013.

الشكل رقم(20): التطور النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2013)

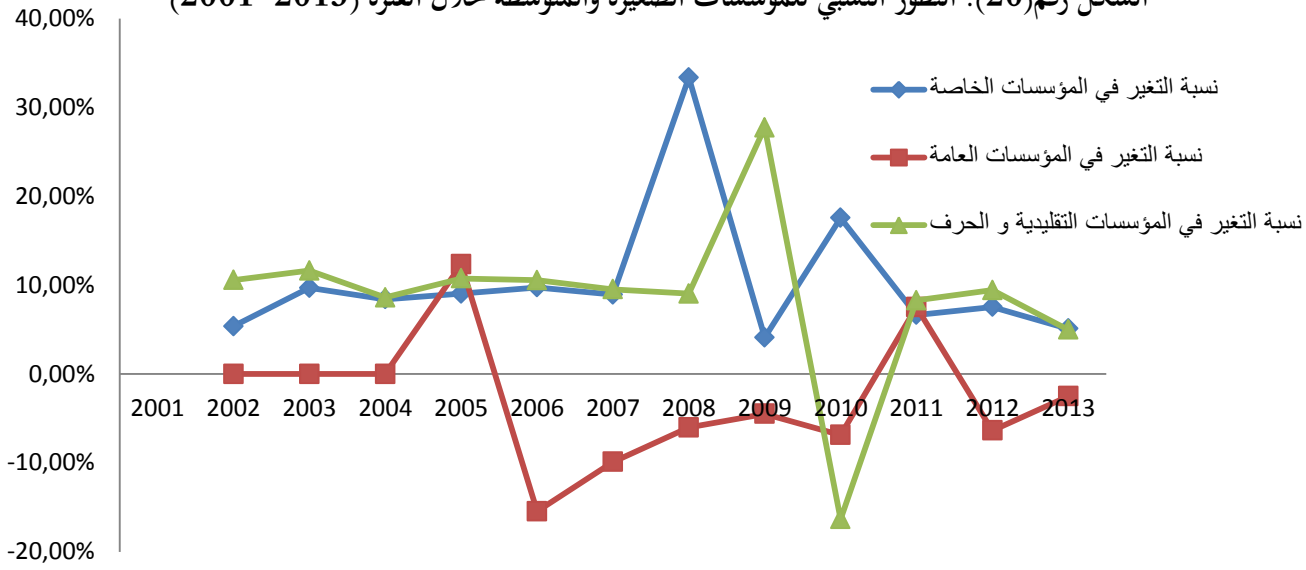

المصدر: مستخرجEXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (55).

ثانيا: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 05 قطاعات رئيسية نوضحها من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (56): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2003-2013)

قطاع النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الزراعة	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3 806	4006	4277	4458
المناجم	653	713	1350	1450	1565	1660	1775	1870	1956	2052	2217
البناء والاشغال العمومية	65799	72 869	80716	90702	100250	111978	122238	129 762	135 752	142222	147005
الصناعة	44023	46278	48185	50686	53579	56568	58803	61 228	63 890	67517	70840
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172 653	186 157	204049	217444
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964
نسبة التغير السنوي		8,42%	9,05%	9,75%	8,95%	9,34%	7,63%	6,77%	6,08%	7,24%	5,20%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :،2007 2006،2005،2004.
- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement , **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.**

* : Données du 1er semestre 2013

الجدول رقم (57): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2006-2013)

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الزراعة	113	112	114	113	114	183	184	184
المناجم	16	13	14	12	12	12	11	11
البناء والاشغال العمومية	85	71	62	60	43	41	40	42
الصناعة	236	227	199	194	179	169	171	160
الخدمات	289	288	248	219	209	167	151	150
المجموع	739	711	637	598	557	572	557	547
نسبة التغير السنوي		-3,79%	-10,41%	-6,12%	-6,86%	2,69%	-2,62%	-1,80%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :،2007 2006،2005،2004.
- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.**
- * : Données du 1er semestre 2013.

من خلال الجدول رقم (57) نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عرفت تطورا متتاليا بالنسبة لقطاعات النشاط خلال الفترة الممتدة (2003-2013) غير انه وبالرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات إلا إن بعض القطاعات كقطاع المياه والطاقة يواجه غياب شبه تام للمؤسسات وذلك نتيجة احتكار الدولة لهذا القطاع كما نلاحظ وبصفة عامة إن هناك توزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات حيث يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في مجال بناء المساكن لتدارك التأخر في انجاز المشاريع الخاصة بهذا القطاع ثم يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة وأخيرا قطاع الزراعة، وعليه فان التأخر في هذه القطاعات يشكل صعوبة أمام نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأدية المهام الموكلة إليه، ولهذا فلابد من التنسيق بين هذه القطاعات بهدف دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فنلاحظ من خلال فترة الدراسة الموضحة في الجدول رقم(56) انخفاض في المجموع العام لهذه المؤسسات ذلك لخوصصتها حيث يحتل قطاع الخدمات الصدارة كونه يعتبر القطاع المهيمن على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة وقطاع البناء والاشغال العمومية ثم قطاع المناجم.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات (التوزيع الجغرافي).

إن معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد الدولة على رسم سياستها واستراتيجيتها الخاصة بهذا القطاع حسب احتياجات الولايات التي تنتشر فيها هذه المؤسسات .

و يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات والولايات من خلال الشكل التالي بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01):

الشكل رقم(21): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال السداسي الاول لسنة 2013

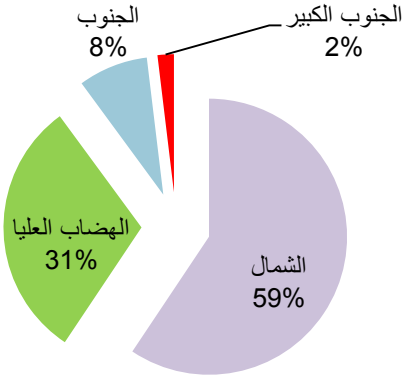

المصدر: مستخرجEXEL بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور سنوي يختلف حسب الجهات، فمن خلال التوزيع الموضح في الشكل نلاحظ عدم وجود توازن في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الجهات، مما قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، باعتبار التوازن الجهوي احد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.[1]

حيث نلاحظ إن التمركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقع في الشمال بنسبة59% خلال السداسي الأول لسنة 2013، ثم يليه جهة الهضاب العليا بنسبة 30.% ثم الجنوب بنسبة 8% وأخيرا الجنوب الكبير بنسبة 2%.

المطلب الثالث: الهيئات المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فرض حتمية وضرورة إنشاء هيئات عديدة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها.

أولا: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 1994، فتم بذلك إنشاء أول وزارة تخص هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 المؤرخ في 1994/07/18 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2010 ليتم بعد ذلك دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تحت وزارة واحدة هي: وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 149/10 المؤرخ في 2010/05/28[2]، حيث تتمثل مهامها فيما يلي:[3]

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

---

[1] :عواطف محسن وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18/ 19/ أفريل 2012،ص10.

2 :غبولي احمد، مرجع سابق،ص48.

3: **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 190/2000** المؤرخ في 2000/07/11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42،الصادرة في:2000/07/16،ص ص 06-07.

- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة والتعاونين الدولي والجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين وتسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- القيام بالدراسات القانونية وتنظيم القطاع والدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع برنامج تأهيل يتناسب معها.
- تحسين المنظومة الإعلامية ومتابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشر المعلومات الاقتصادية.
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
- تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل تحت وصاية الوزارة، نلخصها فيما يلي:

1. **المشاتل" محاضن المؤسسات"**: تنص المادة 12 من القانون التوجيهي رقم 18/01 على إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ الأشكال التالية:[1]

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

حيث تكلف هذه المشاتل بثلاثة مهام بهدف تشجيع ودعم وتنظيم المؤسسات كما يلي:[2]

- استقبال ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة وأصحاب المشاريع لمدة معينة.
- تسيير وانجاز المحلات.
- تقديم إرشادات خاصة.

2. **مراكز التسهيل**: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على دعم مؤسسات القطاع من خلال المهام التالية:[3]

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية وتسويق التكنولوجيا والابتكار.

1: **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03** المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13،الصادرة في: 2003/02/26 ،ص14.

2: **المادة 04، المرسوم التنفيذي رقم 78/03**، مرجع سابق،ص14.

3: **المادة 04، المرسوم التنفيذي رقم 79/03**، المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة في:2003/02/26، ص19.

3. **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 2003/02/25، وهو جهاز استشاري مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن بين مهامه نذكر ما يلي:[1]

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

4. **المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة:** تنص المادة 21 من القانون التوجيهي 18/01 على تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة، وهو جهاز يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين مهامه نذكر ما يلي:[2]

- اقتراح كل تدبير من شانه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة فيما بينها.
- انجاز كل عمل أو دراسة من شانها المساهمة في ترقية المناولة في الأسواق الوطنية والأجنبية.
- العمل على ترقية، تطوير وعصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم.

5. **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تنص المادة 14 من القانون التوجيهي 18/01 على إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به ، حيث بدأ نشاطه بصورة رسمية في مارس 2004 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19، وهدفه ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة، توسيعها وتجديدها، ومن بين مهامه نذكر ما يلي:[3]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثماراتها في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، اخذ مساهمات.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- يكمن ضمان الصندوق الذي يحتمل ان يمنحه المقترض إلى القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية.

6. **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاء هذه الوكالة وفق المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصايا الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر اداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اسندت لها المهام التالية[4]:

---

[1] :**المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 80/03**، المؤرخ في 2003/02/26، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادرة في:2003/02/26 ،ص22.

[2]: **المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 188/03**، المؤرخ في 2003/04/22، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29،الصادرة في: 23/ 04/ 2003،ص09.

[3]: غبولي احمد، مرجع سابق، ص55.

[4]:قويرش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 /18 أفريل 2006، ص1053.

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق مع الهيئات المعنية، بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج .
- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها للتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الإستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.
- إنشاء مشاتل "حاضنات أعمال" وهي مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

ثانيا: الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تم التطرق في الفصل الثاني من خلال المبحث الثالث إلى الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي في الجزائر في الجدول رقم(31) وقد قمنا بالتعرض لبعض الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المكلفة بتسهيل الاستثمارات وهي **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، بالإضافة الى الهيئات التالية:

1. الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة: أصبحت الغرفة الوطنية للتجارة بعد سنة 1988 مؤسسة صناعية تجارية بموجب القوانين التنظيمية وأصبحت تشكل نواة الإعلام ووسيطا للإجراءات القانونية الجديدة، فهي فضاء التقاء كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب ولها مهمة دراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2. الجمعيات المهنية: تعمل مختلف الجمعيات المهنية بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد بالتكامل مع القطاع العام أو الحلول محله في التكفل الفعلي بمتطلبات التنمية، وتتمثل مطالبها على الإلحاح في المساواة بين كل من المتعاملين الوطنيين الخواص أو العموميين فيما يخص توزيع المواد الأولية والتموين وكذلك دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام بطريقة فتح المجال للمساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية.[2]

3. وكالة التنمية الاجتماعية: تم إنشاؤها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم232/96 المؤرخ في 1996/09/29، وهي هيئة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتابع نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث

[1]: برني ميلود، مرجع سابق، ص 22.
[2] :المرجع السابق، ص22.

تتولى الوكالة مهمة البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية، التبرعات، الهبات، والإكراميات من أي نوع من الهيئات سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي، دولي أو متعدد الجوانب بهدف تحقيق المنفعة العامة وتنمية المؤسسات المصغرة.[1]

4. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: تم إنشاؤه طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06، المتضمن لقانونه الأساسي، فهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي،[2] وتتمثل مهامه فيما يلي:[3]

- الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين، وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة.
- المساعدة والدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية لإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور، وتشخيص مجالات التشغيل.
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطاليين الذين يتكفل بهم وذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبة في أعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل.
- إمكانية المساهمة في إحداث مشاريع لصالح البطاليين البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة، وقد حدد سقف تمويل الصندوق بعشرة ملايين دج وحددت مساهمات البطاليين ذوي المشاريع حسب مستويين:[4]

- المستوى الأول: 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما لا يفوق مبلغ الاستثمار 5 مليون دج.
- المستوى الثاني: 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يفوق مبلغ الاستثمار 5 مليون دج.

7. **بورصات المناولة والشراكة:** يعتبر نشر ثقافة المقاولة من الباطن احد الميادين التي تضمن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لهذا تم إنشاء اربع بورصات للمناولة والشراكة في كل من: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وغرداية فهي عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة تهدف إلى تحقيق المهام الآتية:[5]

- الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة للصناعات الموجودة.
- إعلام وتوجيه المؤسسات وتزويدها بالوثائق والمساعدات الاستشارية اللازمة.
- بناء الربط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق نموها في مجال المقاولة من الباطن.
- إنعاش الإنتاج الوطني ومن ثم الاقتصاد ككل.

8. **لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:** هي لجان على المستوى المحلي، مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أنشأت هذه اللجان سنة 1995 وكان هدفها الأساسي هو الرفع من وتيرة الاستثمار على المستوى لمحلي.[6]

---

[1] :غبولي احمد، مرجع سابق،ص 63.

[2] :**المادة 01 و02 من المرسوم التنفيذي 188/94** المؤرخ في 1996/07/06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد44، الصادرة في:1996/07/07،ص06.

[3] :**المادة 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94**، مرجع سابق، ص ص 06-07.

[4] :**المادة 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 158/10** المؤرخ في 2010/06/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في:23 /06/ 2010،ص16.

[5]: غبولي احمد، مرجع سابق، ص65.

[6] :رقية حساني، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 262.

ثالثا: المؤسسات المالية المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:[1]

1. **البنوك:** تعمل البنوك العمومية على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:
   - توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية.
   - توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة بقيمة مضافة كبيرة وموفرة لمناصب العمل.
   - مرافقة ودعم المؤسسات ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.
   - تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
   - وضع مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. **الشركات المالية المختلطة:** هي شركة مختلطة جزائرية اوروبية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوروبية حيث تضم:[2]
   - بنك التنمية المحلية.
   - القرض الشعبي الجزائري.
   - البنك الأوروبي للاستثمار.
   - مؤسسة المانية للاستثمار.
   - مؤسسات التعاون الاقتصادي الأوروبي.

حيث تتمثل مهمة هذه الشركات في ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتدخل في:

- البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية.
- وضع القروض.
- انجاز دراسات ذات مردودية.

[1]: ضحاك نجية، مرجع سابق، ص140.

[2]: المرجع السابق، ص140.

المبحث الثالث: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا اقتصاديا واجتماعيا خاصة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ذلك من خلال مساهمتها وبصورة فعالة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وإنشاء مناصب شغل، حيث عملت السلطات العامة على توسيع دمجها أكثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة والتي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسات الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة حيث وصل في نهاية 2013 إلى 9.3% .

و منه نستنتج إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، كما يمكن اعتبارها مركز للتدريب لأنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة[1].

فمن خلال الجدول رقم (58) الموالي نلاحظ تطور زيادة نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، خلال الفترة (2003-2013) ففي سنة 2004 عرفت تطور بنسبة 8% لترتفع في سنة 2005 إلى 50% ذلك نتيجة الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ببرمجة المخطط الخماسي الأول للتنمية(2005-2009) والذي اعتبر دعم لسوق العمل حيث تم استحداث أكثر من 5 ملاين منصب شغل جديد.

و في نفس الوقت سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة انخفاضات متتالية لنسب التشغيل في حين عرفت الصناعات التقليدية تطور في نسب التشغيل حيث تم دمجها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2010 ذلك بعد دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت اسم وزارة واحدة وهي : وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الاستثمار والتي اصبحت الان تسمى وزارة الصناعة والمناجم، ومن خلال الجدول نجد إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تسجل اكبر نسبة في التشغيل خلال السداسي الاول لسنة 2010 بـ: 98% ثم تأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة 2% .

[1] :قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 افريل2012، ص08.

الجدول رقم (58): تطور مناصب العمل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	74764	71826	76283	61661	57146	52786	51635	48656	48086	47375	46132
نسبة الزيادة		-4%	6%	-19%	-7%	-8%	-2%	-6%	-1%	-1%	-3%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	550386	592758	888829	977942	1064983	1233073	1494949	1577030	1676111	1800742	1869363
نسبة الزيادة		8%	50%	10%	9%	16%	21%	5%	6%	7%	4%
الصناعات التقليدية	79850	173920	192744	213044	233270	254350	341885				
نسبة الزيادة		118%	11%	11%	9%	9%	34%				
المجموع	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1888469	1625686	1724197	1848117	1915495

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الاحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :2007،2006،2005،2004.
- Ministère de développement industriel et de la promotion de l'investissement, **bulletin d'information statistique de la PME de années :2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013 .**
- * : Données de 1er semestre 2013.

و لتحليل أكثر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في التشغيل سنقارن ذلك بمستوى التشغيل الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2003-2013) وذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (59):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2003-2013)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
التشغيل الاجمالي	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000	98900735
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1888469	1625686	1724197	1848117	1915495	15851579
نسبة المساهمة	11%	11%	14%	14%	16%	17%	20%	17%	18%	18%	18%	16%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

- Site d'internet :http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,204-.html 2002- 2013 . consulte le 11 /08/2014 a 02 :50.

الشكل رقم (22):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)

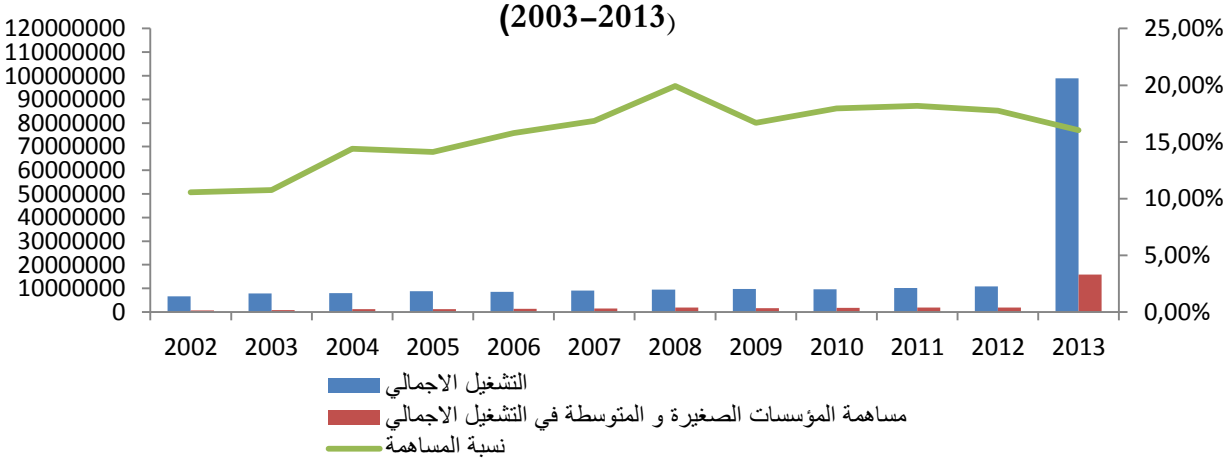

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(59).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباختلاف طبيعتها القانونية ساهمت خلال الفترة (2003-2013) في التشغيل ففي 2003 كانت مساهمتها بـ 11% لتصل في السداسي الأولى من سنة 2013 إلى 18% وبمعدل إجمالي خلال فترة الدراسة بـ 16 % مقارنة بمعدل البطالة سنة 2013 الذي وصل إلى 9% وعليه فان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في حل العديد من المشاكل الاجتماعية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام

بما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل هذا يعني إن لها دور معتبر من حيث خلق القيمة المضافة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في زيادة الإنتاج الوطني والذي يعرف على انه " مجموع القيم المضافة المحققة في كافة فروع النشاط الاقتصادي مضافا إليها الرسم على القيمة المضافة (TVA) والحقوق الجمركية والاستهلاكات الوسيطية" حيث تعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني، أي الثروة الإضافية التي تحققها فهي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضمان ديمومة وظائفها من خلال خلق القيمة المضافة، فهي لا تكتفي بإقامة علاقة مع الهيئات التي تحصل منها على الخدمات والتي تبيع إليها منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة(وطنية وأجنبية) حيث تعتمد عليها الدولة للخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد إن برامج الدعم وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياسات المتخذة لتشجيع هذا القطاع ترجمة بالزيادة المستمرة في مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية.[1]

حيث يمكن توضيح توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والطابع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003-2012) من خلال الجدول الموالي بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(02):

[1] غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص ص 107-108.

الجدول رقم(60): توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والطابع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)

الوحدة : مليون دج

القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي		المجموع		النسبة	
الزراعة	العام	382271	83056224	0,09%	10,17%
	الخاص	82673953		21,42%	
المناجم	العام	372073455	399631006	86,40%	48,94%
	الخاص	27557551		7,14%	
البناء والاشغال العمومية	العام	12933976	84457875	3,00%	10,34%
	الخاص	71523899		18,53%	
الصناعة	العام	18839312	41544836	4,37%	5,09%
	الخاص	22705524		5,88%	
الخدمات	العام	26399883	207825246	6,13%	25,45%
	الخاص	181425363		47,02%	
المجموع	العام	430628897	816515187	52,74%	100%
	الخاص	385886290		47,26%	
	الاجمالي	816515187		100%	

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المواقع الالكترونية التالية:

- www.ons.dz/-compte-de-production-et-compte-d-.html?debut_articles=10#pagination_articles (2003/2013).consulte le 12/02/2014 a 04 :15.
- www.ons.dz/IMG/pdf/Forum-Journal-Liberte.pdf consulte le 12/02/2014 a 04 :15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ توزيع القيمة المضافة على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث نجد إن قطاع المحروقات يساهم بنسبة 48.94% في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2002-2012) يليه قطاع الخدمات بنسبة 25.45% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 10.34% وقطاع الزراعة بنسبة 10.17% وأخيرا قطاع الصناعة بنسبة 05.09%، أما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية للمؤسسات فنجد مؤسسات القطاع العام أكثر فعالية على مستوى قطاع المحروقات فهو النشاط الذي سجلت فيه المؤسسات العامة خلال الفترة (2002-2012) قيمة مضافة بـ: 86.4% على المستوى الوطني، أما المؤسسات الخاصة فتظهر أكثر فعالية في قطاع الخدمات والزراعة والبناء والأشغال العمومية على الترتيب، حيث حققت اكبر قيمة مضافة في قطاع الخدمات بنسبة 47.02% حيث تعود زيادة مساهمة المؤسسات الخاصة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة إلى مجمل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خوصصة وإعادة هيكلة واندماج...الخ، إلا أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حسب قطاع النشاط الاقتصادي لا يسمح بمعرفة دورها في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني ولهذا فان تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص الخاصة في خلق القيمة المضافة يعتبر ضروري لتحديد مكانتها في الاقتصاد الوطني، ولهذا يوضح الجدول الموالي حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بعددها.

الجدول رقم (61):مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2003-2012)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي القيمة المضافة(مليار دج)	42969698	50996727	64361443	73454630	80354877	93482046	80928769	96895746	112785401	120285850
تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838	616072	659336	711836
نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي القيمة المضافة	0,7%	0,6%	0,5%	0,5%	0,5%	0,6%	0,7%	0,6%	0,6%	0,6%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(55) والملحق رقم (02).

من خلال الجدول يتضح انه لا توجد علاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2002-2012) حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2012 بنسبة 0.6% في خلق القيمة المضافة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على توفير محيط استثماري جاذبا لرؤوس الأموال الخاصة مما يترتب عليها أن تركز على ما يلي:[1]

- ضرورة توسيع قاعدة وجودها داخل الأنشطة الاقتصادية ذات أعلى قيمة مضافة من خلال انجاز استثمارات جديدة ومكثفة.
- ضرورة الرفع من أدائها لزيادة القيمة المضافة المحققة، وذلك من خلال الاستفادة من برامج التأهيل المناسبة وغيرها من برامج الدعم والترقية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة فهي تساهم في الناتج الداخلي الخام والذي يمثل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويمكننا ابراز تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) من خلال الجدول التالي:

[1]: غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص114.

الجدول رقم (62) : تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: مليار دج

الطابع القانوني		نسبة القطاع العام من الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام	المجموع	الناتج الداخلي الخام (الاجمالي)	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام
2002	القيمة	505	1679,1	2184,1	4522,8	48,29%
	النسبة	23,12%	76,88%	100%		
2003	القيمة	550,6	1884,2	2434,8	5252,32	46,36%
	النسبة	22,61%	77,39%	100%		
2004	القيمة	598,65	2146,75	2745,4	6149,11	44,65%
	النسبة	21,81%	78,19%	100%		
2005	القيمة	651	2364,5	3015,5	7561,98	39,88%
	النسبة	21,59%	78,41%	100%		
2006	القيمة	704,05	2740,06	3444,11	8511,83	40,46%
	النسبة	20,44%	79,56%	100%		
2007	القيمة	749,86	3153,77	3903,63	9408,3	41,49%
	النسبة	19,21%	80,79%	100%		
2008	القيمة	686,59	3551,33	4237,92	11042,8	38,38%
	النسبة	16,20%	83,80%	100%		
2009	القيمة	816,6	4162,02	4978,62	10034,3	49,62%
	النسبة	16,40%	83,60%	100%		
2010	القيمة	827,53	4681,68	5509,21	12049,5	45,72%
	النسبة	15,02%	84,98%	100%		
2011	القيمة	923,34	5137,46	6060,8	14384,4	42,13%
	النسبة	15,23%	84,77%	100%		
2012	القيمة				15732	
	النسبة					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 2005،2006.
- Ministère de développement industriel et de la promotion de l'investissement, **bulletin d'information statistique de la PME de années :2007,2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013 .**
- Évolution économique et monétaire en Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2012, 2011 ;2010 - www.bank-of-algeria.dz consulte le 11/08/2014 a 11 :30.
- بالرقي تيجاني، **تقييم اثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد13، 2013،ص30.

من خلال الجدول نلاحظ مساهمة القطاع الخاص والمكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة، حيث ارتفعت إجمالي المبالغ من 2184.1 مليار دج سنة 2002 إلى 6060.8 مليار دج خلال سنة 2011، وكانت مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2002 بـ: 76.88% لترتفع سنة 2011 إلى 84.77%، وهي تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية، خدمات، بناء، زراعة...مما يدل عن الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا انه وتزامنا مع هذا التزايد سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاضا حيث قدرت سنة 2002 بـ: 23.12% لتنخفض سنة 2011 إلى 15.23% .

إضافة لذلك فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في الناتج الداخلي الخام(قطاع المحروقات +خارج قطاع المحروقات) كما هو موضح في الجدول بنسب متقاربة خلال فترة الدراسة (2002-2012) ما بين 34% و50%، حيث يساهم في المتوسط بنسبة 43.69% وهي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز بميزان المدفوعات، حيث ساهمت في إحداث فائض في ميزان مدفوعات الكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (63) الموالي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات كمصدر أساسي لعوائد صادراته بنسبة لا تقل عن 97.38% في المتوسط، في حين لا تتعدى قيمة الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحول نسبة 2%، حيث تتصدر المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى بنسبة 1.886% خلال متوسط الفترة (2002-2013) ثم تليها المنتجات الغذائية بنسبة 0.316% وبعدها المنتجات الخام بنسبة 0.274% ثم سلع التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية وسلع التجهيز الفلاحية بـ:0.077%، 0.053%، 0.004% على التوالي وهي نسب ضعيفة جدا تكاد تنعدم خلال الفترة (2002-2008) وتعتبر سنة 2008 أحسن سنة من حيث الصادرات خارج المحروقات كما موضح في الجدول، بسبب ارتفاع عوائد المنتجات النصف مصنعة ودخول إجراءات التخفيضات الجمركية والجبائية والإدارية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أما الواردات فلقد عرفت ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية والتي شهدت تزايد معتبرا بـ: 18.043% من متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة (2002-2013) إضافة إلى المنتجات نصف مصنعة بنسبة 22.77% والسلع الاستهلاكية بنسبة 16.82%، أما عن سلع التجهيز الصناعية فقد احتلت المرتبة الأولى من متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة(2002-2013) بـ: 34.214% . أما نسبة 3.573% فهي تخص الطاقة والمحروقات، حيث سجلت واردات سلع التجهيز الفلاحية نسبة ضئيلة تقدر بـ:0.732% بالمقارنة مع الواردات الأخرى.

الجدول رقم (63): تطور الصادرات والواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستخدامات خلال الفترة(2002-2013) الوحدة: مليون دولار أمريكي

	المواد الغذائية		الطاقة والمحروقات		المنتجات الخام		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيز الفلاحية		سلع التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية		المجموع	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
2002	2740	35	145	18091	562	51	2336	551	148	20	4423	50	1655	27	12009	18825
2003	2678	48	114	23939	689	50	2857	509	129	1	4955	30	2112	35	13534	24612
2004	3597	59	173	31302	784	90	3645	571	173		7139	47	2797	14	18308	32083
2005	3587	67	212	45094	751	134	4088	651	160		8452	36	3107	19	20357	46001
2006	3800	73	244	53429	843	195	4934	828	96	1	8528	44	3011	43	21456	54613
2007	4954	88	324	58831	1325	169	7105	993	146	1	8534	46	5243	35	27631	60163
2008	7813	119	594	77361	1794	334	10014	1384	174	1	13093	67	6397	32	39879	79298
2009	5863	113	549	44128	1200	170	10165	692	233		15139	42	6145	49	39294	45194
2010	6058	315	955	55527	1409	94	10098	1056	341	1	15776	30	5836	30	40473	57053
2011	9850	355	1164	71427	1783	161	10685	1496	387		16050	35	7328	15	47247	73489
2012	9022	315	4955	69804	1839	168	10629	1527	330	1	13604	32	9997	19	50376	71866
2013	9580	402	4340	63752	1832	109	11223	1610	506		16172	27	11199	17	54852	65917
المجموع	69542	1989	13769	612685	14811	1725	87779	11868	2823	26	131865	486	64827	335	385416	629114
النسبة الواردات والصادرات	18,043%	0,316%	3,573%	97,389%	3,843%	0,274%	22,775%	1,886%	0,732%	0,004%	34,214%	0,077%	16,820%	0,053%		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf. Consulte le 15/08/2014 a 23 :00.

و من الملاحظ إن الواردات تعرف ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج الإنعاش الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 7 إلى 8 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات[1].و يمكن توضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (64): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص خلال الفترة (2002-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
نسبة التغير		-8%	16%	16%	31%	13%	45%	-45%	43%	35%	0%	5%
الصادرات الكلية	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية	4%	3%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	3%	3%	3%
الواردات	12009	13534	18308	21456	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf. Consulte le 15/08/2014 a 23 :00.

يتبن من خلال الجدول مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة(2002-2013) ونلاحظ أن الواردات اكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية نسبة 4% مما يدل على اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.

و عليه وبالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص، إلا إن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات مما يستوجب بذل الكثير من الجهود لتطوير وتنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات خصوصا القطاع الخاص والممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني برامج لتأهيل محيطها الداخلي والخارجي وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الرابع: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كثيرة مما يعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] :حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص126.

أولا: الصعوبات التمويلية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بجملة من التعقيدات على مستوى المؤسسة في حد ذاتها والنظام المالي الجزائري.

1. صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسة: وتتمثل فيما يلي:[1]

- ضعف القدرات الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عبارة عن شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة، وهي ذات طابع عائلي يخلط أصحابها بين المؤسسة والأموال الخاصة بهم، مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية وإفراط في سحب الأرباح النقدية من المشروع مما ينتج عنها مشاكل مالية.
- عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير.

2. صعوبات التمويل المتعلقة بالنظام المالي الجزائري: وتتمثل فيما يلي: [2]

- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس.
- مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة.
- المعاملة المتماثلة فيما يخص معدلات الفائدة مع الشركات الكبيرة رغم اختلاف قدراتها المالية.
- حداثة وضيق نطاق آليات التمويل الجديدة كراس المال المخاطر والتمويل التأجيري في الجزائر مما يقلل من دورها في تمويل مؤسسات القطاع.

ثانيا: الصعوبات التسويقية والفنية

من بين الصعوبات التسويقية والفنية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر ما يلي:

1. عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها.
2. تحدي التنافسية نتيجة للتحرر المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي والوطني.
3. غياب الفضاءات الوسيطية المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية والدولية.[3]
4. نقص العمالة المدربة: تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة، في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين، مما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات إضافة إلى نقص الكفاءة التسويقية نتيجة نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.[4]

---

[1] :رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص197.

[2] :قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سابق، ص13.

[3] :رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص196.

[4]: قدي عبد المجيد وكساب أمينة، مرجع سابق، ص13.

5. صعوبة الحصول على التكنولوجيا: وذلك لسببين عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة وذلك لقلة مواردها المالية، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، كما أن الانفصال الشبه التام بين الجامعة الجزائرية ومراكز البحث من جهة وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة يجعل الحصول على التكنولوجيا أمر صعبا ذلك لاعتبارات كثيرة وأهمها التكلفة (براءات الاختراع).[1]

6. نقص المعلومة: أي نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج ونقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات حول القوانين والقرارات الحكومية.

ثالثا: الصعوبات التشريعية والإدارية

تتمثل الصعوبات التشريعية والادارية المعيقة لمسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوانب عديدة ومختلفة نذكر منها:[2]

- **مشكلة الضرائب:** حيث تعاني من ارتفاع معدلات الضريبة واقتطاع الرسوم المطبقة عليها وكذا النظام الجبائي المطبق على عملية إعادة استثمار الفوائد الذي يؤدي إلى ارتفاع أعباء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى الحد من الإنتاج أو التهرب الضريبي أو الانتقال إلى النشاط الموازي.
- **مشكلة العقار:** رغم وجود نصوص قانونية ومنشورات تنظيمية تنظم هذا المجال، إلا أن الوضعية القانونية للأراضي الممنوحة جد معقدة خاصة في كيفية تسوية الوضعية من طرف الهيئة التي قامت بترقية العقار أمام المتعاملين الاقتصاديين.

حيث يوجد بالجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية و449 منطقة نشاط عبر التراب الوطني تشهد مشاكل عويصة بسبب نظام التسيير المطبق مما أدى إلى صعوبات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحصول على الملكية العقارية في المناطق الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[3]

- طول مدة منح العقار المخصص للاستثمار.
- الرفض بدون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها وهذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك والتي تتطلب عقود الملكية لمنح القروض.
- كما يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ببعض العوائق على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، مما يتطلب تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير المشاريع الاستثمارية، والمشكل يبقى قائم في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة، فما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، وانعدام الحيوية وغياب الشفافية إلى جانب تفشي الرشوة في أوساطها، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها والأجنبية.[4]

---

[1] رابح خوني، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص196.

[2] المرجع السابق، ص192.

[3] بربي ميلود، مرجع سابق، ص28.

[4] قدي عبد المجيد وكساب امينة، مرجع سابق،ص ص 13-14.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

- يوجد إشكال كبيرة فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اختلفت الآراء حول تحديد معالمها وأشكالها من بلد لأخر وحتى داخل البلد الواحد ويرجع ذلك لسببين أساسيين هما: اختلاف المعايير المعتمد عليها واختلاف مستويات النمو والتقدم الاقتصادي من بلد لأخر.

- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل وتعبئة المدخرات وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومع ذلك نجد أنها تعاني في اغلب دول العالم وعلى رأسها النامية من صعوبات ومشاكل على المستوى الداخلي والخارجي وحتى العالمي تعيق عملها وتطورها.

- لقد تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ثلاث مراحل أساسية:

- (1962-1982): كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية.
- (1982-1990): كان ينظر إليها كتوجه جديد وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة.
- (1990 إلى يومنا هذا): أصبح ينظر إليها كأداة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث عرفت تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى، حيث جميع الإحصائيات تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 حيث بلغ عددها في السداسي الأول لـ 2013 بـ:747934 مؤسسة مقارنة بسنة 2001 أين كان عددها 245348 مؤسسة حيث تم توزيعها بشكل غير متساوي سواء قطاعيا أو جغرافيا وعرفت مساندة كبيرة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات المرافقة لدعمها.

- من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل حيث نتج عن تزايد عددها خلال الفترة(2003-2013) حوالي 1441053 منصب شغل في المتوسط مما ترتب عليه تقليص البطالة والتي وصلت سنة 2013 إلى 9%، كما ساهمت في زيادة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة خلال فترة الدراسة (2000-2012) ما بين 34 % و50 % ، بالإضافة الى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات.

- بالرغم من هذه الإحصائيات التي تبين مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها المستمر مما يستلزم على الدولة تنفيذ كافة الإجراءات التي حددها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها، وتنفيذ برامج لتنميتها للرفع من كفاءتها خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي، والتأهيل يعتبر سبيلا من سبل معالجة ضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع مواجهة المنافسة الدولية بصفة عامة، والتحديات التي يفرضها اتفاق الشراكة الاورو جزائرية ومنطقة التبادل الحر بصفة خاصة.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الرابع.

الفصل الرابـــــع:

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

تمهيد:

إن انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بقدر ما يمثل فرصة لها للاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب حصص في الأسواق الأوروبية بقدر ما يشكل تحديا حقيقيا يفرض على الدولة الجزائرية لتحسين تنافسيتها من خلال تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والتي وجدت نفسها أمام منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية، ذلك لأن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية لا يؤدي تلقائيا إلا زيادة الصادرات وإلى تلقي المزيد من الاستثمارات بصورة آلية في ظل منطقة التبادل الحر، مما يتطلب توفير العديد من عوامل وعناصر النجاح نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد ككل وكذا العمل على تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي علاوة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك قصد مواكبة الاقتصاد العالمي وبذلك تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومنه تطوير مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت السلطات الجزائرية على برامج وطنية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية ابتداء من سنة 2000 لتحسين وتطوير تنافسية مؤسساتها الوطنية وجعلها في مستوى المؤسسات الدولية الناجحة حتى تضمن شروط البقاء والاستمرار في تحقيق مردودية جيدة، كما اعتمدت الجزائر من خلال المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام لتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- المبحث الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- المبحث الثالث: تقييم نتائج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: الإطار العام لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن تأهيل مؤسسة اقتصادية هذا يعني أنها تعاني من مجموعة من الاختلالات قد تكون ضعف في الأداء، عدم التكيف مع المستجدات العالمية والتطورات التكنولوجية، عدم تمكنها من اختراق السوق المحلي أو العالمي، ضعف في التسيير، ضعف المردودية المالية والإنتاجية والاقتصادية، كل هذه الأمور من شأنها أن تضع المؤسسة في خطر الذي لابد من إزالته وذلك من خلال التأهيل.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه العديد من المشاكل، والصعوبات التي تهدد نموها وبقائها واستمراريتها، هذه الصعوبات منها ما هو داخلي مثل ضعف القدرة التسييرية، الإنتاجية، التسويقية والتكنولوجية، ومنها ما هو خارجي كالمنافسة الأجنبية، وعلى هذا الأساس تقبلت الدولة الجزائرية فكرة التأهيل لمحاولة الرفع من القدرات التنافسية لمؤسساتها والتي تجسدت في شكل برامج وجهتها للمؤسسات الاقتصادية وبالأساس إلى المؤسسات الصناعية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التأهيل

إن تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت صغيرة أم كبيرة ناتج عن قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية وذلك من خلال تأهيلها حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات الخارجية من جهة والرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية من جهة أخرى.

أولا: ماهية تنافسية المؤسسات الاقتصادية

ظهر تعريف التنافسية على المستوى الدولي نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1981-1986)، وزاد الاهتمام به في تسعينات القرن الماضي مع ظهور العولمة، إلا أن تعريف التنافسية متعدد الأبعاد ويستخدم على نطاق واسع مما يصعب الاتفاق حول إيجاد له تعريف شامل وموحد.[1]

1. **تعريف التنافسية:** نتيجة اختلاف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية حول تحديد تعريف محدد للتنافسية تم تصنيف تعريفها من حيث مستوى التحليل إلى ثلاث مستويات كما يلي:

1.1. **تنافسية قطاع النشاط:** تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية.[2]

وتعرف كذلك على أن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي التي تحتوي على مؤسسات لديها القدرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، وتحقق أرباحا على أساس مضطرب.[3]

2.1. **تنافسية الدولة:** يمكن أن يعتبر اقتصادا ما تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات ويكون أداؤه جيدا، إذا نما بسرعة أعلى من الاقتصاديات الأخرى، ومن أبرز التعاريف المتداولة لتنافسية الدولة نذكر ما يلي:

---

[1] :طارق تويز، **دور الحكومة الداعم للتنافسية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص05.

[2]: حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص21.

[3] :وصاف سعيدي ومحمد قويدري، **مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 09، ديسمبر 2003، ص118.

– تعرفها منظمة التعاون التنمية الاقتصادية بأنها: "الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرة وعادلة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها على المدى الطويل".[1]

– ويعرفها تقرير المنافسة العالمية على أنها: "القدرة على تحقيق معدلات مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي". [2]

3.1. **تنافسية المؤسسة**: يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها الدخول إلى الأسواق الدولية، ومن بين التعاريف المقدمة للتنافسية على مستوى المؤسسة نذكر ما يلي:

– تعرف تنافسية المؤسسة في بريطانيا على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى".[3]

– تعرف على أنها: قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات بتفوق مع الحفاظ على الحصة السوقية العالمية وزيادتها في نفس الوقت المساهمة في الرفع من نصيب الفرد من الدخل القومي مع الحفاظ على هذا الارتفاع.[4]

– وتعرف على أنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية، (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).[5]

– وتعرف على أنها: مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين هما:[6]

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.
- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها.

وعليه فبالرغم من اختلاف مستويات تحديد مفهوم موحد وشامل للتنافسية، إلا أنها تمثل العنصر الاستراتيجي الذي يقدم فرصة جوهرية للتقدم وتحقيق ربحية أكبر، فطبيعة العلاقة بين المستويات الثلاثة: القطاع والدولة والمؤسسة علاقة تكاملية، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة دوليا، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد.

2. **متطلبات تنافسية المؤسسة**: ينبغي أن تسعى المؤسسة المعاصرة لتحقيق وتعظيم قدرتها التنافسية، من خلال توفير المتطلبات الرئيسية التالية:[7]

– ثقافة وقيم المؤسسة.

---

[1] :حسين يحي، مرجع سابق، ص22.

[2] :المرجع السابق، ص22.

[3] :ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص03.

[4]: تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري–دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998/2008**، مرجع سابق، ص75.

[5] :كمال رزيق وعمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 / 22 ماي 2002، ص07.

[6] :قدور بن فالة، **المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة الشلف، يومي 17 / 18 أفريل 2006، ص 1223.

[7]: نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص84.

- الاهتمام الفائق بالموارد البشرية.
- القدرة على التعلم والتغيير.
- التوجه التسويقي.
- كفاءة وفعالية العمليات الرئيسية.
- القدرات التكنولوجية.

3. **أهمية تنافسية المؤسسة:** إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبح يمثل تحديا كبيرًا وخطرًا محتملاً لدول العالم ومؤسساته وخاصة تلك الموجودة في الدول النامية بسبب تحرير قيود التجارة العالمية، كما أنه وفي الوقت ذاته يشكل فرصة، إن أمكن الاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث يشير تقرير التنافسية لسنة 1999 إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، ولهذا فلابد من مواجهة هذا النظام بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الرفع من تنافسية المؤسسات لتصبح قادرة على الدخول ضمن هذا النظام الجديد.[1]

4. **مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:** من التعاريف السابقة نجد أن تنافسية المؤسسة ترتبط بمختلف مؤشرات نشاط المؤسسة والمتمثل فيما يلي:

1.4 **الربحية:** ونقصد بالربحية قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تكون في الغالب من متوسط الأرباح المحققة في الصناعة (قطاع النشاط) وأن تستمر في ذلك على المديين المتوسط والطويل[2]، لذلك فما يهم المؤسسة ليست الأرباح المحققة في لحظة معينة وإنما ما يمكن تحقيقه مستقبلا بحيث يضمن لها البقاء في السوق والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أي أن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

2.4 **تكلفة الصنع:** ويقصد بتكلفة الصنع قدرة المؤسسة على الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة مقارنة مع منافسيها،[3]حيث تعتبر المؤسسة غير تنافسية عندما تكون تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويكون ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو أن قيمة الموارد التي تستعملها المؤسسة تزيد على قيمة السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وتسير بطريقة غير فعالة، أو السببين معا وهذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات غير متجانسة (متنوعة).[4]

3.4 **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:**[5] حسب منظمة العمل الدولية تعرف الإنتاجية على أنها: "النسبة الحسابية بين مخرجات الثروة المنتجة ومدخلات الموارد التي استعملت في عملية الإنتاج التي استخدمت في الحصول على تلك المخرجات"، كما عرفها خبراء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بأنها: "كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج".

كما يرى البنك الدولي أن القدرة التنافسية والإنتاجية تتصلان اتصالا وثيقا بحجم ومعدل التغير في الخدمة المضافة (حسب وحدة المنتج) اللذين تحققهما المؤسسات.

---

[1] :قدور بن فالة، مرجع سابق، ص1224.

[2] :أحمد بلالي، **الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2011، ص250.

[3]: ابتسام بوشويط، مرجع سابق، ص06.

[4] :كمال رزيق وفارس مسدور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003، ص202.

[5] :ابتسام بوشويط، مرجع سابق، ص07.

4.4 **الحصة السوقية:** وهو مؤشر مهم في تقدير حصة المؤسسة من المبيعات إلى إجمالي مبيعات قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قوة المؤسسة في السوق.

فمن الممكن أن تكون المؤسسة ذات ربحية وتستحوذ على حصة سوقية هامة بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية من عوائق تجاه التجارة الدولية كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أحوال السوق، ولذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف المنافسين الدوليين المحتملين.[1]

وإضافة إلى هذه المؤشرات نذكر ما يلي:[2]

- الفعالية / Efficience: وهي استخدام الموارد وفق التوليفة المثلى.
- النجاعة (الكفاءة) / Efficacité: هي القدرة على تحقيق الأهداف.
- الأداء / Performance: يعبر عن الفعالية مضافا إليها النجاعة.
- انخفاض التكاليف أي جعلها عند أدنى مستوى ممكن بشكل لا يفقده الوظائف التي يؤديها.
- تمييز الأسعار أي البيع بأسعار مختلفة من خلال تجزئة السوق وفق معايير محددة.
- تحسين الجودة التي تؤدي إلى تمييز المنتج وإعطائه أكبر قيمة من طرف المؤسسة والعملاء.
- التوقيت الجيد لعرض المنتج في السوق واستخدام أبرز التكنولوجيات والكفاءات اللازمة.

وعليه فإن الحكم على تنافسية المؤسسة يتم من خلال مقارنتها إما بالمؤسسة الرائدة في السوق أو بالمعدل السائد في السوق، فاقتراب المؤسسة من مؤشرات المؤسسة الرائدة يعني تحسين تنافسيتها وابتعادها عنه يفسر بانخفاض هذه التنافسية، وعندما تتفوق مؤشرات المؤسسة على المعدل السائد في السوق فإن هذا يعني أنها في مستوى تنافسي جيد والعكس كلما انخفضت هذه المؤشرات في المعدل السائد في السوق فإن هذا يدل على ضعف تنافسية المؤسسة، ومن أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات لابد من تنفيذ برامج لتأهيلها بهدف تعزيز موقعها في السوق المحلية والسوق الخارجية.

ثانيا: ماهية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

ظهر مصطلح التأهيل من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي والذي انحصرت أهدافه الأساسية فيما يلي:[3]

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.
- تدعيم وتعزيز قواعد التكوين المهني.
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] : تواتي محمد، مرجع سابق، ص83.

[2]: لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة -2-، 2013/2012، ص43.

[3] :سعيد عيمر، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص696.

وبعد نجاح البرنامج البرتغالي والذي أصبح يعرف بـ "التأهيل" أدركت منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية ONUDI أهمية برامج التأهيل والتي تعتبر برامج فرعية لبرامج كلية تسمى برامج الإدماج[1] في تعزيز ورفع تنافسية المؤسسات ومواكبة التطورات الحاصلة في محيطها الخارجي.

1. **تعريف تأهيل المؤسسة الاقتصادية:** لقد وردت عدة تعاريف خاصة لتعريف التأهيل نوردها فيما يلي:

- التأهيل عبارة عن ديناميكية لإدراك وإحداث تغييرات كبرى في المحيط العام.[2]
- التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق المردودية الاقتصادية.[3]
- التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.[4]
- لقد طور تعريف التأهيل من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خلال السنوات الأخيرة كما يلي:

- **سنة 1995**: التأهيل هو مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية.[5]
- **سنة 2002**: التأهيل هو عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وتهيئة وتكيف المؤسسة ومحيطها لمستوى متطلبات التبادل الحر، من خلال مساعدة المؤسسات في تجاوزها لبعض القيود التي تعرقل بيئة الأعمال، ومساعدة المؤسسات في أن تكون تنافسية على مستوى الأسعار، الجودة والابتكار ولها القدرة على مواكبة والتحكم في تقنيات الأسواق، وإدراج منهجية للنمو والتقدم، بدعم وتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط ضعف المؤسسة.[6]

- التأهيل هو نظام تسييري يهتم ويعتمد على الموازنة والمقارنة بين إمكانيات المؤسسة وقدرتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى وهذا بتطبيق برنامج أو مسار للتأهيل الذي يأخذ طابع الاستمرارية ويتضمن جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تهيئة وتكييف المؤسسة ومحيطها مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي من خلال تحسين موقعها وكفاءة ادائها بحيث تصبح قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها.[7]

ومن بين الاستنتاجات والملاحظات التي يمكن توضحيها من خلال التعريفات السابقة للتأهيل نذكر ما يلي:[8]

- إن عملية التأهيل موجهة للمؤسسات القادرة على البقاء والمنافسة للرفع من أدائها وتحسين كفاءاتها وإنجازاتها ولهذا فإن تعريف التأهيل يختلف على بعض المفاهيم الاقتصادية نذكر منها:

---

[1]: حسين يحي، مرجع سابق، ص05.

[2] :بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص64.

[3] :كمال رزيق وبوزعرور عمار، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 30/29 أكتوبر 2001، ص08.

[4] :بلغرسة عبد اللطيف وجاو حدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد01، 2002، ص174.

[5] : قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ص 1048.

[6] :حسين يحي، مرجع سابق، ص07.

[7] :براق محمد وميموني سمير، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، بن عكنون، الجزائر، العدد06، 2009، ص41.

[8]: حسين يحي، مرجع سابق، ص ص 07-08.

-التطهير المالي / Assainissement Financière: والذي يقصد به مسح العجز الخارجي للمؤسسة وإلغاء أو إعادة جدولة ديونها.

-التقويم Redressement: يقصد به إعادة التوازن الاقتصادي والمالي للمؤسسة انطلاقا من وضعية اختلال في التوازن.

- التأهيل هو قرار اختياري إرادي من طرف المؤسسة التي ترغب في البقاء ضمن نسيج اقتصادي يتميز بالمنافسة الشديدة.
- التأهيل في غالب الأحيان يؤمن للمؤسسة البقاء والتطور بالاعتماد على مصادرها الذاتية (الخاصة) دون الاعتماد على الإعانات أو القروض.
- التأهيل عملية مستمرة وديناميكية وليست ثابتة، وأي تغيير في المؤسسة أو محيطها يؤدي إلى إعادة النظر في المشروع الأولي لعملية التأهيل بتعديله وتصحيحه وتكييفه حسب الوضع الجديد.
- يرتكز التأهيل على المعلومات الخارجية والتسيير الداخلي للموارد البشرية.

وبشكل عام نستخلص أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة الاقتصادية من مستوى إلى مستوى آخر من خلال تطوير قدراتها التنافسية عن طريق استخدام مواردها الداخلية بكفاءة تضمن من خلالها بقاءها وتحقق مردودية وذلك لتمكينها من مواكبة مختلف التطورات الاقتصادية ومنه منافسة نظيراتها في العالم.[1]

أي هو مساعدة المؤسسات الصناعية الإنتاجية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.

2. **أنواع تأهيل المؤسسات الاقتصادية**: يوجد أربع أنواع من التأهيل يمكن للمؤسسة الاقتصادية القيام به، والمتمثلة في:[2]

1.2. **التأهيل العملياتي**: ويتضمن الإجراءات التالية:

- الرجوع إلى تحويل المدخلات بطريقة أكثر فعالية عن طريق إعادة هيكلة نظام الإنتاج واستخدام تكنولوجيا أكثر حداثة.
- الامتثال للمعايير المحددة من طرف الزبائن التي تعد من متطلبات اختراق الأسواق ولكن في نفس الوقت تسمح برفع الأسعار للمنتجات ذات الجودة العالية.
- على المؤسسات أن تصبح أكثر تنافسية فيما يخص تقديم الخدمات اللوجيستية (نقل، تخزين...إلخ) وضمان الإمدادات لزبائنها بصورة موثوقة ومتجانسة في أدائها.

2.2. **تأهيل المنتجات**: ويتضمن الإجراءات التالية:

-إنتاج منتجات ذات قيمة وجودة عالية.

-إنتاج منتجات متنوعة ومختلفة في جودتها وأصالتها حتى تستطيع المؤسسة استهداف كل شرائح المستهلكين.

3.2. **التأهيل القطاعي**: ويتم عن طريق توسيع المهارات المكتسبة في الوظيفة داخل سلسلة إنتاج ما إلى سلسلة إنتاج مختلفة، فعلى سبيل المثال فإن المهارات والخبرات التي اعتمدت في إنتاج جهاز التلفاز، استغلت فيما بعد في إنتاج شاشات أجهزة الكمبيوتر، ومنه التحول بذلك إلى الإنتاج ضمن قطاع الإعلام الآلي.

4.2. **التأهيل الوظيفي**: ويتضمن هذا النوع من التأهيل إحداث التغيير في مختلف نشاطات المؤسسة واكتسابها وظائف حديثة ترفع من أدائها، ويتمحور هذا النوع من التأهيل حول المواضيع الثلاثة التالية:[3]

---

[1] : قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1048.

[2]: غبولي أحمد، مرجع سابق، ص89.

[3]: Jean Luc Marteau et Jean Noel Combrasson, **La reprise de PME - projets, concrétisations et expériences**, Ed : Lavoisier, France, 2008, p138.

- التنظيم الوظيفي الخاص بالمؤسسة.
- المحور التشريعي والجبائي.
- المحور الاجتماعي.

3. شروط تأهيل المؤسسات الاقتصادية: إن التأهيل عملية ينبغي تنفيذه وفقا لمعايير مدروسة ومحكمة تساعد على نجاحه، وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يمكن تلخيص أهم الشروط الواجب توافرها لضمان هذا النجاح فيما يلي:[1]

- لابد من وجود فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق.
- لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم والالتزام ببرامج التأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

ثالثا: أهداف وتقنيات تأهيل المؤسسات الاقتصادية

إن رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية أصبح ضروري ويتوقف على مدى قدراتها على إحداث التغيير والتجديد على جميع المستويات، مما يتطلب تأهيلها بغرض العمل على إبقائها وديمومة نشاطها في سياق نسيج اقتصادي متغير باستمرار.

1. **أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : تتمثل أهم أهداف التأهيل فيما يلي:

- **تحسين تنافسية المؤسسات:**[2] يهدف التأهيل إلى زيادة القدرة على التنافسية للمؤسسات عن طريق إخضاعها لمعايير الجودة الحديثة وإدخال مفاهيم جديدة فيما يخص ثقافة المؤسسة، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والتنظيم بهدف التحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسييري هذه المؤسسات، وكذلك توفير المعلومات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تحسين قابلية المؤسسات للاستثمار:** يهدف التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات للحفاظ على حصتها في السوق المحلي كمرحلة أولى واقتحام أسواق جديدة في مرحلة ثانية، ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أساليب وطرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ولتجسيد ذلك يجب:[3]

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات ومخابر البحث المتخصصة في النسق المعمول به في الدول المتقدمة لاكتساب التكنولوجيا.
- تحسين الجودة أو النوعية للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية "الإيزو".

[1] :كمال رزيق وبوزعرور عمار، مرجع سابق، ص13.

[2]: بربي ميلود، مرجع سابق، ص30.

[3]: قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1051.

- **توفير مناصب شغل**: يهدف التأهيل على المستوى الكلي إلى الحفاظ على مناصب الشغل الحالية وإلى الرفع من الطلب في سوق العمل من جهة أخرى[1]، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على التخفيف من حدة البطالة، تحاول الحكومات أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشائها ومرافقتها وتأهيلها لتساعدها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو[2].

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:[3]

- عصرنة القطاع الصناعي.
- تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم.
- السعي لتطوير الصناعات التنافسية.
- تكييف المؤسسة ومحيطها مع متطلبات اقتصاد السوق.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام بما يلي:[4]

- وضع خطة عمل لتنمية القدرة التنافسية للقطاع، وفقا لاحتياجات الدولة في المدى القصير والمتوسط والطويل، تماشيا مع متطلبات التنمية الشاملة وتحديد الأولويات وزمن التنفيذ، والعمل على التنسيق بين الخطط المقترحة من الجهات المعنية والوزارات الأخرى،.
- اعتماد وتنفيذ ومتابعة برامج التأهيل مع الجهات المعنية داخليا وخارجيا التي توفر دعم للمؤسسات.
- متابعة التطورات التكنولوجية العالية في كافة قطاعات المؤسسات الصناعية ودراسة إمكانية الاستفادة منها في تنمية القدرات التنافسية.

2. تقنيات تأهيل المؤسسات الاقتصادية

التأهيل كإجراء يتكون من عدة أنشطة، ويتطلب تدخل أطراف من داخل المؤسسة ومن محيطها، وعادة ما يعتمد المشخصون على خبراتهم في تسيير عملية التأهيل مستخدمين مختلف الوسائل المتاحة لديهم المادية منها والمعنوية واستعمال مختلف الطرق التقنية وكذا التحضير النفسي للعنصر البشري للتخفيف من مقاومة التغيير للأساليب والطرق الجديدة للإدارة والتسيير والتي تدخل ضمن عملية التأهيل[5].

ويمكن تلخيص أهم الوسائل المستعملة لتسهيل القيام بعملية التأهيل من خلال الجدول التالي:

[1] :غبولي أحمد، مرجع سابق، ص89.

[2] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1052.

[3] :شلغوم سهيلة، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الاوروبية –الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة،2009/2008،، ص127.

[4] :حسين يحي، مرجع سابق، ص10.

[5] :المرجع السابق، ص13.

الجدول رقم (65): وسائل تسهيل عملية التأهيل

الوسائل	الاستخدامات
التكوين والأداء	– التكوين وسيلة فعالة للتأهيل إذا حسن استعمالها حسب الحاجة، والتكوين المستمر يسمح للمستخدمين بالتعامل الجيد مع المراحل المقبلة. – توفير ورشات العمل أكثر جدوى للتهيئة والتجنيد اللازمين للتأهيل. – يساعد في اكتشاف الكفاءات لمواجهة التحولات بكل فعالية
طرق التشخيص وحلول المشاكل	– من مزاياها اقتراح مقاربة نظامية ومنهجية تسمح بعدم إهمال العلاقات والمعطيات وعدم الخلط بين الأعراض والأسباب. – تسمح مرحلة التشخيص بالتحسيس بضرورة التغيير ودعمه.
التكوين الديناميكي	– يرتكز هذا التكوين على فكرة أن التدريب والتعليم يسهلان حل المشاكل الحقيقية ذات الأوجه التقنية والإنسانية. – الالتقاء والتعرف على مسيرون آخرون. – للقيام بالتشخيص وإيجاد الحلول لابد من استعمال تقنيات التطوير التنظيمي.
التحسين التنظيمي للأداءات	– من خلال توسيع مشاركة ومساهمة الأفراد في بداية انطلاق عملية التأهيل.
الاجتماعات والملتقيات	– تساعد في تحقيق غايات متعددة في مراحل التغيير وتسمح بالعمل الجماعي على نفس الموضوع. – تحديد دور كل مشارك في غياب المشخص.
تشكيل فرق فعالة	– تركز هذه الطريقة على كيفية عمل الفرق في أكثر من مجال النشاط. – تكوين فرق جديدة دوريا وإسناد إليها مهمة القيادة.
تثبيت الأهداف والغايات	– وذلك من خلال طرح العديد من المشاكل في حال عدم تحديد الأهداف والوسائل والموارد لتحقيقها
التغذية المرتدة	– وجود معلومات حول أداء الأفراد والمجموعة غالبا ما تكون حاملة للتغيير في السلوكيات. – عند القيام بالتحقيقات يكون من الأجدر القيام بتحليل المعطيات التي أدت أو ساهمت في حدوثها.

المصدر: حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص15.

إن بعض التقنيات والطرق المعتمدة عند مباشرة عملية التأهيل تعتبر أساسية والبعض الآخر يكون اختياري، مما يستلزم التحكم في الجانبين الأساسيين لتأهيل المؤسسات ودون تغليب جانب على الآخر إلا بما تقتضيه عملية التأهيل، والجانبين هما:[1]

– الجانب التقني: والمتعلق بحل المسائل ذات الطابع التقني المرتبط بالتسيير.

– الجانب البشري: ويتم التركيز فيه على العلاقة الناشئة بين المشخص والمستخدمين، وحول ردود أفعال العمال اتجاه مخالفات التأهيل ويمكن توضيح كيفية سير عملية التدخل في مشروع عملية التأهيل من خلال الجدول التالي:

[1] :حسين يحي، مرجع سابق، ص17.

الجدول رقم (66): كيفية سير عملية التدخل في مشروع التأهيل

مدخل إلى العملية	– أول لقاء مع الزبون (المؤسسة) – التشخيص الأولي – التخطيط لعملية التدخل – تقديم مشروع التدخل للمؤسسة – إبرام عقد التشخيص
تشخيص التأهيل	– الاطلاع على الأحداث – تجزئة وتحليل الأحداث – تحليل المشكل
تخطيط التأهيل	– إعداد وتحضير الحلول – تقييم مختلف الإمكانيات – تقديم الاقتراحات للمؤسسة – تخطيط عملية التنفيذ
الشروع في التنفيذ	– بدء التنفيذ – ضبط الاقتراحات وتصحيحها – التجسيد، التفاعل والأداء الجيد
الخلاصة	– التقييم – التقرير النهائي – تسوية التعهدات والالتزامات – مخطط المتابعة – مغادرة المشخص للمؤسسة

المصدر: حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص17.

المطلب الثاني: إجراءات ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدى تراكم المشاكل التقنية والتنظيمية أمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر الى عجز اغلبية المؤسسات عن مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية خصوصا مع بداية تحرير التجارة الخارجية وتدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق الخارجية، مما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي وتسريح اعداد هائلة من العمال، لكن التحدي الأكثر جدية ينتظر الجزائر مع إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وما يترتب عنه من إلغاء كلي للحواجز الجمركية، مما يجعل المنتجات الجزائرية في مواجهة مع نظيراتها الأوروبية كمرحلة أولى والعالمية في مرحلة لاحقة،[1] ولتجنب انهيار النسيج الصناعي بادرت السلطات الجزائرية بتبني برامج تأهيلية تعتمد على مجموعة من الإجراءات قصد تحسين موقع المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في إطار اقتصاد تنافسي.

[1]: بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص66.

أولا: مضمون وأهداف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

بغرض تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، شرعت السلطات الجزائرية بتبني برامج لتأهيل هذه المؤسسات، وذلك قصد مواكبة التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي لها ومواجهة المنافسة الأجنبية.

1. تعريف برنامج التأهيل

إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات لتحسين تنافسية وموقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، فبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية[1]، فهذا البرنامج لا يعتبر بمثابة إجراء قانوني مفروض من طرف الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام من أجل معرفة مواضع الاختلالات وأسباب التعثرات[2]، ويجب الإشارة إلى أنه برنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات، فهو يعتبر مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تواجه المؤسسات.[3]

كما تعتمد عملية التأهيل على حيوية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، غير أن المجهودات والتحركات التي يجب القيام بها من قبل المؤسسات لوحدها غير كافية للوصول إلى المستوى والأهداف المقررة، لأن محيط المؤسسة يشكل عاملا ذا وزن ثقيل ومليء بالقيود التي تعرقل السير الجيد والعادي لعملية التأهيل، وعليه فبرنامج التأهيل يحتوي على جانبين هما:[4]

- جانب داخلي: ويتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة.
- جانب خارجي: ويتمثل في الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع.

وعليه فإن برنامج التأهيل عملية متواصلة تهدف إلى تحضير المؤسسات ومحيطها وفق متطلبات انفتاح السوق، وتندرج ضمن هذا البرنامج إجراءات ترمي إلى رفع بعض العراقيل التي تشوه مناخ الأعمال وتزيد من تنافسية المؤسسات من حيث التكاليف والنوعية، الابتكار، المتابعة والتحكم في تطور التقنيات والأسواق[5]، وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية لا يعتبر هدفا إداريا في مجال تسيير الموارد والمنتجات، الأسواق والتمويل والتشغيل فحسب بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة.[6]

---

[1]: بلغرسة عبد اللطيف ورضا جاو حدو، مرجع سابق، ص174.

[2]: مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزئرية – دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة –**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص15.

[3]: إكرام مياسي، مرجع سابق، ص278.

[4]: بلغرسة عبد اللطيف، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003، ص100.

[5]: خير الدين معطى الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص726.

[6]: مريم قطوش، مرجع سابق، ص15.

فبعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام للمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة يتم تحديد نقاط القوة التي تستغلها المؤسسة لصالحها، ونقاط الضعف الواجب أن تتفاداها، مع وضع مخطط تأهيلي يتم تنفيذه وفق البرنامج المسطر من قبل السلطات الجزائرية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (23): مخطط برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

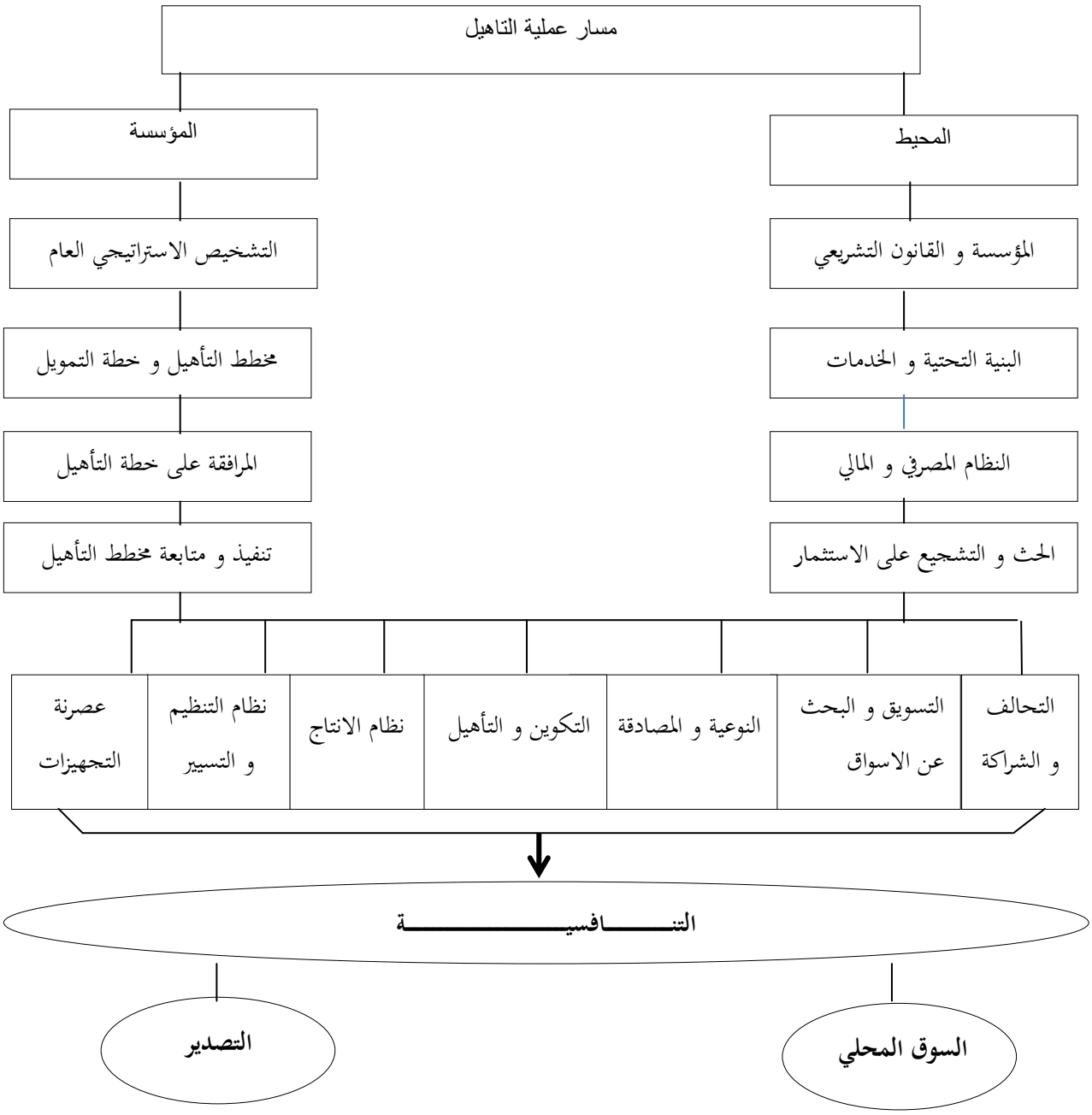

المصدر: كمال رزيق، **تأهيل المؤسسة الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد06، جوان2004، ص45.

من خلال الشكل السابق يتضح أن برنامج التأهيل يعتمد على إجراء إصلاحات داخلية تخص المؤسسة، وإصلاحات خارجية تمس محيطها في إطار متكامل ومترابط إلا أن الهدف الأساسي منه هو تحسين تنافسية المؤسسة خاصة في ظل الوضع التنافسي الجديد.

2. **مضمون وشروط برنامج التأهيل**: يعمل برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على خمس مستويات كما يلي:[1]

1.2. عملية موجهة لقطاعات النشاط الأكثر تمثيلا، وتتم عن طريق:

- دراسة خصوصيات قطاعات نشاط المؤسسات لتقييم نقاط القوة فيها.
- دراسة التموقع الاستراتيجي للمؤسسات ووضع خطط خاصة بها.
- وضع خطط عملية لمحيط نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2. عمليات موجهة للولايات ذات النسبة الكبيرة للمؤسسات من أجل إحصاء ما هو موجود والعمل على ترقيته.

3.2. عمليات تخص محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي تأهيل المحيط القانوني لهذه المؤسسات والعمل على البحث والتطوير في مجال إدماج وتلاؤم المؤسسات مع محيطها لأن المؤسسات تعمل وتتأثر وتؤثر فيه.

4.2. عمليات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التشخيص الكامل والاستراتيجي، تحسين كفاءة الموارد البشرية، التنظيم، العمل ضمن مقاييس الجودة، الاهتمام بالخطط التسويقية، تحسين وسائل الإنتاج.

5.2. عمليات هياكل الدعم.

وحتى يتم هذا على أحسن وجه، لابد على المؤسسات أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة في نشاط منذ أكثر من سنتين على الأقل.
- أن تكون ذات هيكلة مالية متوازنة.
- أن تتميز بمعايير التطور التكنولوجي.
- أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

3. **أهداف برنامج التأهيل**: يستجيب برنامج التأهيل لانشغالين أساسين هما:[2]

- ضرورة إعطاء دعم للمؤسسة.
- ضرورة مرافقة المؤسسة في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل منطقة التبادل الحر الأورو جزائري.

وبناءا على ذلك يمكن توضيح أهداف برنامج التأهيل من خلال الشكل التالي:

[1]: المرجع السابق، ص ص 16-17.

[2]:أوشن ليلى، مرجع سابق، ص119.

الشكل رقم (24): أهداف برنامج التأهيل حسب مختلف المستويات

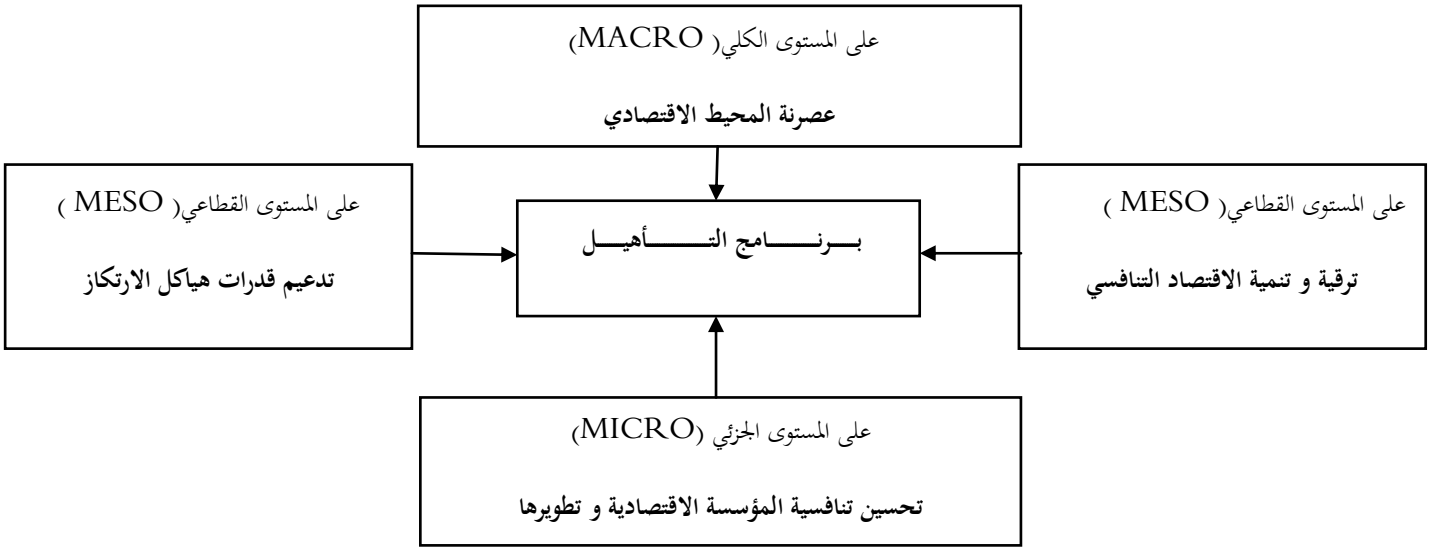

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, **Guide Méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, Organisation Des Nations Unies pour Le Développement Industriel (ONUDI), Vienne, 2002,p72.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاثة مستويات:

✓ **على المستوى الكلي**: وهي الأهداف التي تسهر الحكومة والوزارات المعنية على تنفيذها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم، والحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي
- إعداد برنامج تأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج تحسيسي وإعلامي لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين، وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

✓ **على المستوى القطاعي**: إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، فالبرنامج في هذا الإطار يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها والتي من أهمها:[2]جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين، البنوك والمؤسسات المالية.

ويقوم هذا التحديد على أساس أن نجاح هذا البرنامج مرتبط بقدرات وقوة هياكل هذه الهيئات، ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل من خلال هذا المستوى هو تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة أو محيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات وهذا من خلال القيام بعدة إجراءات تتمثل فيما يلي:[3]

[1] :Tcham Farouk et Tcham Kamel, **Les programmes de mise à niveau des entreprises algériennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditerranéen (Résultats et perspectives)** ,
مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص02.

[2]: بلغرسة عبد اللطيف وجاو حدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص176-177.

[3] :Tcham Farouk et Tcham Kamel, op cit , p03.

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشروعات.
- منهجية تقييم ومتابعة برنامج التأهيل.
- دعم عملية التأهيل عن طريق اللامركزية في تحديد المهام والتنظيم وذلك بغرض إدماجها في إعادة الهيكلة الصناعية.
- تحديد وتشخيص وتأهيل ما هو موجود.
- افتراضات ودراسات جدوى للهياكل الجديدة.
- المساعدة على إرساء هياكل جديدة.

✓ **على المستوى الجزئي**: إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تحث على تطوير تنافسية المؤسسة أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسات ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسات التي لها صعوبات، وهو برنامج طوعي وليس برنامج مفروض من طرف الحكومة، الدولة أو بعض أطرافها، ولهذا فإن الوزارة عليها التحقق من توفر الشروط في المؤسسات وأن تكون تستجيب لمعايير الأداء العالمية التي حددت مسبقا قبل الرد على الطلبات المودوعة لديها بالقبول أو الرفض.[1]

ثانيا: متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن برنامج التأهيل يستدعي توفير جملة من المتطلبات والشروط الضرورية التي يجب على الهيئات المعنية أن تعي بها أولا لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذا البرنامج، ويجب على المؤسسة تنظيم محيطها الداخلي والخارجي بهدف الرفع من تنافسيتها وتحسين أدائها، ويمكن حصر متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:

1. متطلبات التأهيل على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة (المستوى الجزئي): إن واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائصها الحالية يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات، سواء من حيث الجودة، الكمية أو السعر حيث أن معظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصحبت من العوامل الأساسية التي تمكن المؤسسات من اكتساب قدرات تنافسية[2]، لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على المستويات التالية:[3]

1.1. **التخطيط الاستراتيجي**: تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، فهو يقدم للمؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل، ويهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

2.1. **التسويق**: على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها ووضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.

[1] :Op cit, p03.

[2]: لطرش ذهبية، **استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو–جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص09.

[3]: قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1050.

- العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

3.1. **تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر هذا العنصر أساس العملية الإنتاجية في المؤسسة، لذلك يجب تكوينه وتدريبه قصد تطوير مهاراته وإمكانياته الفنية، فكل النفقات التي تصرفها المؤسسة لتأهيل العنصر البشري تعتبر مدخلات الجهاز الإنتاجي[1] مما يستلزم على المؤسسات العمل على ما يلي:[2]

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع المجالات.
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات، كالإقصاء والتهميش واللامساواة.
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية الرائدة للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- ترسيخ ثقافة التكفل بين أفراد المؤسسة وتنمية روح المبادرة والتبادل الحر للمعلومات، المعارف والكفاءات.

4.1. **العمل بمعايير وقياسات النوعية:** حتى تتمكن مؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة في منتجاتها، حيث لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة ومواد التعبئة والتغليف.[3]

5.1. **التجديد والإبداع التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا عنصرا ضروريا للتنمية لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتصادية، وهناك عدة طرق للحصول عليها نذكر منها:[4]

- التطور الداخلي للتكنولوجيا عن طريق اتفاق التراخيص.
- التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية.
- الأبحاث والتطور عن طريق التعاون.
- إقامة علاقات بحث مع الميدان الجامعي.

وتتجسد أهمية التجديد التكنولوجي في أنه أصبح خيارا استراتيجيا لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بـ: إدارة المؤسسات، المنتجات، التنظيم، الموارد البشرية...إلخ، كما يجب توافر عدة عوامل لتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة أهمها:[5]

- الطاقات والإمكانيات المالية التسييرية والتجارية والخبرات التكنولوجية.
- امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته.

6.1. **زيادة الانفاق على البحث والتطوير:**[6] تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها تضمن استمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم، فوظيفة البحث والتطوير في أغلب المؤسسات الجزائرية تتميز بضعف الإنفاق، مما جعلها تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهضة، في حين كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل

[1] :جمال بلخياط، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص637.

[2] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1050.

[3] :سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا –**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011، ص136.

[4] :برني ميلود، مرجع سابق، ص34.

[5] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1051.

[6] :جمال بلخياط، مرجع سابق، 638.

الطاقات التكنولوجية المحلية، فعدد طلبات البراءة المودوعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا، وهنا تبرز ضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا.

2. متطلبات التأهيل على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة (المستوى الكلي): حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من التفاعل الإيجابي والتماشي مع التحديات الحالية والمستقبلية والمحافظة على حصتها السوقية وقدرتها على النفاذ للأسواق العالمية بسهولة، وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مكونات المحيط التي تتواجد فيه عند وضع استراتيجياتها وسياساتها المختلفة، لذا فإن ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتوقف على تأهيل محيطها من خلال إجراء التعديلات اللازمة، وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسات على جميع المستويات، وذلك من خلال ما يلي:

1.2. **تأهيل المحيط الإداري:** إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف الصعوبات ومراقبة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات اللازمة لها سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، لذا فإن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أتى في سياق تأهيل المحيط الإداري لها من خلال تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص لدى بعض الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمتع هذه الوكالة بتفويض كامل يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس وتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا القطاع.[1]

2.2. **تدعيم البنية التحتية:** إن تدعيم البنية التحتية تساعد على تحقيق الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة وذلك من خلال التخفيف من تكاليف الإنتاج والنقل وتحسين قدراتها التنافسية وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين تنافسيتها، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السيار (شرق، غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتحديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الاستثمار، كما يجب حل مشكلة العقار وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها، وذلك من خلال ما يلي:[2]

- إعادة تنظيم العقار الصناعي في شكل شركات لمساهمات الدولة.
- إنشاء صندوق ضمان خاص بالعقارات الصناعية.
- مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي بإحداث هيئات متخصصة.

3.2. **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** هناك جملة من الإجراءات اللازمة لتأهيل الجهاز المصرفي وإصلاح النظام المالي ككل وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، من أجل مواكبة التغيرات الجديدة وانفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاديات العالمية ومحاولة التوجه نحو اقتصاد السوق ونذكر منها ما يلي:[3]

- تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد.
- تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة أجنبية أو من خلال الخوصصة لدعم المؤسسات وتعميق الوساطة المالية.
- تحسين نوعية الخدمات ومستوى الموظفين والإطارات.
- إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية.

[1] : برني ميلود، مرجع سابق، ص35.
[2] :المرجع السابق، ص37.
[3] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص638.

– ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة مع حل مشكلة الضمانات، وهذا مع إنشاء مؤسستين ماليتين تعملان على تسهيل الحصول على القروض المصرفية وضماناتها وهما:

- صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 2002/11/11 كمؤسسة مالية تأخذ في عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات المنخرطة في الصندوق.
- صندوق رأس مال المخاطر لمتابعة المؤسسات من حيث توطيد وتقوية رأس المال وعمليات التوسيع والمشاركة، حيث بدأ نشاطه في جانفي 2004 برأس مال قدره 3.5 مليار دج.

– تبني مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري.

– تأهيل المؤسسات المساعدة للعمل المصرفي خاصة البورصة وتنشيط السوق المالية.

4.2. **تأهيل النظام الجبائي**: نظرا للمشاكل والعوائق الضريبية التي تواجه المؤسسات، أصبح من الضروري تأهيل الجهاز الضريبي، من خلال وضع سياسة جبائية ملائمة ومحفزة لنشاط المؤسسات الاقتصادية من خلال ما يلي:

– إجراء تخفيضات وإعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات.

– الاعتماد على المعايير الدولية المحاسبية.[1]

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وإعادة النظر في الضريبة على الأرباح (IBS).

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية بعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.[2]

5.2. **تأهيل النظام الجمركي**: من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وقدراتها التصديرية وجب إصلاح وتأهيل النظام الجمركي، من خلال ما يلي:

– عصرنة إدارة الجمارك بإعادة النظر في الإجراءات الجمركية حيث تبنت إدارة الجمارك اهتمامين أساسين متكاملين هما:[3]

- الانفتاح أكثر نحو العالم الخارجي وإرساء قواعد الشفافية وتجنب الانكماش كتبسيط الإجراءات وتعميم استعمال الإعلام الآلي.
- وضع ديناميكية تطور إدارة المؤسسة لجميع هياكلها، كمراجعة قانون الجمارك، التكوين، والرسكلة...إلخ الأمر الذي يمكنها من التكيف المستمر مع التحولات المرتقبة للمحيطين الدولي والوطني.

– التقليل من تكاليف الإدارة الجمركية وتحسين محيط العمل وعلاقة الإدارة الجمركية بالمؤسسات الاقتصادية، بما يساعد هذه الأخيرة على رفع قدراتها الاستيرادية والتصديرية، وتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وعمليات نقل البضائع من أماكن الاستيراد وإخراجها من الموانئ والمطارات، وتقليص متوسط مدة الجمركة.[4]

– وضع شباك وحيد على مستوى الموانئ والمطارات للقيام بكل الخدمات المتعلقة بتسديد الرسوم الجمركية لتفادي تضييع الوقت بالنسبة للمستثمرين، مع ضرورة تحسين طرق تقديم الخدمات التصديرية والعمل بتقنية الاعتماد المستندي ومنح تسهيلات وامتيازات جبائية لشركات الاعتماد المستندي في الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة.[5]

---

[1] :لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص ص04-05.

[2] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1053.

[3]: مريم قطوش، مرجع سابق، ص12.

[4]: لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص05.

[5] :المرجع السابق، ص06.

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.[1]

وفي ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية الجزائر ملزمة على القيام بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، كما يتوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الاقتصاد القدرة على التنافسية، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي، مستغلة في ذلك مدة 12 سنة الخاصة بالتفكيك التعريفي، فتعيد تأهيل مؤسساتها في كل الميادين والمجالات من خلال برامج التأهيل، فإن تحسنت القدرة الإنتاجية والمستوى التقني والتكنولوجي، استطاعت الجزائر تفادي التأثيرات السلبية للتفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني، وتمكنت من الاستعداد للدخول في المنافسة العالمية.

6.2. **تأهيل المحيط القانوني والتشريعي**: لقد بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح مع صدور القوانين التالية:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والمتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعمها وتأهيلها ولتخفيف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الجزائر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تم التطرق لها في الفصل الثالث)

- قانون الاستثمار لسنة 2001: والمؤرخ في 20 أوت 2001، ويتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار والذي جاء ليحل محل القانون رقم 12/93 الخاص بتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، كما أعطى هذا القانون حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثماراتهم ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هذا التصريح يشمل معلومات تقنية خاصة بالمشروع المراد إنشاؤه وذلك حتى يستفيد من مختلف الامتيازات والضمانات الممنوحة له. (تم التطرق له في الفصل الثاني).

ثالثا: دوافع تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن الانتقال من مرحلة الاقتصاد المخطط والمحمي إلى مرحلة التحرير والمنافسة المفتوحة لا يمكن أن يحصل دون الإسهام في عملية دعم المؤسسة وهياكلها وكذا المحيط الذي تنشط فيه، لأن عولمة الأسواق واشتداد حدة المنافسة والتطور السريع في طرق الإنتاج والتكنولوجيا عدلت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى العالمي، فالنموذج الجديد للمنافسة لم يعد مرتبطا بتكاليف الإنتاج وتوفر المواد الأولية فحسب، بل أصبح مرتبطا بنوعية المرافق، الهيئات والكفاءات، القدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسة، والحصول على التكنولوجيا المتطورة والتحكم فيها، والاستجابة بسرعة للاحتياجات وتغير نوعية الطلب[2]، وفي ظل هذه المعطيات أصبحت كل دول العالم مقتنعة بضرورة تأهيل وتحضير مؤسساتها خاصة الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تكمن أسباب ودوافع التأهيل في مجموعة من العوامل الداخلية منها والخارجية تتمثل فيما يلي:[3]

- رفع تحديات المنافسة العالمية
- رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية أمام السلع والمنتجات ورؤوس الأموال.

[1] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1053.

[2] :أوشن ليلى، مرجع سابق، ص113.

[3] :حسين يحي، مرجع سابق، ص11.

– غياب الرؤى الإستراتيجية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة عدم تلاءم نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع مثيلاتها في الخارج، أي اعتماد نظام تسيير قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي، ويتجلى هذا فيما يلي: [1]

- النظام السياسي المالي: يقتصر في مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة على بعض المعاملات المالية فقط كمتابعة الخزينة وإصدار الشيكات والاعتماد على المحاسبة العامة في حين أن هذا لا يتعدى المقاييس العالمية ضمن لوحة القيادة Tableau de Bord، واستخدام المحاسبة التحليلية في حساب تكلفة الإنتاج.
- النظام الإنتاجي: يتميز في مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة بالمتابعة الفنية لمسيرة الإنتاج لا غير، في حين أنه لا يتعدى البحث عن الطرق العالمية الحديثة المتبعة في الإنتاج مع غياب عنصري الإبداع والابتكار.

– نقص المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة المنتجات وعدم تنميطها، ومنه عدم مقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافسة البضائع المستوردة.

– يعاني النظام التكويني والتعليمي في الجزائر من تدهور كبير، الأمر الذي جعل من مخرجاته لا تتناسب واحتياجات الاقتصاد في ظل الانفتاح الاقتصادي وذلك نتيجة غياب التدريب والتكوين لرؤساء المؤسسات.

– عدم المرونة في النظام الجبائي، ومنه عدم إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية، مما أدى إلى تنامي القطاع غير الرسمي غير الخاضع للأجهزة الحكومية، ففي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية وجدت أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في المدن الجزائرية وصلت إلى 68%، والذي يصب في خانة التهرب الضريبي.[2]

– نقص روح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا وفق لمبادئ الاقتصاد التنافسي.[3]

– في ظل الصعوبات الإدارية، المحلية، التمويلية، الفنية، الجبائية، التسويقية والحصول على العقار وكيفية الحصول على المعلومات [تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث – المبحث الأول – المطلب الثالث] التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل اقتصاد السوق نجدها إلى حد ما مجبرة على التسلح بنفس مواصفات المحيط الخارجي وديناميكيته حتى تستطيع مواجهة تغيراته المستمرة والتكيف معه، وذلك من خلال تأهيل طرق إنتاجها ونظام معلوماتها وتسييرها وكذا محيطها.

المطلب الثالث: البرامج الوطنية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا فإن آثار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر سواء الايجابية أو السلبية سوف تنعكس وبشكل مباشر على هذا القطاع، وبالتالي فإن قدرة هذه المؤسسات على منافسة مثيلاتها من المؤسسات الأوروبية والتي ستنشط في منطقة التبادل الحر مرتبط بقدرتها على مواجهة هذه المنافسة.

وقصد تطوير وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت الجزائر مجموعة من برامج التأهيل الوطنية خلال الفترة (2000-2014).

[1] :غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص64.

[2]: المرجع السابق، ص68.

[3] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، 1049.

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

لقد قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة بالتعاون مع السلطات الجزائرية في سبتمبر 1998 بإعداد برنامجا لتطوير قطاع الصناعة يدعى بالبرنامج المدمج لتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر، وتمت الانطلاقة الفعلية له في ديسمبر 1998 وتمثلت محاوره في ما يلي:[1]

- المساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة والاستراتيجية الصناعيتين للجزائر.
- تعزيز أجهزة الدعم والتشاور في مجال الصناعة.
- وضع نظام وشبكة للمعلومات والإحصائيات.
- جعل محيط الأعمال في الجزائر صحي ومستدام.
- القيام ببرنامج نموذجي لدعم إعادة الهيكلة وتحسين تنافسية (تأهيل) 48 مؤسسة صناعية جزائرية منها 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة خاصة.

لقد كان هذا البرنامج بمثابة التجربة الأولى للجزائر في مجال التأهيل، وقامت بعد ذلك بإعداد برنامج خاص بها لتأهيل المؤسسات الصناعية.

1.ماهية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: لقد كانت الانطلاقة الفعلية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في جانفي 2002 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

1.1. **تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية:** هو برنامج يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناتها من أنشطة مالية ومصرفية، إدارية، جبائية، اجتماعية...إلخ[2] حيث خصص لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشتغل أكثر من 20 عاملاً، وفي بداية عمله خصص له غلاف مالي مقدراه 4 مليار دج مقدم في شكل منحة محصل عليها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003) ثم أضيف إليه مبلغ 1.651 مليار دج سنة 2004، وهذا بعد إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل من قبل المؤسسات المستوفاة لشروط الاستفادة منه.[3]

2.1. **أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:** لقد تم وضع هدف رئيسي للبرنامج متمثل في تأهيل 1000 مؤسسة خلال الفترة (2002-2012)، وتختلف أهداف البرنامج حسب مستويات المؤسسة:[4]

- على المستوى الداخلي للمؤسسة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال توفير تدابير مالية تساعدها على تحسين إنتاجها والرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتسيير تستجيب للمعايير والمقاييس المعمول بها دوليا، بحيث تمكنها من استغلال مواردها الاقتصادية افضل استغلال، مع العلم أن هذا البرنامج غير موجه للمؤسسات التي تعاني من صعوبات وخاصة تلك المرتبطة بالجانب المالي.

---

[1] :غبولي أحمد، مرجع سابق، ص104.

[2] :قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1054.

[3] :براق محمد وميموني سمير، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية**، مرجع سابق، ص42.

[4] :جاري فاتح، **سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، العدد21، 2013، ص73.

– على المستوى الخارجي للمؤسسة: إن عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على استغلال الفرص المتاحة في بيئتها، دفع وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى وضع عدة إجراءات تهدف إلى خلق نوع من التفاعل بين هذه المؤسسات وبيئتها الخارجية من خلال ما يلي:

– عصرنة ودعم المحيط الصناعي.
– تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
– تدعيم قدرات هيئات الدعم.

3.1. **شروط الاستفادة من البرنامج**: إن الانخراط في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية هو أمر طوعي وعلى المؤسسة الراغبة في الانخراط والاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة أن تستوفي الشروط التالية:[1]

– أن تكون المؤسسة خاضعة للتشريع الجزائري.
– أن تكون مقيدة بالسجل التجاري.
– أن تكون حائزة على رقم التعريف الجبائي.
– أن تكون حساباتها الختامية مصادق عليها من طرف محافظ حسابات معتمد.
– أن تكون تابعة للقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات التي تقدم الدعم المباشر للصناعة.
– أن لا يقل عدد سنوات نشاطها على 03 سنوات.
– أن تكون قد حققت في السنة (n-1) ربحا، (n: هي السنة التي قدمت فيها ملف الانخراط في البرنامج).
– أن تكون مجموع أموالها الخاصة إيجابية.
– أن يفوق عدد العمال الدائمين 20عاملاً على الأقل بالنسبة إلى مؤسسات الخدمات الصناعية.

2. هيئات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: تم الإشراف على تنفيذ وتسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر، الهيئات التالية:

1.2. **المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI)**: وهي هيئة ذات طابع عمومي، تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بالمهام التالية:[2]

– تسيير برنامج التأهيل من حيث الإعداد والتنسيق بين الوثائق القانونية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.
– تحديد الشروط التقنية والمالية والتنظيمية لتسيير برنامج التأهيل.
– تحديد الهياكل والتنظيمات المشكلة لواجهة البرنامج ثم إعداده بعد سلسلة من المشاورات.
– تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.
– اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.
– دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

[1] : بقة الشريف وعبد الرحمان العايب، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو جزائرية**، مرجع سابق، ص11.

[2] : عروب رتيبة وربحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص724.

2.2. **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)**: تم تأسيس هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، ويرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي تضم ممثلين من 7 وزارات وممثل عن الغرفة التجارية والصناعية، كما تضم ممثلين عن البنوك وجمعيات أرباب العمل، وتتمثل مهامها فيما يلي:[1]

- وضع الخطوات اللازمة لتقديم الملفات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وتحدد الشروط اللازمة لحصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- تحديد طبيعة المساعدات والمبالغ المالية التي تستفيد منها المؤسسات لتتمكن من تنفيذ برامج التأهيل.
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بتطوير البيئة الخارجية للمؤسسات الصناعية وكذلك المؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة، كدراسة طلب تمويل تهيئة منطقة صناعية ما أو إصلاح البنية التحتية واقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية.
- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات بعد دراستها وتقييمها.
- إعداد اتفاقية بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة.
- متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

3.2. **صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI)**: لقد تم إنشاء حساب خاص برقم 302-102 بموجب القانون رقم 99-11 بتاريخ 23 ديسمبر 1999، بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 والمسمى بصندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهو جهاز وزاري مشترك منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 بتاريخ 16 جويلية 2000 المعدل والمتمم[2] ويمكن تقسيم المساعدات المقدمة من طرف الصندوق إلى: [3]

- ✓ **مساعدات مالية مقدمة للمؤسسات**: وتتمثل في مبالغ مالية مقدمة للمؤسسات لتغطية جزء من نفقاتها المخصصة لـ:
  - التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل.
  - الاستثمارات المادية التي تدخل في إطار برنامج التأهيل كشراء التجهيزات ومعدات الإنتاج...إلخ.
  - الاستثمارات غير المادية والتي تدخل في إطار برنامج التأهيل كتأهيل المسيرين والعمال وتدريبهم على استعمال التكنولوجيا.
- ✓ **مساعدات مالية مقدمة لهيئات الدعم**: تقدم هذه المساعدات لتغطية النفقات المتعلقة بـ:
  - العمليات الموجهة لتحسين بيئة المؤسسات خاصة في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي، لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين الجودة، وتوحيد وضبط المواصفات والملكية الصناعية والتجارية والإستراتيجيات الصناعية وترقية الجمعيات المهنية للقطاع الصناعي.
  - جميع العمليات والإجراءات التي تتعلق بدراسات تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الكبرى.
  - جميع الأعمال المقترحة والمنجزة من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة التي تسعى لتطوير التنافسية الصناعية.

وهناك صناديق أخرى مرتبطة بتأهيل المؤسسات إلى جانب صندوق ترقية التنافسية الصناعية، نذكر منها ما يلي:[4]

- صندوق التهيئة العمرانية.
- صندوق تنمية المناطق الجنوبية.
- الصندوق الوطني للبيئة.

---

[1] :**المرسوم التنفيذي رقم 02-192** المؤرخ في 16جويلية 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادرة في : 19 /07/ 2000 ،ص06.

[2]: جاري فاتح، مرجع سابق، ص77.

[3] :كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، ص48.

[4] :ابتسام بوشويط، مرجع سابق، ص42.

- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل.
- صندوق ترقية التدريب.
- الصندوق الوطني للحفاظ على مناصب الشغل.
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

3. إجراءات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: يمكن حصر إجراءات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في مرحلتين أساسيتين هما:

1.3. المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة: وتتمثل هذه المرحلة في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص استراتيجي عام يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية[1]، وذلك من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف التي تتمتع بها المؤسسة، حيث يتضمن التشخيص الاستراتيجي الشامل الإجراءات التالية:

- **جمع المعلومات الأولية عن المؤسسة:**[2] على المؤسسة الراغبة في الاستفادة من المساعدات المالية للبرنامج أن تقدم ملفا إلى مديرية تأهيل المؤسسات بوزارة الصناعة يتضمن معلومات عامة ومالية وتقنية خاصة بالمؤسسة، ويرافق هذه المعلومات رسالة رسمية والتي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل، ويجب أن يرفق الطلب بمعلومات عن مكتب الاستشارة الذي تتعامل معه ويوجه الملف إلى الأمانة التقنية، مقابل الحصول على وصل استلام.

- **إجراء الدراسة العامة أو المخففة للمؤسسة:** حسب برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، يتم التمييز بين نوعين من الدراسة أو التشخيص هما:[3]

- دراسة عامة: وتشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية وتتم خلال ثمانية أسابيع كأقصى حد، ويقوم بهذه مكتب دراسات وللمؤسسة الحرية في اختياره.

- دراسة مخففة: عندما يكون برنامج التأهيل قصيرا ومحدودا يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط مثل: التدريب، مساعدات تقنية، برمجيات...إلخ، وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه شهر.

ويتم تحقيق هاتين الدراستين من خلال:

- دراسة وضعية المؤسسة في السوق من خلال وضعيتها التنافسية والإستراتيجية ووضعية مواردها البشرية، إضافة إلى التشخيص التقني، والمقارنة الدولية (مقارنة نسب التنافسية مع الدول الأجنبية)

- دراسة إستراتيجية تنمية المؤسسة من خلال تحديد أنواع المنتجات والأسواق الأكثر مردودية، وبرنامج تأهيل المؤسسة على المستوى المادي وغير المادي.

ومهما كان نوع الدراسة عامة أو مخففة فإن المؤسسة لا تدفع إلا نسبة 20% من تكلفة الدراسة، أما نسبة 80% فيقوم صندوق الترقية التنافسية الصناعية بدفعها مباشرة إلى مكتب الدراسات.

[1]: المرجع السابق، ص42.
[2] :جاري فاتح، مرجع سابق، ص78.
[3] :المرجع السابق، ص79.

2.3. المرحلة الثانية: تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: وتتمثل هذه المرحلة في كيفية تنفيذ البرنامج، وذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

1.2.3 تقديم طلب المساعدة من المؤسسة: إن المؤسسة التي تطلب مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية، تقدم الملف إلى مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية، مرفقا بالملف المكون من:[1]

- تشخيص إجمالي لمخطط التأهيل مصادق عليه من مكتبا الدراسات الخاص بالمؤسسة.
- تصميم مالي توضيحي لمخطط التأهيل الذي يبين الاتفاقات المالية مع أصحاب رؤوس الأموال ورسالة رسمية من بنك المؤسسة يبين عملية التمويل لصالح هذه المؤسسة.
- الوضعية المحاسبية والمالية للسنة المالية الأخيرة مصادق عليها من قبل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المعتمد.
- القيم المالية المقدرة للاستثمارات المادية وغير المادية.
- بطاقة شاملة تبين التشخيص الاستراتيجي الإجمالي وخطط التأهيل.

2.2.3 معالجة الملف من طرف مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية: الملف المستقبل من طرف المديرية يعالج مباشرة بعد الاستقبال بالتتابع (ملفا ملفا)، لتأكد من أن المؤسسة تستجيب لشروط الانخراط في البرنامج، حيث يمكنها أن تتخذ القرارات التالية:

- في حالة قبول الملف: تقوم الأمانة التقنية بإعداد استمارة شاملة عن المؤسسة ترسل إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، يتم فيها تحديد عمليات التأهيل وتحديد مبلغ المساعدات المخصص للمؤسسة.
- في حالة الملف ناقصا: تطلب الأمانة التقنية من المؤسسة تقديم معلومات مكملة للمعلومات السابقة.
- في حالة رفض الملف: تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بعدم قبول الملف كونه لا يطابق المعايير الضرورية، والمؤسسة المعنية هي التي تدفع حقوق مكتب الدراسات وتكاليف المستشارين (الحقوق المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل).

3.2.3 تقييم الملف: عند قبول ملف المؤسسة، تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي وتقييم لمدى قابلية نجاح مخطط التأهيل، والتأكد من أن الدراسة العامة والمخففة تعالج القدرة المالية للمؤسسة حيث يتم التقييم ضمن الشروط التالية:[2]

- أن يحقق التسيير المالي للمؤسسة أصولا صافية أكبر من أو تساوي نصف رأس المال الاجتماعي، وأن يكون رأس المال العامل موجب.
- أن تحقق المؤسسة نتيجة مالية صافية موجبة في السنة السابقة أي التي قامت فيها المؤسسة بعملية التشخيص ووضع مخطط التأهيل أو أن تكون النتيجة المتوسطة للسنوات الثلاثة الأخيرة موجبة.
- يجب تقديم تبرير لمخطط التمويل اللازم في حالة القيام باستثمارات.
- التأكد من مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية من خلال المصادقة عليها من طرف خبير محاسبي ومحافظ الحسابات.
- التأكد من مدى مساهمة مخطط التأهيل بصورة إيجابية فيما يلي:
  - زيادة تنافسية وربحية وإنتاجية المؤسسة.
  - دعم الموقع الاستراتيجي للمؤسسة على مستوى السوقين المحلي والأجنبي.

4.2.3 تقديم الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: بعد قبول مديرية التأهيل لملف المؤسسة الطالبة للانضمام إلى برنامج التأهيل، وذلك حسب الشروط المحددة مسبقا، يتم تقديمه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، مرفقا باستمارة قرار.

[1]: جاري فاتح، مرجع سابق، ص ص79-80.

[2]: غبولي أحمد، مرجع سابق، ص ص 109-110.

ويمكن للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية اتخاذ القرارات التالية:[1]

- **في حالة قبول الملف:** تتحصل المؤسسة في حالة قبول الملف على المساعدات المالية المحددة وهنا يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المعنية، ويحدد هذا الاتفاق حقوق والتزامات كل من المؤسسة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وكذا الإجراءات المتفق عليها ومبلغ المساعدات الممنوحة وطرق المنح.
- **في حالة إرجاع الملف (لم يقبل ولم يرفض):** أي إعادة التقييم المعمق للملف، ومن ثم إعادة دراسته من قبل اللجنة لاتخاذ القرار من جديد ويعاد إلى المؤسسة من أجل توضيح التقاط التي لم تقنع اللجنة الوطنية، ومن ثم إعادة تقديم الملف للجنة لدراسته واتخاذ القرار بشأنه من جديد.
- **في حالة رفض الملف:** وهنا يتم إبلاغ المؤسسة بقرار الرفض.

5.2.3 تنفيذ برنامج التأهيل: يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية، ثم متابعة استعمالها كما يلي:[2]

- **تقديم المساعدات المالية:** إن نسب المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية محددة كما يلي:

✓ المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة (العامة أو المخففة) تشكل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية نسبة 80% من تكلفة الدراسة الإستراتيجية العامة أو المخففة بشرط أن لا يتجاوز المبلغ: 1500000 دج في حالة الدراسة العامة و750000 دج في حالة الدراسة المخففة.

✓ المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية، من أجل تعجيل تنفيذ مخطط التأهيل، فإن صندوق ترقية التنافسية الصناعية يقوم بتقديم 30% بشكل مسبق من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.

✓ المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل: سواء كانت الدراسة عامة أو مخففة فإن المساعدات المقدمة من طرف الصندوق تمثل نسبة 80% من مبلغ الاستثمارات غير المادية وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات غير المادية في حدود 20 مليون دج ويتم تقديم المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمار على ثلاث دفعات حسب المعدلات التالية:

- ❖ القسط الأول: بعد تحقيق 30% على الأقل من القيمة الإجمالية للاستثمار.
- ❖ القسط الثاني: بعد تحقيق 60% على الأقل من القيمة الإجمالية للاستثمار.
- ❖ القسط الثالث: المبلغ المتبقي بعد الانجاز التام لمخطط التأهيل.

كما يمكن أن تختار المؤسسة التمويل دفعة واحدة (قسط واحد) عند نهاية إنجاز مخطط التأهيل.

- **متابعة برنامج التأهيل:** تتم متابعة برنامج التأهيل من خلال متابعة استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطاره، ويجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الاستراتيجي ومخطط التأهيل والمساعدات المتعلقة بالاستثمارات المادية أو غير المادية، حيث تقوم الأمانة التقنية بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات ومراقبة الوثائق والمستندات والفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.

4. تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: يمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها البرنامج خلال الفترة(2002 – جوان 2010) في الجدول الموالي :

[1] :جاري فاتح، مرجع سابق، ص81.

[2] :المرجع السابق، ص ص 81-82.

الجدول رقم (67): حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية خلال الفترة (2002 – جوان 2010)

		مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	المجموع	ملاحظات
مرحلة التشخيص	الطلبات المستملة	253	239	492	
	الطلبات المعالجة	253	238	491	
	الطلبات المقبولة	168	178	356	
	الطلبات المرفوضة	86	50	136	بسبب وضعيتها المالية الصعبة بالدرجة الأولى
مرحلة التأهيل	الملفات المعروضة للدراسة			332	
	الملفات المعالجة			181	
	الملفات المقبولة	97	78	175	151 مؤسسة شرعت في تنفيذ برنامج التأهيل و24 مؤسسة متوقفة في مرحلة التشخيص
التقييم المالي لتنفيذ برنامج التأهيل لـ 151 مؤسسة خلال الفترة(2002 – جوان 2010)					
إجمالي الاستثمارات المقررة		40 مليار دج موزعة على: 89% للاستثمار المادي و11% للاستثمار غير المادي			
إجمالي الاستثمارات مقبولة التمويل من طرف صندوق تطوير التنافسية الصناعية من (2002-2006)		15.8 مليار دج			
عدد عمليات التأهيل		2230 عملية منها 1273 عملية غير مادية (بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Etat de lieux perspectives de la mise a niveau des entreprises industrielles**, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, Juin, 2010, p02.

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (67) يتبين أن الأهداف السنوية المسطرة من قبل الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج (صندوق ترقية التنافسية الصناعية) والمتمثلة في تأهيل 100 مؤسسة سنويا لم تحقق على اعتبار أن النتائج المنجزة تعد دون المستوى، حيث لم يبلغ عدد المؤسسات التي شرعت في تأهيلها سوى 151 مؤسسة وهو رقم بعيد عن 800 مؤسسة التي كان من المفروض تأهيلها خلال الفترة المبينة في الجدول.

حيث لم تتقدم سوى 492 مؤسسة للاستفادة من البرنامج أين تمت معالجة 491 مؤسسة وتم قبول 355 مؤسسة ويعود عدم الإقبال الكبير للمؤسسات الصناعية على البرنامج إلى عدة أسباب من بينها:

– عدم استيفاء الشروط التي تسمح لها بالاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية نتيجة الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية، حيث تم رفض ملفات 136 مؤسسة، وهو ما يعادل 28% من إجمالي المؤسسات المرشحة والبالغ عددها 492 مؤسسة.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية التأهيل على أنها حركة تدعيمية للخوصصة في إطار عولمة المبادلات التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية، حيث شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجسيد برنامج لتأهيلها والذي يندرج ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة 18 والتي تنص على ما يلي[1]: "تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية".

1. ماهية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثاني برامج التأهيل الوطنية التي عرفتها الجزائر، وقد تم إعداده من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يتمثل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر له لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية...إلخ.[2] وهو برنامج يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، حيث حظي هذا البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته بتاريخ 10 ديسمبر 2003 وكذا موافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 08 مارس 2004، ويتم تمويل البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دج سنويا يمتد من سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، وقد أعلنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانطلاق الرسمي للبرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية.

2.1. أسباب تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي:[3]

– بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا والتي تمثل نسبة 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تحظى بالتكفل خلال برامج التأهيل السابقة.

[1]: **المادة 18 من القانون رقم 01-18** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77، الصادرة في:2001/12/15 ، ص04.

[2] :برني ميلود، مرجع سابق، ص40.

[3] :ابتسام بوشويط، مرجع سابق، ص52.

– إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنتمي إلى جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها.

– يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها.

3.1. شروط تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، أي أن عملية التأهيل لا تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر على مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها، وذلك عند استيفائها الشروط التالية:[1]

- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن تتميز المؤسسات بوضع مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.
- المؤسسات القادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

2. محاور وأهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل هذا البرنامج أربعة محاور رئيسية وأهداف عامة وأخرى خاصة.

1.2. محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل محاور البرنامج فيما يلي:[2]

✓ **المحور القطاعي:** ويقصد به تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، ويتم ذلك من خلال إنجاز دراسات عامة لتحديد خصوصيات فروع النشاط من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق:

- إنجاز دراسات عن فروع النشاطات.
- إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات.
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع.
- وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

✓ **المحور الإقليمي:** وذلك من خلال توحيد المعايير والمقاييس للولايات، عن طريق القيام بدراسات شاملة من أجل التعرف على خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها من أجل وضع خطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية وتحديد النشاطات ذات القدرات العالية من التصدير والنمو وخلق مناصب العمل حسب الولايات.[3]

✓ **محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال تحسين المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القيام بعمليات البحث والتطوير بغرض الاندماج الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيطها.

---

[1] : قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص1055.

[2] :Agence National de Développement de la PME, **Programme National de Mise à Niveau des petites et moyenne entreprises : présentation du programme 2007**, p06.

[3]: ابتسام بوشويط، مرجع سابق، ص54.

✓ **محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في المستوى المطلوب.[1]

2.2. أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهداف البرنامج في ما يلي:

✓ **الأهداف العامة:** لقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق العالمية وكذلك تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع، ولتحقيق هذه الأهداف يستلزم ما يلي:[2]

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بالجودة والتحكم بالتكاليف وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.
- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين التمويل من حيث التنظيم وحجم القروض.
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير الجامعات.

✓ **الأهداف الخاصة:** تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[3]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولويات عن طريق إعداد دراسات عامة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المحيط المجاور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ووضع مخطط لتأهيلها وتطوير تنافسيتها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (ISO) ومخططات التسويق.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

من خلال التحاليل الجهوية والقطاعية المندرجة ضمن البرنامج يتم حصر الأهداف العامة في شكل أهداف خاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحيطها من أجل تدعيم تنافسيتها، ويمكن تمثيل أهداف ومحاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

---

[1]: Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME**, Octobre 2003, p35.

[2]: جاري فاتح، مرجع سابق، ص84.

[3]: حسين يحي، مرجع سابق، ص ص 207-208.

الشكل رقم (25): البيان العام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

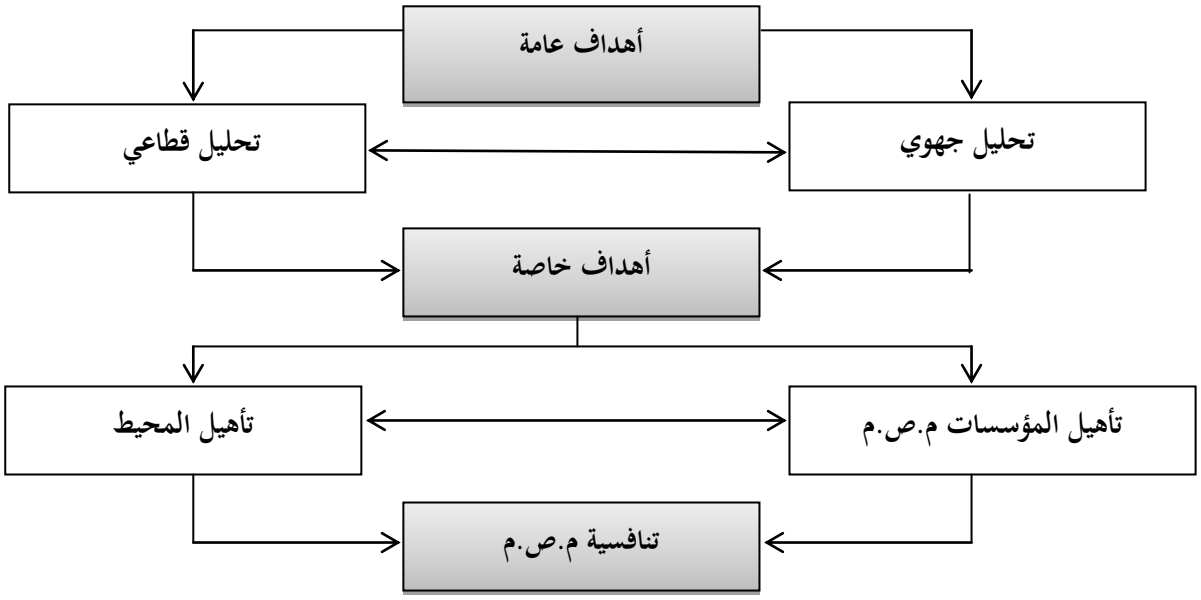

المصدر: غبولي احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص.151

3. هيئات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حتى تتمكن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسيير البرنامج تم إحداث هيئات تعمل على أشكال الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أهم هذه الهيئات ما يلي:

1.3. صندوق ضمان القروض (FGAR) : أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002،[1] ووفقا لهذا المرسوم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من قروض بنكية يضمنها لها هذا الصندوق والذي يعد مؤسسة عمومية تنشط تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات، التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنجازها في مجال إنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات وعمليات التوسيع، وحتى تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمانات هذا الصندوق، يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية، ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج.

1.1.3 إجراءات تغطية الصندوق للقروض الممنوحة: يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من خلال ما يلي:[2]

- كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض.
- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ 5 مليون دج، في حين حدد المبلغ الأدنى للضمان بـ 50 مليون دج.
- مدة ضمان القروض محددة بـ 7 سنوات لقروض الاستثمار التقليدية، ومحددة بـ 10 سنوات للتأجير التمويلي، كحد أقصى.

[1]: **المرسوم التنفيذي رقم 02-373** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74 ،الصادرة في: 13 /2002/11، ص13.

[2] :**Fonds de Garantie des Crédits aux PME FGAR**, site d'internet : www.etmounvation.dz/TMG/article_pdf/article_a5260.pdf, Consulte le 29/10/2010 à 19 :00.

– يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجهة لإنجاز المشاريع التي أنشأت من أجلها تلك المؤسسات.

2.1.3 **حصيلة نشاط الصندوق:** عمل الصندوق ومنذ تأسيسه على القيام بتسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار البنوك، حيث بلغ المبلغ الإجمالي التراكمي للضمانات الممنوحة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2013 حوالي 24 مليار دج منها 10.518 كالتزامات نهائية.

كما أن عدد المشاريع المضمونة من طرف الصندوق من سنة 2004 إلى غاية جوان 2013، معظمها من نوع توسيع وذلك بنسبة 57% في المتوسط، حيث قام الصندوق بضمان إنشاء 416 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 7.635 مليار دج وقام بضمان توسيع 514 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 16 مليار دج.[1]

ويمكن توضيح حصيلة صندوق ضمان القروض من أفريل 2004 إلى جوان 2013 حسب قطاع النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (68): توزيع مشاريع FGAR حسب قطاع النشاط (افريل2004 – جوان 2013)

قطاع النشاط	المشاريع	%	مبلغ الضمان(دج)	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	525	56%	15.191.758.409	64%	26178	65%
البناء والأشغال العمومية	232	25%	4.801.191.625	20%	9751	24%
الزراعة	9	1%	270660625	1%	499	1%
الخدمات	164	18%	3.374.348.802	14%	3837	10%
المجموع	930	100%	23.637.959.461		40265	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Données du 1er semestre 2013, N°23, Novembre 2013, p36.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الصناعي كانت له الحصة الأكبر من المشاريع بنسبة 56% وبـ 64% من الأموال التي صرفها الصندوق ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من 232 مشروع من اجمالي المشاريع المقدرة بـ930 مشروع، في حين تبقى القطاعات الأخرى الزراعة والخدمات تحقق في نسب متدنية، كما تتركز معظم المشاريع المضمونة من طرف الصندوق في المنطقة الوسطى للبلاد بنسبة 52% وبنسبة 25% في الجهة الشرقية ونسبة 20% في الجهة الغربية وأقل نسبة سجلت في الجنوب وهي لا تتعدى نسبة 5%.

2.3. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME): تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 14 أفريل 2004 وحسب نص المرسوم[2] فإن الصندوق هو شركة ذات أسهم برأسمال قدره 30 مليون دج، تساهم فيه البنوك بنسبة 40% والخزينة بنسبة 60%، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها

[1]: Ministère du Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Données du 1er semestre 2013 N°23, Novembre 2013, pp 33-34.

[2]: **المرسوم الرئاسي 04/134 المؤرخ في 14 أفريل 2004**، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في: 28 /04/ 2004، ص30.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والأسواق المالية في الصندوق، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج.

1.2.3 **إجراءات عمل الصندوق:** يقوم الصندوق بتقديم الضمان من خلال ما يلي:

- إيداع الملف لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض (أنظر الملحق رقم 03) يغطي نسبة 80% في حالة إنشاء مؤسسة و60% في الحالات الأخرى.[1]
- تستفيد من هذا الصندوق القروض المنجزة في قطاع الصناعة والصحة، البناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات.
- لا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة وقروض النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية.
- يقوم الصندوق بتغطية المخاطر التالية: عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومخاطر التصفية القضائية للمؤسسات المقترضة، وتكون مدته 7 سنوات.
- تم إمضاء اتفاقيات تعاون ما بين صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وستة بنوك عامة مساهمة وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية وكذلك مؤسستان ماليتان هما: Arab Leasing Coporation, Sofinance
- تم تشكيل لجنة تقنية مشتركة بين صندوق ضمان قروض الاستثمار والبنوك.[2]

2.2.3 **حصيلة نشاط الصندوق:** إن الإجراءات السابقة سمحت بتكريس النظام الفعلي لهذا الصندوق وكذلك دمج آليات الضمان ضمن إجراءات دراسة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، ويمكن توضيح حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمار من سنة 2004 إلى غاية جوان 2013 حسب مختلف قطاعات النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (69): توزيع ضمانات CGCI/PME حسب قطاع النشاط(2004– جوان2012)

قطاع النشاط	عدد الملفات	%	قيمة الضمان (مليار دج)	%	مناصب الشغل	%
البناء والأشغال العمومية	194	31%	4877	25%	3536	37%
النقل	143	23%	1633	8%	1087	11%
الصناعة	212	34%	11421	58%	4014	42%
الصحة	31	5%	1037	5%	443	5%
الخدمات	41	7%	802	4%	476	5%
المجموع	621	100%	19770	100%	9556	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Données du 1er semestre 2013, N°23, Novembre 2013, p38.

من خلال الجدول يتبين أن عدد الملفات المسجلة لدى الصندوق في جوان 2013 حوالي 621 ملف مقابل مبلغ إجمالي قدره 19770 مليار دج مع توقع خلق 9556 فرصة عمل، حيث كان توزيع الضمانات المقدمة من قبل الصندوق حسب مختلف القطاعات، وكما هو موضح في الجدول يحتل قطاع الصناعة الحصة الأكبر بنسبة 58% من قيمة الضمان ثم يليه قطاع البناء

[1] : حسين يحي، مرجع سابق، ص213.

[2]: جاري فاتح، مرجع سابق، ص85.

والأشغال العمومية بنسبة 25%، في حين تبقى القطاعات الأخرى الصحة والنقل والخدمات تحقق نسب متدنية، كما تتركز معظم هذه الضمانات في الجهة الشرقية بنسبة 41% والمنطقة الوسطى بنسبة 35%، ونسبة 14% في المنطقة الغربية وسجلت أقل نسبة في الجنوب بـ 10%.

3.3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) :كما ذكرنا سابقا في الفصل الثالث المبحث الثاني، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وإضافة إلى المهام التي ذكرناها سابقا، فهي تعتبر بمثابة أداة الدولة فيما يخص تنفيذ وتطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما تقوم الوكالة بتبني استراتيجية تتمحور حول النقاط التالية:[1]

- دعم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها لمواكبة متطلبات السوق.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية وسائل التسهيل.
- تنمية المقاربة القطاعية وتأسيس شبكة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية المقاربة الجوارية والاتصالات لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع سياسة فعالة للتعاون والشراكة مع مختلف الهيئات المعنية.

4.3. الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم فتح حساب خاص برقم 124-302 تحت عنوان "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 خاصة المادة 72 منه[2]، وحسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 ماي 2006، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين والتي لا تعترضها صعوبات مالية[3]، والصندوق يعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصادر أمواله يحددها قرار مشترك بين الوزارة الوصية ووزارة المالية.[4]

كما يتكفل الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي:[5]

✓ **نشاطات الصندوق المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتمثل في ما يلي:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.
- إعداد وتنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- إعداد دراسات السوق
- المرافقة قصد الحصول على شهادات مطابقة الجودة.
- دعم مخططات تدريب موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث، التطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] : غبولي أحمد، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[2] :جاري فاتح، مرجع سابق، ص86.

[3]:**المرسوم التنفيذي رقم 06-240** المؤرخ في 04 جويلية 2006، يحدد كيفيات سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45، الصادرة في: 09 /07/ 2006، ص17.

[4]: حسين يحي، مرجع سابق، ص214.

[5]: **قرار وزاري مشترك المؤرخ في 07 فيفري 2007**، يحدد إيرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18، الصادرة في: 18 /03/ 2008، ص ص 16-17.

✓ **نشاطات الصندوق المرتبطة بتأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتمثل في المجالات التالية:

- إنجاز الدراسات عن فروع النشاط.
- إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات .
- إنجاز دراسات عامة لكل ولاية .
- تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم وتأطير برامج التأهيل.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل الحصول على القروض البنكية ومتابعة تقييم آثار ونتائج البرنامج.

4. إجراءات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا عن إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية وتتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية:

1.4. ايداع الملف:[1] بعد اتصال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالقيام بالتأهيل تقوم بإيداع الملف المكون من الوثائق اللازمة مع ملئ استمارة المعلومات المحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية.

كما أن استلام الملفات يكون على مستوى مديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولها مباشرة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، ويتم بعد ذلك تسجيل الملفات الواحد تلو الآخر حسب تاريخ الاستلام، ويتم معالجتها تسلسليا على مستوى الوكالة أو الفرع الذي تتعامل معه المؤسسة.

2.4. التشخيص الاستراتيجي العام الأولي: يتم الشروع فيه بعد تأكد الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استيفاء المؤسسة لشروط الاستفادة من البرنامج والمتمثلة في كونها مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تنشط منذ سنتين على الأقل لا تعاني من صعوبات مالية، وتتم عملية المطابقة بواسطة تعبئة المؤسسة لبطاقة تعريفية، ووضع الملف التنظيمي التالي:[2]

- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي.
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني لضمان الإجراء.
- حصيلة ميزانية السنتين السابقتين.

3.4. إعداد مخطط التأهيل: يتم إعداده من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويأخذ هذا المخطط شكل استثمارات غير مادية، يتم تنفيذها حسب أولويات المؤسسة، ويسمح مخطط التأهيل بتنفيذ مجموع الأنشطة الضرورية، بناءا على طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

4.4. المتابعة والمراقبة: بعد إعداد مخطط التأهيل تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاق عملية التأهيل وذلك بحضور الخبراء ومدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعنية بالتأهيل، ثم تقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة المهمة إلى غاية المصادقة على مخطط التأهيل.

[1] :غبولي أحمد، مرجع سابق، ص159.

[2] :جاري فاتح، مرجع سابق، ص ص 87-88.

5.4. تقييم المساعدات المالية: يتم دفع الأعباء المالية للدراسات المنجزة من قبل مكاتب الدراسات، وتتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

- 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600.000 دج.
- 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية.
- 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.
- يقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 5 ملايين دج (استثمارات مادية وغير مادية).

كما تتحمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين، من اجل تحسين تنافسية المؤسسة، وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

5. تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010): يمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2010) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (70): حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2010)

		الانجازات		ملاحظات
مرحلة التشخيص	الطلبات المستلمة والمعالجة	1700		
	الطلبات المقبولة	529		
	الطلبات المرفوضة	1171		بسبب وضعيتها المالية الصعبة بالدرجة الأولى
مرحلة التأهيل	الملفات المعروضة للدراسة والمعالجة	206		
	الملفات المقبولة	279	351	استفادت من عمليات تشخيص أولي استراتيجي
		32		استفادت من كافة عمليات التأهيل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- رشيد موساوي، **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010، ص ص04-05.

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (70) يتبين أنه لم تتقدم سوى 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل، ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص أولي أو استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل والباقي استفادت من عمليات التكوين الأخرى.

ومن الملاحظ أن نسبة الانجازات ضعيفة جدا مقارنة بالأهداف التي تم تسطريها من طرف الهيئات المشرفة على البرنامج نظرا للعدد القليل من المؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، فقد تم تعديله وتغييره ابتداء من سنة 2011 بالبرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على امتداد 5 سنوات حتى نهاية 2014.

[1] :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص288.

ثالثا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014)

تم إعداد برنامج وطني جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب ما جاء في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ بتاريخ 11 جويلية 2011، تم فيه تحديد الأساسيات حول مستوى المساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة ومعايير الأهلية، حيث كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي هي تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد البرنامج وبلغ إجمالي الموارد المالية المخصصة للبرنامج 386 مليار دج وأكثر من 1000 مليار دج كدعم من أسعار الفائدة للقروض البنكية وذلك لصالح 20000 مؤسسة جزائرية في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)، حيث تقدر الالتزامات المالية التي تقوم بها الحكومة مقارنة مع البرنامج القديم بـ 1 مليار دج سنويا فقط[1].

1. ماهية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)

بهدف تقريب البرنامج الوطني للتأهيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تنصيب 5 فروع للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل من العاصمة، عنابة، وهران، سطيف، غرداية وترغب الوكالة بفتح فروع أخرى في كل من البليدة، قسنطينة وتلمسان[2].

1.1. تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): وهو الطريقة المثلى لوضع نظام متكامل يتيح استمرار واستدامة المؤسسة ويحدد مسار تطوير مستمر يعمل على إدخال طريقة للتحسين والتقدم، التوقع والتنبؤ، تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تحسين تنافسيتها.[3]

2.1. أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):بعد التزام الدولة الجزائرية بالتوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سطرت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفا أساسيا وهو وضع إطار دائم للتكفل بكل مجالات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة الراغبة بالانخراط في البرنامج وكذلك دراسة الفرص المتاحة ومخاطر السوق.

3.1. شروط تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): حتى يتم تنفيذ البرنامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيفاء الشروط التالية:[4]

- أن تكون المؤسسة جزائرية ومتضمنة القانون التوجيهي رقم 18/01.
- في حالة نشاط منذ سنتين على الأقل.
- تضم من 5 إلى 250 عامل دائم.
- ذات بنية مالية متوازنة ومستقرة.
- يوجه البرنامج للمؤسسات التي تنشط في إحدى القطاعات التالية:
  - ✓ الصناعة
  - ✓ البناء والأشغال العمومية
  - ✓ الصيد البحري

[1] :Ministère de l'industrie et des Mines, **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises**, Algérie, Février 2012, p01.

[2]: حسين بحي، مرجع سابق، ص215.

[3] :منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **تقرير حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Man) وصندوق ضمان القروض (FGAR)**، ص01.

[4] :Ministère de l'industrie et des Mines, **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises** ,op cit, p03.

- ✓ السياحة والفندقة
- ✓ الخدمات
- ✓ النقل والخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4.1. البطاقة الفنية للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):[1]

- هو برنامج وطني لتأهيل 20000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة .
- مدة الإنجاز 05 سنوات.
- الجهات المستفيدة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الكلفة الكلية للبرنامج: 385736000000 دج
- الكلفة المتوسطة لكل مؤسسة: 19287000 دج
- مصادر التمويل: ميزانية الدولة، من خلال الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): تتمثل المحاور الكبرى للبرنامج فيما يلي:[2]

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم.
- تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع.
- تأهيل نوعية المؤسسات.
- تأهيل الموارد البشرية.
- دعم الاستثمارات المالية للإنتاج.

وتستفيد من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال باستثناء مؤسسات البناء والأشغال العمومية والتي يجب أن يكون عدد العمال فيها يزيد عن 20 عاملاً.

3. هيئات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): وهي نفسها هيئات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق ضمان القروض.
- صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. ملف الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): ويتكون من البيانات التالية:[3] (أنظر الملحق رقم 04)

- طلب الانخراط.
- التصريح الشخصي للمؤسسة.
- نسخة من الميزانية الضريبية لآخر سنتين.

[1] :حسين يحي، مرجع سابق، ص ص 215-216.

[2] :المرجع السابق ص216.

[3] :Ministère de l'industrie et des Mines, **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises**, op cit, p04.

- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة (مؤشر من مديرية الضرائب).
- رقم الحساب البنكي.
- نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة.
- الوضعية الحالية حول: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، الصندوق للعطل المدفوعة الأجر والبطالة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CNAS, CASNOS, CACOBATH)

5. إجراءات تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014): تتمثل إجراءات التأهيل في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج من خلال ثلاث مراحل كما يلي:[1]

1.5. المرحلة الأولى: التشخيص المخفف والتشخيص الشامل

- **في حالة التشخيص المخفف**: يتحدد كما يلي:
- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 500.000 دج.
- المساعدة الحكومية والتي تغطي نسبة 80% أي 400.000 دج.
- المؤسسة تمول الفارق وقدره 100.000 دج.
- **في حالة التشخيص الشامل** : يكون كما يلي:
- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 2500.000 دج
- المساعدة الحكومية والتي تغطي نسبة 80% أي 2.000.000 دج
- المؤسسة تمول الفارق وقدره 500.000 دج.

2.5. المرحلة الثانية: الاستثمارات: يتم خلال هذه المرحلة تنفيذ أربعة إجراءات من برنامج التأهيل وهي:

- ✓ **الاستثمارات غير المادية**: وتتحدد كما يلي:
- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 3.000.000 دج
- تتكفل الدولة بـ:
- 80% بالنسبة للمؤسسات التي رقم أعمالها دون 100 مليون دج وتتكفل المؤسسة بالفارق أي 6 مليون دج
- 50% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 100 و500 مليون دج، وتتكفل المؤسسة بالفارق أي 1.5 مليون دج.
- التمويلات بقروض بنكية تدعم بـ:
- 6% بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 500 مليون دج.
- 4% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 500 و1000 مليون دج.
- 2% بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها بين 1000 و2000 مليون دج.
- ✓ **الاستثمارات المادية الإنتاجية**: وتتحدد كما يلي:
- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 15.000.000 دج.
- تتكفل الدولة بنسبة 10% من هذه التكلفة لصالح المؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.
- التمويلات بقروض بنكية تدعم بـ:
- 3.5 %بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال أقل من 100 مليون دج.

[1]: Moussaoui Rachid, **Programme Nationale de Mise à Niveau des PME**, ANDPME, Mostaganem, 30 Juin 2011, pp 22-24-25-26.

- 3% بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 100 و500 مليون دج
- 2% بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 500 و1000 مليون دج
- 1 %بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال بين 1000 و2000 مليون دج.

✓ **الاستثمارات المادية ذات الأولوية:** وتتحدد كما يلي:

- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون: 30.000.000 دج
- تتكفل المؤسسة بتمويل هذا الإجراء.
- تتكفل الدولة بدعم القروض البنكية بمعدل 2.5%.

✓ **الاستثمارات التكنولوجية وأنظمة المعلومات:** وتتحدد كما يلي:

- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 15.000.000 دج.
- تتكفل الدولة بنسبة 40% أي بـ 6.000.000 دج.
- تمول المؤسسة الفارق وقدره 9.000.000 دج من خلال أموالها الخاصة أو من خلال قروض بنكية مدعومة بنسبة 4%.

3.5. المرحلة الثالثة: مرحلة التكوين والمساعدات الخاصة :ويتم من خلال هذه المرحلة القيام بما يلي:

✓ **التكوين (التأطير):** ويتحدد كما يلي:

- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 500.000 دج.
- تتكفل الدولة بنسبة 80% من هذه التكلفة أي 4.000.000 دج.
- تمول المؤسسة الفارق وقدره 100.000 دج من خلال أموالها الخاصة أو من خلال قروض بنكية غير مدعومة (حيث تتكفل كليا بالمبلغ).

✓ **المساعدات الخاصة:** وتتمثل فيما يلي:

– **التدريب أو المرافقة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعمليات التصدير والابتكار والخبرة المالية:** وتتحدد كما يلي:

- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 1.000.000 دج.
- تتكفل الدولة بنسبة 80% من هذه التكلفة بـ 800.000 دج
- تمول المؤسسة الفارق من خلال أموالها الخاصة أو من خلال قروض بنكية مدعومة بنسبة 6%.

– **إصدار الشهادة (شهادة المطابقة):** وتتحدد كما يلي:

- التكلفة القصوى لهذا الإجراء تكون 5.000.000 دج.
- تتكفل الدولة بنسبة 20% من هذه التكلفة بـ 100.000 دج.
- تمول المؤسسة الفارق وقدره 4.000.000 دج من خلال أموالها الخاصة أو من خلال قروض بنكية مدعومة بنسبة 6%.

وبالنسبة للقروض المدعومة يمكن للمؤسسة الاستفادة من مرافقة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك وأجهزة الضمان.

ويمكن تلخيص مراحل تنفيذ البرنامج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (71):مراحل تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010–2014)

المراحل			التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
التشخيص	التشخيص المخفف		500000 دج	400000 دج	100000 دج	/
	التشخيص الكامل		2500000 دج	2000000 دج	500000 دج	/
الاستثمارات	الاستثمارات غير المادية		3000000 دج	-80% ر ع ص أقل من 100 مليون دج - 50% ر ع ص ما بين 100 و500 مليون دج	- 6 مليون دج - 1.5 مليون دج	- 6% ر ع ص أقل من 500 مليون دج - 4% ر ع ص ما بين 500 و1000 مليون دج - 2% ر ع ص ما بين 1000 و2000 مليون دج
	الاستثمارات المادية الإنتاجية		15000000 دج	1500000 دج (10% من ر ع ص أقل من 100 مليون دج)	13.5 مليون دج	- 3.5% ر ع ص أقل من 100 مليون دج - 3% ر ع ص ما بين 100 و500 مليون دج - 2% ر ع ص ما بين 500 و1000 مليون دج - 1% ر ع ص ما بين 1000 و2000 مليون دج
	الاستثمارات المادية ذات الأولوية		30000000 دج	/	على عاتق المؤسسة	25% من ر ع ص
	الاستثمارات التكنولوجية وأنظمة المعلومات		15000000 دج	6000000 دج	9000000 دج	4% من ر ع ص
التكوين والمساعدات الخاصة	التكوين (التأطير)		500000 دج	400000 دج	100000 دج	/
	المساعدات الخاصة	المرافقة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعمليات التصدير والابتكار والخبرة المالية	1000000 دج	800000 دج	200000 دج	/
		اصدار الشهادة	5000000دج	1000000دج	4000000دج	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

6. تقييم نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010–2014): يمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014) من بداية تنفيذه 2001 إلى غاية فيفري 2012 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (72): حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جويلية 2011 –فيفري 2012).

		الإنجازات	الملاحظات
مرحلة التشخيص	الطلبات المستلمة	1344	
	الطلبات المقبولة	953	
	الطلبات المرفوضة	391	
مرحلة التأهيل	الملفات المعروضة للدارسة والمعالجة	265	
	الملفات المعروضة	126	بسبب عدم استيفاءها الشروط الأهلية
	الملفات المقبولة	190	منحها المساعدات المالية لتنفيذ المراحل الأخرى للتأهيل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises**, Algérie, Février 2012, p04.

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (72) يتبين أنه وخلال الفترة المحدد (جويلية2011 – فيفري2012) حسب الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلت حوالي 1344 طلب للانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل عدد الملفات المقبولة إلى 953 ملف وعرضت حوالي 265 ملف للدراسة والمعالجة وتبين أنه 126 مؤسسة لا تستوفي شروط الأهلية وتم رفضها ومن بين 953 مؤسسة تم اعتماد 190 مؤسسة لمنحها المساعدات المالية المحددة من قبل من اجل إكمال إجراءات تأهيلها حيث تم توزيع هذه الملفات على قطاعات النشاط التالية:

- 53% قطاع البناء والأشغال العمومية.
- 29% قطاع الصناعة.
- 12% قطاع الخدمات.
- 03% قطاع النقل.
- 02% قطاع السياحة والفندقة.
- 01% قطاع الفلاحة والصيد البحري.

إلا أننا لا يمكننا الحكم على نتائج هذا البرنامج طالما لم يكتمل بعد، ذلك لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت في مرحلة التأهيل بعد المصادقة عليها دون أن تدخل في النشاط الفعلي لها وذلك حسب آخر إحصائيات للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بالإضافة إلى المساعدات المالية والاقتصادية التقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، قامت الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية بوضع برامج لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من أجل تأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وتخضيرا لتكييفها وأقلمتها مع متطلبات اقتصاد السوق والمنافسة، ولقد جاءت هذه البرامج تجسيدا لأهمية العلاقات التعاونية الأوروبية الجزائرية في دعم الاقتصاد الجزائري.

وبعد عدة اجتماعات عمل جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزارة الصناعة والمناجم حالياً) ووزارة الشؤون الخارجية من الطرف الجزائري، وبعثة اللجنة الأوروبية تم إعداد برامج تأهيل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الأول: البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر EDPME

جاء هذا البرنامج كجزء من برنامج ميدا، وهو برنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية ممول من طرف اللجنة الأوروبية هدفه تأهيل ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توضيح الرؤى للمسيرين حول الرهانات الجديدة للمنافسة ومساعدتهم على انتهاج أحسن الطرق في التسيير من خلال توفير لهم كل المعلومات الاقتصادية واكتسابهم طرق جديدة في التفكير والتصرف وأساليب إدارية أكثر ديناميكية وأكثر إبداعا.[1]

أولا: ماهية البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

يعتبر البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الادوات المالية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للمساهمة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من المشاكل في مجالات الإنتاج، التسيير التمويل، الاتصال...إلخ.

1. **تعريف البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هو برنامج ثنائي ممول بالتعاون بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (وزارة الصناعة والمناجم حاليا) يمتد البرنامج على فترة قدرها خمس سنوات ويهتم هذا البرنامج بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية والتي تشغل أكثر من 20 عاملاً، وتنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة الأوروبية.

2. **مميزات البرنامج:** يتميز هذا البرنامج بما يلي:[2]

- برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية ووزارة الشؤون الخارجية.
- مدة البرنامج 5 سنوات من سبتمبر 2002 إلى ديسمبر 2007، وقد مدد إلى سنة 2008 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مقره الجزائر العاصمة وله خمس فروع: الجزائر العاصمة، عنابة، غرادية، وهران، سطيف.

[1] :Olivier de Velp, **Recueil des Fiches sous sectorielle**, Ed : EDPME, Alger, 2007, p02.
[2] :Abdelkrim Boughadou, **Accord d'association entre l'algérie et l'union européenne, ce que vous devez savoir**, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Octobre 2005, p32.

– تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بـ 66.445 مليون أورو، تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو أي بنسبة 85.7% وتساهم الدولة الجزائرية بـ 5.32 مليون أورو بنسبة 8% أما 4.125 مليون أورو فهي مساهمة الصغيرة والمتوسطة المنخرطة والمستفيدة من البرنامج وبنسبة 6.2%.

– يخاطب هذا البرنامج أرباب العمل والمسيرين من خلال التعرف على انشغالاتهم واهتماماتهم وذلك بطرح التساؤلات التالية:[1]

- ✓ كيف يتم تحفيز المؤسسات لمواجهة التحديات الجديدة؟
- ✓ هل يجب الاحتفاظ بنصيب السوق الحالي أو الدخول إلى أسواق جديدة؟
- ✓ هل تبحث المؤسسة على الاستعداد لمواجهة المنافسة؟

– يتميز هذا البرنامج بهيكل تنفيذي واداري مكلف باستخدام اجراءات اتفاق التمويل الممضي بين اللجنة الأوروبية والحكومة الجزائرية وعلى إثره تم إنشاء وحدة لتسيير البرنامج تسمى UGP تتكون من 25 خبير دائم (21 خبير جزائري و4 أوروبيين)، وهذه الوحدة تتدخل عل كامل التراب الوطني لها 12 ملحقة ومقرها الجزائر العاصمة ويتمثل نشاطها في المهام التالية:[2]

- ✓ تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات وتسهيل انتقال المعلومات.
- ✓ دعم خلق شركات مالية متخصصة.
- ✓ دعم محيط المقاولات بمساندة المؤسسات والهيئات التي تهتم بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. شروط الاستفادة من البرنامج: يستفيد من البرنامج كل من:

1.3. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة:** والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والخدمات التي لها علاقة بالصناعة والعاملة في النشاطات الصناعية التالية:[3] الصناعة الغذائية، الصناعة الكيميائية، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الالكترونية، صناعة مواد البناء، صناعة الالبسة والنسيج، صناعة لوازم التغليف والتعبئة، صناعة الجلود، صناعة الخشب خدمات صناعية.

– أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.

– أن يكون لديها عمال دائمين في حدود 20 عامل أو أكثر.

– أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

– أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

– الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل و80% يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

2.3. **الهيئات المالية والمشرفين الخواص:** تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار ورأس المال المخاطر، أو كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى تتحصل هذه الهيئات على الدعم من طرف هذا البرنامج يجب أن تقوم بما يلي:[4]

---

[1] :برني ميلود، مرجع سابق، ص42.

[2] :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص285.

[3] :Rapport de Synthèse, **l'analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles algérienne**, juillet 2006, p07.

[4]: نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص 876.

- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية تكون مطابقة للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- أن تكون الشركة مسجلة على المستويين الجبائي والاجتماعي.
- أن تلتزم بدفع 20% من التكلفة الإجمالية والباقي يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

3.3. **الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يضم هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية، دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يقدم لها الدعم من طرف هذا البرنامج يجب أن تقوم بما يلي:[1]

- تقديم مشروع موجه لتحسين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني، تجاري، إداري، نقابي ومتخصص.
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين العرض بتنويع التكوين، وتحسين العرض الخاص بالنوعية.
- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية والباقي 80% يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أهداف ومحاور البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

لقد كان الهدف من البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية.

1. **أهداف البرنامج:** تقسم أهداف البرنامج إلى هدف إجمالي وأهداف خاصة كما يلي:[2]

✓ **الهدف الإجمالي:** ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط ليساهم بجزء كبير ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

✓ **الأهداف الخاصة:** وتتمثل فيما يلي:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق باستثناء المؤسسات الناشطة في المجال التجاري.
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير المحيط المقاولاتي بالاعتماد على المنشآت والمنظمات.
- مساعدة الهيئات الحكومية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة تسيير المناطق على التكفل بانشغالات هذه الفئة من المؤسسات.[3]

2. **محاور ونشاطات البرنامج:** تتمثل اهتمامات ونشاطات البرنامج في المحاور الثلاثة الآتية:[4]

✓ **المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ويكون من خلال :

- التشخيص الشامل للمؤسسات متبوعا بعمليات التأهيل.

---

[1] : المرجع السابق، ص876.

[2] : غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص73.

[3]: بوهيدل سليم، مرجع سابق، ص115.

[4]: غبولي أحمد، مرجع سابق، ص117.

- صياغة مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية.
- عمليات تكوين وتدريب موجهة بالدرجة الأولى لأصحاب مسيري المؤسسات.

✓ **المحور الثاني: مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وذلك من خلال:

- مساعدة المؤسسات المالية في تطوير وسائل تمويل موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض من شأنه مساعدة المؤسسات في تمويل مخططاتها الاستثمارية.

✓ **المحور الثالث: مساعدة المؤسسات والهيئات العمومية الخاصة التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ويتم ذلك من خلال تقوية ودعم الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل، ففي إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للتعريف بالبرنامج، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.[1]

حيث تقوم وحدة التسيير UGP بتجسيد محاور البرنامج من خلال الخبراء الدائمين، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء ومستشارين للاستفادة من خبراتهم وتوظيفهم بصورة مؤقتة، واستغرق تنفيذ البرنامج تقريباً مدة 5 سنوات فلقد انطلق البرنامج في ظروف سيئة، حيث وصل فريق الخبراء الأول في أكتوبر 2000 إلا أنه وجد الظروف غير مهيئة للعمل بسبب غياب الموارد المالية والمقر الإداري ليتم الانطلاق الفعلي في سبتمبر 2007، إلا أنه تم تشكيل خلية التحويل والاستدامة والتي قامت بإتمام عمليات التأهيل المتبقية لبعض المؤسسات على مدار سنة 2008.[2]

3. **مجالات البرنامج**: إن المجالات التي اهتم بها البرنامج في تأهيله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

- التنمية الإستراتيجية وذلك من خلال صياغة إستراتيجية نمو المؤسسة مع التركيز على التموقع الاستراتيجي المناسب والمرتقب للمؤسسة.
- إدخال وظيفة التسويق.
- تأهيل الوظيفة الإنتاجية بإدخال وظيفيتي الصيانة والرقابة على الجودة.
- الرفع من الكفاءة الإدارية للمؤسسة بالتركيز على التنظيم.
- الاهتمام بالوظيفة المالية والمحاسبية مع التركيز على ضرورة تقديم المعلومات الصادقة.
- الاهتمام بوظيفة مراقبة التسيير.
- الاهتمام بوظيفة التموين والمشتريات مع التركيز على إدارة المخزون.
- الاهتمام بالجودة من أجل القدرة على التصدير.

ويعتمد البرنامج في مجالات تدخله على ما يلي:

- التشخيص الأولي والتشخيص.
- عمليات إعادة التأهيل.
- مخطط الأعمال.
- عمليات التكوين.

[1] : إكرام مياسي، مرجع سابق، ص284.

[2] :غبولي أحمد، مرجع سابق، ص117.

- دعم المعلومة.
- البحث عن الشركاء.
- دعم مخطط التمويل.
- الحث على خلق صناديق لضمان القروض وتسييرها.

ثالثا: إجراءات عمل البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

يعتمد البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذه على دراسات وتحقيقات لتحفيز المقاولين للدخول ضمن إجراءات التأهيل وتحليل التشخيصات.

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب برنامج EDPME: تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب البرنامج EDPME إلى ثلاث أنواع:

1.1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة:**

PME/PMI en situation de passivité et survie

هي مؤسسات عائلية من نوع EURL، وهي مؤسسات نادرة ليس لها رؤية استراتيجية تقبل على استثمارات تنموية جديدة[1]، وهذا النوع من المؤسسات يمثل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأغلبها يعاني صعوبات مالية وهي صغيرة جدا ومتموقعة في أسواق ذات قيمة مضافة ضعيفة.

مسؤول المؤسسة لا يفكر في مستقبل مؤسسته لديه توجه رفض أي يعتبر نفسه غير معني بالنسبة لنشاطات التأهيل، فهو مهتم بحل المشاكل اليومية، ومنه فإن تأهيل هذا النوع من المؤسسات يتطلب قبل كل شيء مجهودات في الإعلام والتكوين لإقناع المسؤول الأول بفائدة التأهيل.[2]

2.1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة النمو**: PME/PMI en situation de croissance

هي مؤسسة عائلية، تتميز بغياب رؤية استراتيجية للمسؤول وخطة للتنمية، وظائف التسويق والاتصالات غير موجودة، هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعاني من صعوبات مالية لأنه يعمل في السوق الجهوي والوطني ونادرا في السوق الخارجي وهذا النوع من المؤسسات يبحث في زيادة المبيعات والإيرادات.[3] رؤساء هذا النوع من المؤسسات مقتنعين بأن هذه الوضعية لن تستمر ويجب التحضير للتغيير، إلا أن لديهم صورة انتهازية فهم لا يؤكدون انضمامهم لبرنامج التأهيل، أو ينسحبون أحيانا بعد عملية التشخيص أو بعد أول نشاط تأهيلي، لذا فإن تأهيل هذا النوع من المؤسسات موجه أساسا لإعادة التنظيم للهياكل الوظيفية ولأنماط التسيير.

[1] :**Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Euro Développement PME, Alger, Décembre 2007, p04.

[2] : غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،مرجع سابق، ص84.

[3] :**Des résultats et une expérience à transmettre**, op cit, p04.

3.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز أو تنافس:

PME/PMI en situation de compétitivité / en situation d'excellence

وهي عبارة عن شركة، مسؤول المؤسسة هنا تكون لديه رؤية استراتيجية واضحة حتى وإن لم تكن دائما رسمية، تعتمد على التمويل المصرفي وعلى المستثمرين الآخرين[1]، هذا النوع من المؤسسات يمثل الأقلية ومنه فهي تعرف بوضعية مالية مرضية تنظيمها وتسييرها حديث، تبحث دوما عن تنمية نصيبها في السوق المحلية والحصول على شركات في نفس الوقت أو إلى التصدير، نوعية منتجاتها وتنافسيتها تضعها في مستوى المساواة مع الشركات المشابهة لها في الخارج.

رؤساء هذا النوع من المؤسسات لديهم سلوك إداري وتقني داخل مؤسساتهم أما بالنسبة للتأهيل، فالانخراط قوي وسريع ومتجدد، كما أنه موجه للتطوير والتنويع والبحث عن شركاء وكذا غزو أسواق جديدة.

ويمكن توضيح خصائص تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب برنامج EDPME من خلال الجدول التالي:

[1] :Op cit, p04.

الجدول رقم (73): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب برنامج EDPME

المميزات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة نمو	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز
الحالة القانونية	مؤسسة عائلية، من نوع EURL، نادرا ما تكون شركة.	لها خاصية عائلية، أغلبيتها تحت اسم شركة.	دائما عبارة عن شركة.
ملكية المؤسسة	هناك اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة.	هناك أحيانا اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة،وأحيانا أخرى عدم ارتباط بينهما.	لا يوجد اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة، وفي بعض الأحيان يكون رئيس المؤسسة مسير له أجر.
طريقة التمويل	المصدر الأساسي هو العائلة ودائرة الأصدقاء، الفوائد، والتمويل الذاتي، أما البنوك تدخلها يكون نادرا، وهذه الحالة هي ميزة المؤسسة في الاقتصاد غير الرسمي.	المورد الاساسي: العائلة، دائرة الاصدقاء، قرض بنكي، تمويل ذاتي.	المصدر الأساسي، العائلة، التمويل الذاتي، البنوك.
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	المؤسسة مصرح بها، لكن هناك تقصير في التصريح برقم أعمالها وكذا عمالها المستخدمين.	الروابط جد قوية، فهي مؤسسة مصرح بها لكن، هناك تقصير من ناحية التصريح برقم أعمالها أو بعمالها المستخدمين.	الشركة تستعمل جيدا القوانين الجبائية والإدارية لتستفيد من المزايا القانونية، ولتحديد نتيجتها الجبائية المثلى، العمال الدائمين عموما مصرح بهم.
التسيير الاستراتيجي	صاحب العمل ليس له رؤية إستراتيجية ولا مشروع تنمية.	صاحب العمل في أغلب الأحيان ليس لديه رؤية استراتيجية ولا مشروع تنمية أي عدم قيامه بأعمال لتطوير السوق، لا يستخدم المعلومات المهمة لتنمية الاستراتيجية .	رئيس المؤسسة لديه رؤية إستراتيجية واضحة، ولكن ليست دوما مشكلة، لا يرتب دائما معلومات دائمة حول قيادة ذات أداء فعال لمؤسسة ذات أفق متوسط وطويل الأجل.
تكلفة الوصول إلى السوق	عموما التكلفة مرتفعة قليلا، حيث أنها تعمل في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة، قليلة رأس المال، وغير طالبة للتعليم والتكنولوجيا الجديدة.	متغيرة	متغيرة، لكنها في أغلب الأحيان مرتفعة بسبب مستوى شروط الأسواق المرغوبة.
التنظيم	لا يوجد لديها هيكل تنظيمي، ولا اجراءات مكتوبة ولا قواعد تنظيمية، صاحب العمل هو الوحيد ولا يفوض أي مسؤولية، التأطير محدود موجود فقط في وظيفة الإنتاج.	وجود هيكل تنظيمي، لديها طرق وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية، رئيس المؤسسة يبحث دائما على أداة تسيير عالية الأداء ليخصصها لنفسه.	لديها هيكل تنظيمي، وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية عملية، نادرا ما يكون هناك تسيير للمعلومات عبر الاعلام الآلي.
التسيير المالي	لا يوجد تسيير مالي، غياب الميزانيات التقديرية.	غالبا ما يوجد تسيير للخزينة والميزانيات التقديرية.	تسيير مبسط للخزينة وعناصر الميزانيات التقديرية.
المحاسبة	تؤمن من قبل مكتب خارجي،حيث أنهم يرون أن المحاسبة لديها وظيفة تصريحية (الضرائب)، ولا تعتبر أداة للتسيير.	تؤمن إما من طرف مكتب خارجي أو من قبل محاسب المؤسسة، هناك أحيانا عناصر المحاسبة التحليلية.	الشركة تشكل قسم إداري ومحاسبي.

الموارد البشرية	صاحب العمل غير مهتم بتكوين مستخدميه ولا بتحفيزهم ولا بالمخططات المهنية.	صاحب العمل يعمل وحده، ولا يفوض أي مسؤولية، ما عدا في المجال "التقني": الانتاج، التوزيع، الصيانة...	رب العمل محاطا بفريق عمل، لكن تسيير الموارد البشرية يبقى أولي.
الإنتاج	عدم التحكم في تكاليف الانتاج، عدم وجود صيانة وقائية، غياب التنظيم في تسيير الإنتاج والمخزونات وكذا التموين.	عدم وجود تحكم في تكاليف الانتاج، هناك صيانة وقائية أكثر، تنظيم ابتدائي في تسيير الانتاج، والمخزون، والتموين.	عموما هناك تحكم جيد في تكلفة الانتاج، وهناك صيانة وقائية وكذا تنظيم وتسيير للانتاج والمخزون والتموين .
حدة رأس المال	غالبا المنتجات مصنوعة كليا من المواد الأولية المحلية، ومعدل التكامل جد ضعيف في بعض القطاعات الصناعية (التجميع، التغليف).	متوسطة.	جد مرتفع.
معدل التكامل	ضعيف.	متغير.	جد مرتفع.
التصدير	غياب رقم الأعمال الخاص بالتصدير.	ليس لديها رقم أعمال تصدير.	الشركة تصدر بشكل دائم بجزء من رقم أعمالها، أو لديها خبرة في مجال التصدير.
القطاعات الصناعية	تجهيزات الإنشاء، الجلد والأحذية، صناعة الأغذية الزراعية، التجهيزات الكهرومنزلية	كل القطاعات مع وجود تفوق في البلاستيك والإلكترونيك، والتجهيزات الكهرومنزلية، تجهيزات الإنشاء، النسيج، الأغذية الزراعية، الكيمياء، الصيدلة.	التجهيزات الكهربائية، الكهرباء، الالكترونيك، التجهيزات الكهرومنزلية، الميكانيك، وخصوصا الكيمياء والصيدلة.
معرفة السوق	لا تعرف زبائنها، تمزج بين معرفتها لسوقها والأسواق المجاورة لها جغرافيا.		استعمال قانون اليقظة في السوق موجود، لكن هذا النوع من المؤسسات لا تعرف دائما زبائنها النهائيين، بسبب استعمال نظام التوزيع القائم على البيع بالجملة.
تسيير النوعية	عدم وجود تسيير للنوعية.		لديها شهادة الأيزو، أو في إطار الحصول عليها.
نوعية الانتاج	ضعيف، عدم احترام المعايير.		جيدة، إلا أن المعايير البيئية أو الطرق الصحية والأمنية لا تحترم دوما.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Programme D'appui aux Pme/pmi des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007,p p 11-14-15.

2. استراتيجية عمل برنامج EDPME: تم اعتماد ثلاثة استراتيجيات متتابعة وتمثلت فيما يلي:[1]

- **استراتيجية التغلغل والاختراق**: تم اعتماد هذه الاستراتيجية في جميع أنحاء البلاد وفي كل القطاعات الصناعية وفي كل وظائف المؤسسة، وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في الربع الثالث من عام 2004 واستمرت حتى منتصف 2007.
- **استراتيجية التوسيع**: تم اعتمادها لتجاوز عراقيل التأخير في تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكسب انخراط رؤساء المؤسسات في البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الفروع الخمسة (الجزائر العاصمة، غرداية، وهران، سطيف، عنابة) والمسؤولة عن تنفيذ أنشطة التنقيب والاستكشاف في المؤسسات ومتابعة كافة الإجراءات.
- **استراتيجية التقوية والتعزيز**: تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في الربع الثاني من سنة 2006 وتم اعتمادها للتركيز على إجراءات المتابعة والدعم من جهة والتركيز على متطلبات المؤسسات المنخرطة أكثر من المؤسسات الأخرى في برنامج التأهيل.

3. منهجية عمل برنامج EDPME: يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد للتمويل بـ 80% من التكلفة الإجمالية وتتمثل تدخلات البرنامج في:

- المساعدة التقنية من أجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفيدين.
- تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفيدين.
- تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.
- البرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات والمعدات، لوازم التراخيص...إلخ.

إن المنهجية المعتمدة من طرف برنامج EDPME تعتمد على عنصرين متكاملين هما:[2]

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحول الاقتصادي في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وكذا التعرف على بنود هذه الشراكة (الإيجابيات، السلبيات، المزايا...).
- التعريف بأهمية برنامج EDPME بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية.

بعد التأكد من رغبة المؤسسة المستوفية لشروط البرنامج في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي-Pré Diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي:[3]

- ✓ التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، سوقها، إطاراتها...).
- ✓ التعرف على رئيس المؤسسة لمعرفة ثقافة المؤسسة.
- ✓ التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

يقوم الخبراء بعد ذلك بتشخيص معمق للمؤسسة ولمحيطها وصياغة مخطط تأهيل أولي مفصل شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا لما له من أثر إيجابي على زيادة إقناع مسؤول المؤسسة بفائدة التأهيل، حيث أن المؤسسة تساهم بـ 20% من التكلفة الإجمالية للتشخيص، وكذا 20% من تكلفة نشاطات التأهيل.

[1] :Op cit, p05.

[2] :غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص87.

[3] :**Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, op cit, p05.

بعد القيام بعملية التشخيص والتعرف على المؤسسة عن قرب وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكل الذي تعاني منه المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل، التنظيم، الإدارة...إلخ، وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية .

بعدها يقوم الخبير المحدد من طرف وحدة تسيير البرنامج UGP ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لمسؤول المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني من نفس المشكل.

و بعد إعداد الملف الخاص بكل مؤسسة يتم متابعة تنفيذ برنامج التأهيل من طرف لجنة المتابعة، ويمكن توضيح منهجية وآلية عمل البرنامج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (26): منهجية EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

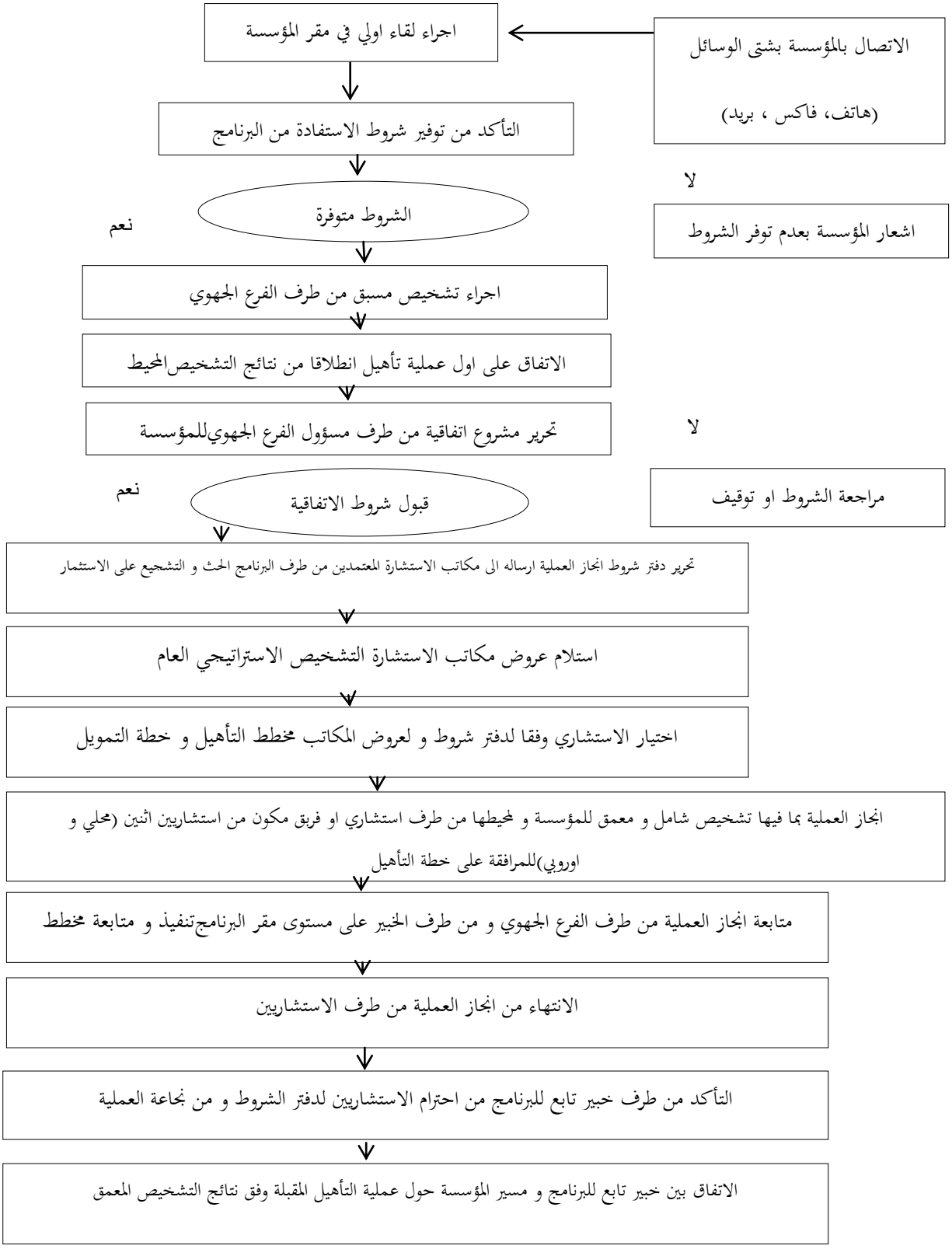

المصدر: بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13/ 14 نوفمبر 2006، ص 21.

المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II

عند نهاية البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME، وبناءا على نتائجه المقبولة نوعا ما قررت الحكومة الجزائرية مواصلة تعاونها مع الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق برنامج جديد آخر بالتعاون معه والذي تضمن تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكييف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لاسيما مع الإتحاد الأوروبي.

أولا: ماهية برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II

إن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو برنامج مشترك بين الجزائر والحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي.

1. تعريف برنامج PME II: يعتبر برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال برنامج تأهيلي يساعد على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، وهو برنامج ثنائي بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 44 مليون أورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو وتساهم الجزائر بـ 4 ملايين أورو وذلك من خلال وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (وزارة الصناعة والمناجم حاليا) ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووكالات ومنظمات تعمل تحت وصاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتم تحديد فترة البرنامج من 03 مارس 2008 إلى غاية 02 سبتمبر 2014.[1] إلا أن الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج كان في 09 ماي 2009.

2. شروط تنفيذ برنامج PME II: حتى يتم تنفيذ برنامج PMEII على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيفاء الشروط التالية:[2]

- أن تكون المؤسسات خاضعة للقانون الخاص (مؤسسة خاصة).
- أن تكون المؤسسات في حالة نشاط منذ سنتين (02) على الأقل.
- بالنسبة للمؤسسات الصناعية يجب أن يكون لديها 20 عاملا على الأقل، منها ثلاث إطارات على الأقل وتحقق رقم أعمال أكثر من 100 مليون دج.
- بالنسبة للمؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة أن يكون لديها 05 عمال على الأقل وأن تحقق رقم أعمال أكثر من 20 مليون دج.

3. دوافع برنامج PMEII: تعود الأسباب الرئيسية لتنفيذ هذا البرنامج إلى نقص استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال دراسة أجريت تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات الجزائرية من خلال أخذ عينة للدراسة تمثلت في 500 مؤسسة جزائرية، والتي كشفت على النتائج التالية:[3]

---

[1] **:Rapport de coopération union européenne-Algérie**, Délégation de l'union européenne en Algérie, ED 2014, Alger, p21.

[2] :**Dossier de presse PMEII**, Novembre 2012, Alger, p04.

[3] : سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II "**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011، ص147.

– قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة بـ 44.5% كما اتضح أن 16% فقط من المؤسسات غير المجهزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي شراء أجهزة كمبيوتر في المستقبل القريب، أما الباقي فليس لها أي رغبة في ذلك.

– تبين من خلال الدراسة أن المؤسسات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19%، أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24% في حين بلغ هذا المعدل 34% في المؤسسات المتوسطة، كما تتميز أغلب المؤسسات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع إلكترونية.

– كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال التدريب والتكوين.

– حسب قطاع النشاط قد تبين أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى المؤشرات.

من خلال هذه المعطيات يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني كثيرا من التأخر، مما يستدعي الاهتمام بتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها ومنه تأهيلها لترقى إلى أفضل المستويات.

ثانيا: أهداف ومحاور برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II

يهدف هذا البرنامج من خلال محاوره إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحسين تنافسيتها وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي من خلال الاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات التي توفرها سياسة انفتاح السوق.

1. **محاور برنامج PME II**: يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:[1]

✓ **المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال تقديم الدعم التقني واعتماد أساليب التسيير الحديثة ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية.

✓ **المحور الثاني: دعم الجودة:** وذلك من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد، التقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات الجودة ودعم هيئات تقييم المطابقة.

✓ **المحور الثالث: الدعم المؤسساتي:** أي توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووكالات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. **أهداف برنامج PME II**: يهدف البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توحيد برامج التأهيل السابقة والحالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المدروسة سابقا) من أجل تحقيق الأهداف التالية:[2]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف نشر أفضل الممارسات للعمليات التأهيلية في بقية القطاع.

[1]: **Dossier de presse PMEII**, Op cit, p04.
[2]: **Rapport de coopération union européenne-Algérie**, Op cit, p21.

- دعم الجودة بهدف إنشاء نظام للجودة والتقييس على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ضمن بعض مجالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم وتطوير سوق الخدمات لتوفير الدعم المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدة في إنشاء وتعزيز المراكز التقنية الصناعية والجمعيات المهنية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة والمستفيدة من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: مجالات تدخل برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II

يتدخل برنامج PMEII في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاعات التالية:[1]

- الصناعة الكيميائية: من خلال فروع "الدوائية" والبلاستيك.
- الصناعة الميكانيكية والتعدين: من خلال فروع "المؤسسات المصنعة للسيارات"، "الصناعات الدقيقة".
- الصناعة الغذائية: من خلال فروع "الشرب" و"تحويل الحبوب".
- صناعة مواد البناء: من خلال فروع "المنتجات الحمراء صناعة الآجر"، و"البلاط والسيراميك".
- الصناعة الكهربائية والإلكترونية: من خلال فروع "صناعة المعدات الكهربائية" و"صناعة السلع والمكونات الالكترونية".
- صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: من خلال مجمعي للتكامل في تطبيقات البرمجيات.

حيث يتم تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتوفر فيها شروط البرنامج السابقة على الاستفادة من البرنامج، وذلك من خلال تعبئة استمارة الطلب والمتضمنة التعريف بالمؤسسة من حيث النوع والوظائف ورقم الأعمال، طلب التأهيل وقرار هيئات تنفيذ البرنامج، كما هو موضح في الملحق رقم 05، حيث يتم معالجة الملفات والمعلومات بسرية تامة من قبل منفذي البرنامج.

وفيما يتعلق بكيفية العمل مع برنامج **PME II** حيث يقوم ببعث خبراء على المدى القصير من أجل إنجاز المهام الاستشارية، والقيام بالدراسة والتدريب وذلك من خلال شبكة من مراكز الخبرة وبعد التأكد من توفر الشروط السابقة في المؤسسات المستفيدة يتم توجيهها فيما بعد إلى مراكز الخبرة لأجل البحث عن الخبراء من اجل الإطلاع على السيرة الذاتية لمجموعة الخبراء المقترحة (أنظر الملحق 06) وذلك خلال فترة 14 يوم.

كما أن مجالات تخصص الخبراء تختلف حسب طبيعة العمل وقطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، وعليه فالخبراء المعتمدون من برنامج **PME II** يتدخلون حسب محاور البرنامج في المجالات التالية:[2]

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يتدخل الخبراء في إستراتيجية وتنظيم المؤسسات، الموارد البشرية، المالية والمحاسبة، أنظمة المعلومات، الإنتاج، التسويق، نظم الإدارة...
- **دعم الجودة**: ويتدخل الخبراء في إستراتيجية وسياسة الجودة، توحيد المواصفات، إصدار الشهادات...
- **الدعم المؤسساتي**: ويتدخل الخبراء في الدراسات الاقتصادية والتنظيمية أو الموضوعية، التطورات المؤسساتية والاقتصادية والتنظيمية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاستشارات الاستراتيجية والتدريب المهني وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **سوق الاتصال**: وذلك من خلال تنفيذ البرامج الإستراتيجية خطة الاتصال للبرنامج.

[1] :**Dossier de presse PMEII**, Op cit, p04.
[2] :**PMEII, Candidature PME**, Site Internet : www.algerie-pme2.dz, Consulte le 21/11/2014 à 19:30.

وعليه فإن أي خبير جزائري أو دولي مهتم بالعمل مع برنامج **PME II** يقوم بإرسال سيرته الذاتية الموضحة في الملحق رقم 06 إلى مراكز الخبرة المحددة من طرف البرنامج موضح فيها المهارات والخبرات العملية المتوافقة مع الاحتياجات المحددة والمطلوبة.

المطلب الثالث: برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ

في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر وألمانيا والذي يعود إلى 40 سنة، نجد برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ، والذي يعمل في الجزائر منذ سنة 1974، حيث كان ممثل من قبل مكتب واحد سنة 1993، وحاليا GIZ لديه أكثر من 41 نشاط تعاوني في الجزائر و8 خبراء أجانب ومتخصص مدمج في مركز الهجرة الدولية والتنمية.

أولا: ماهية برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED

في إطار سعي الجزائر لدعم المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاتفاق في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية على تنفيذ البرنامج الجزائري الألماني "التنمية الاقتصادية المستدامة" **DEVED** والذي يهدف إلى العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها من أجل التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة إقحامها في الأسواق الأجنبية وذلك من خلال نشاطات التكوين المستمر.

1. **تعريف برنامج DEVED**: تم إعداد هذا البرنامج لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تضم على الأقل 20 عاملاً، وذلك من خلال أربعة محاور فهو موجه لمعالجة المشاكل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نشاطات التكوين المستمر، كما يشجع على تطوير الهياكل وقدرات التدخل في خلق بيئة تنافسية للقطاع الخاص الجزائري وذلك من خلال دعم البرنامج الوطني للتأهيل للحكومة الجزائرية وتعزيز أوجه التعاون مع هياكل الدعم الحالية،[1] ولقد انطلق هذا البرنامج في جانفي 2000 إلى غاية جانفي 2006.
2. **المساهمين في برنامج DEVED**: تعتبر وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الجزائرية الهيئة المنفذة للبرنامج بالإضافة إلى معاهد التكوين في التسيير ونجد مراكز الدعم الجهوية، ففي وسط البلاد نجد الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمعهد الدولي للمناجمنت والمعهد العالي للتسيير، أما الجهة الغربية نجد معهد تطوير الموارد البشرية، والمركز الدولي بوهران، وفي الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة وفي الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة.

كما قدمت معاهد جديدة ملفات ترشحها، وتلقى واحد منها رد إيجابيا من قبل الوزارة الوصية والمساعدة التقنية PME/GIZ وهذا المعهد موجود بسطيف.

أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني فنجد: نادي المقاولين والصناعيين بالبليدة وجمعية صناعي العتاد الالكتروني بالرويبة والجمعية المهنية للصناعيين بواد ميزاب غرداية، وبالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ.[2]

ثانيا: محاور وأهداف برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج **DEVED** في محاولة تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة في 10 مناطق وذلك من خلال أربعة محاور أساسية.

[1] :Le portfolio de la GIZ en Algérie, **Répondre aux défis de l'environnement et du développement durable**, GIZ, 2014, p01.

[2] :نوري منير، مرجع سابق، ص877.

1. أهداف برنامج DEVED: وتتمثل في ما يلي:[1]

- إنشاء وتطوير مناهج جديدة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تكمل السياسات والاستراتيجيات القائمة.
- المساهمة في ترقية الابتكار لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء وتطوير مؤسسة مالية خاصة من شأنها توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستهدفها البرنامج.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتحام أسواق أجنبية.
- إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير، والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية وتحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب خدمات مراكز الدعم.

2. محاور برنامج DEVED: تتمثل محاور البرنامج فيما يلي:

✓ **المحور الأول: دعم وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وذلك من خلال:

- تحليل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التغيير الهيكلي لنسيج هذه المؤسسات.
- دعم القطاع الخاص.
- ترقية التكنولوجيا الجديدة وتحسين تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إضفاء الطابع الرسمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي.
- ترقية الاقتصاد الجهوي والمحلي.
- وضع مقترحات تتعلق بالمشاريع السياسية والممارسات الجيدة وأدوات تطوير للجمعيات المهنية وغرفة التجارة وغرف الحرف والمهن.

✓ **المحور الثاني: تطوير الخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار** وذلك من خلال :

- دعم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل من خلال التسيير التقني وإدارة البرنامج مع إنشاء نظام الرصد والتقييم...
- تطوير سوق الخدمات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العرض والطلب).
- دعم وتطوير نظام المعلومات الاقتصادية والوثائقية والإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير شبكة تعاون وتبادل ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعلام وتحسيس ومرافقة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على القروض.
- تنمية قطاعات الإنتاج المحلية.
- دعم الأعمال التي تملكها وتديرها المرأة أي تعزيز جوانب المساواة بين المرأة والرجل.

✓ **المحور الثالث: تحسين الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتم الاستفادة من الخبرة المالية لـ GIZ لتطوير النظم المالية وإنشاء مؤسسة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع الهيئات الوطنية والتي من شأنها الحصول على التمويل من خلال:

- دراسة الطلب والعرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] :**Programme algéro-allemand « Développement économique durable »**, p01. Site d'internet : www.andpme.dz, consulte le : 23/11/2014 à 22:00.

- تطوير الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمتطلبات التنظيمية والقانونية.
- إعداد خطة عمل ووضع إستراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البحث عن المرافقة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تجنيد المستثمرين الشركاء في برنامج GIZ.
- تدريب الإطارات والموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

✓ **المحور الرابع: دعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل:** نظرا للأهمية التي تنطوي عليها الجمعيات والهيئات والمنظمات في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال محاور برنامج **DEVED** تم تبني العديد من المشاريع لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية مواردها البشرية وتشجيع الابتكار من أجل توفير مناصبا الشغل وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي ومن بين هذه المشاريع نذكر ما يلي:[1]

- مشروع دعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل: والذي يهدف إلى تعزيز المهارات والقدرات والهياكل التنظيمية للجمعيات وتطور الخدمات ولقد تم دمج هذا المشروع ضمن برنامج **DEVED** سنة 2008 بغلاف مالي قدر بـ 2.3 مليون أورو.

- مشروع إرشاد وتكوين (PME/ Conform): هو برنامج موجه لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكوين 50 متخصص و250 عونا مرشدا بتكلفة إجمالية 3 ملايين أورو.

- مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية ARC: يهتم بالتكوين والإبداع والتمويل انطلق سنة 2007 بغلاف مالي 7.5 مليون أورو.

- التجمعات الصناعية Cluster وأنظمة الإنتاج المحلية SPL: وهي عبارة عن مجموعة منظمات إنتاجية متواجدة في حيز مكاني معين وتنشط في نفس الميدان المهني، أي تعاون بين متعاملين ومنتجين في نفس القطاع والمتمركز في نفس الموقع الجغرافي من أجل خلق كيان ذو قوة تنافسية وبالتنسيق مع جميع المتعاملين سواء الاقتصاديين كالمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، أو الاجتماعيين كمراكز البحث أو المحليين كالسلطات والهيئات المختصة.

3. مجالات برنامج DEVED: حدد هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل كما يلي:[2]

- تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية:
  - صناعة الحديد والصلب والميكانيك.
  - الصناعات الفلاحية الغذائية.
  - الصناعات الكيميائية الصيدلانية.
  - صناعة مواد البناء.

- يستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة المكونة من 1 إلى 10 عمال والمنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وما شابه ذلك.

- بالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير والتي تتعلق أساسا بوظائف المؤسسة التالية: (الإدارة العامة، الإنتاج، التسويق، التوزيع، تسيير الموارد البشرية، الإدارة المالية).

[1] :حسين يحي، مرجع سابق، ص167.

[2]: **ONUDC, Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie)**, Centre International de Vienne, 2013, p08.

كما تعتمد هذه المراكز على إقامة ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و9 أشهر من الملتقيات)، فيما يخص تقنيات وطرق التسيير، التفكير الاستراتيجي، تطوير ثقافة التسيير والإدارة.

- وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب المشرف على تنفيذ المشروع، والمستفيدين من القروض المصغرة، كما يتم متابعة إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين.

ثالثا: البرامج المرافقة للهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ

إن التعاون الإنمائي الجزائري الألماني ركز على الحماية والحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، والحوكمة البيئية والتكيف مع تغيرات المناخ ذلك من أجل تعزيز وترقية العمالة في إطار اقتصاد مستدام.

والهدف من ذلك هو الحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال تنفيذ سياسة بيئية متطورة ومنه تطوير الاقتصاد تماشيا مع البيئة.

وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتطوير التشريعات البيئية تدريجيا من خلال المحاور التالية: إدارة النقابات وإعادة التدوير، التكيف مع تغيرات المناخ، التوظيف، المقاولاتية، الحوكمة البيئية وتعزيز دور المرأة وذلك من خلال برامج تم اعتمادها في إطار التعاون الجزائري الألماني، وهذه البرامج مسيرة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتقني.

1. برنامج تسيير الموارد الطبيعية وتغير المناخ والطاقة: هو برنامج ثنائي بين GIZ ووزارة التهيئة العمرانية والبيئة في الجزائر (MATE) تم تحديد فترة إنجازه من أكتوبر 2011 إلى غاية مارس 2015.

والهدف من هذا البرنامج هو تحسين الظروف والأدوات والقدرات لتعزيز الطاقات المتجددة وحماية المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام، حيث يقوم هذا البرنامج بالمهام التالية:[1]

- توعية المجتمع المدني وتعزيز كفاءات الحكومة.
- دعم وتطوير استراتيجيات وأدوات التخطيط، والعمل على تنفيذ سياسة وطنية للتسيير المستدام للموارد الطبيعية ووضع خطة عمل وطنية للحفاظ على البيئة.
- تنمية الخطة الوطنية للمناخ في الجزائر بالتشاور مع لجنة وزارية مشتركة بين القطاعات.
- تنمية القدرات لدمج متطلبات كفاءة الطاقة.

2. برنامج الابتكار والتنمية المستدامة للمقاولاتية والتوظيف: وهو برنامج ثنائي بين GIZ ووزارة الصناعة والمناجم تم تحديد فترة إنجازه من ديسمبر 2013 إلى مارس 2016 فالتحدي الرئيسي للاقتصاد الجزائري هو توفير عدد كاف من مناصب الشغل ولهذا تم تبني البرنامج لخلق فرص العمل من خلال تشجيع الابتكار للمقاولين وتحقيق التنمية المستدامة والمحلية، حيث يقوم هذا البرنامج بالمهام التالية:[2]

- تقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.
- توفير شبكات الابتكار.
- التعاون والحوار الإنمائي لتعزيز الابتكار والمقاولاتية.

[1] :Le portfolio de GIZ en Algérie, op cit,p02.
[2] :Op cit, p03.

3. برنامج تأسيس معهد علوم المياه والطاقة وتغيير المناخ: في 2008 قررت لجنة الإتحاد الإفريقي إنشاء جامعة إفريقية تتكون من خمس معاهد وتقع في خمس بلدان مختلفة في القارة الإفريقية وفي الجزائر تم إنشاء معهد علوم المياه والطاقة وتغير المناخ في جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان تم تحديد فترة إنجازه من جويلية 2011 إلى جوان 2016 ويساهم هذا البرنامج في تطوير التعليم الجامعي والبحوث التطبيقية في مجالات المياه والطاقة بما في ذلك تغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.

وتتمثل أنشطة هذا البرنامج فيما يلي:

- إنشاء شبكات للتعاون مع القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحديد البحوث التطبيقية والعلمية.
- تطبيق المناهج والبرامج الدراسية على مستوى الماستر والدكتوراه.

4. برنامج تعزيز دور المرأة في المغرب العربي: حققت بلدان المغرب العربي تقدم في مجال المساواة بين المرأة والرجل ومشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية إلا أن هذه التطورات غير مستدامة ففي الجزائر خلال السنوات الأخيرة انخفضت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة، ولهذا تبنت الجزائر هذا البرنامج لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في المجالات ذات الأولوية للتعاون الإنمائي الألماني في الجزائر وتم تحديد مدة هذا البرنامج من أكتوبر 2013 إلى ديسمبر 2016، وتتمثل مهام هذا البرنامج في:

- التكوين والتدريب بمشاركة المرأة العاملة في مجالات البيئة والاقتصاد.
- تحديد إمكانيات التعاون عبر الحدود.

5. البرامج المستقبلية: في إطار التعاون الإنمائي الألماني الجزائري سيتم تنفيذ برامج تم الاتفاق عليها في المستقبل وهي حاليا في مرحلة الموافقة، ونذكر منها:[1]

- برنامج الإدارة البيئية والتنويع البيولوجي ومدته ما بين 3 و5 سنوات.
- برنامج لدعم تنفيذ خطة المناخ الوطني ومدته 3 سنوات.
- برنامج إدارة النفايات وإعادة التدوير ومدته 3 سنوات.

[1] :Op cit, p03.

المبحث الثالث: تقييم نتائج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

ركز اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على أهمية الجوانب الاقتصادية والمالية كآلية لمساعدة الاقتصاد الجزائري والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا من المؤسسة الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار تعزيز تنافسيتها وضمان استمرارها في الأسواق من خلال اعتماد برامج لتأهيلها حتى ترقى لمستوى مثيلتها في الدول الاوروبية.

فمن خلال هذا المبحث حاولنا تقييم نتائج اهم جوانب اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ومن ثم تحليل نتائج البرامج الاوروبية التي تم اعتمادها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالأهداف المقررة .

المطلب الأول: تقييم الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

من خلال الفصل الثاني تطرقنا لطبيعة الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من حيث المحتوى والاهداف المحددة، ومن خلال هذا المطلب حاولنا تقييمها وتوضيح انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

أولا: تقييم الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

كما ذكرنا سابقا يعد الاتحاد الاوروبي أول شريك تجاري للجزائر وهو ما تؤكده كثافة المعاملات التجارية لها مع الاتحاد الاوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع باقي العالم، حيث ان اقامة منطقة للتبادل الحر الاورو-جزائري سيؤدي الى تحقيق تعاون اقتصادي في مختلف المجالات الا ان هذا لا يعني تحقيق نمو اقتصادي متوازن في جميع القطاعات.

1. وضعية المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

يمكن توضيح وضعية المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من خلال التطور التجاري للمبادلات التجارية بين الطرفين وذلك من خلال المعطيات الموضحة في الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (74): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2013) الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	21456	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	24545	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065
معدل التغطية	240%	192%	157%	182%	175%	214%	255%	218%	201%	115%	141%	156%	143%	120%

المصدر : - المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء التابع للجمارك CNIS - وزارة المالية المديرية العامة للجمارك.

- www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf. Consulte le 15/08/2014 a 23 :00.
- * Donnes de 1 semestre 2013.

و نوضحه اكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (27): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

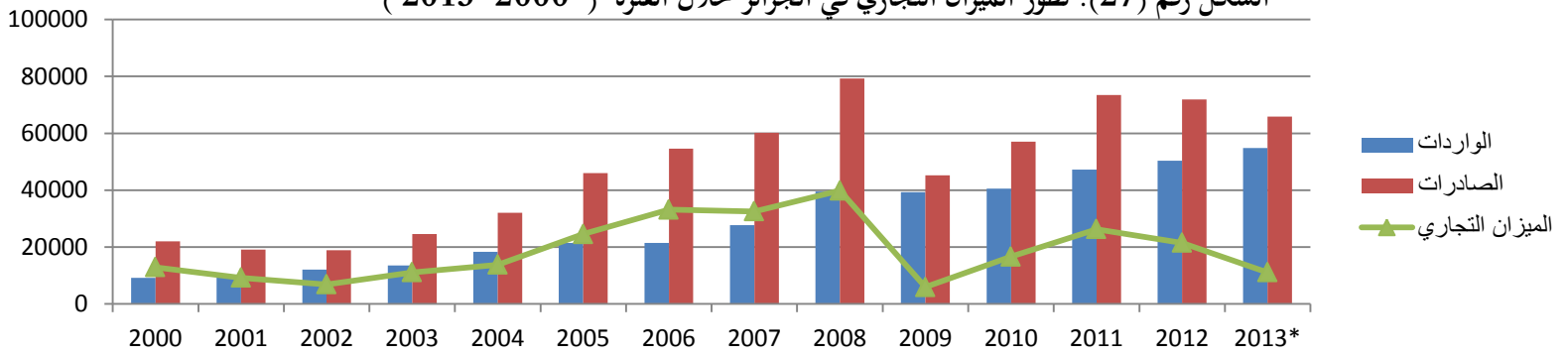

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(74).

من من خلال الجدول رقم (74) والشكل رقم (27)، نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و2009 والذي نتج عن تذبذب الصادرات مقابل التزايد المستمر للواردات خلال هذه الفترة وهو ما يبينه معدل التغطية، كما ان الفائض المسجل في سنة 2000و الذي وصل الى 12858 مليون دولار راجع الى الارتفاع في اسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادة الجزائر من الطفرة المستمرة في اسعار النفط منذ عام 1999، مما نتج عنه ايرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الاصول بعملات اجنبية، وبعدها شهد هذا الفائض تزايدا مستمرا خلال السنوات(2003-2009) وهو ما يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية الى 74.5 دولار امريكي للبرميل في سنة 2007 مقابل 6507 دولار امريكي في سنة2006 .

و في سنة 2013 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ 11065 مليون دولار، حيث بلغت الصادرات الجزائرية 65917 مليون دولار، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 54852 مليون دولار مقارنة مع سنة 2012، مما يفسر زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال نفس الفترة.

ومن حيث تغطية الواردات للصادرات فقد بلغت نسبة 120٪ في سنة 2013 مقابل 151٪ سنة 2012، مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 11065 مليون دولار بانخفاض قدر ب 48.51٪ مقابل 21490 مليون دولار لسنة 2012.

اما فيما يتعلق بطبيعة التبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية نوضحه من خلال الشكل رقم(28) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (07):

الشكل رقم(28): التبادلات التجارية الخارجية للجزائر حسب المنطقة الاقتصادية خلال الفترة(2000-2013)

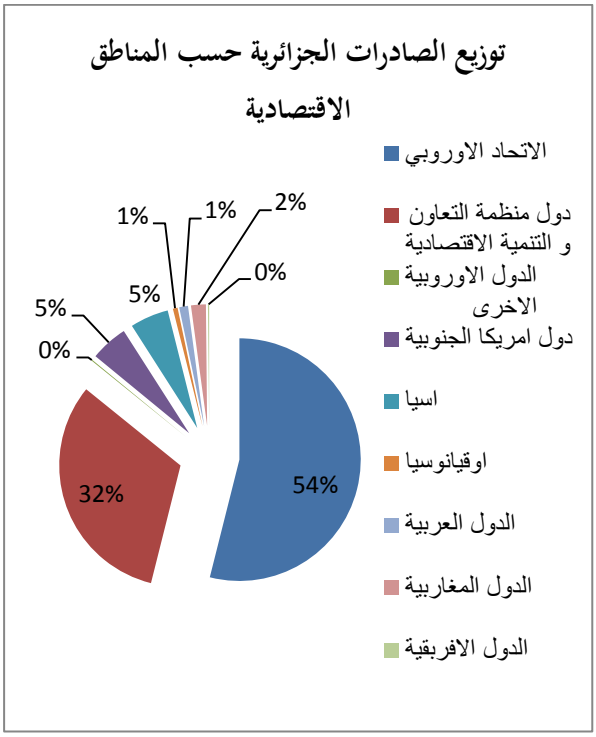

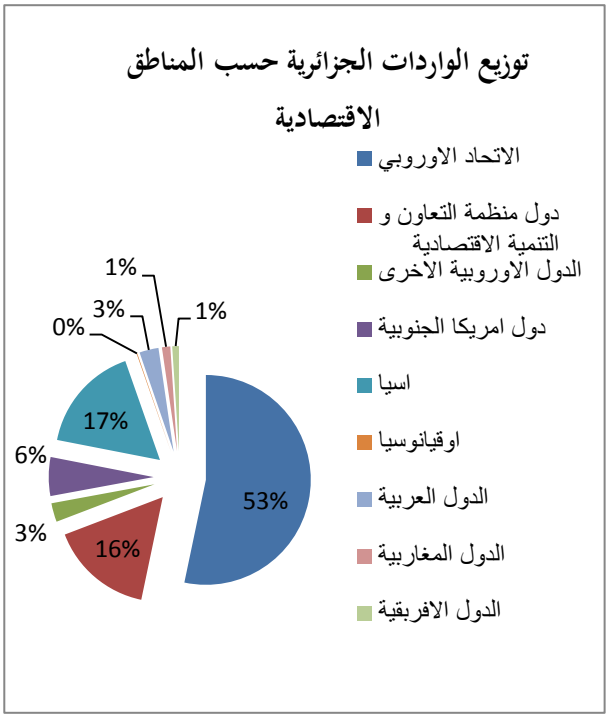

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(07).

من خلال الشكل نجد ان الاتحاد الاوروبي يشكل النسبة الاكبر بنسبة 53 % من توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية، ثم تليها في اسيا ثم دول اوروبا الاخرى وفي المرتبة الرابعة امريكا الجنوبية، واحتلت المرتبة الخامسة الدول العربية غير المنتمية للمغرب العربي ليحتل المغرب العربي المرتبة السادسة واخيرا دول افريقيا وان كانت نسبتها تكاد تنعدم، وبخصوص الصادرات تبقى دول الاتحاد الاوروبي الشريك الاول تجاريا للجزائر بنسبة 54% من الصادرات الجزائرية .

يمكن توضيح رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الاوروبي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(75):رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة(2000-2013)

الوحدة: مليون دولار امريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	8536	6441	5368	6549	7299	14338	17021	12406	20261	2414	7305	12691	13464	14191

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(07).

و نوضحه اكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(29):رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2000-2013)

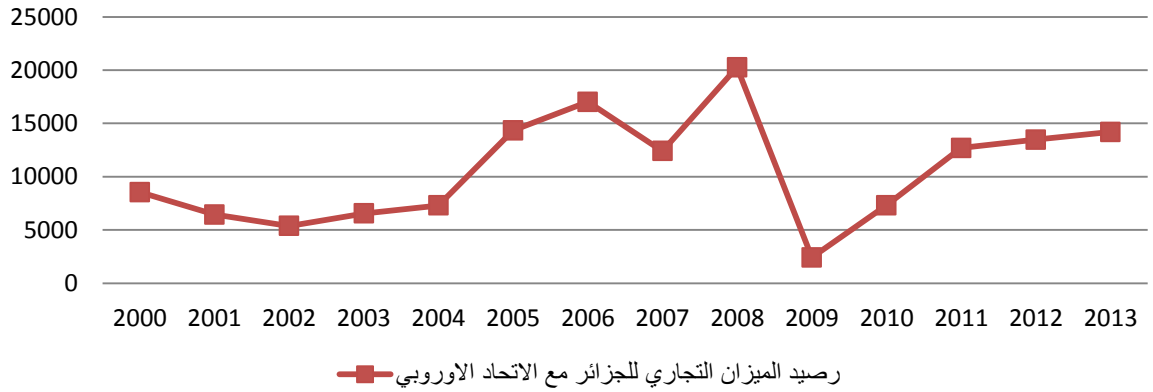

المصدر :مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(75).

إن التبادلات التجارية ترتكز بشكل كبير على ثلاث بلدان اوروبية وهي ايطاليا، فرنسا واسبانيا ففي سنة 2007 استوردت هذه الدول مجتمعة نسبة 28.29% من اجمالي الصادرات الجزائرية والتي كانت مقدرة بـ60.163 مليار دولار امريكي، في حين استوردت الجزائر من هذه الدول الثلاث 31.02 % من اجمالي وارداتها المقدرة بـ 27.63 مليار دولار امريكي، حيث سجل رصيد الميزان التجاري فائضا خلال الفترة(2000-2013) كما موضح في الجدول ويعود ارتفاعه خصوصا منذ سنة1999 الى ارتفاع مداخيل الصادرات الجزائرية الى اوروبا والتي تمثل نسبة 96% من المحروقات حيث عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الاسواق الاوروبية.

و من خلال التقارير السنوية لسنة 2013 يتبن ارتفاع الواردات الاوروبية بنسبة 8.54% حيث في سنة 2012 كانت تقدر بـ 26.33 مليار دولار امريكي، لتصبح 28.58 مليار دولار في 2013، وكذلك عرفت الصادرات الجزائرية للاتحاد الاوروبي ارتفاع قدر بـ2.98 مليار دولار اي 7.47%.

2. انعكاسات انشاء منطقة التبادل الحر الاورو جزائرية :إن انشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي يستلزم مراعاة ما يلي:

- مشكلة تكلفة الميزانية اي الخسارة في الايرادات على المدى القصير الناتجة عن التفكيك الجمركي.
- مسالة اعادة تنشيط الهياكل الانتاجية ودرجة تنافسها حسب الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- مسالة التخصصات او الفروع الاقتصادية التي سيتم التخلي عنها.
- مشكلة التصحيحات الاجتماعية الواجب اخذها بعين الاعتبار، والتكفل بها من اجل تجنب التكاليف والازمات الاجتماعية الكبرى.

و لهذا فسيكون لمنطقة التبادل الحر انعكاسات على الجانبين كما يلي[1]:

- **بالنسبة للاتحاد الاوروبي:** ستكون الاثار ضعيفة فالتخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية وللقيود غير الجمركية في الجزائر ستؤدي الى ارتفاع طفيف في الصادرات الاوروبية نحو هذه الدولة بسبب المكاسب التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الاخرى التي لا تستفيد من هذا التخفيض الجمركي.

فعلى المدى القريب لن يكون هناك اثار على الواردات الاوروبية، لانه ليس هناك تفكيك جمركي يجب القيام به من قبل الاتحاد الاوروبي على السلع القادمة من الجزائر، اما على المدى المتوسط فان الانخفاض المتوقع لمعدل الصرف في الجزائر نتيجة القيام ببعض التصحيحات سيؤدي الى ارتفاع في الواردات الاوروبية القادمة من هذه الدول وخاصة في سلع التجهيز والسلع الوسطية.

- **بالنسبة للجزائر:** عكس الاتحاد الاوروبي فان الاثار ستكون مهمة وذات طبيعة مختلفة، خاصة بعد فتح الاسواق الاوربية للسلع الصناعية دون الاسواق الزراعية، فالجزائر لن يكون لها من خلال منطقة التبادل الحر اي ميزة في الاسواق الاوروبية للسلع الصناعية ولن يكون لهذا الاتفاق فائدة كبيرة للاقتصاد الجزائري، اذا كان الاتحاد الاوروبي سيعامل كل الدول الاخرى نفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر بإعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الاوروبية في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الاخرى غير الاعضاء في الشراكة، مما يمثل قيدا على حرية الاستراد في الجزائر لصالح الانتاج الاوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر ومنه عدم قدرتها على الحصول على مكاسب توزيع مصادر الواردات وهو ما يشكل تكلفة اضافية على الاقتصاد الجزائري.

كما ان التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الاوروبية الى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية اتجاهها سيؤدي الى دخول المزيد من المنتجات الاوروبية ذات الجودة العالية بأسعار منخفضة الى السوق الجزائرية، وهو ما يعقد الامر امام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل باقل من نصف طاقتها وبأجهزة انتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة، وتنتج منتجات تتسم بالرداءة وبارتفاع التكاليف رغم استفادتها من حماية جمركية وغير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلي لمدة طويلة.[2]

[1]: رقيبة سليمة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مرجع سابق، ص 09.

[2]: زعباط عبد الحميد،**الشراكة الاورو متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص 63.

ثانيا: تقييم الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

ان الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية أعطى اهتماما كبير للقطاع الصناعي بمؤسساته الصغيرة والكبيرة على حد سواء نتيجة الضغط المترتب عن هذه الاتفاقية على القطاع الصناعي وذلك راجع لسببين:

- هشاشة هذا النسيج في الجزائر.
- قوة الطرق الاوروبي في هذا المجال.

فحوالي الثلث من اجمالي البرنامج الاقتصادي كان موجها للقطاع الصناعي، كما مس البرنامج مجالات أخرى ثقافية واجتماعية وسياسية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (76).

الجدول رقم (76): البرنامج الاقتصادي للشراكة الاورو جزائرية للفترة (2001-2006)

الوحدة: مليون أورو

السنة	القطاعات المعنية	المبالغ المرصودة
2001	-اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
	-اعادة هيكلة المؤسسات الصناعية ودعم الخوصصة	38
	-تطوير القطاع المصرفي	23.25
	-اصلاح قطاع البريد والمواصلات	17
	-اعادة تأهيل نظام التكوين المهني	60
	-دعم قطاع الصيد البحري	15.6
	-محاربة التلوث الصناعي	10.75
	-عقلنة استغلال الطاقة	0.75
2003	-برنامج تطوير وعصرنة القطاع الاداري	25
2004	-تسيير النفايات الصلبة	05
2005	-ادارة الاقتصاد	20
	-التسهيلات التجارية	05
	-البرنامج المرافق لاتفاق الشراكة	10
2006	-تدعيم برنامج التنمية الريفية	11
	-تطوير قطاع النقل	20
	-برنامج تسيير المياه	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- تواتي محمد، **أثر الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري دراسة حالة الصناعة الصيدلية 1998-**2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 35-36.
- ww.europa-cu.int consulté le 12/04/2014 a 11.30

ثالثا: تقييم الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

يمكن توضيح تطور المساعدات المالية الاوروبية للجزائر خلال الفترة (1995-2013) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(77): تطور المساعدات المالية الأوروبية للجزائر خلال الفترة (1995-2013)

الوحدة: مليون أورو

	1999-1995	2006-2000	2013-2007
برنامج ميدا	164	338.2	
IEVP			392
BEI	580	835	
FEMIP (من 2002)		134.5	502
المجموع	744	1307.5	894
المتوسط السنوي	148.8	217.95	127.71
نسبة التطور		**+46%**	**-58%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات صفحات الجداول التالية (176)،(178)،(181)،(182)

BEI: خلال الفترة(2000-2005) كان المبلغ 835 مليون أورو، خلال الفترة (1995-1999) كان المبلغ 580 مليون أورو.

FEMIP (من 2002): خلال الفترة (2003-2005) مان المبلغ 134.5مليون اورو ، خلال الفترة (2007-2010) كان المبلغ 502 مليون اورو.

IEVP: البرنامج التوجيهي الوطني خلال الفترة (2007-2010) كان المبلغ 220 مليون اورو، البرنامج التوجيهي الوطني خلال الفترة (2011-2013) كان المبلغ 172 مليون اورور.

خلال الفترة (1995-2013) عرفت مساعدات برنامج ميدا (1+2) وقروض البنك الاوروبي للاستثمار ومساعدات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة والمخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة تطورا كما يلي:

- خلال الفترة (2000-2006) عرفت المساعدات المالية تطورا بنسبة +46% مقارنة بالفترة (1995-1999) وذلك نتيجة المبالغ المقدمة في إطار برنامج ميدا (1+2) حيث ارتفعت من الفترة (1995-1999) إلى الفترة (2000-2006) بقيمة 338.2 مليون أورو الا ان نسبة المدفوعات من برنامج ميدا1 بلغت 18% ونسبة المدفوعات من برنامج ميدا2 بلغت 53.2 %، حيث قدم البنك الاوروبي للاستثمار قروض بقيمة 713 مليون أورو خلال الفترة (2000-2006) مقارنة بالمبلغ الذي قدمه وبقيمة 580 مليون دولار خلال الفترة (1995-1999)، كما قدم البنك الاوروبي للاستثمار من خلال الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة قرض بقيمة 134.5 مليون أورو خلال الفترة (2002-2005).

- وخلال الفترة (2007-2013) انخفضت هذه المساعدات المالية المقدمة للجزائر بنسبة (-58%) مقارنة بالفترة (2000-2006) حيث استفادة الجزائر من المخصصات المالية المقدمة في إطار الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة حيث بلغت قيمة 392 مليون اورو والتي عوضت برنامج ميدا، إضافة إلى تمويلات الهيئة الأوروبية للاستثمار والتي بلغت خلال الفترة (2007-2010) قيمة 502 مليون أورو، الا ان هذا الانخفاض يعود إلى عدم كفاية المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا (1+2) مقارنة باحتياجات الجزائر وكذلك ضعف المبالغ المدفوعة مقارنة بما هو مخصص، كما تم تعويض برنامج ميدا بالمخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والمالية التي عرفتها الساحة العالمية من أزمات

مالية واقتصادية كأزمة الرهن العقاري وازمة اليونان وازمة السوق الائتمانية كل هذا من شانه ساهم في تخفيض المساعدات المالية الأوروبية للجزائر.

و يمكن تقييم التوزيع السنوي للمبالغ المدفوعة في إطار برنامج ميدا للجزائر خلال الفترة (1995-2006) مقارنة بالمبالغ الاجمالية المخصصة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (78): المبالغ المالية المخصصة والمدفوعة للجزائر في اطار برنامج ميدا(1+2) خلال الفترة (1995-2006)

الوحدة: مليون اورو

	السنوات	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التسديد
ميدا 1	**1995**			
	1996			
	1997	41	0	0,0%
	1998	95	30	31,6%
	1999	28	0,2	0,7%
	المجموع	**164**	**30,2**	**18,4%**
ميدا 2	**2000**	30,2	0,4	1,3%
	2001	60	5,5	9,2%
	2002	50	11	22,0%
	2003	41,6	15,8	38,0%
	2004	51	42	82,4%
	2005	40	39,4	98,5%
	2006	*66	66	100,0%
	المجموع	**338,8**	**180,1**	**53,2%**
المجموع		**502,8**	**210,3**	**41,8%**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على : *:**مبلغ مقدر**.

- Commission européenne ,**instrument européen de voisinage et de partenariat, Algerie , document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**,op cit, p 19.

من خلال الجدول يتبين لنا ضعف نسبة التسديد الفعلية من خلال برنامج ميدا1 والتي لم تتجاوز 18.4% علما ان الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها، اذا انها لم تستفيد الا من 65.6 مليون أورو وتونس بـ 428 مليون أورو، حيث ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المالية المخصصة للجزائر إلى ما يلي:[1]

- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميدا.
- قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر، حيث يقوم برنامج ميدا على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المقترحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية (التوجيهية) الوطنية حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة

[1] : Commission européenne, **partenariat euro-med, Algérie, Document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif 2002- 2004,** op cit,p16.

ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الاوروبي لهذا البلد كبيرة، فالجزائر خلال هذه الفترة (1996-1999) لم تقدم مشاريع كثيرة، وذلك بسبب الوضعية الامنية التي عاشتها خلال فترة التسعينات حيث كان لها تأثير كبير على حجم المساعدات المخصصة لها، مما ادى إلى توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البرتوكولات المالية السابقة، وكذلك اغلاق مقر بعث المفوضية الأوروبية في الجزائر والتي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة (1994-1998).

- تعثر المفاوضات الاورو جزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة (1997-1999) وحداثه توقيع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

أما برنامج ميدا2، فرغم تحسن المبلغ المخصص للجزائر مقارنة ببرنامج ميدا1، الا ان المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية التنموية.

حيث أكبر التزام تحصلت عليه الجزائر كان سنة 2006 وهو 66 مليون أورو (مبلغ مقدر) ونسبة التسديد في إطار ميدا2 قدرت بـ **53,2 %** الا انها تبقى دون المستوى المطلوب، خاصة اذا ما قورنت بنسبة الدفع لمجموع الدول المتوسطية حيث انها لم تتجاوز 5.69%.

رابعا: دور الجانب المالي لاتفاقية الشراكة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الاستثمارات الأجنبية الجزء الأكبر من التدفقات المالية الأجنبية والعنصر البارز في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول لذلك تسعى الجزائر من خلال الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تساهم في جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يمكن توضيحه من خلال مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والالتزامات المالية للاتحاد الأوروبي في اتجاه الجزائر خلال الفترة (1995-2013) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(79): مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات المالية الاوروبية للجزائر خلال الفترة (2002-2013)

		1999-1995	2006-2000	2013-2007	المجموع
المساعدات المالية الاوروبية (الوحدة: مليون اورو)	ميدا	164	338,2		2823,7
	IEVP			392	
	BEI	580	713		
	FEMIP		134,5	502	
المجموع		744	1185,7	894	
مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال االفترة (2002-2012) (الوحدة:مليون دولار امريكي)		1538	7090	13339	21967

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول التالية: (50)،(77).

و الشكل الموالي يوضح قيمة الاستثمارات المعلنة (مليون اورو)، عدد مشاريع الاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2005-2010).

الشكل رقم(30): قيمة وعدد مشاريع الاستثمار والشراكة الاجنبية في الجزائر خلال الفترة (2005–2010)

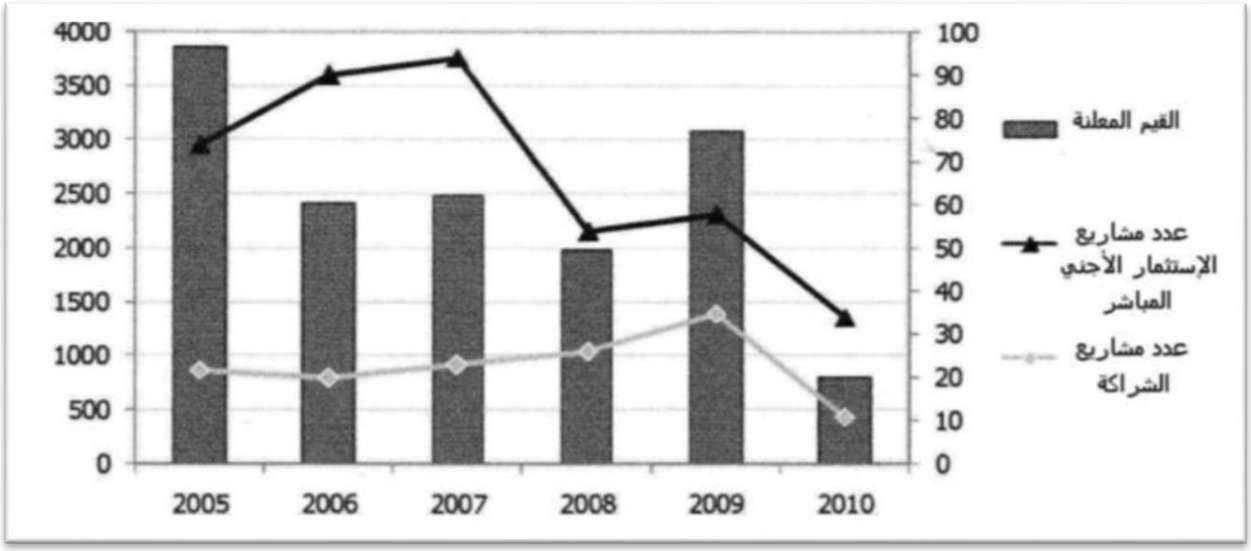

Source :ANIMA , **la méditerranée entre croissance et révolution, investissement directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2010**, étude N° 21, Mars 2011 , p46.

من خلال الجدول والشكل السابقين تستنتج ان حصة الجزائر من البرامج المالية ضعيفة لتدني نسبة المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة.

و حسب مركز الدراسات ANIMA،[1] عرفت الاستثمارات الأوروبية انخفاضا قدر بـ 50%سنة 2008، مقارنة بسنة 2007 سواء في قيمة التدفقات او في عدد المشاريع علما انه تم رصد سنة 2008 حوالي 29 مشروع أوروبي بقيمة 907 مليون اورو، مقابل 60 مشروع بقيمة 1.8 مليار أورو سنة 2007، وهذا الانخفاض راجع إلى بعض الشروط القانونية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالأرباح.

ومنه فان الجزائر وبصورة عامة تظل منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك راجع للعوائق التالية:[2]

- القرارات الذاتية والارتجالية التي خلفتها أنماط تسيير الاقتصاد المركزي والتي تقف كعائق اما المستثمر الأجنبي.
- طول مدة الحصول على الترخيص المسبق للنشاطات الاقتصادية.
- عدم التوافق الزمني بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وعملية تطبيقها عمليا وميدانيا.
- عدم التوافق بين الحوافز والإعفاءات الضريبية التي يمنحها القانون للمستثمر والممارسة الفعلية لها.
- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في الإجراءات وانجاز المعاملات.

[1]: ANIMA,**invertissement direct etranger vers les pays med en 2008, face a la crise**, étude N°03, mars 2009, p 80.

[2] :شهرزاد زغيب، **الاستثمار الاجنبي المباشر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005، ص 82.

- انعدام أنظمة معلومات ملائمة.
- عدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وبقية الهيئات التي لها دور في عملية الاستثمار.
- الظروف السياسية المحيطة بالجزائر والوضعية الأمنية المتدهورة رغم ما عرفته من تحسن، إلا أنها تبقى كمصدر خطر أمام المستثمر الأجنبي.

إن ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق ان التعاون المالي الممنوح من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار ميدا وقروض البنك الاوروبي للاستثمار ومساعدات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة والمخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة، لا يمكن له أبدا أن يعوض الخسائر التي قد تلحق الاقتصاد الوطني، فيتوقع أن تصل خسائر التفكيك الجمركي في اطار انشاء منطقة التبادل الحر إلى حدود 5 ملايير دولار بالنسبة للجزائر خلال الفترة المحددة، والأسوأ هو احتمال فقدان500 ألف فرصة عمل في سوق العمل تطبيقا لهذا الاتفاق الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني وفتح أسواق جديدة.

و من بين الشركات الأكثر تضررا بتفكيك التعريفة الجمركية هي شركات قطاع الصناعات الغذائية، النسيج والجلود إلى جانب مواد البناء ولقد تم تشخيص سبعة انعكاسات ستنتج عن تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:[1]

- متوسط سعر الاستيراد سيتراجع بنسبة 7.5%.
- الناتج الداخلي الخام يسجل تراجعا طفيفا 1.68% وهو ما يعادل تراجعا في الإنتاج بقيمة 58 مليار دج.
- الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي سيتراجع على حساب الجزائر.
- الواردات من بقية العالم ستنخفض بنسبة 15% بسبب تحول الواردات الجزائرية من باقي أنحاء العالم نحو الاتحاد الأوروبي، وبسبب تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر .
- مؤشر الأسعار عند الاستهلاك سينخفض.
- الاستهلاك النهائي للأسر والإدارة العمومية سينخفض.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لنتائج البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى محتوى وأهداف البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سنقوم في هذا المطلب بتحليل وتقييم أهم نتائج البرامج الثلاثة من خلال مقارنتها بالأهداف المقررة.

أولا: حصيلة نتائج البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

لقد تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 5 سنوات، أي تأهيل 600 مؤسسة سنويا في المتوسط، إلا أن عدد المؤسسات الصناعية والخدماتية التي تقدم الدعم المباشر للصناعة والتي تشغل على الأقل 20 عامل والمعنية بالبرنامج لم يتجاوز في حد ذاته 2150 مؤسسة على مدار فترة سير البرنامج، ذلك لأن هدف تأهيل 3000 مؤسسة قد وضع دون دراسة موضوعية إلا أن ما يميز هذا البرنامج عن البرامج الوطنية المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو شفافية وتوفر المعلومات حول أداءه وكذا نتائجه وهذا راجع إلى كفاءة ومنهجية عمل الخبراء الأوروبيين المنتمين إلى وحدة تسيير البرنامج UGP.

[1] :بن يعقوب الطاهر، **أثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق،ص17.

1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج EDPME**: شمل البرنامج التعامل مع 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنتمي للقطاع الخاص وتنشط في قطاع الصناعة أو الخدمات المرتبطة بالقطاع، وعلى مستوى 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تبين ما يلي:[1]

- 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باشرت عملية التأهيل وأكملتها.
- 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رفضت بدء عملية التأهيل ولم تتعدى مرحلة التشخيص.
- 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توقفت بعد القيام بالتشخيص الأولي.

ومن الأسباب الرئيسية التي دفعت تلك المؤسسات لتوقيف عملية التأهيل نذكر ما يلي:

- عدم رغبة صاحب المؤسسة في مواصلة عملية التأهيل.
- لا توجد محاور ملائمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء عملية التأهيل.
- الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والشكل الموالي يوضح نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج EDPME

الشكل رقم(31): نسب توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مراحل تاهيل برنامج EDPME

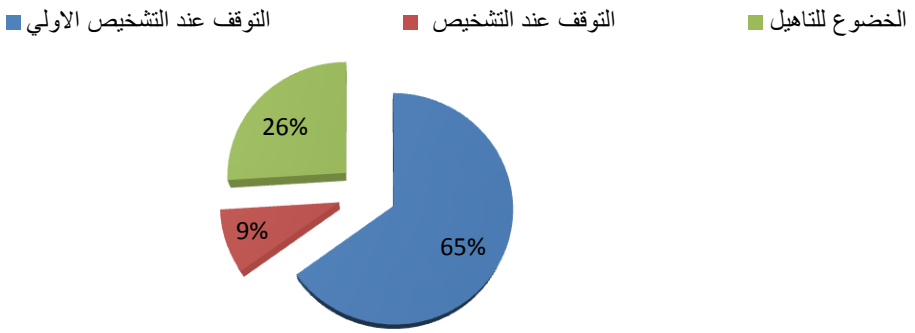

Source: **programme d'appui aux pme/pmi des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007,p 28.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها ضمن البرنامج لم تتجاوز نسبة 50% من هدفه المقرر أي تأهيل 3000 مؤسسة.

2. **مرحلة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة**: بينت نتائج التقرير النهائي الذي أعدته وحدة تسيير البرنامج، أنه تم توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط وحسب طبيعتها القانونية وكذا عدد عمالها بالإضافة إلى توزيعها الجغرافي.

[1] :**Programme d'appui aux PME/PMI, Des résultats et une expérience à transmettre, Rapport final, Euro développement PME**, Décembre 2007, op cit , p27.

1.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب طبيعتها القانونية: يمكن توضيح توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب شكلها القانوني من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(32): توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب شكلها القانوني

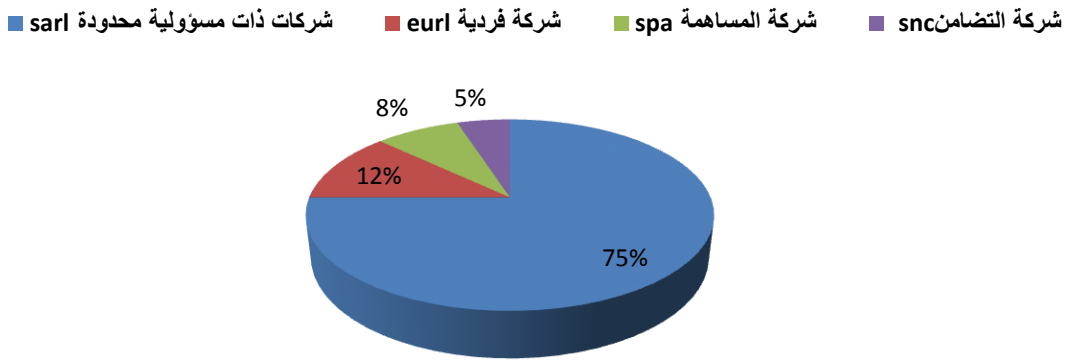

Source: **programme d'appui aux pme/pmi des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007,p 40.

يتضح من خلال الشكل أن 75% من المؤسسات التي تم تأهيلها هي عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة، مما يفسر انتشار هذا الشكل القانوني بكثرة وحسب تصنيف البرنامج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذا النوع يتصف بالاستكانة.

2.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال: إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عائلية حديثة النشأة نسبيا يتماشى حجمها مع حجم الإمكانيات التمويلية المحدودة لذا فإن عدد العمال فيها عادة لا يتجاوز 100 عامل، وهو ما يفسر أن ما يقارب ¾ من 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة يتراوح عدد عمالها فيما بين 20 و99 عامل وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (33): توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد العمال

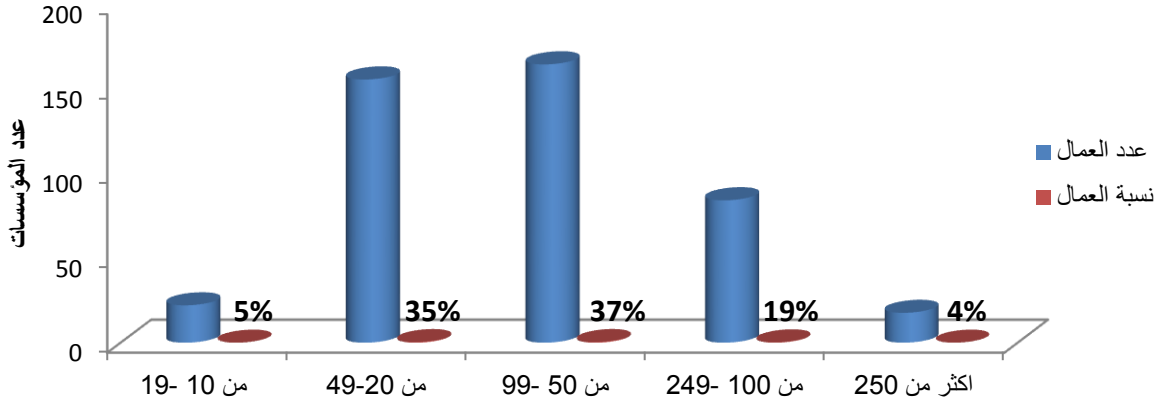

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **programme d'appui aux pme/pmi des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007,p41 .

1.3. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة: تم تسجيل أعلى نسبة من 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة على مستوى وسط وشرق البلاد بالنسب المثالية مما يفسر تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هاتين المنطقتين بأعداد أكبر من نظيرتها المتواجدة على مستوى باقي المناطق، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(34): التوزيع الجغرافي لـ 445 مؤسسة مؤهلة

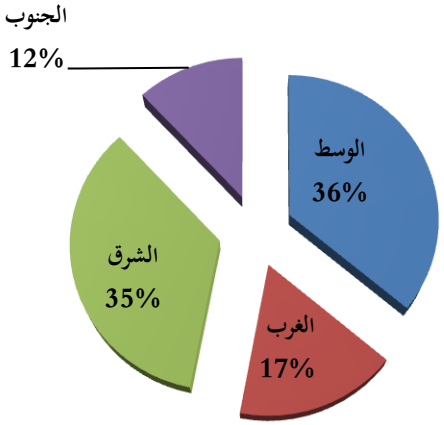

Source : **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p 43.

4.2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد نشاطات التأهيل: يمكن توضيح توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب نشاطات التأهيل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (35) : توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد نشاطات التأهيل

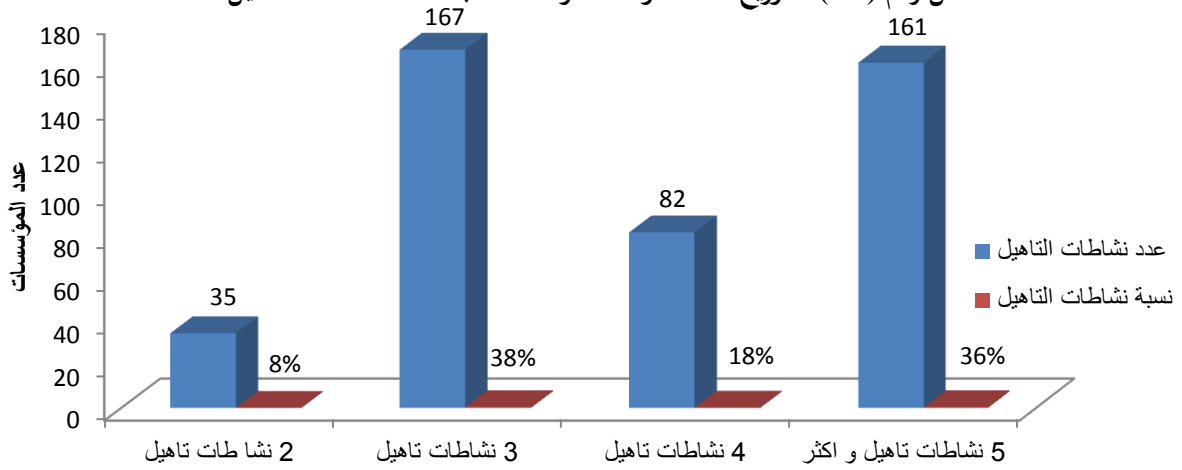

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p 28.

من خلال الشكل نلاحظ أن 92% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزت 2 من نشاطات التأهيل وهذا يشير إلى:

- تقريبا كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهتمة بالتأهيل.
- رغبة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتطور من خلال مواصلة نشاطات التأهيل.
- حوالي 36% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت من 5 فما أكثر من نشاطات التأهيل.
- الشكل السابق يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من نشاطات التأهيل في إطار البرنامج دون الأخذ بعين الاعتبار نشاطات ومشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرفها وبدون خبرة خارجية.

5.2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط: يمكن توضيح توزيع 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط الرئيسية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(36): توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب قطاعات النشاط

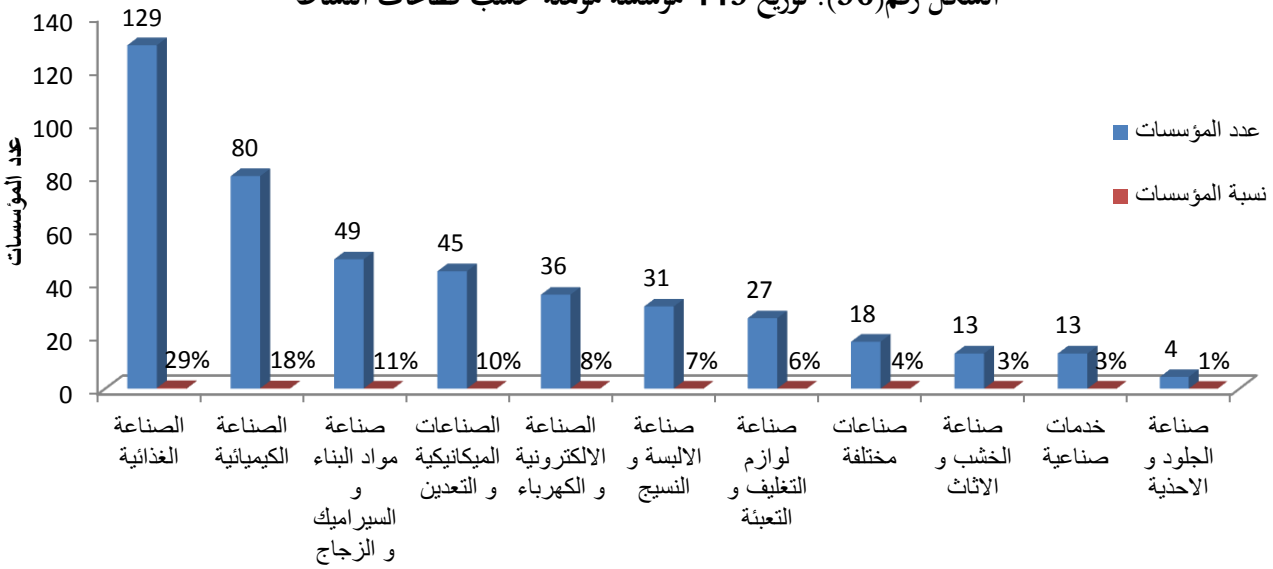

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p 29.

يظهر من خلال الشكل أن 68% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة تنشط في أربع قطاعات نشاط رئيسية وهي: الصناعة الغذائية، الصناعة الكيميائية صناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية والتعدين، حيث يرجع سبب ذلك إلى ديناميكية هذه القطاعات ومدى تجاوبها مع ظاهرة انفتاح السوق لما يتميز به من منافسة شديدة خاصة من قبل منتجات الدول الأوروبية والآسيوية داخل السوق المحلية وخارجها، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن هذه القطاعات الأخرى[1]، كما

[1]: إبتسام بوشويط، مرجع سابق، ص135.

نلاحظ أن صناعة الجلود والأحذية تمثل المرتبة الأخيرة بنسبة 1% أي ما يقارب 5 مؤسسات بالرغم من أهمية هذا القطاع في السوق الوطنية والمنافسة الشديدة التي يعرفها من قبل المنتجات الأجنبية.

3. مرحلة تنفيذ عمليات برنامج التأهيل: بلغ العدد الإجمالي للعمليات التأهيلية التي تم تطبيقها ما يقارب 1751 عملية ضمن محاور البرنامج الثلاثة على مستوى 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي تم تأهيلها.

1.3. العمليات التأهيلية الموجهة لدعم وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بلغ عدد العمليات التأهيلية التي تم تطبيقها على مستوى محور الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1373 عملية منها 477 عملية تشخيص و868 عملية تأهيل وذلك بمبلغ قيمته 15039692 أورو.

ويمكن توضيح توزيع 896 عملية تأهيلية خلال فترة البرنامج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(37): توزيع 896 عملية تاهيلية خلال الفترة (2002-2007)

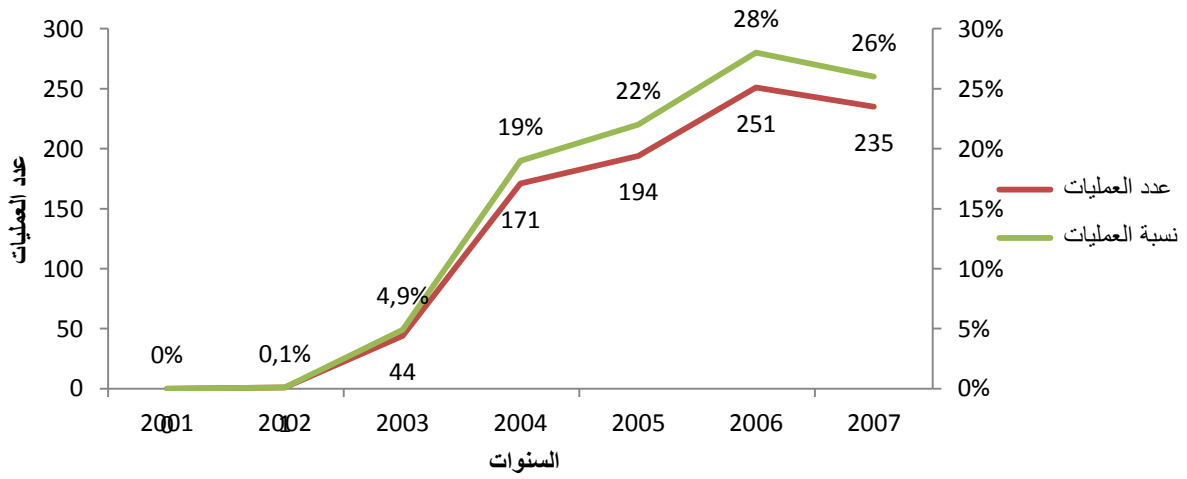

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p37 .

من خلال الشكل نلاحظ أنه في الفترة الممتدة بين 2003 وجويلية 2004 تم الوضع التدريجي للمكاتب والخلايا التأهيلية ما يفسر تنامي نشاطها ببطء 0.1% ثم 4.9%، من 2004 إلى غاية 2005 شهدت هذه الفترة تطور ملحوظ في عدد العمليات التأهيلية، إضافة إلى بعض التغيرات في الأجهزة الإدارية للبرنامج ومع اعتماد أجهزة جديدة بلغ نشاط البرنامج ذروته سنة 2006 لينخفض في سنة 2007 من 28% إلى 26% بسبب عدم استمرار العمليات التأهيلية إلى غاية نهاية السنة ذلك لأن البرنامج توقف بتاريخ 31 جويلية 2007.

1.1.3 العمليات التأهيلية الخاصة بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن توضيح عدد العمليات التأهيلية التي مستها مختلف وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (38) : توزيع 896 مؤسسة حسب الوظائف و السنوات

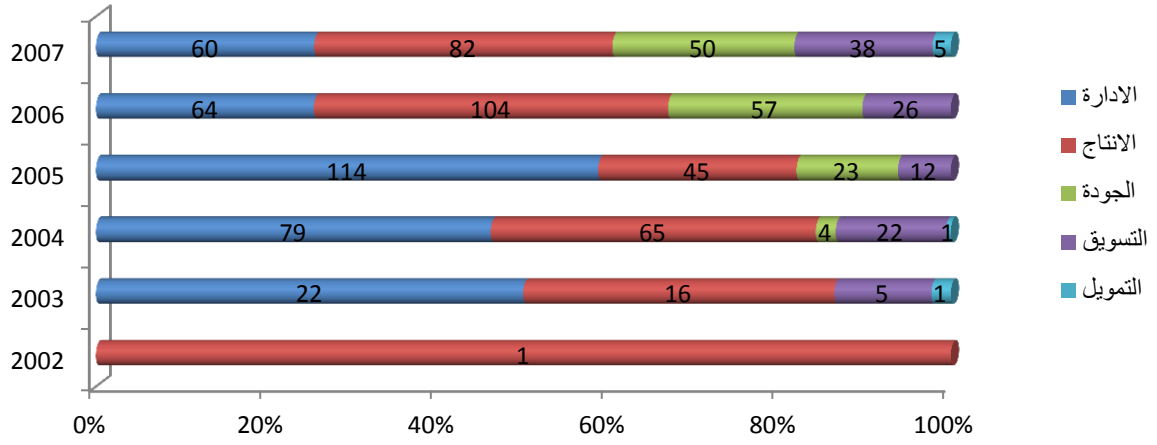

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p36 .

من خلال الشكل نلاحظ تطور عمليات التأهيل الخاصة بكل وظيفة من وظائف التسيير، الإنتاج، الجودة، التسويق والتمويل عبر سنوات تنفيذ البرنامج، حيث وزعت هذه العمليات كما يلي:

✓ **الإدارة:** تهدف عمليات التأهيل الخاصة بإدارة الأعمال أساسا إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استعمال تقنيات التسيير والإدارة الحديثة والمتطورة، حيث شملت وظيفة الإدارة 339 عملية موزعة على العمليات التالية:

- **التنظيم:** وتضم 209 عملية متمثلة في:
  - هيكلة وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إعداد ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استعمالها لتقنيات التسيير الحديثة، لتمكينها من الحصول على شهادة الجودة العالمية.
  - إنشاء نظام معلومات للإدارة.
- **الإدارة الإستراتيجية:** وتضم 81 عملية متمثلة في:
  - تنفيذ إستراتيجية التطوير.
  - توجيه خيارات الاستثمار والتكنولوجيا.
- **إدارة الموارد البشرية:** وتضم 49 عملية متمثلة في:
  - مرافقة ومساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاختيار وتوظيف الكفاءات البشرية المتخرجة حديثا.
  - وضع أساليب وقواعد تسيير الموارد البشرية وتأهيل الأفراد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الإنتاج:** تهدف عمليات التأهيل الخاصة بالإنتاج أساسا إلى إعطاء قيمة للمنتجات وتحسين الإنتاجية لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد شملت وظيفة الإنتاج 313 عملية، موزعة على العمليات التالية:

- **إدارة الإنتاج:** وتضم 199 عملية متمثلة في:
  - وضع تنظيمات صناعية جديدة.
  - وضع وإدخال تقنيات التسيير الحديثة وتقسيم وتخطيط عمليات الإنتاج.

- تطوير القدرة على التنويع والابتكار في المنتجات.

ـ **تكاليف الإنتاج**: وتضم 81 عملية متمثلة في:

- وضع تقنيات حديثة لحساب تكاليف الإنتاج بما يتماشى مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدخال ووضع قواعد مراقبة التسيير (لوحة القيادة).

ـ **الصيانة**: وتضم 33 عملية متمثلة في:

- وضع نظام للصيانة والوقاية.
- استخدام تقنيات وأساليب تسيير المخزون الحديثة.

✓ **الجودة**: وتضم 134 عملية موزعة على العمليات التالية:

ـ **العمليات الخاصة للحصول على شهادة الإيزو ISO9001**: وتضم 22 عملية متمثلة فيما يلي:

- وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة يتماشى مع المواصفات العالمية.
- تعزيز الجودة داخل المؤسسة.

ـ **العمليات الخاصة بشهادة الجودة الأوروبية وشهادة ISO2200**: وتضم 20 عملية متمثلة في

- دخول الأسواق الجديدة عن طريق عمليات التصدير.
- امتلاك قدرة تنافسية.

ـ **العمليات الخاصة بنظام المراقبة بتحليل نقاط الخطوة الحرجة HACCP**: ويضم 77 عملية، ويعتبر أحدث ما توصل إليه العصر الحالي في مجال مراقبة المواد الغذائية.

ـ **العمليات الخاصة بشهادة ممارسة التصنيع الجيد وشهادة الممارسة السليمة للمختبرات GMP/BPF/BPL**: وتضم 15 عملية متمثلة فيما يلي:

- تحسين كفاءة المؤسسة ومنتجاتها.
- تعزيز ثقافة المختبر على تقديم خدمات فحص أو معاينة ذات ثقة عالية ترضي الزبون.
- تقليل العوائق التجارية من خلال الاعتراف المتبادل بين الجهات العالمية المانحة لشهادات الاعتماد.

✓ **التسويق**: إن عمليات التأهيل الخاصة بوظيفة التسويق هدفها الأساسي هو إدخال أساليب وتقنيات التسويق الحديثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد شملت وظيفة التسويق 103 عملية، موزعة على العمليات التالية:

ـ **التسويق الإستراتيجي**: ويضم 22 عملية متمثلة في:

- توجيه وتركيز الجهود التسويقية للمؤسسة من خلال التدريب في مجال تطوير خطط واستراتيجيات التسويق.
- دعم المؤسسات في تصميم وتنفيذ إستراتيجية اليقظة التنافسية لتمكينها من مواكبة تطورات السوق والمحيط.

ـ **التسويق العملي**: ويضم 81 عملية متمثلة في:

- إنشاء بنية تحتية تناسب الأعمال التجارية وأساليب التسويق الحديثة.
- تحسين معرفة احتياجات الأسواق من خلال تحقيق اختبارات المنتجات والمستخدمين.
- تطوير مهارات وقدرات المشرفين على التجارة والمبيعات.

✓ **التمويل**: وشملت وظيفة التمويل عمليات في مجال التسيير المالي واستخدام التقنيات الحديثة في المحاسبة.

2.1.3 عمليات التكوين الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1] لقد حظي جانب تكوين المسيرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنصيب كبير من اهتمام وانشغالات البرنامج وعليه فقد تم تنفيذ 250 عملية تكوين وهي تدخل ضمن 896 عملية في إطار البرنامج حيث اتخذت ثلاث أشكال تمثلت فيما يلي:

- **تكوين عام وتحسيسي:** من خلال القيام بحلقات دراسية تحسيسية وتكوينية حول المواضيع العامة والمرتبطة بالتسيير حيث تم القيام بـ 159 حلقة دراسية من هذا النوع من التكوين.
- **تكوين خاص:** أي التكوين التقني بهدف الإجابة عن الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حددها الخبراء بعد قيامهم بعمليات التشخيص، حيث تم القيام بـ 21 حلقة دراسية فقط من هذا النوع.
- **تكوين عن طريق المجالس:** ويتم هذا النوع من التكوين في قاعات خاصة بالملتقيات ويدوم يومين ليعقد مجلس خاص في اليوم الثالث مكون على الأكثر من 5 مؤسسات وبمشاركة ممثلين عن كل مؤسسة حيث تم القيام بـ 70 حلقة دراسية واستفادت منها 350 مؤسسة.

ولقد حظيت عمليات التكوين الخاصة بالجودة والتمويل والإدارة باهتمام كبير، حيث سجلت العدد الأكبر من العمليات مقارنة بالعمليات التكوينية الخاصة بالإنتاج والتسويق كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(39): توزيع 250 عملية تكوين حسب وظائف الؤسسات الصغيرة و المتوسطة

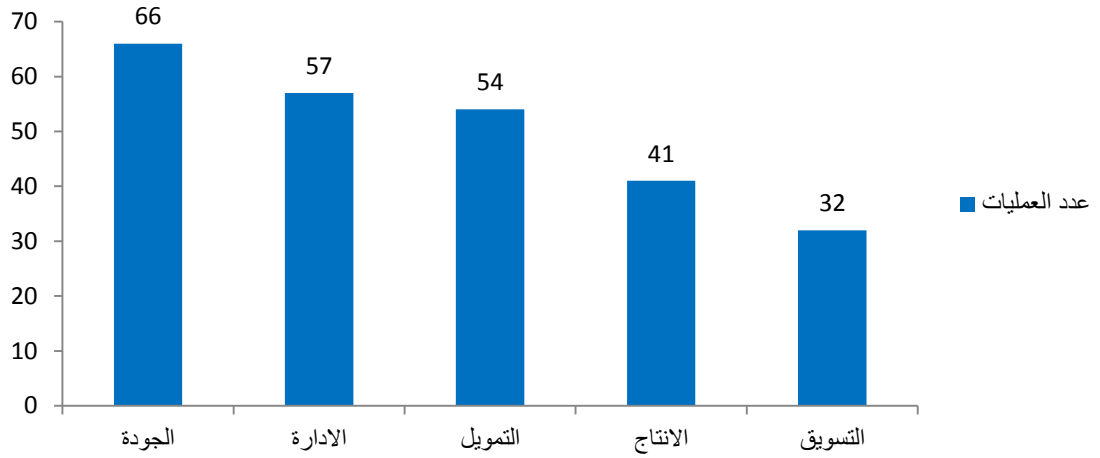

المصدر : من اعداد الطالبة.

3.1.3 توزيع ميزانية برنامج EDPME لـ 1373 عملية: يمكن ملاحظة توزيع ميزانية البرنامج على 1373 عملية لـ 445 مؤسسة والتي تبلغ 15.039.692 أورو من خلال الشكل التالي:

[1] :**Programme d'appui aux PME/PMI, Des résultats et une expérience à transmettre**, op cit, p p 43-44-45-46-47-52.

الشكل رقم (40): توزيع ميزانية برنامج EDPME حسب الوظائف لـ 1373 عملية تاهيلية

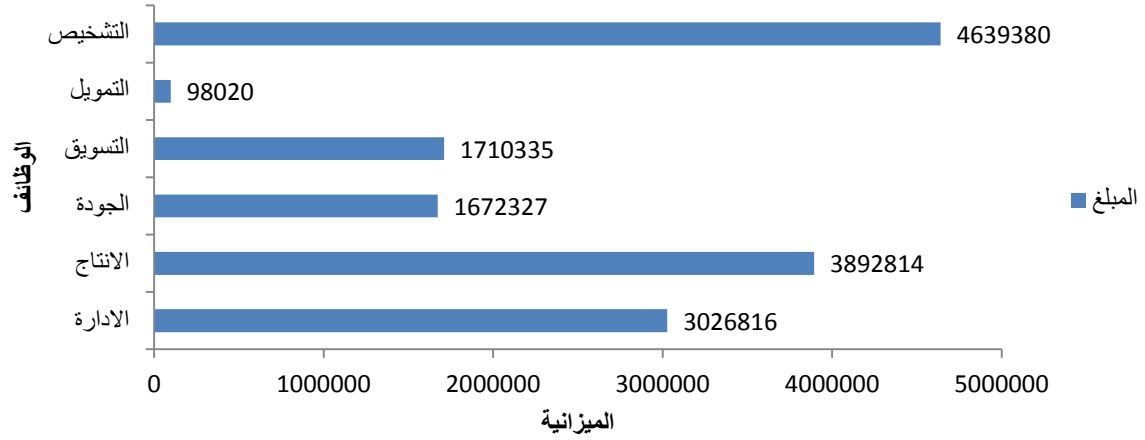

Source :Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p 39.

نلاحظ من خلال الشكل أن المساعدات المالية الخاصة بمرحلة التشخيص تمثل أعلى نسبة مقارنة بباقي عمليات التأهيل الأخرى، وهذا راجع إلى أن هذا البرنامج لا يركز على تمويل الاستثمارات المادية بل يركز على الاستثمارات اللامادية، حيث تهدف هذه المنح والمساعدات المالية أساسا إلى توفير مساعدة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة من أجل ترقية تنافسيتها المحلية والدولية، وتوجه هذه المساعدات المالية وفق برنامج محدد تتبعه المؤسسة المستفيدة والذي يسمح لها مع مرور الوقت بتحسين طاقتها الإنتاجية والتسييرية وقدراتها التسويقية وتطوير نظم الجودة داخلها واستعمال التمويل الأمثل لها.

2.3. العمليات التأهيلية الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تنفيذ 187 عملية تأهيلية موجهة لتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن توضيح توزيع 187 عملية خلال فترة البرنامج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(41): توزيع 187 عملية تاهيلية خلال الفترة (2002-2007)

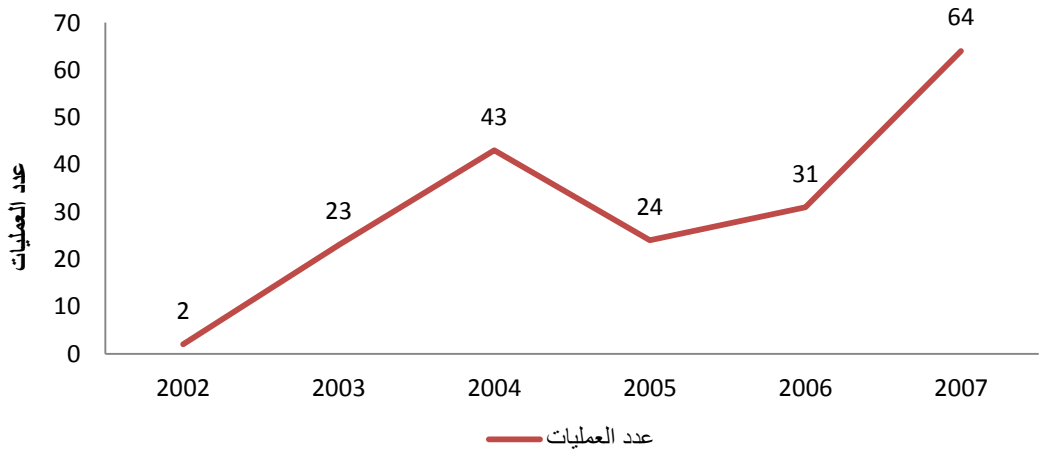

Source :Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p 75.

من خلال الشكل نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 تم البدء بدعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يفسر زيادة عمليات التأهيل من 1.1% سنة 2002 إلى 23% سنة 2004.

أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2006 وهي مرحلة النضج حيث ركز برنامج EDPME على تحقيق أهدافه مما تطلب المزيد من الديناميكية والتحفيز حيث انخفضت عدد العمليات إلى 12% لترتفع إلى 16% سنة 2006، و34.2% سنة 2007.

كما تم توزيع عدد عمليات تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالاتها كما يلي:

- 71 عملية لتدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 116 عملية لتطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم اعتماد ميزانية بمقدار 2896961 أورو تم توزيعها على 187 عملية لـ 445 مؤسسة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(80): توزيع ميزانية برنامج EDPME لـ 187 عملية تأهيلية

البيان	عدد العمليات	الميزانية (الاورو)
تدعيم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**	**1533433**
تحليل الشعب ودراسات قطاعية	28	
تدعيم نظم المعلومات	8	
تكوين معلوماتي للمؤسسات	27	
تحاليل اخرى	8	
تطوير اجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**116**	**1363484**
تشخيص الاجهزة	28	
تأهيل المراكز التقنية	11	
دراسات واستراتيجيات	13	
خدمات الدعم الاولية	30	
تكوين تطويري لأجهزة الدعم	34	
المجموع	**187**	**2896917**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p p 73-79.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 53% من ميزانية برنامج EDPME تم تخصيصها لعمليات تحسين وتهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1533433 أورو ما نسبة 47% تم تخصيصه لعمليات تطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1363484 أورو، بالرغم من أن عدد العمليات الموجهة لتطوير أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من

تلك العمليات المتعلقة بتهيئة وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة عدم توفر أجهزة حديثة متطورة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه تهيئة وتحسين محيطها.

3.3. العمليات التأهيلية الموجهة لتسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تم تنفيذ 191 عملية تأهيلية لتسهيل الحصول على التمويل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تقسيم هذه العمليات حسب هدفها إلى ثلاث أنواع نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(81): توزيع 191 عملية تأهيلية لبرنامج EDPME حسب أهدافها

الأهداف	العمليات	عدد العمليات	
دعم وانشاء البنوك والمؤسسات المالية	عمليات لصاح المؤسسات المالية	20	14
	عمليات لصالح مؤسسة سوناطراك		3
	عمليات لصالح المدرسة العليا للبنوك وبنك البركة		3
التأهيل المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عمليات للتدقيق وتحسين الوظيفتين المالية والمحاسبية داخل المؤسسات	27	16
	عمليات لإدخال وتحسين اجراءات التسيير المالي		6
	عمليات لإدخال وتحسين استخدام المحاسبة التحليلية داخل المؤسسات		5
حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل	مساعدات تقنية قدمت لأجهزة ضمان القروض	144	7
	دراسات اقتصادية تقنية		133
	تشييد نظام التناوب داخل المؤسسات		4
المجموع		191	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- **Programme D'appui aux PME/PMI Des Resultats et une Experience a Transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007, p p57-58-62.

كما وضعت المفوضية الأوروبية تحت تصرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 20 مليون أورو لتغطية الضمانات المالية المخصصة لمنظمات الدعم الجزائرية وهذا لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة المؤهلة من قبل برنامج EDPME.

وقد أمضى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR اتفاقية في إطار برنامج ميدا مع وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (وزارة الصناعة والمناجم حاليا) تحتوي على تغطية تقدر بـ 100% للضمانات المعطاة من البنك، لأجل القروض الممنوحة، نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(42): تقسيم المخاطر(البنك، MEDA، FGAR، PME)

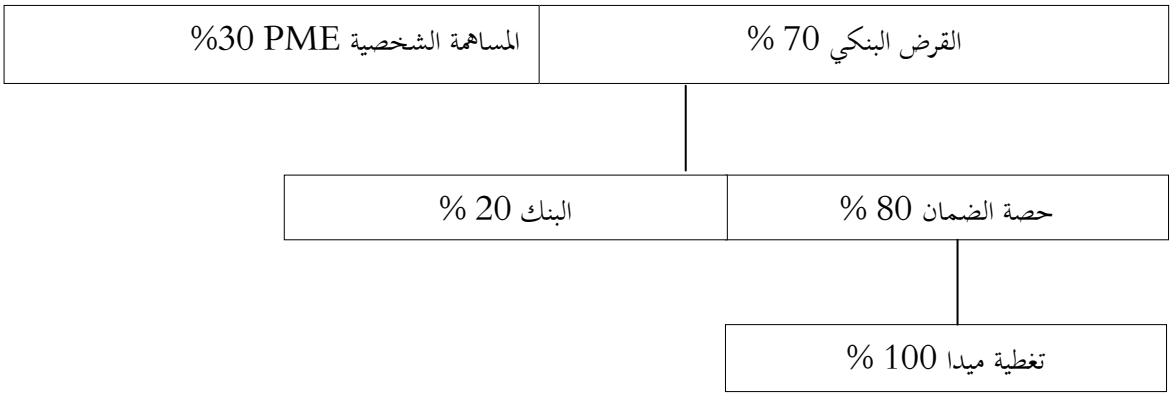

Source :Mustapha Benbada et Alain Daniel Thézé, **L'Appui financier d'EDPme aux PME algériennes- optimiser ma demande de crédit**, Ministère de la PME et de L'artisanat et Commission Europeene,2008, p13

ويمكن توضيح عدد وقيمة الضمانات الممنوحة في إطار ميدا خلال الفترة(2006-2007) في الجدول التالي:

الجدول رقم(82): حصيلة ضمانات القروض(MEDA ،FGAR) خلال الفترة (2006-2007)

	2006			2007		
	FGAR	MEDA	المجموع	FGAR	MEDA	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	99	57	156	145	106	251
اجمالي كلفة المشاريع (دج)	6261776764	9037318341	15299095105	12141905351	16027552342	28169457693
قيمة القروض المطلوبة (دج)	3640723352	5530293232	9171016584	6459225579	9781412595	16240638174
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	58%	61%	60%	53%	61%	58%
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	1538556595	2228734276	3767290871	2546818990	4139172798	6685991788
القيمة المتوسطة للضمان (دج)	15540976	39100601	54641577	17564269	39048800	56613069
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	3110	4313	7423	4883	9520	14403

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006، ص 29.
- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007، ص 36.

نلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ الضمان المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار MEDA/FGAR قد تطور تطورا ملحوظا خلال السنتين 2006 و2007، حيث أن هذا التطور أدى ببرنامج EDPME إلى خلق نظام التسعيرة لأجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. تقييم نتائج برنامج EDPME: يمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها البرنامج خلال الفترة(2002-2007) في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (83): حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007)

	البيان	عدد المؤسسات	ملاحظات
مرحلة التشخيص	المؤسسات المنخرطة	730	
	المؤسسات المرفوضة	45	تراجعت عن الانخراط ولم تقم بأي عملية تشخيص
	المؤسسات المقبولة	685	
مرحلة التأهيل	المؤسسات المرفوضة	240	179 مؤسسة توقفت بعد القيام بالتشخيص الأولي.
			61 مؤسسة رفضت بدء عملية التأهيل.
	المؤسسات المقبولة	445	

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم (84): التقييم المالي لعمليات تأهيل برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007).

العمليات حسب محاور البرنامج		عدد العمليات	المبلغ المالي المقدم
المحور الاول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عمليات التشخيص	477	15039692 اورو
	عمليات التأهيل (بما فيها 250 عملية تكوين)	896	
المحور الثاني: مساعدة الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		187	2896917 اورو
المحور الثالث: مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		191	4139172798 دينار جزائري *

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

*:4139172798 دينار جزائري : تمثل قيمة ضمانات القروض الممنوحة من FGAR بمساندة MEDA لسنة 2007.

من خلال المعطيات السابقة الموضحة في الجدول رقم (83) تبين ان730 مؤسسة صغيرة ومتوسطة انخرطت في برنامج EDPME حيث تم رفض 45 مؤسسة لعدم ملاءمتها لشروط الانخراط في البرنامج وشمل البرنامج التعامل مع 685 مؤسسة واستفادت 445 مؤسسة من كافة عمليات تأهيلية على مختلف محاور البرنامج خلال الفترة (2002-2007)، ومن خلال الجدول رقم(84) تبين انه تم اعتماد ميزانية لتقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 15039692 اورو لتمويل 477 عملية تشخيصية و250 عملية تكوينية و646 عملية تأهيلية، واستفادت الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 187 عملية تأهيلية بـ2896917 اورو ، كما استفادت الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 191 عملية من ضمانات القروض الممنوحة من FGAR بمساندة برنامج ميدا سنة 2007 بمبلغ 4139172798 دينار جزائري.

ويمكن القول بأن برنامج EDPME كان يتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية، فالجانب الإيجابي له تمثل فيما يلي:

- تكفل برنامج EDPME بأهم المشاكل والنقائص التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أساليب الإدارة والتسيير وتدريب الموارد البشرية.
- ساهم في تطوير تقنيات الإنتاج والتسويق وإدخال نظم الجودة.
- وضوح آلية ومنهجية عمله بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- مساهمته في تحسين المحيط المؤسسي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ساهم في تحسين المعلومات المهنية لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص.

أما الجانب السلبي للبرنامج تمثل في:

- الفارق الكبير بين النتائج المحققة والتي تعد متواضعة مقارنة بالأهداف التي كانت مسطرة تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- أكثر من 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يشملها البرنامج (تشغل أقل من 20 شخص).
- عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها بشكل فعال من خلال تعريف وتحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة.
- الاختلاف في الرؤية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمسييري بعض المؤسسات يرون بأن تنافسية مؤسساتهم غير مرتبطة ببرنامج التأهيل وأن البرنامج لا يشبع احتياجاتهم في حين يرى آخرون بأن أثرها إيجابي على أساليب التسيير والتنظيم والتأطير والتوظيف...
- لا توجد أهداف محددة للبرنامج من حيث عدد المؤسسات المستهدفة أو العمليات المراد تنفيذها وكل ما يوجد هو عبارة عن أغلفة مالية يفترض إنفاقها، فمن خلال الجدول رقم (84) لاحظنا انخفاض المبالغ المنفقة لعمليات التأهيل خلال الفترة (2002-2007) والمقدرة 17936609 أورو مقارنة بالمبالغ المخصصة لتنفيذ البرنامج والمقدرة بـ 66.445 مليون أورو.

ثانيا: حصيلة نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II

يمكن تقييم نتائج البرنامج من خلال محاوره كما يلي:

1. المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :استفادت 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برنامج **PME II** كما يلي:[1]

- 140 مؤسسة استفادت من التشخيص ووضعت خطة للتأهيل.
- 86 مؤسسة استفادت من عملية أو مجموعة من العمليات الخاصة بالتأهيل.
- 110 مؤسسة استفادت من عملية أو مجموعة من العمليات من خلال المساعدة التقنية أو التدريب، بالإضافة إلى الدخول في شراكة مع 06 جمعيات محترفة وهي: الاتحاد الوطني لشركات الصيدلة (UNOP)، وجمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB)، وجمعية الطوب الجزائرية (ABA)، والبورصة الجزائرية للمقاولة والشراكة (BASTP)، الجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات (AITA)، ومنتدى رؤساء المؤسسات (FCE).

ساعدت هذه الشراكة مع هذه الجمعيات المهنية المحترفة على تعبئة وتوعية مجموعة من المؤسسات التي لم تقم بالتأهيل وساهمت في تعزيز الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات المهنية مباشرة للمؤسسات في مجالات اختصاصها وحسب خبراتها.

- بين سنة 2011 و2013، تم تنظيم 20 مقياس للتدريب من طرف UNOP لصالح 20 مؤسسة متخصصة في إنتاج الأدوية في المجالات التالية: تحليل المخاطر، ضمان الجودة والرقابة والنظافة، تدريب المدربين، مؤشرات الإنتاج، مراجعة الحسابات، المترو لوجيا (أنظمة القياس).

حيث حوالي 245 إطارات من 22 مؤسسة في هذا القطاع استفادوا من الدورات التدريبية المقدمة من الخبراء المعتمدين في برنامج PMEII.

- في 2013، تم تنظيم عمليتين للتدريب من طرف (ASTP) لصالح 10 مؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية في مجالات التحكم الرقمي وإدارة ورشات الإنتاج.
- بالشراكة مع ABA، نضم برنامج PMEII عملية تدريبية لصالح 20 مؤسسة في مجال تدفق الإنتاج وتوازن الطاقة.
- استفادت 10 مؤسسات في إطار الشراكة بين APAB وPMEII من عملية تدريبية لاعتماد شهادة ISO17025 لمختبراتهم الخاصة، ثم التأكد من شهادة ISO17025 ثم وضعها واعتمادها لكل مؤسسة.
- استفادت 15 مؤسسة في إطار الشراكة بين FCE وPMEII من عمليتين تدريبيتين في مجالات تفويض المسؤوليات.
- بين 2011 و2013 وفي إطار الشراكة بين AITA وPMEII تم تنفيذ ما يلي:

✓ عملية تدريبية في إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات وإعداد شهادة PMP (مشروع الإدارة التقنية)، لصالح 20 إطار في المؤسسات التي تنشط في هذا المجال.

✓ عملية تدريبية تليها عملية مراجعة لـ 20 مؤسسة من أجل حصولها على شهادة ISO9001-2008.

✓ مرافقة 5 مؤسسات لتنفيذ نظام إدارة الجودة وفقا لمعيار ISO9001-2008.

- من أجل مواصلة إجراءات برنامج PMEII في تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء فرقة عمل مكونة من خبراء معتمدين من البرنامج، ومجموعة الإطارات في ANDPME على مستوى برنامج PMEII في سنة 2013.

حيث استفادت الإطارات على مستوى ANDPME من دورات تدريبية في إطار برنامج PMEII مما ساهم في ترقية ودعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- في 2013: تم تنظيم 12 ملتقى للتعريف بأهداف ونتائج برنامج PMEII.

[1] **:Rapport de coopération union européenne-Algérie**, op cit, pp 21-22-23.

- في 30 سبتمبر 2012 من أجل القيام بالعمليات التشخيصية وتنفيذ خطة التأهيل والتدريب، تم اعتماد ميزانية تقدر بـ 2.230 مليون دج للخبرة على المدى القصير.[1]

2. المحور الثاني: دعم الجودة :ساهم برنامج PMEII في دعم الجودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان التقدم في مجالات الاعتماد وتقييم المطابقة، حيث دعمت الوكالة الوطنية لاعتماد وإصدار الشهادات سنة 2013 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة أنشطة تمثلت في المساعدات التقنية والتدريب كما يلي:[2]

- تدريب لجان الاعتماد.
- مراجعة ومواءمة التشريعات واللوائح الوطنية للاعتماد.
- تدريب المقيمين لـ ISO17021 من أجل إنهاء الإجراءات الأخيرة على عملية الاعتراف الدولي من قبل المعتمد الأوروبي.

✓ وتمثلت عمليات دعم الجودة المحققة من خلال وزارة الصناعة والمناجم فيما يلي:

- المساعدة التقنية الداعمة للمجلس الوطني للتقييس.
- الدعم لإعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة للقياس.
- تدريب موظفي الوزارة في مجال السلامة الصناعية.

✓ كما استفاد المعهد الجزائري للتقييس من عدة عمليات لتدريب المدربين في المجالات التالية:

- نظام إدارة الجودة والبيئة.
- إصدار الشهادات ووضع العلامات على المنتجات.
- أنظمة إدارة سلامة المواد الغذائية.
- تم إجراء تدريب خاص بهدف تعزيز النظام الوطني للتقييس من طرف منفذي وأعضاء اللجان الوطنية للمترولوجيا القانونية (ONML) على إنشاء وتشغيل بعض المقدمات المترولوجية المكتسبة في إطار برنامج PMEII للحصول على 3 مليون أورو من خلال استخدام المعدات المعنية.

✓ و استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI من عدة عمليات متعلقة بالمساعدة التقنية والتنظيمية والتدريب في المجالات التالية:

- الجودة (ISO9001).
- الإدارة الالكترونية الفكرية للبيانات.
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

✓ تحصلت 15 من هيئات تقييم المطابقة (OEC) بما في ذلك المختبرات، هيئات التفتيش على شهادة المرافقة للاعتماد ISO17025 و ISO17020.

✓ تحصلت 10 هيئات (OEC) على الاعتماد أما الآخرين فتقدموا بطلبات الاعتماد من خلال الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGERAC) والذين كانوا مسجلين في برنامج التقييم.

✓ ولتحقيق وتنفيذ هذه العمليات تم اعتماد ميزانية قدرت بـ 2.619 مليون دج للخبرة على المدى القصير.[3]

3. المحور الثالث: الدعم المؤسساتي: تمثلت العمليات التي تم تنفيذها من خلال هذا المحور لصالح وزارة الصناعة والمناجم من خلال 07 دراسات في المجالات التالية:

- التعريف بالمشاريع الاستثمارية في مجال المناولة.

---

[1]: **Dossier de presse PMEII**, op cit, p04.
[2] :**Rapport de coopération union européenne-Algérie**, op cit, pp 23-24
[3]: **Dossier de presse PMEII**, op cit, p06.

- إنشاء مرصد أي مراقب للصناعة.
- أدوات تقييم السياسة العامة.
- القطاعات الإنتاجية للسياسة الصناعية الجديدة.
- تصميم نظام معلومات لاحتياجات بورصة المناولة والشراكة.
- إنشاء 04 مختبرات في المركز التقني للميكانيك.
- التطوير المحلي للمركز التقني للميكانيك.

✓ استفادت ANDPME من 10 عمليات دعم منها 08 عمليات خاصة بالتأهيل والمحددة في دفاتر الإرشاد للتأهيل في المجالات التالية:

- التشخيص ومخطط التأهيل.
- الخبرة المالية.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التنمية التجارية.
- الإدارة.
- الإنتاج.
- الجودة.

✓ قام برنامج PMEII بنشر دفاتر الإرشاد الثمانية (08) وقام بدورات تدريب نفذت لصالح ANDPME ركزت على ما يلي:

- دراسة تنظيمية لمرافقة ملف التغيير التشريعي للوكالة.
- إعداد مفكرة (Cahier des Charges) لنظام المعلومات للبرنامج الوطني للتأهيل.

✓ استفادت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) من مساعدة تقنية لتصميم وتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية وذلك لتطوير المناطق الصناعية.

✓ استفادت غرفتي التجارة والصناعة بناء على طلب من وزارة التجارة من دراسة تشخيصية مصحوبة بخطة عمل تنظيمية بالإضافة إلى عمليات التدريب.

✓ تم دعم أموال الضمان من خلال 05 عمليات، حيث 03 عمليات كانت لصالح FGAR من خلال إنشاء منظمة جديدة ونظام المعلومات وتنظيم التدريب وذلك في إطار تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن 02 من العمليات كانت لصالح CGCI من خلال دعم تطوير نظام المعلومات وإجراء دراسة لإنشاء وتنظيم الإدارة الإقليمية.

✓ تم إجراء عمليتين من خلال المساعدة التقنية لـ FCE لتصميم وإنشاء خلية المراقبة القانونية والاقتصادية والمعلوماتية.

✓ استفادت APAB من دراسة لصناعة المشروبات تم نشرها وعرض نتائجها في مؤتمر تم تنظيمه من خلال PMEII وAPAB.

✓ لتحقيق هذه العمليات تم اعتماد ميزانية بلغت 1.714 مليون دج للخبرة على المدى القصير.[1]

[1] :**Dossier de presse PMEII**, op cit, p09.

ومنه ما نلاحظه على هذا البرنامج بالمقارنة بالبرامج السابقة على أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي، كما أنه وبخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلبات الانضمام، فمن خلال هذا البرنامج تم تحديد عينة من المؤسسات القادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه.

كما نلاحظ أن هذا البرنامج يستند على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات.

يعتبر برنامج PMEII خطوة هامة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي ومنه التوجه نحو مشروع إستراتيجيات الجزائر الالكترونية.

حيث تعتبر نتائجه المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة خلال الفترة (2009-2013) مقبولة نوعا ما من خلال ما تم اعتماده من برامج وعمليات تشخيصية وتأهيلية إضافة إلى التدريبات في المجالات المختلفة وحسب محاوره.

ثالثا: حصيلة نتائج برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ

في إطار الشراكة التقنية الألمانية الجزائرية GIZ تم صياغة البرامج المذكورة سابقا لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دورات تكوينية وتدريبية ساهمت في تطوير الهياكل الاقتصادية والرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بميزانية قدرت بـ 8 مليون أورو خلال الفترة (2006-2013)، وتتمثل أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

1. نتائج برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة DEVED: من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل الاندماج ونمو الصناعات وفي إطار تحرير السوق تم تنفيذ هذا البرنامج في إطار الشراكة التقنية الألمانية الجزائرية GIZ في مرحلتها الثانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى أفريل 2003 بقيمة 2.3 مليون دوتش مارك، وفي المرحلة الثالثة اهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وذلك من جويلية 2003 إلى جانفي 2006.

1.1. نتائج المرحلة الثانية (2000-2003): يمكن تلخيص نتائج المرحلة الثانية في:[1]

- توفير عروض استشارة على مستوى مراكز الدعم، والانتهاء من تكوين 30 مستشارا في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انطلاق منتجات الاستشارة الخاصة والتي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لـ 20 مؤسسة صناعية متوسطة.
- انتهاء مشروع تضمن 12 ملتقى عالجت محاورها التصدير والشراكة ونظام المعلومات والجودة وغيرها من الدراسات التي تهم مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1. نتائج المرحلة الثالثة (2003-2006): تم تكوين مستشارين في التسيير وذلك بإنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من مستشارين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم ويمكن تلخيص نتائج هذه المرحلة في:

[1] :إكرام مياسي، مرجع سابق، ص ص 290-291.

- توجيه نشاط استشاري لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولقد احتل مكانة هامة من خلال أدوات إستراتيجية جديدة تتمثل في التخلي عن التوجه الأحادي الخاص بتحسين ورفع قدرات الاستشارة والتكوين بطريقة أحادية من خلال مراكز الدعم الجهوية والتي أظهرت أنها محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات والقدرات الموجودة.
- تم تطوير البنية التحتية لمراكز الدعم إلى شبكة أكثر اتساعا بإدخال معاهد التكوين الخاصة في التسيير والجمعيات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكاتب الاستشارة الخاصة بإدارة الأعمال ومستشارين ومكونين مستقلين.

2. نتائج البرامج المرافقة لـ GIZ: تتمثل أهم النتائج المتحصل عليها من خلال تنفيذ البرامج المرافقة لـ GIZ فيما يلي:[1]

- **بالنسبة لبرنامج تسيير الموارد الطبيعية وتغير المناخ والطاقة تمثلت نتائجه في :**
  - تطوير المواصفات القياسية والبرمجيات لتصميم تشييد المباني الموفرة للطاقة.
  - التحقق من صحة الخطة الوطنية للمناخ من قبل لجنة مشتركة بين القطاعات.
  - تطوير الخطة الوطنية للحفاظ على البيئة.
- **بالنسبة لبرنامج الابتكار والتنمية المستدامة للمقاولاتية والتوظيف تمثلت نتائجه في:**
  - تم اعتماد إستراتيجية الابتكار.
  - تم تنفيذ خدمات جديدة.
  - تم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.
  - إنشاء شبكات أصحاب المصالح في قطاعات محددة.
- **بالنسبة لبرنامج تأسيس معهد علوم المياه والطاقة وتغير المناخ:**
  - تم البحث عن حلول لمواجهة التحديات الحالية التي تواجه قطاع المياه والطاقة وتغير المناخ.
  - تم تدريب الطلاب لدعم التنمية المستدامة في المنطقة.
- **بالنسبة لبرنامج تعزيز دور المرأة في المغرب العربي:** لقد تم تنفيذ تدابير محددة للمساواة بين الجنسين في المجالات التالية: المياه، الطاقة، والاقتصاد.

رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من برامج التأهيل الاوروبية على مستوى ولاية بسكرة

نظرا للصعوبات التي واجهتنا في الحصول على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برامج التأهيل الاوروبية على المستوى الوطني فقد اعتمدنا على المؤسسات المنخرطة على مستوى ولاية بسكرة نظرا لحصولنا على معلومات ذات مصداقية للتعرف على واقع هذه البرامج ميدانيا.

1. نماذج عن المؤسسات المنخرطة في البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME على مستوى ولاية بسكرة: لقد بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME في ولاية بسكرة 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث كانت النسبة الأكبر من الاستفادة إلى قطاع الصناعة الغذائية والذي يضم 08 مؤسسات أي ما يعادل 53% من إجمالي المؤسسات المستفيدة من البرنامج لولاية بسكرة، والجدول التالي يبين قائمة المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME.

[1] :**Le portfolio de la GIZ en Algérie**, pp 02-03

الجدول رقم(85): المؤسسات المنخرطة في برنامج EDPME على مستوى ولاية بسكرة

اسم المؤسسة	طبيعة النشاط	عدد الفروع	عدد العمليات	ملاحظات
باباهم للاجر	صناعة الاجر	10		
بيسكو–فروي	تكيف التمور	10		تشخيص اولي
ايكودات	تكيف التمور	20		تشخيص تأهيلي مبدئي
مؤسسة حدود سليم	تكيف التمور	30	10	عملية جديدة: الحصول على معدات الاعلام الالي
قريل باست	صناعة الاشرطة البلاستيكية	10		تشخيص اولي
قديلة	مياه معدنية	20		
المؤسسة العامة للبسكويت	صناعة البسكويت	10	10	تشخيص اولي
سوكودات	تكييف التمور	10		تشخيص اولي
سوفتاكس	مصنع غزل الخيوط	10		
البركة–طولقة	تعبئة وتغليف بالبلاستيك	60	10	تشخيص اولي
بوترام	صناعة الفخار	30		
مطاحن الجنوب الكبرى	صناعة القمح الصلب والقمح اللين	10		تشخيص اولي
الاخوة جودي للانجاز	صناعة الات الصناعة الغذائية			تشخيص اولي
مؤسسة الشاذلي	تكييف التمور			تشخيص اولي
بيو اووازيس	تكييف التمور			تشخيص اولي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع **السيد : جمال الطويل** تقني سامي في الاعلام الالي مكلف ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(سابقا) بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية بسكرة.

و في إطار التحضير لبيئة أكثر تنافسية التحقت المؤسسات الموضحة في الجدول ببرنامج EDPME، حيث نفذ هذا البرنامج من طرف فريق من الخبراء الأوروبيين والجزائريين، وذلك بإتباع المنهج التالي:

- التعرف على المؤسسات.
- اختيار المؤسسات الملائمة لإجراء التأهيل.
- إجراء تشخيص للمؤسسة وذلك في مختلف المجالات التسييرية (تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية، المحاسبة مراقبة التسيير، التسويق والتجارة).
- تسطير نشاطات برامج التأهيل والتطوير.
- متابعة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

واعتمدت عملية التشخيص على معرفة جوانب القوة والضعف واستنباط المعايير التي يجب التحكم فيها، ومن ثم التكوين في مختلف الجوانب التسييرية المعدة في إطار هذا البرنامج، ولقد بينت نتائج التشخيص في المؤسسات الموضحة في الجدول السابق إلى ضرورة التحكم في معياريين أساسيين هما:

- التحكم في التكاليف.

- بذل جهود تسويقية من خلال دراسة السوق.

ومن خلال ما تم توضيحه في الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات توقفت عند مرحلة التشخيص الأولي حيث لم تستفيد من أي دعم أو مساعدة لذا فيمكن اعتبار أن نتائج هذا التشخيص لم تأتي بجديد حيث تبين أن الأفكار التي طرحت من قبل القائمين على البرنامج من دراسة للسوق ومقترحات قدمت كانت محددة سابقا.

فما يمكن استنتاجه من آراء مسيري هذه المؤسسات على مستوى ولاية بسكرة أن هذا البرنامج في حقيقته ما هو إلا دراسة وبحوث لمعرفة أسواقنا الوطنية وقدرة مؤسساتنا على منافسة المؤسسات الأوروبية التي ستستفيد من هذه الدراسة التفصيلية قبل دخولها، وما يثبت ذلك هو أن 15 مؤسسة منخرطة في البرنامج على مستوى ولاية بسكرة لم تستفيد من أي شيء بعد عملية التشخيص الأولي.

2. نماذج عن المؤسسات المنخرطة في برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II على مستوى ولاية بسكرة.

بلغ عدد المؤسسات المنخرطة من برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PMEII على مستوى ولاية بسكرة 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نوضحها في الجدول التالي حسب المعلومات التي توفرت لنا من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية بسكرة.

الجدول رقم (86): المؤسسات المنخرطة في برنامج PMEII على مستوى ولاية بسكرة.

اسم المؤسسة	الملاحظات
شادلي صلاح الدين	سحب استمارة الانخراط لأسباب تقنية
أولاد نايل للآجر	سحب استمارة الانخراط لأسباب تقنية
عموري للآجر	سحب استمارة الانخراط لأسباب تقنية
غربية موسى	التوقف بعد التشخيص الأولي (المقابلة مع الخبير)
مركب الدواجن الزيبان لوطاية	التوقف بعد التشخيص الأولي (المقابلة مع الخبير)
PORTRAM	التوقف بعد التشخيص الأولي (المقابلة مع الخبير)
SABA D'OR	التوقف بعد التشخيص الأولي (المقابلة مع الخبير)
المشروبات الغازية طولقة	استفادت من عمليات تدريبية
حدود سليم	استفادت من عمليات تدريبية
مطاحن الجنوب الكبرى	استفادت من عمليات تدريبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع **السيد: جمال الطويل** تقني سامي في الاعلام الالي مكلف ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سابقا) بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية بسكرة.

من خلال الجدول يتبين أن 3 مؤسسات صغيرة ومتوسطة استفادت من برنامج PMEII خلال الفترة (2009-2012) على مستوى ولاية بسكرة من خلال القيام بعملية تدريبية في مجال التكنولوجيا والاتصال وإجراء دورات تدريبية لتكوين الإطارات القائمة على هذه المؤسسات بعد إجراء التشخيص الاولي الذي قام بها الخبراء إلا أن عملية التأهيل لم تستمر بل توقفت في كل من المؤسسات الثلاثة وذلك لعدم الجدية من طرف القائمين على المؤسسات على القيام بأنشطة البرنامج كما هو مقرر.

3. نماذج عن المؤسسات المستفيدة من برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ على مستوى ولاية بسكرة:

تماشيا مع الحركة العالمية حاولت الجزائر البحث عن الكيفيات التي تسمح لها باحتلال وضعيات تنافسية على مستوى أسواقها فضلا عن الأسواق الأوروبية والدولية والتي تتميز بالمنافسة القوية، فقد أصبح من الضروري اعتماد سياسيات صناعية جديدة بالاستفادة من التجارب الأجنبية في هذا المجال ولهذا جاءت فكرة تطبيق إستراتيجية أنظمة الإنتاج المحلية SPL والمجمعات الصناعية Cluster والتي حققت نجاحا معتبرا في عدد من الدول، وفي إطار الشراكة الأورو جزائرية استفادت ولاية بسكرة من دعم ومرافقة GIZ للمؤسسات والحرفيين المنخرطين في نظام الإنتاج المحلي بولاية بسكرة من خلال الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل والتجمعات الصناعية للتمور.

1.3. نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بولاية بسكرة: تم اعتماد نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بولاية بسكرة من خلال نشاط مشتقات النخيل على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف وذلك من أجل تأطير الحرفيين العاملين في المجال وتوفير فرص عمل حيث تم تكوين الحرفيين الناشطين في مجال مشتقات النخيل من خلال ثلاث دورات تكوينية بالتعاون مع الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

2.3. التجمعات الصناعية أو تجمعات الابتكار للتمور Cluster–Dattes: تعد تجمعات الابتكار نوعا من التطور الاقتصادي المستدام الذي تسعى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية بسكرة إلى تحقيقه بالتعاون بين المتعاملين والمنتجين في مجال التمور من خواص وعموميين، بحيث ينتظمون في تجمع محدد لتبادل الخبرات والتفكير معا في ضبط الصعوبات والعقبات لتحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس المجال.

حيث يعد نمط تنظيمي فعال وناجح للتعاون والتكامل بين المتعاملين لنفس القطاع ويشكل مركز اتصال فيما بينهم من خلال شبكات التضامن والتعاون الذي يسمح بتطوير وتحديث المؤهلات والكفاءات المهنية مع قابلية خلق مؤسسات جديدة بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الموجودة من خلال تحسين أنظمة الابتكار وتنمية الموارد البشرية.

ساهمت GIZ في دعم التجمعات الصناعية أو تجمعات الابتكار ابتداء من سنة 2012 من خلال اعتماد برنامج Cluster–Dattes وإجراء دورات تكوينية وتدريبية للقائمين على المؤسسات، حيث كانت متابعة الخبراء من خلال المعايير الدولية المميزة IFS للتدقيق والذي توضح الكيفية التي يستلزم على المؤسسات السير بها حتى تتمكن من الحصول على شهادة المصادقة والمطابقة للمنتجات الغذائية ولقد تم اعتماد خبير فرنسي قام بزيارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج Cluster–Dattes وقام بوضع نقاط القوة والضعف لكل مؤسسة، حيث يقوم هذا الخبير بمراقبة هذه المؤسسات كل ستة أشهر ويقوم بإعداد تقرير عن حالة المؤسسات أي هل المؤسسة تسير وفق معايير IFS أو لا، وهل هي مخولة للحصول على شهادة IFS.

وحسب آخر زيارة للخبير الفرنسي لوحدات توضيب وتصدير التمور بولاية بسكرة المنخرطة في برنامج Cluster–Dattes، وجد ان هناك وحدات تسير وفق معايير IFS وهي مؤهلة للحصول على شهادة IFS وأخرى غير مؤهلة للحصول على الشهادة ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (87): وحدات توضيب وتصدير التمور بولاية بسكرة المنخرطة في برنامج Cluster–Dattes

اسم الوحدة	المنقطة	قرار الخبير
وحدة AGRODATTE لتوضيب وتصدير التمور	منطقة التجهيزات بسكرة	مؤهلة للحصول على شهادة IFS
وحدة SUDACO لتوضيب وتصدير التمور	بسكرة	مؤهلة للحصول على شهادة IFS
وحدة HADDOUD لتوضيب وتصدير التمور	بلدية طولقة بسكرة	مؤهلة للحصول على شهادة IFS
وحدة PHENIX لتوضيب وتصدير التمور	منطقة الدروع بلدية شتمة بسكرة	مؤهلة للحصول على شهادة IFS
وحدة KIRSANE لتوضيب وتصدير التمور	بلدية طولقة بسكرة	غير مؤهلة للحصول على شهادة IFS
وحدة BIOOASIS لتوضيب وتصدير التمور	بلدية أوماش بسكرة	غير مؤهلة للحصول على شهادة IFS

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع **السيدة: قرار نجلاء** تقني سامي في الاعلام الالي مكلفة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حاليا) بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية بسكرة.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

بعد تطرقنا لأهم نتائج البرامج الوطنية والاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد صعوبات تطبيق برامج التأهيل المرافقة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومن ثم توضيح انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم آفاقها المستقبلية.

أولا: تحديات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن برامج التأهيل التي تم وضعها وتنفيذها في الجزائر لم تنفذ بالطريقة التي وضعت لها، حيث اعتمدت على تعديلات عديدة، كما واجهتها صعوبات كثيرة جعلتها تنحرف عن مسارها وتغير فيه وذلك نتيجة ظروف إنجاز برامج التأهيل والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1. تعدد برامج التأهيل: من خلال عرضنا لبرامج التأهيل وجدنا بأنها متعددة وطبقت في مراحل متداخلة ومن جهات مختلفة لها صلاحيات متداخلة، فالبرامج وضعت أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمارس نشاطا صناعيا، وقد تزامنت هذه الوضعية مع وجود وزارتين وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بالإضافة إلى التغيرات التي كانت تطرأ على وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ثم أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والآن أصبحت وزارة الصناعة والمناجم مما ترتب عليها نوع من الخلط لدى المتعاملين سواء المؤسسات أو القائمين على تطبيق ووضع البرامج مما يؤدي إلى ضعف وتشتت الإمكانيات والموارد البشرية، المادية والمالية، كما تميزت برامج التأهيل بتعدد العمليات التي قد تصل إلى 15 عملية، مما يجعل من المستفيد غير قادر أو مستعد للقيام بها.

[1]: لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص252.

2. **القيود المالية:** إن المؤسسة التي تشرع في تطبيق برنامج التأهيل تحتاج إلى موارد مالية، فبالرغم من وجود دعم مالي أوروبي إلى أن المبالغ المخصصة في إطار المساعدات الأوروبية لم تدفع بالكامل وكانت نسبة الاستفادة ضعيفة جدا، وهو ما تم توضيحه في المطلب الأول، بالإضافة إلى تباطؤ البنوك في منح القروض.
3. تعتبر برامج التأهيل برامج اختيارية طوعية، ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حول تلك البرامج فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات وتخوف أصحابها من مواصلة كامل مراحل برنامج التأهيل.
4. عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل من تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسب معينة من تكاليف التأهيل وهذا الأمر لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها.
5. كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.
6. معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة البرامج الوطنية نظرا لنقص الخبراء والمختصين في تنفيذ هذه البرامج.
7. نقص الاتصالات، حيث كانت السبب في تأخر تطبيق البرامج في مواعيدها المحددة، مما تطلب الكثير من الجهود لتعريف المستفيدين بأهمية البرامج والقيام بالتصحيحات اللازمة في كل مرة.
8. تميزت البرامج بنقص الخبرة لدى مكاتب الاستشارة الجزائرية.
9. عدم التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانضباط في أداء المهام المكلف بها في إطار برامج الدعم الأوروبية.

إن برامج التأهيل التي تم تطبيقها تعتبر شكلا من أشكال الدعم لكن الحقيقة أن هناك جهود كثيرة تبذل من طرف الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأتي في إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتظهر في السياسات المالية والنقدية والتجارية، حيث شملت الإصلاحات إلغاء وتخفيض الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم الجمركية وتخفيض معدلات الفائدة ومنح قروض بدون فوائد وتخفيف القيود البيروقراطية وغيرها، ومن بين أهم الإجراءات المقترحة لإنجاح برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر ما يلي:

- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع ميدان نشاطها مع العمل على ضمان استمراريتها وبقائها بتشجيع قدرتها على المنافسة وتحسين أدائها ضمن حركية التطور التكنولوجي.
- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المؤسسات، بوضع تسهيلات بنكية وتحسين الخدمات المالية.
- تحسين نظام المعلومات المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بجميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية.

ثانيا: تحديات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

إن مكاسب اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ليست فورية، ولا يمكن تصورها على المدى القريب بل بالعكس ستعرف الجزائر مشكلات راهنة في المالية العامة بسبب النقص في إيرادات الجمارك الناجمة عن عملية التفكيك الجمركي، والذي يجب تعويضه من مصادر أخرى كضريبة القيمة المضافة، وعلى الاقتصاد ككل ستكون لها أثار اجتماعية وخيمة، وتبقى المنافع التي تتوقعها الجزائر على المدى المتوسط والبعيد ذات أهمية استراتيجية جراء الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية التي ستؤدي إلى تحديث الاقتصاد والكيان السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الجزائر في المنافسة على الصعيد الدولي ومواجهة تحديات العولمة، وفتح أفاق جديدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والواقع أن اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية لم تخلو من العوائق والتحديات إلا أن أولويات العوائق التي تواجه الجزائر تختلف عن أولويات العوائق التي تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي تعد فيه مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج

النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية، تكون أولويات الجزائر في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية، زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان وأخطار التبعية والتفتت.[1]

فالبرغم من الامتيازات التي تحصلت عليها الجزائر من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تخفي ورائها العديد من الآثار السلبية التي تعد تحديات بالنسبة للاقتصاد الوطني عليه مواجهتها، ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

1. إن تحرير المبادلات التجارية الصناعية بين الطرفين الجزائري والأوروبي من شانه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية وهذا من خلال اختفاء العديد من المؤسسات الغير قادرة على المنافسة في السوق، أي أن الانعكاسات السلبية للدخول في منطقة التبادل الحر على الجهاز الإنتاجي متعددة إذ يمكن أن تتسبب في التخلي عن أنشطة صناعية والوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية وإغلاق وحدات إنتاجية وإعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي[2].

2. إن الاتفاق غير متكافئ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهو لصالح هذا الأخير، فالمبدأ القائم على التبادل على أساس نظام (FIFO(premier arrivé premier servi ميدانيا، فحسب تدخلات العديد من أرباب العمل فان الجزائر لم ولن تستفيد منه وهو ما أدى فعلا إلى انسحاب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق نذكر مثلا غلق ثلاث مصانع سكر وتسريح 1000 عاملا.

3. عدم تكافئ الاتفاق بين الطرفين حيث استفاد الاتحاد الأوروبي من فتح أسواق جديدة مثل الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الجزائر في حين لم يحدث مثل هذا بالنسبة للجزائر،كما أن المساعدات المالية صغيرة جدا.

4. منطقة التبادل الحر لا تخدم الطرفين، وحتى يحدث ذلك يجب أن تقام على أساس التعاون المتبادل وليس سيطرة طرف على طرف أخر، ولهذا يرجع بعض المحللين ضعف الجزائر إلى عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى يومنا هذا.[3]

5. إن التخلي عن بعض النشاطات الغير قادرة على المنافسة من جراء غلق وحل المؤسسات يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحول العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية والتي هي مرتفعة أصلا في الجزائر[4].

6. إن المنظومة البنكية تعاني تأخر في هياكلها، حيث مازالت بعض بنوكها تتميز بحالة الجمود وعدم الفاعلية، وهذا راجع بالدرجة الأولى لطبيعة البنوك كونها لازالت عمومية، ولهذا فالنظام البنكي الجزائري يشكل احد العقبات أمام الشراكة الأوروبية حيث انه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فالاقتصاد يعاني حاليا من مشكل تسير سيولة وعدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض أو القروض بالنسبة للتجارة الخارجية، ومن جانب أخر فالقطاع المالي يعرف نقائص هامة في الجزائر مع غياب آلية البورصة على الرغم من وجود بورصة للقيم المنقولة والتي تتضمن سوى ثلاثة أسهم خاصة بالاستثمار المؤسساتي.[5]

---

[1]: شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – دراسة حالة دول المغرب العربي**–، مرجع سابق،ص ص 222-223.

[2]: :براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مرجع سابق،ص 25.

[3]: غراب رزيقة ورقاد سليمة، **آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وآثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006،ص 07.

[4]: براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مرجع سابق،ص25.

[5]: رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري**، مرجع سابق،ص 14.

ثالثا: انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الفصل الثالث لاحظنا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة في ترقية الصادرات مما يترتب على الجزائر اغتنام فرصة الاستفادة من الانعكاسات الايجابية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية قدر الإمكان ومحاولة التقليل من انعكاساتها السلبية على القطاع الخاص وخاصة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة.

1. **الانعكاسات الإيجابية:** سوف يكون لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية انعكاسات وآثار إيجابية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ما يلي:

– سيوسع هذا الاتفاق السوق الخارجية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل دول أخرى تتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الوطني[1] ومنه إتاحة فرصة للتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي.

– الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق مع الاتحاد الأوروبي، فمن خلال هذه الاتفاقية يمكن التحكم الأفضل في إدارة الموارد البشرية عن طريق الانتقاء الجيد والتكوين[2]، ومنه الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية والاستفادة من خبراتها والذي يعتبر حافزا لرفع مستوى التنافسية من خلال تحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر.

– انتهاج أساليب إدارية حديثة فالشركاء الأجانب يتيحون فرصة لنقلها لأنهم يمثلون مصدرا من مصادر توظيف الفنون الإدارية والتنظيمية، حيث ستكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فرصة الاستفادة من المهارات الإدارية العالية من خلال الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة مما سيمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية.[3]

– المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الجمركي، أي إزالة القيود أمام حركة التجارة الدولية سيجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قادرة على استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز من الإتحاد الأوروبي، وبتكلفة أقل، مما سوف يؤدي إلى تحسين التنافسية المحلية والدولية لها على المدى المتوسط ومما يستدعي إطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة لذلك يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة وإعداد دراسات مستقبلية عن الفروع التي تمتلك فيها قدرات تنافسية والبحث عن سبل دعمها.

– خلق مناخ ملائم للاستثمارات وعمليات التعاون من خلال انفتاح الاقتصاد الوطني.

2. **الانعكاسات السلبية:** من بين أهم الانعكاسات السلبية التي ستترتب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

– تحول سوق الجزائر إلى سوق استهلاكية بالدرجة الأولى دون الاستفادة من مزايا الاتفاقية كنظيراتها من دول الاتحاد بسبب منطقة التبادل الحر مما سيفقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحماية الخاصة التي كانت تحظى بها منذ نشأتها، فهي ستعرف منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأوروبية من خلال منتجاتها الأجنبية ذات الجودة العالية والتي ستعمل على إلغاء المنتوج الوطني الذي مازال يفتقر لمقاييس الجودة العالمية، ومنه فهي منافسة غير متكافئة مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومنه خروجها من السوق أو التحول إلى أنشطة أخرى.

– سيصعب على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع نظم الإنتاج والتسويق الجديدة التي تفرضها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في الأجل القصير،[4] حتى وإن كان يحتوي على نصوص للحماية من الإغراق كما نصت عليه المادة 22 من الاتفاقية.

---

[1] :عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبقة 02، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص107.

[2] :نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17افريل2006، ص602.

[3] :أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص103.

[4]: المرجع السابق، ص104.

– إن التنازلات التي يقدمها الطرف الجزائري ضمن الاتفاقية لا تخدم المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مثل إلغاء التعريفات المفروضة على المؤسسات وكذا التفكيك الجمركي الذي سوف يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية مما سيؤثر على النسيج الصناعي سلبا خاصة الذي مازال منه في مراحله الأولى.[1]

– إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ دون تأهيل مسبق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تأخر عمليات التأهيل سيؤدي إلى عدم مقدرتها على الصمود أمام تطور المؤسسات الأوروبية المنافسة لها، حيث أنه يوجد ما يقارب 90% من المؤسسات الجزائرية المتواجدة في السوق لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

وحتى تتمكن الجزائر من تجنب الآثار السلبية لمنطقة التبادل الحر يستلزم عليها اتخاذ إجراءات وسياسات صناعية تعويضية لدعم المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من العقبات التي ستنجم من إزالة التعريفات الجمركية.

رابعا: الأفاق والتوجهات المستقبلية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

في تصريح لأحد المسؤولين في الحكومة: "أن ما نريده من الشراكة الأوروبية هو الحصول على تكنولوجيات جديدة ورفع الإنتاج، تحسين جودة المنتجات، الحفاظ على مناصب الشغل وتوفير المزيد منها واحتمال كسب حصص في الأسواق المالية".

فنجاح اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يقتصر على تحرير المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شانه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

1. **الاجراءات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية** : يمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي[2]:

1.1. **اعادة التأهيل الصناعي**: والذي يقوم على ثلاث محاور أساسية:

✓ الاستثمارات غير المادية: ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية والبحث عن اقتحام أسواق جديدة.....الخ.

✓ الاستثمارات المادية: والتي تتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف.

✓ إعادة الهيكلة المالية: تتطلب إعادة الهيكلة المالية النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المادية من خلال دعم الإمكانيات الذاتية (رفع رأسمال المؤسسة، إصدارات جديدة.....الخ) والتحكم في حجم ونوعية الديون، بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل، فهي تتطلب أيضا تأهيل المحيط أي المتعاملين وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة.
- توفير وسائل النقل والاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع.
- تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين وهذا من اجل تكوين أفضل الكفاءات.

[1]: غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص49.

[2]: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، مرجع سابق، ص 430.

2.1. **توسيع نطاق الحكم الراشد:** إن الاستفادة من المكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالراشدة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي[1]:

✓ المؤسسات المنظمة للسوق: آي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، ووفرات الحجم، نقص المعلومات....الخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

✓ المؤسسات المحققة للاستقرار: وهي تلك المؤسسات التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في: وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

✓ المؤسسات المانحة للشرعية: وهي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكيات المنافية للمنافسة.

3.1. **ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:** من خلال تحليلنا للمساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع احتياجات الجزائر، فنجاح هذه الاتفاقية مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول الرأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي ورفع قدراتها التصديرية.

4.1. **ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقية الشراكة عامل هام لإنجاح هذه الاتفاقية غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية وتوفير البني التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها هي المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة.

وعلى هذا الأساس ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب.

5.1. **تحرير الاقتصاد وتنفيذ الخوصصة ورفع القيود أمام القطاع الخاص:** وهذا يعني إنشاء الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص في توفير البنية التحتية وخدماتها وتفعيل الإطار القانوني اللازم للخوصصة وإنشاء هيئات رقابية جديدة ومنحها الصلاحيات اللازمة لضمان وتنفيذ برنامج الخوصصة بشكل فعال ومسؤول.[2]

6.1. **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية** :تتركز عملية نجاح استراتيجية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على مجموعة من الإجراءات يجب اتخاذها لمواجهة تحديات منطقة التبادل الحر وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهي كالتالي:[3]

- محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله.
- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني والذي يعد عاملا مهما لعملية الشراكة.

[1]:المرجع السابق، ص ص 431-432.

[2] :شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – دراسة حالة دول المغرب العربي**-، مرجع سابق، ص224.

[3] : عديسة شهرة، **آثار الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص156.

- وضوح وشفافية القوانين والسياسات الاقتصادية مع استقرارها.
- زيادة مرد ودية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية حيث تمثل الإيرادات الجمركية 28% من الإيرادات الجبائية.
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات.
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية وعملية الاستفادة من الخبرات في المجالات البشرية والتسويقية.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية.
- إصلاح القطاع العام وتوسيع الخوصصة وتفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- تعزيز الاستقرار المالي وانضباط الميزانية واعتماد سياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريفة بصفة خاصة لتحقيق سعر صرف مستقر وله القدرة على المنافسة.[1]
- تقليص الدين الخارجي لتجنب تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي عند تحرير التجارة، ولكسب ثقة المتعاملين لجذب المستثمرين.
- إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي الشامل لتحقيق مزايا للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا لانعكاسات انفتاح السوق.

2. الأفاق والتوجهات المستقبلية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية : ان العناصر التي تقوم عليها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية لا ترتبط حاليا فقط بالتكاليف المالية لعوامل الإنتاج بل أنها ترتبط أكثر فأكثر بنوعية الهياكل القاعدية والأدوات وفعالية مصادر الابتكار والقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير للمؤسسات لاكتساب التكنولوجيات الجديدة والتحكم فيها وملائمة إستراتيجيتها للسوق، ومن خلال هذا يمكن تحديد أهم الأفاق والتوجهات المستقبلية للشراكة الاورو جزائرية من خلال ما يلي:

– إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية والعمل على حصولها على الشهادة المطابقة للمواصفات الدولية(ISO)، وخوصصة القطاعات الأقل كفاءة والشراكة مع المؤسسات الأوروبية للاستفادة من الخبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية وخلق مناخ استثماري مناسب وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل هذا من شانه أن يؤدي إلى[2]:

- خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مدا خيل إضافية للسكان.
- تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات.
- بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الصناعي وتنويعه.
- التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك اللجوء إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة وتمثيلها وتطويرها.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الوطنية.

– من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط، فبدائل الطاقة النفطية من فحم حجري وطاقة نووية وطاقة مائية مكلفة وملوثة للبيئة الطبيعية، ومن المتوقع أن يزداد دور الغاز في منافسة النفط بسبب انخفاض الملوثات البيئية فيه، بالنسبة لاروربا يمثل استهلاك الغاز حاليا 20 % من الطاقة الأولية وستبلغ حصتها 34 % في سنة 2030 وهذا يعني تزايد الطلب على الغاز وزيادة الشركاء الأوروبيين في إنتاج هذا المنتوج.

---

[1]: بلقاسم زايري، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد03، ديسمبر 2005، ص74.

[2]: زعباط عبد الحميد،**الشراكة الاورو متوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري**،مرجع سابق،ص65.

– مع بروز القطاع الخاص خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواجهة سيساعد على خلق نسيج صناعي في المدى البعيد.

– اعتماد دورات تكوينية وتدريبية لتكوين القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف عمليات الانتاج والتسويق والجودة والتمويل وتسيير الموارد البشرية من خلال برامج التأهيل الاوروبية GIZ, PME II المعتمدة في الجزائر.

– تم اعتماد برنامج توجيهي للفترة (2014-2020) من خلال الوسيلة الاوروبية للجوار والشراكة من اجل تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الاوروبية الجزائرية استعدادا لإنشاء منطقة التبادل الحر في 2020 .[1]

[1] :**Rapport de coopération union européenne-Algérie**, Délégation de l'union européenne en Algérie, Ed :2014 ,p11.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص النتائج التالية:

- من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات لابد من تنفيذ برامج لتأهيلها بهدف تعزيز موقعها في السوق المحلية والسوق الخارجية، فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تحث على تطوير المؤسسات الاقتصادية، وهو برنامج طوعي منفصل على سياسات ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسات.

- اعتمدت الجزائر مجموعة من برامج التأهيل الوطنية خلال الفترة (2000-2014) حيث تم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2002 وكان هدفه تأهيل 1000 مؤسسة خلال الفترة (2002-2012) إلا أن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها بلغت 151 مؤسسة خلال الفترة (2002-2010)، أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى توفير الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تنفيذه سنة 2007، حيث بلغت عدد المؤسسات التي تم تأهيلها 351 مؤسسة منها 32 مؤسسة استفادت من كافة عمليات التأهيل وذلك خلال الفترة (2007-2010)، كما تم اعتماد برنامج وطني آخر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2014) والذي كان هدفه تأهيل 20000 مؤسسة وحسب إحصائيات سنة 2012 تم تأهيل 191 مؤسسة فقط.

- اعتمدت الجزائر على برامج أوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال المساعدات المالية المقدمة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، حيث تم اعتماد برنامج EDPME خلال 5 سنوات (2002-2007) الا أن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها ضمن هذا البرنامج لم تتجاوز نسبة 50% من هدفه المقرر أي تأهيل 3000 مؤسسة، حيث استفادت 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برنامج EDPME وتمكنت من تطبيق حوالي 1751 عملية تأهيلية بميزانية قدرت بـ 66 مليون أورو .

- يعتبر برنامج PMEII خطوة هامة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي ومنه التوجه نحو مشروع إستراتيجيات الجزائر الالكترونية، حيث استفادت 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برنامج PMEII خلال الفترة (2006-2014) وتمكنت من تطبيق عمليات تكوينية وتدريبية ساعدت على ترقيتها ودعمها بميزانية قدرت بـ 45 مليون أورو خلال ثلاث سنوات.

- استفادت كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التعاون الألماني الجزائري من خلال GIZ من دورات تكوينية وتدريبية ساهمت في تطوير الهياكل الاقتصادية والرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بميزانية قدرت بـ 8 مليون أورو خلال الفترة (2006-2013).

- إن تطبيق برامج التأهيل يحتاج إلى موارد مالية، فبالرغم من وجود دعم مالي أوروبي إلى أن المبالغ المخصصة في إطار المساعدات الأوروبية المخصصة للجزائر لم تدفع بالكامل وكانت نسبة الاستفادة ضعيفة جدا، حيث عرفت المساعدات المالية الأوروبية المقدمة للجزائر خلال الفترة (2000-2006) تطور بنسبة +14% مقارنة بالفترة (1995-1999)، كما عرفت انخفاض بنسبة -25% خلال الفترة (2007-2013) وهذا الانخفاض يعود إلى عدم الاستغلال الامثل لهذه الموارد من طرف الجزائر والى عدم كفاية المساعدات المالية الأوروبية المقدمة مقارنة باحتياجات الجزائر.

- تعود النتائج المحققة من البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضعيفة مقارنة بالأهداف المقررة بسبب الصعوبات التي تواجه برامج التأهيل نتيجة الظروف التي أنجزت فيها.

– حسب المعطيات المقدمة من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على مستوى ولاية بسكرة نستنتج ان برامج التأهيل الاوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا دراسة وبحوث لمعرفة أسواقنا الوطنية وقدرة مؤسساتنا على منافسة المؤسسات الأوروبية التي ستستفيد من هذه الدراسة التفصيلية.

– لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية آثار إيجابية وسلبية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يترتب على الجزائر اتخاذ إجراءات حمائية وسياسات صناعية لمواجهتها.

الخاتمـــــة

1. الخلاصة العامة

تميزت سنة 1995 بمرحلة جديدة من العلاقات بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث تم تصميم الأسس العامة لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 والتي تعد في نظر الطرف الأوروبي بديلا لاتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 والتي كانت ترتكز على التفضيلات التجارية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي فقط وبدون مقابل.

والجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى الوصول إلى مستوى التنمية الشاملة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمر بتحولات وإصلاحات تشمل جميع المجالات، حيث تم عقد اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث شكل هذا الاتفاق نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري في انفتاحه على العالم الخارجي، فحاولت السلطات الاقتصادية والسياسية الجزائرية تغيير تركيبة وهيكل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر انسجاما مع المتغيرات الجارية على المستوى العالمي.

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات تأثرا باتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، ولتجنب انهيار هذا القطاع قامت السلطات الجزائرية بتبني برامج تأهيل وطنية وأوروبية تعتمد على مجموعة من الاجراءات قصد تحسين موقع المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في اطار اقتصاد تنافسي، إلا ان هذه البرامج لم تحقق الاهداف المقررة بسبب عدم شموليتها لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بسبب الشروط المفروضة) وكذلك لعدم إكمال الوفاء بالتزاماتها تجاه معظم المؤسسات التي شملها التشخيص، بالإضافة الى عدم الالتزام بتطبيقها كما هو مقرر.

فلقد حاولنا من خلال هذا العمل الإلمام بمختلف المعاني والمفاهيم والمضامين النظرية للجوانب الاقتصادية والمالية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من خلال محاولة تحديد الكيفية التي تضطلع بها هذه الجوانب لتوفير التمويل اللازم لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر غير كافية لوحدها لتحقيق الاهداف الموضوعة.

وعموما فإذا كان التعاون من أجل تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية يظهر اليوم كضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية وأداة أساسية لتأهيل الأداة الإنتاجية، وتوسيع النسيج الصناعي، فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف، وخاصة فيما يتعلق بتمويل برامج إعادة الهيكلة الصناعية للشركاء من أجل النهوض بهذه الصناعات وجعلها في موقع تنافسي موازن لمثيلاتها الأوروبية كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها وذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات ولتحفيز العرض والسماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

2. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الدولية، فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في التشغيل وبمعدل إجمالي خلال فترة الدراسة بـ 16 % مقارنة بمعدل البطالة سنة 2013

الذي وصل إلى 9%، فضلا عن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بـ43.69 % خلال الفترة (2002-2012) وفي خلق قيمة مضافة وكذا ترقية الصادرات وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

✓ إن المساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا وقروض البنك الاوروبي للاستثمار ومساعدات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة والمخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة لم تكن كفاية مقارنة باحتياجات الجزائر، نظرا لضعف المبالغ المدفوعة مقارنة بما هو مخصص وعدم الاستغلال الامثل للجزائر لهذه الموارد وتباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة المحددة، وكذلك قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر، حيث يقوم برنامج ميدا على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المقترحة للتمويل وفق البرامج الاستدلالية (التوجيهية) الوطنية حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الاوروبي لهذا البلد كبيرة، فالجزائر خلال هذه الفترة (1996-1999) لم تقدم مشاريع كثيرة، وذلك بسبب الوضعية الامنية التي عاشتها خلال فترة التسعينات حيث كان لها تأثير كبير على حجم المساعدات المخصصة لها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والمالية التي عرفتها الساحة العالمية من أزمات مالية واقتصادية كأزمة الرهن العقاري وازمة اليونان وازمة السوق الائتمانية كل هذا ساهم في تخفيض المساعدات المالية الأوروبية للجزائر، كما ان نجاح هذه الاتفاقية مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لتأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول الرأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي ورفع قدراتها التصديرية، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

✓ إن مساعدة المؤسسات الصناعية الإنتاجية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها يتطلب تأهيلها، ولهذا يمكن تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على تنمية الكفاءات وترقية أنشطة الابداع ودعم محيطها الخارجي، حيث نجد تنافسيتها قد تتعدى الحدود الدولية عندما تتحكم في كفاءاتها وتقوم بالإبداع والابتكار، فهدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتبر هدفا إداريا في مجال تسيير الموارد والمنتجات، الأسواق والتمويل والتشغيل فحسب بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، باعتباره مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تواجهها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

✓ بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والمالية، التقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، قامت الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية بوضع برامج لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من أجل تأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وتحضيرا لتكييفها وأقلمتها مع متطلبات اقتصاد السوق والمنافسة، ولقد جاءت هذه البرامج تجسيدا لأهمية العلاقات التعاونية الأوروبية الجزائرية في دعم الاقتصاد الجزائري، الا أن النتائج المتحصل عليها من تطبيق برنامج EDPME وبرنامج PMEII والبرامج المرافقة لـGIZ لم تحقق نسبة 50% من الاهداف المقررة أي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا على المستوى الوطني، ذلك لان تطبيق برنامج التأهيل يحتاج إلى موارد مالية،

فبالرغم من وجود دعم مالي أوروبي إلى أن المبالغ المخصصة في إطار المساعدات الأوروبية لم تدفع بالكامل وكانت نسبة الاستفادة ضعيفة جدا، حيث اثبتت النتائج المتوصل اليها على مستوى ولاية بسكرة من خلال برنامج EDPME وPMEII وCluster Dattes عدم كفاية ما قدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعدم اكتمال إجراءاتها ذلك ان معظم المؤسسات التي استفادت من هذه البرامج توقفت في مرحلة التشخيص الأولي أو بسبب شروط الانخراط في هذه البرامج وتبين أن هذه البرامج في حقيقتها ما هي إلا دراسة وبحوث لمعرفة أسواقنا الوطنية وقدرة مؤسساتنا على منافسة المؤسسات الأوروبية التي ستستفيد من هذه الدراسة التفصيلية قبل دخولها، وهو ما جعل العديد من المؤسسات يرفضون الاستفادة منها، كما أعطت هذه البرامج على المستوى الوطني الاولوية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية خاصة فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية بواسطة المرافقة والتكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحصول على شهادة المطابقة مع المعايير الدولية، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

3. نتائج الدراسة

بعد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وفقا لإشكالية البحث المطروحة والاجابة عن التساؤلات أثناء عرضنا لأهم معالم البحث ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- إن نجاح الشراكة وتفعيلها يستلزم تحضير مناخ ومحيط اقتصادي واسع يشمل كل المجالات كإصلاح المنظومة النقدية المالية والجبائية، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين اقتصاد السوق.

- تم تصميم الأسس العامة للشراكة الاورو متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة في نهاية نوفمبر 1995،حيث تم الاتفاق على إقامة شراكة بين الطرفين من خلال ثلاث محاور، تمثل المحور الأول في القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول 2010، والمحور الثاني تمثل في تحقيق الاستقرار بين هذه الدول أما المحور الثالث فيخص الجوانب الاجتماعية والثقافية بهدف تعزيز التعاون بين الدول المتوسطية والدول الأوروبية.

- عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية للدول الشريكة ويعتبر برنامج ميدا أهم البرامج المالية المرافقة لمشروع الشراكة الاورو متوسطية والذي يهدف إلى دعم عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للدول المستفيدة، كما تعتبر قروض البنك الأوروبي للاستثمار عاملا هاما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الاقتصادية عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية الموجهة لتطوير الهياكل الاقتصادية ومشاريع حماية البيئة ودعم القطاع الخاص.

- تماشيا مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الدولي مرت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية منذ الاستقلال حيث كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء الهياكل القاعدية للدولة وبعد الأزمة التي شهدتها الجزائر سنة 1986 وتحديدا سنة 1990 جاء قانون النقد والقرض الذي ساهم في إرساء قواعد النظام الجزائري وسمح بالانفتاح الدولي، الأمر الذي شجع الاستثمار والشراكة في الجزائر، كما قامت الجزائر بإصلاحات مفروضة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي والتي كان الهدف منها القضاء على عجز الميزانية وتوازن ميزان المدفوعات وترقية النشاطات الاقتصادية ودعم الاستثمار، حيث حققت هذه الإصلاحات نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي كما انعكست سلبا على المستوى الاجتماعي.

- وقعت الجزائر رسميا على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في افريل 2002 بمدينة فالنيسيا، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 حيث تضمنت الاتفاقية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية قصد إقامة منطقة التبادل الحر بحلول 2020.

– تؤدي دراسة دوافع وخلفيات الشراكة الاورو جزائرية كمشروع أوروبي إلى استخلاص عمل الأوروبيين بمقولة "لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات ولا حريات من دون تنمية"، وهذا ما يفسر الأولويات المطروحة كيفية معالجتها وصياغتها.

– يتمثل الجانب المالي والاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية والخاصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات التبادل مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الغات GATS عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وإقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والبرامج الإرشادية أو المخصصات المالية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، مع امكانية تطوير صيغ تمويلية أخرى في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي انطلق في جويلية 2008.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا لقدرتها المتميزة على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة نظرا لقدرتها على توسيع وتنويع النسيج الصناعي وقدرتها على الابتكار والتخصص في مجالات متعددة، الا انه بالرغم من جهود الجزائر في تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة الا أن هذه الاخيرة تبقى تواجه العديد من المشاكل والصعوبات المالية والادارية، التسويقية....الخ.

– في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية الجزائر ملزمة على القيام بإصلاحات جذرية في نظامها الجمركي بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، كما يتوجب عليها القيام بإجراءات مستعجلة من أجل منح الاقتصاد القدرة على التنافسية، وبذلك توازي مستوى الإنتاج الوطني مع الإنتاج العالمي، مستغلة في ذلك مدة 12 سنة الخاصة بالتفكيك التعريفي، فتقوم بتأهيل مؤسساتها خاصة الصغيرة والمتوسطة في كل الميادين والمجالات من خلال برامج التأهيل، فإن تحسنت القدرة الإنتاجية والمستوى التقني والتكنولوجي، استطاعت الجزائر تفادي التأثيرات السلبية للتفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني، وتمكنت من الاستعداد للدخول في المنافسة العالمية .

– اعتمدت السلطات الجزائرية ثلاث برامج تأهيل وطنية، حيث تم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في جانفي 2002 من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهو برنامج يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وتمثل هدفه في تأهيل 1000 مؤسسة خلال الفترة (2002-2012)، الا أن عدد المؤسسات التي شرعت في تأهيلها كانت 151 مؤسسة وهو رقم بعيد عن 800 مؤسسة التي كان من المفروض تأهيلها خلال الفترة(2002-2010)، وتم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فيفري 2007 وتمثل هدفه في توفير الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، فخلال الفترة (2007-2010) لم تتقدم سوى 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل والباقي استفادت من عمليات التكوين الأخرى، ونظرا لنتائجه الضعيفة تم تعديله وتغييره في سنة 2011 بالبرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على امتداد 5 سنوات حتى نهاية 2014، وخلال الفترة المحدد (جويلية2011-فيفري2012) تم اعتماد 190 مؤسسة لمنحها المساعدات المالية المحددة من قبل من أجل إكمال إجراءات تأهيلها.

– يعتبر البرنامج الأوروبي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME إحدى الادوات المالية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية للمساهمة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من المشاكل في مجالات الإنتاج، التسيير التمويل، الاتصال...إلخ، ولقد تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 5 سنوات (2002-2007) أي تأهيل 600 مؤسسة سنويا في المتوسط، إلا أن 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باشرت عملية التأهيل وأكملتها.

– تم اعتماد برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PMEII سنة 2009 كخطوة هامة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي ومنه التوجه نحو مشروع إستراتيجيات الجزائر الالكترونية، حيث استفادت 235 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برنامج PME II.

– في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر وألمانيا من خلال الهيئة الألمانية للتعاون التقني GIZ تم تنفيذ البرنامج الجزائري الألماني "التنمية الاقتصادية المستدامة" DEVED ، والذي يهدف إلى العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها من أجل التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة إقحامها في الأسواق الأجنبية وذلك من خلال نشاطات التكوين المستمر، ومن بين أهم المشاريع التي تندرج ضمن هذا البرنامج التجمعات الصناعية Cluster وأنظمة الإنتاج المحلية SPL.

– ما يمكن استنتاجه من آراء مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على مستوى ولاية بسكرة أن برامج التأهيل الاوروبية في حقيقتها ما هي إلا دراسة وبحوث لمعرفة أسواقنا الوطنية وقدرة مؤسساتنا على منافسة المؤسسات الأوروبية التي ستستفيد من هذه الدراسة التفصيلية، وما يثبت ذلك هو أن 15 مؤسسة منخرطة في برنامج EDPME على مستوى ولاية بسكرة لم تستفيد من أي شيء بعد عملية التشخيص الأولي و3 مؤسسات صغيرة ومتوسطة استفادت من برنامج PMEII خلال الفترة (2009-2012) على مستوى ولاية بسكرة من خلال القيام بعملية تدريبية في مجال التكنولوجيا والاتصال وإجراء دورات تدريبية لتكوين الإطارات القائمة على هذه المؤسسات بعد إجراء التشخيص الاولي الذي قام به الخبراء إلا أن عملية التأهيل لم تستمر بل توقفت في كل من المؤسسات الثلاثة وذلك لعدم الجدية من طرف القائمين على المؤسسات على القيام بأنشطة البرنامج كما هو مقرر، كما ساهمت GIZ في دعم التجمعات الصناعية ابتداء من سنة 2012 من خلال اعتماد برنامج Cluster-Dattes على مستوى ولاية بسكرة وإجراء دورات تكوينية وتدريبية للقائمين على المؤسسات، حيث كانت متابعة الخبراء من خلال معايير IFS للتدقيق والذي يوضح الكيفية التي يستلزم على المؤسسات السير بها حتى تتمكن من الحصول على شهادة المصادقة والمطابقة للمنتجات الغذائية ولقد تم اعتماد خبير فرنسي قام بزيارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج Cluster-Dattes، وحسب آخر زيارة للخبير الفرنسي في اكتوبر 2014 لوحدات توضيب وتصدير التمور بولاية بسكرة المنخرطة في برنامج Cluster-Dattes، وجد ان هناك 4 وحدات تسير وفق معيار IFS من 6 وحدات المنخرطة في البرنامج .

– ان المتتبع لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المحتوى والاهداف والهيكلة يجد انها برامج طموحة وواعدة بنتائج ايجابية، الا ان النتائج المحققة لم ترقى للمستوى المطلوب ذلك نظرا لتشابهها في كثير من الاجراءات المتبعة في سيرها كما كانت لها نفس الاهداف على جميع المستويات، أما الاختلاف فاقتصر على الهيئة المنفذة لكل برنامج على حدى وعلى بعض الشروط الخاصة بالانخراط، بالإضافة لمحدودية هذه البرامج من خلال العدد الضئيل للمؤسسات المنخرطة فيها وضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وبالتالي الاستمرار في ضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى غياب الشريك الاوروبي كمدعم حقيقي لهذه المؤسسات وبالتالي الاقتصاد الوطني، والذي يظهر جليا من خلال المساعدات المالية التي تم منحها للجزائر في إطار ميدا وقروض البنك الاوروبي للاستثمار ومساعدات الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة والمخصصات المالية المقدمة من خلال الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة مع الفرق الواضح بين الالتزامات والمدفوعات، الى جانب تحيزه لتعزيز مكاسبه الخاصة من خلال العلاقات التجارية التي تجمع بينه وبين الجزائر والتي تجعل من هاته الاخيرة سوقا مغريا لمنتجاته في غياب منتجات وطنية منافسة خاصة وأنه يعتبر المتعامل التجاري الرئيسي مع الجزائر من خلال مساهمته بأكثر من60 % من التجارة

الخارجية للجزائر، حيث يتوقع أن تصل خسائر التفكيك الجمركي في إطار انشاء منطقة التبادل الحر سنة 2020 إلى حدود 5 ملايير دولار بالنسبة للجزائر خلال الفترة المحددة، والأسوأ هو احتمال فقدان 500 ألف فرصة عمل في سوق العمل تطبيقا لهذا الاتفاق الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني وفتح أسواق جديدة.

– إن انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعود إلى عدة أسباب بالرغم من التسهيلات والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين فمن بين هذه الأسباب الظروف الداخلية من اضطرابات سياسية وأمنية وكذلك سيطرة القطاع العام على النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى مشكل العقار وتأزم الأوضاع الاقتصادية وعدم نجاح طرق التمويل عن طريق الاقتراض من الخارج، فمن خلال المساعدات المالية الاروربية تبين أن حصة الجزائر من برامج ميدا ضعيفة لان المشاريع المرتبطة بالشراكة تمثل نسبة ضعيفة، ومنه فالجزائر ملزمة للتصدي للعوائق التي تحد من تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. توصيات واقتراحات

من بين التوصيات والمقترحات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

– العمل على دعم القوة التفاوضية للجزائر وباقي الدول المتوسطية وذلك من خلال التفاوض ضمن تحالفات واتحادات إقليمية عربية أو افريقية مثل الاتحاد ألمغاربي، أي كسب قوة اقتصادية معتبرة عن طريق الوصول إلى درجة التكامل الاقتصادي وذلك لان الموقع التفاوضي الذي تكتسبه يسمح لها بفرض جزء من مخططاتها أمام قرارات الاتحاد الأوروبي.

– يجب على الجزائر مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية على جميع الأصعدة نظرا لارتباطها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستعدادها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،كما يجب عليها تأهيل أنظمة التسيير والتنظيم في مؤسساتها الاقتصادية حتى تتمكن من مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية بصفة عامة والمنتجات الأوروبية بصفة خاصة.

– لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل من خلال تأهيل المؤسسات الجزائرية والعمل على حصولها على الشهادة المطابقة للمواصفات الدولية وخوصصة القطاعات الأقل كفاءة وتدعيم الشراكة مع المؤسسات الأوروبية للاستفادة من الخبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية وخلق مناخ استثماري مناسب وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– تم اعتماد برنامج توجيهي للفترة (2014-2020) من خلال الوسيلة الاوروبية للجوار والشراكة من أجل تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الاوروبية الجزائرية استعدادا لإنشاء منطقة التبادل الحر في 2020، مما يتطلب الاستغلال الامثل للمساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي واستهلاكها في أجالها المحددة .

– السعي الى ايجاد اسواق اخرى الى جانب السوق الاوروبي تسمح بوجود بدائل عديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الاثار السلبية لمنطقة التبادل الحر لسنة 2020.

– توفير مناخ ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بمواكبة التطورات الراهنة، والحث على العمل وفق المعايير الدولية في الانتاج والتسويق والتوزيع والتمويل ....

– التنسيق بين الجهود الوطنية والاوروبية الرامية الى تحسين أداء وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيع المؤسسات على الانخراط في برامج التأهيل من خلال اعداد حملة تحسيسية واسعة ودورات تكوينية مع اعادة النظر في الشروط الموضوعة والتخفيف من الاجراءات المفروضة والاعتماد على مهارات خبراء ومستشارين ذو كفاءة عالية.

– تقريب المؤسسات الجزائرية من المؤسسات الاوروبية وتنمية سوق خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والبعيد لضمان التطوير المتواصل لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وتوسيع ميدان نشاطها مع العمل على ضمان استمراريتها وبقائها بتشجيع قدرتها على المنافسة وتحسين أدائها ضمن حركية التطور التكنولوجي، وتحسين نظام المعلومات المتعلق بها والاهتمام بجميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية....

5. أفاق الدراسة

إن اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية واقع مفروغ منه لذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المؤسسات الاقتصادية وهياكل الاقتصاد الوطني مجبرون على التأقلم والتكيف مع هذا الواقع، ذلك من خلال العمل المتواصل وجعل المصلحة العامة فوق الجميع خاصة وأن الجزائر اليوم لديها طموحات أكبر أهمها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

فمن خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيلها، ومن أجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع التي لها علاقة ببحثنا هذا وتزامنا مع انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)، واعتماد البرنامج التوجيهي للفترة (2014-2020) من خلال الوسيلة الاوروبية للجوار والشراكة، ونظرا للوضعية الصعبة التي تمر بها الجزائر لانخفاض أسعار النفط والذي يتطلب تنويع الاقتصاد الجزائري والاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الثروة المستدامة نقترح المواضيع التالية:

- ✓ انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في تفعيل الشراكة الاورو جزائرية.
- ✓ أثار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ اثار برامج التأهيل على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

و ذلك من خلال القيام بدراسة كمية باعتماد عينة من المؤسسات المستفيدة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014) من أجل تحديد فعالية التأهيل وأهم العمليات التأهيلية الواجب اخذها كأولوية من أولويات برامج التأهيل المستقبلية في الجزائر.

و في الأخير لا يفوتني إلا أن أذكر أنّ كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فإن أحسنت فمن الله، فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه، ولكن حسبي أن الله يعلم ما في الصدور.

فيا رب هذه يدي وخلفها قلب يدعوك ويقيني في رحمتك إنك مجيب الدعاء، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

1. ابراهيم خليل ابراهيم نهى، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
2. اسماعيل محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.
3. أوكيل محمد السعيد، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة.
4. أبو حرب عثمان، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01،دار اسامة للنشر والتوزيع،الاردن،2008.
5. أبو قحف عبد السلام ،**السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989.
6. أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية دراسة وبحوث ميدانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2001.
7. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2003.
8. أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبقة 02، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
9. النجار فايز جمعة صالح وعبد الستار صالح العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، .2006
10. النجار فريد ،**التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1999.
11. النجار أحمد سيد وآخرون، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
12. النجفي سالم توفيق، **إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
13. الحجار بسام ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،المؤسسة الجامعية،بيروت،2003.
14. الحسني عرفان تقي ،**التمويل الدولي**، مجدلاوي، الأردن، 1999.
15. الخضيري محمد ،**اليورو, الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
16. السلمي علي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،1999.
17. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات** ،الطبعة 01، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011 .
18. السيد سهير محمد ومحمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شبل الجامعة ،الإسكندرية،2005/2004.
19. السيسي صلاح الدين ،**قضايا اقتصادية معاصرة**،مكتبة دار الآداب، الإمارات، 1998.
20. السيسى حسن صلاح الدين، **الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة (اليور)،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح** ،الطبعة 01،عالم الكتب،القاهرة،2003.
21. القزويني شاكر ،**محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992.
22. القزويني علي، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، الطبعة 01، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004.

23. المحروق ماهر حسن وإيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.

24. المجدوب أسامة، **العولمة والإقليمية ،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الطبعة 01، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001/2000.

25. المنذري سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

26. المنذري سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة 02 ،مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب، القاهرة، 2004.

27. المنصور كاسر ناصر وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2000.

28. الأسرج حسين عبد المطلب، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006.

29. بخزار يعدل فريدة ،**تقنيات وسياسة التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

31. بن يحي فريد ومشري الهام، **الاقتصاد الجزائري– الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر،2009.

32. بهلول بلقاسم حسن ،**سياسة تخطيط التنمية بالجزائر وإعادة تنظيم مسارها**،الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999 .

33. توير طارق، **دور الحكومة الداعم للتنافسية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

34. جواد شوقي ناجي ،**إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2002.

35. جودة عبد الخالق، **الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة**، المنتدى الثقافي (شومان)، الاردن، ماي 1996.

36. جواد نبيل، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

37. حامد الضمور هاني ،**التسويق الدولي**، الطبعة 03، دار وائل للنشر، عمان،2004.

38. حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية –دراسة مقارنة: (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

39. حسين عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.

40. حسين عوض الله زينب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

41. حسين عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة عن بعض القضايا**، دار الجامعية،الإسكندرية ،1999.

42. حسين علي وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

43. حشاد نبيل، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، الفرص والتحديات، الطبعة 01، دار إيجي للطباعة والنشر، مصر، دون ذكر السنة.

44. حشيش عادل احمد، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

45. حميدات محمود ،**مدخل للتحليل النقدي**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996.

46. خالدي هادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

47. خير الدين عمر ،**التسويق الدولي**، دار الكتب،القاهرة ،1996.

48. خوني رابح ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتزاك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2008.

49. دادي عدون ناصر، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1997.

50. دويدار محمد وأسامة الفولي ،**مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2003.

51. راغب النجار فريدة ،**اليورو العملة الاوروبية الموحدة –الحقائق الاثار التجارية والمصرفية –التوقعات** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.

52. زين الدين صلاح، **اقتصاديات الشراكة والمناطق الحرة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000.

53. ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر، مصر ،2006.

54. سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

55. سلامة مصطفى، **منظمة التجارة العالمية النظام الدولي للتجارة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

56. سيد مصطفى أحمد، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة، 2000.

57. سينسرهل جالي ، ترجمة بطرس حليبا، **منشآت الأعمال الصغيرة"اتجاهات الاقتصاد الكلي"**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، دون ذكر سنة النشر.

58. صارم سمير، **أوروبا والعرب من الحوار... إلى الشراكة**، لبنان، دار الفكر، 2000.

59. عابد محمد سيد ،**التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

60. عباس علي، **إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام**، دار حامد للنشر، الأردن، 2003.

61. عباس علي، **ادارة الأعمال الدولية –المدخل العام**، الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

62. عباس صالح، **العولمة في ادارة المنظمات العالمية** ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،القاهرة،2003.

63. عبد المجيد عبد المطلب، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

64. عبد السلام عبد الغفور واخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

65. عبد العزيز أمين، **إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين**، دار قباء للنشر، القاهرة،2001.

66. عبد العزيز سمير محمد ،**التكتلات الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ،2001.

67. عبد الرحيم توفيق ويوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

68. عرباجي اسماعيل، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

69. عطية ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والطباعة، مصر،2002.

70. علام سمير، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،1993.

71. علياش قربوع كمال ،**قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999.

72. عمر حسين، **الاقتصاد والعولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998.

73. عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر– النظرية والتطبيق–** ،دار الفكر العربي، مصر، 1998.

74. عمر حسين، **الجات والخصخصة**، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 1997.

75. عوض الله صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

76. فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.

77. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.

78. فريد مصطفى نهال ونبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، مصر،2005.

79. فلاح محمد العربي ، **المتوسطية والشرق اوسطية وجهان لعملة واحدة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

80. فوضيل نادية، **أحكام الشركة طبق للقانون التجاري الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 1997

81. كلارك نورمان، ترجمة محمد رضا محرم، **الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996.

82. لطرش الطاهر،**تقنيات البنوك**، الطبعة04، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005.

83. محمودي مراد، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي – النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002.

84. مخيمر عبد العزيز جميل واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية،بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة،2007.

85. مرسي خليل نبيل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

86. مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات للعملية**، الطبعة 03، دار وائل للنشر،عمان، 2004.

87. مغاوري شلبي علي ،**اليورو ,الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**،مكتبة زهراء الشروق ،القاهرة ،2000.

88. مياسي اكرام، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011 .

89. ناصيف الياس، **الشركات التجارية**، الجزء الثاني، عويدات للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.

90. نافعة حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

91. نائف برنوطي سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة(ابعاد للزيادة)**، الطبعة 03، دار وائل للنشر،2010.

92. هني أحمد ،**العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999 .

93. هني أحمد ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

94. هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

95. واضح رشيد، **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2002.

96. وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، دون ذكر سنة النشر.

97. ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**، دار تويقال للنشر، المغرب، 1997.

98. ولعلو فتح الله، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، دار الحداثة، بيروت، 1982.

99. يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

➢ اطروحات دكتوراه

1. العابد لزهر، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة -2-، 2013/2012.

2. العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010.

3. آيت منصور كمال، **عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2009/2008.

4. بابا عبد القادر ، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الدولية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ،جامعة الجزائر، 2004/2003.

5. بطاهر علي،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2006/2005.

6. بن حسين ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2007/2006.

7. بن منصور ليليا، **الشراكة الأورو متوسطية، ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

8. حساني رقية، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

9. حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

10. خوني رابح، **نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009.

11. دراوسي مسعود،**السياسات الماليةو دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر1990–2004**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005.

12. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2006/2005.

13. زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

14. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – دراسة حالة دول المغرب العربي**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

15. عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2006/2005.

16. مختار يوسف، **إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإدارة والتسيير، جامعة الجزائر، 1997.

17. مرازقة عيسى ،**القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.

18. معاشر عمار، **الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية(في عقود المفتاح والإنتاج في اليد)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1998.

19. مفتاح صالح ،**النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 2000/1990**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ،فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

➢ رسائل ماجيستير

1. إسحاق خديجة، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

2. العيد شيخي غنية، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

3. آوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011/2010

4. بربي ميلود، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007

5. بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.

6. بن عزوز محمد،**الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر، 2001/2000.

7. بوشويط ابتسام، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

8. بوهيدل سليم ، **آثار برامج التمويل الآوروبية على اعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2005/2004.

9. تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري –دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998–2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009.

10. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

11. خلوط فوزية،**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2004/2003.

12. دوقي قرمية ،**آثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2008/2007.

13. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

14. شلغوم سهيلة، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الاوروبية –الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة،2009/2008.

15. شويخي إسماعيل، **دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال 2000/2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2004/2003.

16. عاشور فله ،**آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر (1994/2002)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005/2004.

17. عديسة شهرة، **آثار الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007.

18. علة محمد،**الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على اقتصاد الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر، 2003/2002.

19. غبولي احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **تخصص تحليل واستشراف اقتصادي**، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010.

20. غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

21. غربي وهيبة، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين الخدمات للجماعات المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005.

22. قطوش مريم، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزئرية – دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة –** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

23. مدوخ ماجدة ،**فعاليات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة–دراسة حالة الجزائر**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2008/2007.

24. مرابطي ياسمينة ، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الاوروبي وتطورها في ظل الشراكة الاورو متوسطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2007.

25. معيزة مسعود أمير، **طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطويرها– دراسة حالة المشروعات بسطيف**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005/2004.

26. ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة جامعة الجزائر، 2006/2005.

➢ المجلات:

1. الأسود سعيد، **ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط**، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد04، 1998.

2. العراقي مدحت، **السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة – حلم قديم وكوابيس جديدة–** ،مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 09، جويلية 2007.

3. آيت عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد06،2009.

4. بالرقي تيجاني، **تقييم اثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001–2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد13، 2013.

5. براق محمد وميموني سمير، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، بن عكنون، الجزائر، العدد06، 2009.

6. براق محمد، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام الى منطقة التبادل الحر الاورو ومتوسطية**، محلية الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة اعليا للتجارة، الجزائر، العدد 06، 2009.

7. برجي نسرين ومبارك بوعشة، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31،2012.

8. بريش السعيد، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاجتماعية**، دراسة حالة الجزائر–،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد 12، 2007.

9. بلالي أحمد، **الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتيجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2011

10. بلغرسة عبد اللطيف وجاو حدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد01، 2002.

11. بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد05، 2007.

12. بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2001-2010)**،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،العدد 09، 2013.

13. جاري فاتح، **سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، العدد21، 2013.

14. حتي ناصيف، **المأزق العربي**، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 205، مارس 1996.

15. حسن تقي عرفات، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، 1998.

16. دادي عدون ناصر وعبد الرحمان بابنات، **دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر(01)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 03، 2007.

17. دربال عبد القادر وبلقاسم زايدي، **تأثير الشراكة الأورو، متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01، 2001.

18. ريال زوينة، **تطور الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واثرها على جلب الاستثمار الاجنبي**،مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، بن عكنون، الجزائر، العدد 09، 2010.

19. زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر ،العدد03، ديسمبر 2005.

20. زعباط عبد الحميد،**الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004.

21. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الاجنبي المباشر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005.

22. عبد الكريم سهام ، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج " PME II "**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011.

23. غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا –**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011.

24. فاروقي حامد،**اليورو يبلغ خمسة من العمر التجربة الأوروبية الكبرى**، مجلة التمويل والتنمية ،صندوق النقد الدولي، العدد02، المجلد 41، جانفي 2004.

25. فرحي محمد، **حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من إستراتيجية بديلة؟** ،مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 02، 2007.

26. قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011.

27. مطر عبد الرحمان، **أسئلة برشلونة– قراءة في مؤتمر برشلونة للتعاون المتوسطي– مجلة المستقبل العربي**، لبنان، العدد 215، جانفي 1997.

28. معراج هواري، **إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 04، 2008.

29. معطى الله خير الدين وبوقموم محمد، **تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 13 ،2005.

30. وصاف سعيدي ومحمد قويدري، **مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائرية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 09، ديسمبر 2003.

31. ولعلو فتح الله، **إشكالية العلاقات المغربية–الأوروبية**، الحوليات المغربية للاقتصاد، عدد خاص، المغرب، 1995.

➢ الملتقيات:

1. أحمية بلال، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو عربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "منظمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 افريل 2006.

2. الطاهر هارون وعادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA وPHARE لماذا الاختلاف؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

3. أونيس عبد المجيد، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

4. باشوندة رفيق وسليمان زناقي،**عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**،مداخلة مقدمة للملتقى الأول الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات" ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

5. براق محمد وميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

6. براهيمي زرزور وحفيظ عبد الحميد، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط – ERPHOS– الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

7. برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،، يومي 18/17 أفريل2006.

8. بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، الملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،يومي 18/17 أفريل 2006 .

9. بعداش عبد الكريم وحوشين كمال، **انعكاسات التعاون الأورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

10. بقة الشريف وعبد الرحمان العايب، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

11. بلالطة مبارك، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدم للملتقى الدول حول" اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

12. **بلخباط** جمال، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

13. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور،**واقع المنظومة المعرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات" ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

14. بلغرسة عبد اللطيف، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003.

15. بلمقدم مصطفى ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

16. بن حبيب عبد الرزاق وحوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 22/11 ماي ،2002.

17. بن ساسي إلياس ويوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

18. بن فالة قدور، **المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 / 18 أفريل 2006.

19. بن لوصيف زين الدين ،**تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**،مداخلة مقدمة للملتقى حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" ،جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 22/11 ماي 2002.

20. بن يعقوب الطاهر،**أثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

21. بو حرود فتيحة وعظيمي دلال، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروومغاربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

22. بورغدة حسين وقصاص الطيب،**الشراكة الاورو جزائرية واثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،يومي 14/13 نوفمبر 2006.

23. بوزيان ابراهيم واخرون، **التعاون المالي والتجاري الاورو جزائري في اطار اتفاقية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الاغواط ،يومي 20/18 افريل 2005.

24. بوهزة محمد وكمال مدموم، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

25. تومي عبد الرحمان، **الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر، أورو متوسطية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

26. تومي ميلود، **مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.

27. رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكومة– دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،يومي 19/18 أفريل 2012 .

28. رزيق كمال وبوزعرور عمار، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 30/29 أكتوبر 2001.

29. رزيق كمال وعمار بوزعرور، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 / 22 ماي 2002.

30. رزيق كمال وفارس مسدور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003.

31. رقيبة سليمة، **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بو علي–الشلف، الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.

32. رقيبة سليمة، **الشراكة الأورو جزائرية هل هي نعمة أم نقمة؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006 .

33. رميدي عبد الوهاب وسماي علي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاورو جزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي14/13 نوفمبر 2006.

34. روابح عبد الباقي وغياط شريف،**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 22/11 ماي 2002.

35. زغيب شهرزاد ولمياء عماني، **الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

36. سوامس رضوان وبوقلقول الهادي، **الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية–الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

37. شيهاني سهام وطارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ –**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة مسيلة،يومي 16/15 نوفمبر 2011.

38. ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم "أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل2006.

39. عبد الكريم سهام، **الشراكة الاجنبية كاداة لتاهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012.

40. عبد اللاوي مفيد وناجية صالحي، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة الجزائر–**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012.

41. عروب رتيبة وبحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

42. عمورة جمال ورحمون هلال، **المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

43. عواطف محسن وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012.

44. عيسى حيدر مراد، **إعلان برشلونة، الشراكة الاقتصادية العربية–الأوروبية**، ورقة مقدمة لوقائع الندوة المنعقدة في باريس، دار الكنوز الأدبية ،مارس 1999.

45. عيمر سعيد، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال، حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

46. غراب رزيقةو سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو–جزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، جامعة فرحات عباس، سطيف،يومي 14/13 نوفمبر 2006.

47. غراب رزيقة ورقاد سليمة، **آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وآثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،يومي 14/13 نوفمبر 2006.

48. فرحي محمد، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوروبية–الجزائرية وشروط تخطيها**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

49. قدي عبد المجيد وكساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18 افريل2012.

50. قدي عبد المجيد، **الجزائر مسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004 .

51. قدي عبد المجيد،**الاقتصاد الجزائري والشراكة الاجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الاول حول" المؤسسات الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 افريل 2003.

52. قراوي احمد الصغير ونذير عبد الرزاق، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزيبان"حركية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تكوين"، جامعة محمد خيضر، بسكرة،يومي 13/12 أفريل 2004.

53. قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

54. قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 / 18أفريل 2006.

55. كواش خالد، **اثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس ،سطيف، يومي14/13 نوفمبر 2006.

56. لطرش ذهبية، **استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو–جزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

57. محسن عواطف وأمال مهاوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19/18/ أفريل 2012.

58. محمد مرسي سلوى، **المشاركة الاورو–عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

59. مسعداوي يوسف وآخرون، **الشراكة الأورو متوسطية – الجزائرية** ،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003.

60. معطى الله خير الدين، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

61. مفتاح صالح وبن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو، جزائري: الدوافع المحتوى، الأهمية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

62. مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، يومي 21/20 افريل 2004.

63. مفتاح صالح، **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004 .

64. نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

65. هشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، مداخلة مقمة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/09 ماي 2004.

➢ المواد والقوانين:

1. **المادة 187 والمادة 183من قانون النقد والقرض**، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في: 1990/04/14.

2. **المادة01 المرسوم التنفيذي رقم 319/94** المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها ، الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد67، الصادرة في: 19 /1994/10.

3. **المادة 01 و02 و04 و05من المرسوم التنفيذي 188/94** المؤرخ في 1996/07/06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد44، الصادرة في: 1996/07/07.

4. **المرسوم التنفيذي رقم 02-192** المؤرخ في 16جويلية 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43 ،الصادرة 19 /2000/07.

5. **المادة 04 و19و 23 و27،26،25،24 الأمر رقم 03/01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر في: 22 /2001/08.

6. **المادة01و03 و04 و05المرسوم ا لتنفيذي رقم 281/01** المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره ،الجريدة الرسمية الجزائريةالعدد55 ،الصادر في :26 /09/ 2001.

7. **المادة04 و05 و07 و06 و18 ومن القانون 01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة 15في: /12/ 2001.

8. **المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 188/03** المؤرخ في 2003/04/22، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29، الصادرة في 23 /04/ 2003.

9. **المرسوم الرئاسي 134/04 المؤرخ في 14 أفريل 2004**، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 04/28/ 2004.

10. **المادة 04 و07 و10 و14و ومن الامر رقم 08/06** المؤرخ في 15 جويلية2006، المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20 اوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في :19 /2006/07.

11. **قرار وزاري مشترك** المؤرخ في 07 فيفري 2007، يحدد إيرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18، الصادرة في: 2008/03/18.

12. **المادة58 و62 و100من الامر رقم 01/09** المؤرخ في 22 جويلية2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي2009،المعدل والمتمم للامر رقم 03/01 المؤرخ في 20اوت2001 المتعلق بتنمية الاستثمارات ،الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في: 26 /07/ 2009.

13. **المادة 04 و05 من المرسوم التنفيذي رقم 158/10** المؤرخ في 2010/06/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في: 23 /06/ 2010.

14. **المادة 79** من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروربي.

➢ التقارير والمنشورات:

1. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)** ،تقرير مجلس الأمة، أفريل 2003.

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول "**نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر** "الدورة العادية العامة السادسة والعشرون،الجزائر، جويلية 2005.

3. وزارة المالية المديرية العامة للجمارك.

4. المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء التابع للجمارك CNIS .

5. بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014).

6. رشيد موساوي، **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010.

7. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003 .

8. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **تقرير حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Man) وصندوق ضمان القروض (FGAR)**.

9. **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : 2007 2004،2005،2006.

10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول **التنمية البشرية لسنة2003 أهداف الألفية من أجل التنمية انجازات وآفاق**، الدورة العامة الخامسة والعشرون، الجزائر، ديسمبر2004.

➢ المقابلات:

1. **الاستاذ جمال الطويل** تقني سامي في الاعلام الالي مكلف ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سابقا) بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية بسكرة.

2. **الاستاذة قرار نجلاء** تقني سامي في الاعلام الالي مكلفة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حاليا) بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ولاية بسكرة.

ثانيا: المراجع بالفرنسية:

➢ LES OUVRAGES :

1. Aliouab Boualeur, **les stratégies de coopération industrielle**, Ed :economica.paris,1996.

2. Bekenniche Otmane, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie- l'accord d'association, office des publications universitaires, Ben-Aknoun, Alger, 2006.

3. Belhimer Ammar, **La dette extérieur de l'Algérie**, Ed :Marinoor, Alger ,1998.

4. Ben Achenhou MOURAD , **reforme économiques dette et démocratie**, Ed : echrifa, Alger, 1992.

5. Ben bitour Ahmed, **l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités** , Ed : marinoor, Algérie,1998.

6. Benhalima Ammour ,**le système bancaire Algérien, texte de réalit,** Ed : dahlab, Alger, 1997.

7. Ben Hamouda Hakim, Nassim oulmane et René sindretto, **émergence en méditerranée :attractivité, investissements internationaux et délocalisations**, l'harmattan, paris,2009.

8. Benissad Hocine , **l'Ajustement structural** ,Ed : opu, Alger ,1999

9. Boualem Alionat, **les stratégies de coopération industrielle** ,ed :economica,paris,1996.

10. Bramoulle Gérard et Dominique Angey ,**économie monétaire**,Ed : dollaz, paris,1998.

11. Dahmeni- A.M**, les strategies de cooperation Industrielle** , Ed: Economica , Paris,1996.

12. De Velp Olivier , **Recueil des Fiches sous sectorielle**, Ed EDPME, Alger, 2007.

13. Denis Tersen et Bri cout Jean luc, **l'investissement international**, Ed : Armand Colin, Masson,paris,1996.

14. Deyaine- A et J-Duboin , **L'internationaliser stratégies et techniques**, Ed : Dollaz , paris,1995

15. Fathallah Qualalou , **Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire**, Ed : l'Harmattan , paris, 1996.

16. Françoise Labouy Marie , **le partenariat de l'union Européenne avec les pays tiers**, **conflits et convergences**, Brylant, Bruxelles, 2000.

17. Garrett-B et P- Dussage , **les stratégies d'alliance** ,Ed :d'organisation,paris,1995.

18. Gautier ANDRE ,**la construction Européenne Etape et Enjeux** ,3éme édition Edition Bréal , Paris , 2003.

19. Gérard Balantzian, **l'avantage coopératif- le partenariat-la coopération- l 'alliance stratégique**, Ed : d'organisation, paris,1997.

20. Henni Ahmed , **monnaie, crédit et financement en Algérie (1962/1987)** ,centre de recherches en économie appliquée pour le développement, Algérie, 1987.

21. Henri Mané,**dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et outils**, Ed:economica, paris, 1998.

22. **Marteau** Jean Luc et Jean Noel Combrasson, **La reprise de PME – projet concrétisations et expériences**, Ed : Lavoisier, France, 2008.

23. M-Collins Timothy et Thomas L-Dooley, **les alliances Stratégiques**,Ed : inter, Paris, 1992

24. Navarra Jean Louis , **gestion stratégique international** , Ed economica , Paris, sans publier l'année.

25. Ponson Bruno , Nguyen van chan ,Georges hirsch , **partenariat d'entreprise et mondialisation**, karthala , paris 1999.

26. Theitar Raymond -Allain , **encyclopédie du management** ,Ed :vuibert,paris,1992.

27. Timothy M. Collins , **les stratégique**, Ed : inter, 1992.

➢ LES MEMOIRES :

1. Haid zahia, **la politique d'attractivité des IDE en Algérie, cas de la banque : BNP Paribas**, mémoire vue d'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option : finance internationale, université Alou-Bakr Belkaid-Tlemcen, 2011/2012

2. Kaci chaouch titem, **les facteurs d'attractivité des investissements directs étrangers en Algérie : Aperçu comparatif aux autres pays du maghreb**, mémoire en vue d'obtention du diplôme de magister en sciences économiques, option : monnaie finance-banque, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou,2012.

➢ LES REVUES :

1. ANIMA , **impact économique de l'investissement étranger, et comment maximise les retombées positives des IDE**, ISR Casablanca , Juin 2011,p13.

2. ANIMA **, la méditerranée entre croissance et révolution, investissement directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2010**, étude N° 21, Mars 2011.

3. ANIMA,**invertissement direct etranger vers les pays med en 2008, face a la crise**, étude N°03, mars 2009.

4. F-Blenchot, **modélisation du choix d'un partenarit**, revue française, paris, n°114,(juin ,juillet, aout 1997).

5. Georges Fassio, **Pantenariat Industrielles**, revue gestion 2000,paris, n °02, (mars, avril 2000).

6. Schmid dorothée, optimiser **le processus de Barcelone, occasional papers**, institut d'études de la sécurité de l'union européenne, paris, N°36, Juillet 2002.

➢ LES SEMINAIRES :

1. Tcham Farouk et Tcham Kamel, **Les programmes de mise à niveau des entreprises algériennes dans le cadre de l'accord d'association euro méditerranéen (Résultats et perspectives)** ,
(مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006).

2. Fatiha Talahite, **l'espace monétaire et financier de la méditerranée occidentale**, colloque international sur « l'espace économique de la méditerranée occidentale ; enjeux et prespectives », Béjaia, 25/26 juin 2000 .

➢ LES RAPPORTS :

1. Abdelkrim Boughadou, **Accord d'association entre l'algérie et l'union européenne, ce que vous devez savoir**, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat , octobre 2005.

2. Agence National de Développement de la PME, **Programme National de Mise à Niveau des petites et moyenne entreprises : présentation du programme 2007.**

3. ANDI 2013.

4. CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement, Algérie**, Genève 10, Suisse, nations unies.

5. Commission Européenne ,**Evaluation à mi–parcours du programme MEDA 2** , Rapport Final ,Office de coopération Europe Aid , Rotterdam 18/07/2005.

6. Commission européenne, **PARTENARIAT EURO-MED ,ALGERIE, Document de stratégie 2000-2006 et Programme Indicatif National 2002-2004.**

7. Commission européenne **, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, programme indicatif national 2011-2013**

8. Commission européenne ,**instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie, document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**

9. Commission européenne**, Accord de coopération entre l'Algérie et le CEE**, office des publications officielles des communautés Européennes, Luxembourg, 1976.

10. Commission européenne, **le processus de Barcelone cinq ans après 1995-2000**, office de publication, officielles des communautés européennes, Luxembourg, 2000 .

11. Commission européenne, **PARTENARIAT EURO-MED ,ALGERIE, Programme Indicatif National 2005-2006**.

12. commission des communiantes européennes**, rapport de la commmission du conseil et au parlement européen, rapport annuel du programme meda 2000**, Bruxelles, le COM (2001).

13. **Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Euro Développement PME, Alger, Décembre 2007.

14. **Déclaration de Barcelone**, Adoptée lors de la conférence Euro méditerranéenne des Ministres des affaires étrangères des 15 pays de l'union européenne et 12 pays méditerranéens a Barcelone, le 27/28 novembre 1995

15. **Dossier de presse PMEII**, Novembre 2012, Alger.

16. Dhaoui Mohamed Lamine**, Guide Méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, Organisation Des Nations Unies pour Le Développement Industriel (ONUDI), Vienne, 2002.

17. Eurostat.

18. **Etat de lieux perspectives de la mise a niveau des entreprises industrielles**, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, Juin, 2010.

19. **FEMIP- Rapport annual-2012.**

20. Klean Jean, **l'organisation de la défense, mais aussi prévision des conflits**, monde diplomatique, décembre 1996

21. Le portfolio de la GIZ en Algérie, **Répondre aux défis de l'environnement et du développement durable**, GIZ, 2014.

22. Lorca Corrons Alejandro, **l'impact de la libéralisation commerciale Euro-Méditerranéene dans les échanges agricoles**, étude réalisée pour le forum Euro-Méditerranéen des instituts Economiques – FEMISE Marseille, 2000

23. MAGNAN-MARIONNET François et Pascale COUTMINE et Philippe BONZOU, **le partenariat économique et financier euro-méditerranéen**, Bulletin de la Banque de France N°168 Décembre 2007.

24. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.**

25. Mihoub MEZOUAGHI , **la place de la connaissance dans le Partenariat Euro méditerranée**, in BOUKELLA. M, BENABDALLAH. Y et FERFERA. M.Y (Editeurs), La Méditerranée Occidentale : Entre Régionalisation et Mondialisation, 2003.

26. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, **étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME**, Octobre 2003.

Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Données du 1er semestre 2013, N°23, Novembre 2013

27. Ministère de l'industrie et des Mines, **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises**, Algérie, Février 2012.

28. Moussaoui Rachid, **Programme Nationale de Mise à Niveau des PME**, ANDPME, Mostaganem, 30 Juin 2011.

29. Mustapha Benbada et Alain Daniel Thézé, **L'Appui financier d'EDPme aux PME algériennes-optimiser ma demande de crédit**, Ministère de la PME et de L'artisanat et Commission Europeene,2008

30. PERIGOT François, **les relations entre l'union européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France**, rapport de conseil Economique et social, la documentation française, Paris, 1998 .

31. **Programme D'appui aux Pme/pmi des resultats et une experience a transmettre**, Rapport final - Euro Développement PME - Décembre 2007.

32. **ONUDC, Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie)**, Centre International de Vienne, 2013.

33. Raduran Samir et Reiffers jean-louis, **le partenariat Euro-méditerranéen : 10 ans après Barcelone : Acquis et perspectives**, forum Euro-méditerranéen des instituts économiques – FEMISE- Marseille, 2005 .

34. **Rapport de coopération union européenne-Algérie**, Délégation de l'union européenne en Algérie, ED 2014, Alger.

35. Rapport de Synthèse, **l'analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles algérienne**, juillet 2006.

ثالثا: المراجع بالانجليزية:

1. Riess Armin Patrick Vanhouldt and Kristian Uppenberg , **the méditerranéen région (special report)**, EIB papers, volum6, N°2, 2001.

2. UNCTAD «World Investment Report 2011: Non Equity modes of international production and development, united Nations 2011.

3. UNCTAD «World Investment Report 2012: Non Equity modes of international production and Development , united Nations2012.

4. UNCTAD «World Investment Report 2013,Global value chaines: investment and trade for development ,united Nations, New York and Geneva,2013.

رابعا: مواقع الانترنيت:

1. www.diplomatie, ma/arab/politique étrangère, dialogue en méditerranée occidentale /tabid /1616 /language /en-us /défault, aspx.
2. www.manaten.org/economy/10-04/economy-04102004.
3. http://www.euromed rights.net/francais/ barcelone/pem/malte.htm .
4. http://www. euromed rights.net/francais/barcelone/pem/palerme.htm.
5. http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate /union-for-the-Mediterranean/ar.
6. http//www.aljazeera.net/NR/exeres/CC80E78-9BB9-4C30-9A79-9C0C2665EC1.htm.
7. http://www.euromedheritage.net/resources/meda-évaluation-midterm-report, 2005-fr-pdf.
8. www.ELwatan-dz.
9. http://www.deldza.ec.europa.eu/fr/ue_med/site_bei.html.
10. www.delsyn.cec.eu.
11. www.eid.europa.eu/attachments/country/femip-annual-2012-ar-pdf.
12. 90 plan, oun.net/euromedp/spip/IMG/doc/paquet-II, politique-de voisinage-ar-doc.
13. www.mauraten.org/economy/10-04/economy-04102004.
14. www.hachmane@apn.gov.dz.
15. www.consulatalgeriemontreal.com.
16. http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/pdf/text.pdf.
17. http://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?page=1.
18. http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/392572.
19. www.ons.dz .
20. http://www.elkhabar.com/ar/economie/332156.html.
21. http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement.
22. www.algériapressonline.com
23. www.bei org/femip.
24. www.bei en/mainmet-php ?id=339 , id-type=9.
25. http://www.radioalgerie.dz/fr/images/pdf/revue_cooperation.pdf.
26. http://www.unctad.org/section/dite_fdistate/docs/wid_cp_dz_en.pdf.
27. http://www.ons.dz/-Emploi-et-Chomage,204-.html 2002- 2013.
28. www.ons.dz/-compte-de-production-et-compte-d.html?debut_articles=10#pagination_articles
29. www.ons.dz/IMG/pdf/Forum-Journal-Liberte.pdf .
30. www.bank-of-algeria.dz.
31. www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf.
32. www.etmounvation.dz/TMG/article_pdf/article_a5260.pdf
33. www.algerie-pme2.dz.
34. www.andpme.dz.
35. www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/serie-2000_2013.pdf.
36. ww.europa-cu.int.

الملاحـــق

الملحق رقم (01) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات و الولايات خلال الفترة (2001/2013)

الجهات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	نسبة التطور حسب الجهات لسنة 2013
الشمال	تيزي وزو	13170	14 434	16 045	17 179	19 785	21 481	23109	24754	26267	59,38%
	الجزائر	30257	32 872	35 296	37 103	41 006	43 265	45636	48419	50887	
	بومرداس	8258	9 090	10 000	10 527	12 006	12 955	13787	15004	15891	
	الشلف	6882	7 316	7 704	7 991	8 888	9 356	9755	10297	10676	
	البليدة	7838	8 511	9 349	9 838	11 250	12 059	12938	14073	15050	
	تيبازة	8111	9 149	10 243	10 964	13 093	14 434	15672	16969	18109	
	جيجل	4694	5 123	5 660	5 948	6 721	6 791	6930	7447	7843	
	سكيكدة	5217	5 754	6 410	6 836	7 919	8 299	8760	9233	9596	
	قسنطينة	7499	8 439	9 291	9 905	11 049	11 781	12561	13450	14002	
	عنابة	6660	7 233	7 766	8 068	8 933	9 508	10041	10670	11066	
	قالمة	2651	2 990	3 304	3 511	4 065	4 371	4730	5139	5508	
	الطارف	2433	2 618	2 789	2 898	3 241	3 476	3591	3928	4125	
	بجاية	10167	11 312	12 588	13 231	15 517	16 695	17962	19374	20684	
	مستغانم	3769	4 233	4 666	4 838	5517	5 822	6235	6689	6976	
	وهران	16227	17 255	18 363	18 971	16 204	17 323	18370	19692	20759	
	معسكر	4933	5151	5 352	5 475	5 839	6 057	6274	6620	7098	
	عين تيموشنت	2861	3078	3 343	3 511	3 924	4 186	4332	4544	4680	
	عين دفلة	4372	4660	4 945	5 139	5 676	5 998	6373	6829	7162	
	غليزان	3965	4274	4 616	4 778	5 224	5 413	5608	5854	6044	
	المجموع	149964	163492	177730	186711	205857	219270	232664	248985	262423	
التطور السنوي			9,02%	8,71%	5,05%	10,25%	6,52%	6,11%	7,01%	5,40%	
الهضاب العليا	تبسة	3911	4264	4 555	4 785	5 229	5 537	5 805	6104	6309	30,54%
	ام البواقي	2321	2610	2 853	3 080	3 627	3 975	4 299	4623	4860	
	خنشلة	3200	3528	3 810	4 002	4 448	4 766	4 990	5197	5360	
	باتنة	5033	5912	6 659	7 217	8 432	9 149	9 866	10679	11194	
	سطيف	9968	11088	12 289	13 047	14 960	16 096	17 154	18730	19859	

	برج بوعريريج	4494	5130	5 745	6 168	7 107	7 587	8 157	9057	9611
	مسيلة	5065	5500	5 922	6 214	7 005	7 490	7 945	8569	8990
	الجلفة	3715	4080	4 386	4 601	5 242	5 635	5 959	6477	6847
	ميلة	3994	4432	4 952	5 258	5 996	6 505	7 017	7611	8083
	تلمسان	4509	5033	5 609	5 960	6951	7 514	8056	8749	9297
	سيدي بلعباس	3988	4427	4 779	5 046	5773	6 419	6756	7296	7666
	تيسمسيلت	1826	1937	2 048	2 115	2 399	2 512	2108	2031	2171
	تيارت	3978	4286	4 685	4 809	5350	5 631	5926	6225	6370
	سعيدة	2648	2847	3 042	3 166	2745	2117	2279	2464	2594
	البيض	1307	1416	1 527	1 606	1 835	2 020	2149	2232	2313
	البويرة	4076	4683	5 254	5 598	6674	7 338	8071	8866	9599
	سوق اهراس	2897	3138	3 359	3 565	3936	4 133	4197	4349	4478
	المدية	3354	3824	4 279	4 592	5 357	5 771	6 214	6752	6995
	النعامة	1792	1937	1 913	1 806	2 019	2 140	2 198	2305	2364
	المجموع	72076	80072	87666	92635	105085	112335	119146	128316	134960
	التطور السنوي		11,09%	9,48%	5,67%	13,44%	6,90%	6,06%	7,70%	5,18%
	بسكرة	2937	3233	3 561	3 815	4499	4 889	5 230	5611	5814
	الواد	2602	2830	3 105	3 301	3976	4 354	4 708	5190	5536
	ورقلة	3433	3931	4 350	4 646	5 487	6 020	6 549	7027	7302
الجنوب	غرداية	4229	4597	4 926	5 194	6 066	6 454	6 782	7186	7475
	بشار	3462	3682	3 896	4 050	4480	4757	5 035	5341	5570
	الاغواط	2294	2530	2 738	2 940	3394	3 679	3 912	4214	4434
	المجموع	18957	20803	22576	23946	27902	30153	32216	34569	36131
	التطور السنوي		9,74%	8,52%	6,07%	16,52%	8,07%	6,84%	7,30%	4,52%
	اليزي	697	794	884	955	1144	1 237	1 298	1366	1412
الجنوب الكبير	تمنراست	1281	1452	1 660	1 770	1 934	2 040	2 136	2292	2406
	تندوف	791	827	876	921	1055	1161	1 253	1393	1447
	ادرار	2076	2366	2 554	2 640	2925	3123	3 048	3196	3185

8,18%

1,91%

	8450	8247	7735	7561	7058	6286	5974	5439	4845	المجموع	
	2,46%	6,62%	2,30%	7,13%	12,28%	5,22%	9,84%	12,26%		التطور السنوي	
100%	441964	420117	391761	369319	345902	309578	293946	269806	245842	المجموع العام	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- **نشرية المعلومات الإحصائية**، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :،2007 2006،2005،2004.
- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2008,2009,2010,2011,2012,2013.**
- * : Données du 1er semestre 2013.

الملحق رقم(02) : توزيع القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي و الطابع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2003-2013) الوحدة : مليون دج

القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	العام	12451	25601	28263	26545	31664	35829	13776	30781	78047	99314	
	الخاص	5140366	5779456	5787895	6386305	7049061	7238302	9299716	10121119	11754114	14117619	
المناجم	العام	18316513	22558012	31743537	36806749	40331110	49154662	30471715	40277986	51302426	51110745	
	الخاص	1488310	1867379	3186426	3569715	2467636	2794297	2639147	3308000	3127054	3109587	
البناء و الاشغال العمومية	العام	969103	1032044	1020512	1206979	1396289	1159712	1289716	1359493	1715263	1784865	
	الخاص	3041041	3554696	4033727	4893732	5930918	7540175	8710833	10581642	10910404	12326731	
الصناعة	العام	1588499	1663859	1667937	1668692	1711430	1802661	2068169	2113305	2234442	2320318	
	الخاص	1291278	1483863	1703845	1914664	2104709	2286131	2590097	2716500	3101642	3512795	
الخدمات	العام	1677015	2021021	2406114	2302505	2459083	2651130	2797337	3011823	3343726	3730129	
	الخاص	9445122	11010796	12783187	14678744	16872977	18819147	21048263	23375097	25218283	28173747	
المجموع	العام	22563581	27300537	36866363	42011470	45929576	54803994	36640713	46793388	58673904	59045371	
	الخاص	20406117	23696190	27495080	31443160	34425301	38678052	44288056	50102358	54111497	61240479	
	الاجمالي	42969698	50996727	64361443	73454630	80354877	93482046	80928769	96895746	112785401	120285850	
نسبة القيمة المضافة	العام	52,51%	53,53%	57,28%	57,19%	57,16%	58,63%	45,28%	48,29%	52,02%	49,09%	
	الخاص	47,49%	46,47%	42,72%	42,81%	42,84%	41,37%	54,72%	51,71%	47,98%	50,91%	

CAISSE DE GARANTIE DES CREDITS D'INVESTISSEMENTS – PME
CGCI – PME spa au capital de 20 000 000 000 DA
Siège social : 34, Avenue Med Belkacemi Les Annassers Alger
BP 677 EL MADANIA 16075 AlGER Tél. : 021 47 66 27/021 77 24 13 Fax : 021 47 66 28

DEMANDE DE GARANTIE

1- Etablissement de crédit : ……..

Désignation succursale

Désignation agence

Conformément à la convention de partenariat signée en date du : / / , entre …… & CGCI-PME, spa, nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint, le dossier de crédit revêtu de notre accord en vue de l'obtention de la garantie financière de la Caisse pour le crédit d'investissement ci-dessous désigné.

2- Identification de l'entreprise:

Raison sociale	Forme juridique	Capital social (MDA)

Date de création

Activité Principale

Siège Social

Tel fax

3- Identification du crédit:

Nature de l'investissement : Création ☐ Développement ☐

Coût total du projet	**Montant du crédit***	Apport Entreprise	Durée du crédit

Le crédit ne doit pas être mobilisé avant la notification de l'accord de la CGCI sous peine de rejet de la demande de garantie.

Objet du financement :……..

4- Date de la décision d'octroi du crédit: ……../……/…….

L'établissement de crédit reconnaît avoir pris connaissance et approuvé les conditions générales de la garantie CGCI-PME, spa et certifie, que les déclarations qui ont servi de base à l'établissement de la présente demande de garantie sont sincères. En conséquence, elle fera partie intégrante de la notification de garantie en cas d'accord

Alger, le Cachet et signature

La demande de garantie dûment signée par la (les) personne(s) habilitée(s) de l'Etablissement de Crédit, doit être transmise à la Caisse accompagnée des pièces suivantes :

1- *La copie de l'autorisation de crédit.*
2- *Les bilans des trois (03) derniers exercices (actif, passif, TCR) et bilans-TCR prévisionnels (cas de développement ou d'extension d'activité).*
3- *Le bilan d'ouverture et les comptes de résultat prévisionnels de 03 exercices (cas de création d'activité).*
4- *Le rapport de synthèse sur l'entreprise et le projet établi par l'Etablissement de Crédit*

NB : Formulaire à télécharger du site Web de la Caisse : ***www.cgci.dz***

Programme d'Appui aux PME/PMI
et à la Maîtrise des Technologies
d'Information et de Communication (PME II)

FORMULAIRE DE CANDIDATURE

Identification de l'entreprise

Raison sociale de l'entreprise :				
Forme juridique :	[ ] SPA	[ ] SARL	[ ] AUTRE :	
Adresse :				Wilaya :
Téléphone :			Fax :	
E-mail :			Site web :	
Responsable de l'entreprise (Nom et qualité) :				
Personne contact :	Fonction:	Tel:	Fax:	E-mail:

Chiffres clé de l'entreprise

Date de création de l'entreprise :		Date de démarrage de la production :	
Capital social (en DA):		Part du capital algérien en % :	
		Part du capital étranger en % :	Pays :
Exportatrice : [ ] Oui [ ] Non		Appartenance à un groupe : [ ] Oui [ ] Non Si oui lequel :	
Total bilan (en DA)	Année (N-1):	Prévision (N):	
Chiffre d'affaires (en DA)	Année (N-1): dont export:	Prévision (N): dont export	
Secteur d'activité :			
Part de l'activité industrielle en % du chiffre d'affaires :			
Principaux produit(s) ou service(s): Principalement de la sous traitance : [ ] Oui [ ] Non		- - -	

Effectifs	Cadres :	Personnel permanent :	Personnel saisonnier :	Total :

Demande d'intervention

Préciser l'institution / structure d'appui qui vous a contacté pour formuler votre demande :

	MIPMEPI		CCI	Membre d'une Association Professionnelle : [ ] Oui [ ] Non
	ANDPME		C.C.	Si oui, laquelle :
	AP		Autre	

MIPMEPI : Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement ; ANDPME : Agence Nationale de Développement de la PME ; AP: Association Professionnelle, CCI : Chambre de Commerce et de l'Industrie, C.C. : Cabinet de Conseil

De quelle(s) nature(s) sont vos besoins d'assistance technique et/ou de formation?

	Diagnostic stratégique / Business Plan		Stratégie Commerciale		Autre (à préciser) :
	Qualité		Comptabilité / Finances		
	Système d'information		Gestion de Production		

Description succincte de la demande d'intervention :

Date, signature et cachet de l'entreprise	Cadre réservé au Programme d'Appui aux PME/PMI

Curriculum Vitae (CV)

1. Nom de famille :
2. Prénom:
3. Date de naissance :
4. Nationalité:
5. Statut civil :

6. Education :

Institution	
Diplôme	
Date d'obtention	

Institution	
Diplôme	
Date d'obtention	

Institution	
Diplôme	
Date d'obtention	

7. **Connaissance des linguistiques** : Indiquer vos connaissances sur une échelle de 1 à 5 ***(1- niveau excellent ; 5 – niveau rudimentaire)***

Langue	***Lu***	***Parlé***	***Ecrit***

8. Organisations Professionnelles :

9. Autres Compétences

10. Situation présente :

11. Années d'ancienneté dans le domaine concerné

12. Qualifications principales : (pertinentes pour le projet)

13. Expériences spécifiques dans la région :

Pays	***Année (s)***	***Courte description***

14. Expérience professionnelle :

Date : Pays : Société : Position : Courte description :

15. Publications et autres:

الملحق رقم(07):تطور التجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة(2013/2000)

الوحدة: مليون دولار امريكي

المناطق الاقتصادية		الاتحاد الاوروبي	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الدول الاوروبية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	اسيا	اوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2000	الواردات	5256	2194	603	142	599	64	144	52	119	9173
	الصادرات	13792	5825	181	1672	210		55	254	42	22031
2001	الواردات	5903	2125	636	269	579	92	179	72	85	9940
	الصادرات	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	الواردات	6732	2485	757	385	943	127	366	127	87	12009
	الصادرات	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	الواردات	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125	13534
	الصادرات	14503	7631	123	1220	507		355	260	13	24612
2004	الواردات	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175	18308
	الصادرات	17396	11054	91	1902	686		521	407	26	32083
2005	الواردات	11255	3506	1058	1249	2506	31	387	217	148	20357
	الصادرات	25593	14963	15	3124	1218		621	418	49	46001
2006	الواردات	11729	3738	777	1281	3055		493	235	148	21456
	الصادرات	28750	20546	7	2398	1792		591	515	14	54613
2007	الواردات	14427	5363	715	1672	4318		621	284	231	27631
	الصادرات	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
2008	الواردات	20985	7245	659	2179	6916		705	375	375	39439
	الصادرات	41246	28614	10	2875	3765		797	1626	365	79298
2009	الواردات	20772	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350	39294
	الصادرات	23186	15326	7	1841	3320		564	857	93	45194
2010	الواردات	20704	6519	388	2380	8280		1262	544	396	40473
	الصادرات	28009	20278	10	2620	4082		694	1281	79	57053
2011	الواردات	24616	6219	579	3931	8873		1760	691	578	47247
	الصادرات	37307	24059	102	4270	5168	4100	810	1586	146	77548
2012	الواردات	26333	6160	1652	3590	9538		1555	807	741	50376
	الصادرات	39797	20029	36	4228	4683		958	2073	62	71866

2013	الواردات	28582	6958	1213	3468	10596		2416	1023	596	54852
	الصادرات	42773	12202	51	2965	4241		869	2749	67	65917
المجموع	مجموع الواردات	215345	64260	11717	24145	66935	419	11920	5194	4154	404089
	مجموع الصادرات	363629	215065	857	33699	34608	4216	7877	13311	1074	674336

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وزارة المالية المديرية العامة للجمارك الجزائرية سنة(2000-2010)،(2011-2012)،(2012-2013).
- المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصاء التابع للجمارك CNIS.